مركز دراسات الوحدة العربية

خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية

دراسة للاتجاهات الانمائية
في خطط التنمية العربية المعاصرة
ازاء التكامل الاقتصادي العربي
١٩٦٠ - ١٩٨٠

الدكتور محمود الحمصي

خطط التنمية العربية
واتجاهاتها التكاملية والتنافرية

مركز دراسات الوحدة العربية

خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية

دراسة للاتجاهات الانمائية
في خطط التنمية العربية المعاصرة
ازاء التكامل الاقتصادي العربي
١٩٦٠ - ١٩٨٠

الدكتور محمود الحمصي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

ص.ب.: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي» ـ تلكس: ٢٣١١٤ مارابي ـ بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون
بيروت ـ لبنان

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
طبعة ثانية
بيروت ـ تشرين أول / أكتوبر ١٩٨٠

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١١
الفصل الأول : الاقتصاد العربي في معترك التحدي والتصدي	١٧
أولاً : الاقتصاد العربي: من التخلف إلى التجزئة فالتبعية	١٩
ثانياً : التنمية العربية في ظل التجزئة	٢١
ثالثاً : مساعي التعاون والتوحيد الاقتصادي العربي	٢٦
رابعاً : البحث عن استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك	٣٩
الفصل الثاني: الاقتصادات العربية: أهي بحاجة الى التكامل والوحدة ؟	٤٣
تمهيد	٤٥
أولاً : التجزئة أم الوحدة؟	٤٦
ثانياً : مدى الحاجة إلى التكتل الإقتصادي الجماعي	٤٨
ثالثاً : مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية	٧٣
رابعاً : لماذا بارت مساعي التوحيد الاقتصادي الماضية؟	٧٥
خامساً : حصيلة الأمر: تنمية انعزالية	٨٠
الفصل الثالث : التكامل الاقتصادي : مقوماته وشروطه	٨٣
تمهيد	٨٥
أولاً : ماهية التكامل الاقتصادي وعلاقته بالاكتفاء الذاتي	٨٥
ثانياً : مستويات التكامل الاقتصادي الوطني ودرجات الاكتفاء الذاتي	٨٩

ثالثاً : التكامل الاقتصادي الجماعي : مزاياه ومستوياته ٩١
رابعاً : مقومات التكامل الاقتصادي الجماعي ٩٥
خامساً : الشروط المعيارية للتكامل الاقتصادي من خلال التنمية ١٠٤
سادساً : حدود التكامل القطري ومبدأ «التخصص التكاملي»
في حالة خطط التنمية ١١٠

الفصل الرابع : خطط التنمية العربية واحتمالات التكامل والتنافر ١١٩

تمهيد ١٢١
خطط التنمية وكيفية التحري عن اتجاهاتها إزاء
التكامل الاقتصادي الجماعي ١٢٤
أولاً : الغايات الانمائية وخطط التنمية العربية ذات الأجل العشري ١٢٧
ثانياً : الاتجاهات الهدفية لخطط التنمية المرحلية ١٤٠
أ ـ فئة الخطط العربية الداعية الى التكامل الاقتصادي العربي ١٤٠
ب ـ خطط الاقطار التي أغفلت قضية
التكامل الاقتصادي العربي ١٥٠
ثالثاً : المناهج الاستثمارية والشروط المعيارية
للتكامل الاقتصادي الجماعي ١٦٣

الفصل الخامس : خطط التنمية وأثرها في نمو الانتاج وتطوير التراكيب الهيكلية للاقتصادات العربية (١٩٦٠ ـ ١٩٧٧)

تمهيد ١٦٩
أولا : تطور الناتج المحلي الاجمالي للأقطار العربية
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ ١٧٢
أ ـ حركة نمو الناتج (بالأرقام المطلقة) ١٧٢
١ ـ على نطاق مجموع الأقطار العربية ١٧٢
٢ ـ على صعيد الأقطار فرادى ١٧٤
ب ـ تطور الحجم النسبي للأقطار ١٧٥
جـ ـ حركة نمو الانتاج (بالنسبة المئوية) ١٧٨
ثانياً : تطوير التركيب الهيكلي للاقتصادات ١٨٠
أ ـ حركات تنويع الانتاج ١٨١

١ ـ على نطاق الوطن العربي ١٨١
٢ ـ التطور لدى مجموعة الأقطار النفطية الرئيسية ١٨٤
٣ ـ حركة التطور لدى الأقطار غير النفطية ١٨٤
٤ ـ خلاصة نتائج حركة تنويع الانتاج ١٨٧
٥ ـ تطور التراكيب الهيكلية
للاقتصادات القطرية فرادى ١٨٨
ب ـ حركة التصنيع وتطور النقل والمواصلات ١٩٣
ثالثاً : تطور حركة التبادل التجاري بين الأقطار العربية ٢١٦
الفصل السادس : مستقبل التكامل الاقتصادي العربي بين
الاختيارات القطرية والاختيار القومي للتنمية ٢٢١
تمهيد : بشأن التنميات القطرية واتجاهاتها ٢٢٣
أولا : المنطلقات القطرية للتنمية : نظرة تقويمية ٢٢٦
أ ـ التخلف والتنمية في الخطط العربية ٢٢٨
ب ـ خطط التنمية القطرية : شتان بين الغايات والوسائل ٢٣٣
جـ ـ ملامح السياق الماضي لمشاهد التنمية القطرية ٢٣٥
ثانياً : التنمية القومية : الاختيار البديل ٢٣٩
المراجع ٢٤٥

شكر وتقدير

لقد أتاح لي مركز دراسات الوحدة العربية أن أقوم بتحضير هذه الدراسة . وبودي أن أعبر عن تقديري للدكتور خير الدين حسيب الذي لم يألُ جهداً في إبداء العون وإمدادي بالعديد من الدراسات والمعلومات الاحصائية ذات العلاقة بموضوعات البحث . كما أود أن أشكر الدكتور محمد لبيب شقير على الملاحظات القيّمة التي أبداها عند مراجعته لصيغة أولى من هذه الدراسة ، وأعبر عن امتناني للأستاذ برهان دجاني على ما قدم من عون في استحضار جانب من المعلومات الاحصائية المتوافرة لدى الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية . وبودي أن أعبر عن شكري للدكتور طاهر كنعان والدكتور عبد الحسن زلزلة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، وكذلك للعاملين في الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، لما أبدوه جميعاً من معاونة في الحصول على مراجع تخص البحث . كما أشكر الدكتور يوسف عبدالله صايغ على تجشمه عناء مراجعة البحث .

وإني مدين لأفراد أسرتي الذين صابروا طويلاً وأتاحوا لي فرصة مواصلة العمل في استكمال هذه الدراسة . فلهم شكري وتقديري .

بيروت ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٠

د. محمود الحمصي

مقدّمة

عندما أقبلت الأقطار العربية تباعاً للاضطلاع بمهام التنمية الاقتصادية، كان الأمل يراود كل واحدة منها بأنها سوف تستطيع الفكاك عاجلاً من أسار التخلف الذي تراكمت أثقاله خلال عهود الهيمنة الأجنبية على الوطن العربي، وأنها سوف تنطلق بعد ذلك في مضمار التنمية لتحقيق مطامح كبرى عديدة. وفي مقدمة المطامح المنشودة تحقيق ارتفاع متواصل في مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ثم الخلاص من قيود التبعية الاقتصادية للقوى الأجنبية، تدعيماً للاقتصاد الوطني وتعزيزاً للتحرر القومي والاستقلال السياسي.

ولقد شرعت معظم الأقطار العربية تستخدم أسلوب التخطيط كوسيلة ناجعة لتنظيم عمليات التنمية وترشيدها، سعياً نحو الغايات المذكورة. وأخذت خطط التنمية تظهر متلاحقة في مختلف الأقطار العربية معبرة، بدرجات متفاوتة عن استمرارية المساعي العربية في مضمار التنمية. بيد أن هذه المساعي سرعان ما أخذت تواجه سلاسل من المعضلات والمصاعب التي أعاقتها كثيراً وما زالت تعوقها عن بلوغ المطامح المرجوّة. وقد ظهر بأن هذه المعضلات آخذة بالتفاقم أكثر فأكثر مع مرور الوقت، بحيث ما يكاد البلد يتقدم ليقطع شوطاً إضافياً نحوالتطور حتى تبدأ شتى المصاعب والضغوط الكابحة تتضاعف أمامه لتحبط مساعيه.

إن المعضلات التي تحاصرعمليات التنمية العربية كثيرة، ولكن جذورها معروفة، إذ هي تنبع من مصدرين اثنين: أولهما ناشىء عن اشتداد قسوة شروط التعامل التبعي مع الاقتصادات الأجنبية، خصوصاً البلدان المتقدمة صناعياً منها. وثانيهما يعود إلى حالة «القصور الذاتي» المتولد عن اقتران التخلف مع التجزئة القطرية، وما رافق ذلك من اختلال أصاب الكيانات الاقتصادية القطرية كل على انفراد. فلقد فرضت التجزئة

شروطها وجعلت كل قطر من الأقطار العربية يعاني منفرداً من افتقاده لواحدة أو أكثر من المقومات الأساسية للتنمية الشاملة . فبعض الأقطار تفتقر إلى الأيدي العاملة ذات المهارات الكافية ، والبعض الآخر يعاني شح الموارد التمويلية ، والبعض الثالث محروم من الأراضي الزراعية أو الخبرات التنظيمية والادارية . والأقطار العربية كلها تعاني من ضيق أسواقها المحلية التي لا يسمح أي منها بقيام مشاريع ذات حجوم اقتصادية مجدية فيه .

ولكن بالرغم من كل هذه الظروف التي فرضتها حالة التجزئة ، فقد إنهمكت الأقطار العربية فرادي في عمليات التنمية القطرية ، إعتماداً على إمكانية تلافي حالات العوز في مقومات التنمية لدى كل منها عن طريق التعامل مع الاقتصادات الأجنبية المتقدمة صناعياً . ولقد جرى التعامل على أساس النظام الاقتصادي العالمي الذي كانت الدول الكبرى قد أرستْ قواعده في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وهذا النظام كان وما زال خالياً من قواعد التكافؤ بين الأطراف المتعاملة ، إذ تنطوي آليته على إجحاف بحق الأطراف الأقل تقدماً لصالح الأطراف المتقدمة التي تتحكم هي ذاتها بآليته الجائرة . ولهذا فقد أخذت تنشب في الكيانات الاقتصادية العربية حالات اختلال إضافية ، حولت ذاك التعامل الى تبعية مفرطة ، فصار كل واحد من الكيانات المذكورة يدورُ منفرداً في فلك الخضوع لشروط ولمصالح الدول الصناعية المتقدمة ، على حساب مصالحه الوطنية . ولقد أخذت وطأة هاتيك الشروط تشتد ، بعد أن أقامت الدول الصناعية لنفسها تكتلات اقتصادية عملاقة ، جعلتها تكتسب ثقلاً إضافياً طاغياً في ميدان التعامل مع الأقطار الناشئة ذات الاقتصادات الركيكة ، ومنها الأقطار العربية قاطبة .

وبدا واضحاً ان الطريق الذي انساقت فيه « التنميات القطرية » المعزولة عن بعضها ، والمعتمدة كلياً على التعامل فرادى مع الاقتصادات المتفوقة صناعياً ، إنما هي طريق موبوءة بآفات التبعية وشروطها الاستغلالية المجحفة ، كما بدا جلياً ان التنمية العربية الجارية تحت ظروف التجزئة القومية سوف تبقى رهينة الحصار المضروب عليها ومهددة بالبوار دون بلوغ المرامي التي استهدفتها المساعي الانمائية المبذولة . فالتخلف ما زال مقيماً والتبعية آخذة بالتزايد بمرور الوقت .

إزاء كل ذلك بدأت الأقطار العربية تبحث عن السبل الممكنة للفكاك من قيود التبعية المتفاقمة واكتساب قدرة جماعية للتخلص من براثن التخلف المزري . فرأت بأن تقابل التكتل الأجنبي لدى الأقطار الصناعية بإقامة تكتل عربي مماثل ، أملاً بأن يؤدي

تكاتفها الجماعي (المرتقب) الى تلافيها لحالات العوز الناشبة لدى بعضها بعضاً ، كما يؤدي الى تعزيز قدرتها للتعامل مع الأقطار الأخرى بشروط أفضل . وعلى هذا الأساس قامت الدعوة الى « تعاون اقتصادي عربي » ثم تلتها الدعوة الى « وحدة اقتصادية عربية كاملة » . ولقد تدرجت المساعي متباطئة في هذا المضمار ، واتخذت أشكالاً متعددة ، إبتداءً من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (عام ١٩٥٠) قفزاً إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧) ثم إلى قرار إنشاء السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) وما تلاه من قرارات إتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية تباعاً حتى بلغت المئات عدداً .

لقد أرادت مساعي التوحيد الاقتصادي أن تستحدث ظروفاً مواتية للتضافر بين الكيانات الاقتصادية القطرية عن طريق تسهيل التعامل ، أملاً بأن يؤول ذلك الى التكامل فالتلاحم فالاندماج في كيان واحد مترامي الأركان قوي البنيان . ولكن التجزئة المتمادية فرضت شروطها مرة أخرى وأثبتت قدرتها على تبديد ذاك الأمل الكبير ، وبقيت حصيلة هاتيك المساعي متواضعة ، بل هزيلة حقاً . فلم يتسع نطاق التعامل التكاملي بين الاقتصادات القطريه العربية ، في حين استمر تعاملها التبعي مع الخارج يتفاقم .

وبعد حين طويل ، وتفكير وتقدير ، اهتدت المساعي العربية إيّاها إلى مداخل بديلة أكثر تواضعاً من مدخل « الوحدة الاقتصادية الكاملة » . فأخذت تدعو تارةً إلى إقامة المزيد من المشاريع العربية المشتركة ، وتارةً تؤكد على ضرورة التنسيق بين خطط التنمية القطرية ، بقصد استحداث حالة من « التكامل الانتاجي » الذي ما زال مفقوداً بالرغم من كل المساعي الحميدة المبذولة من جانب جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية وغيرهما ، عبر إمتداد زمني يربو على ربع قرن من السنين .

إن الدعوة إلى تنسيق خطط التنمية القطرية ، على أهمية التنسيق ، تتضمن في الواقع نوعاً من التراجع البليغ عن البدايات الطموحة التي أثارت لدى الناس تطلعات عظيمة في الماضي ، عند إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وإنشاء السوق العربية المشتركة . والدعوة إلى التنسيق ، رغم تواضعها ، تبدو أنها تمثل مدخلاً إبتدائياً أصوب من سابقاته في مراعاة طبيعة العملية التكاملية . إلا انّ هذه الدعوة ذاتها تحمل في ثناياها اتهاماً ضمنياً لكل خطط التنمية الجارية في الماضي ، وخصوصاً تلك الخطط التي كانت أكّدتْ مرة بعد أخرى على هدف « التكامل الاقتصادي العربي » . إذْ لو أن التخطيط الانمائي القطري قد بذل جهوداً كافية للكشف عن مواضع التكامل ، وراعى شروطه ثم التزم تلقائياً بالتنسيق فيما بين خطط التنمية القطرية ، لما ظهرت هذه الدعوة أصلاً ، ولما

ثارت الشكوك بشأن ماهية المرامي والاتجاهات التي إستهدفتها الخطط القطرية إيّاها .

□ □ □

إن هذه الدراسة تبتغي التحري عن طبيعة المرامي والاتجاهات الانمائية التي انطوت عليها خطط التنمية العربية الماضية والجارية . والغاية من ذلك هي فحص وتشخيص المرامي الانمائية المواتية لقيام حالة تكامل اقتصادي « مرتقب » فيما بين الاقتصادات القطرية العربية ، من جهة ، واكتشاف الاتجاهات المنافية للتكامل في خطط التنمية المذكورة ، من جهة أخرى . ولعل التحري المزمع إجراؤه سيكشف عن أسباب إنحراف المسارات الاتجاهية في التنميات القطرية عن المطمح المشروع في التوحيد الاقتصادي العربي ، تمهيداً لاستخلاص ما يمكن استنتاجه لصالح التكامل والوحدة الاقتصادية العربية .

سيبدأ البحث باستعراض مجموعة التحديات التي تواجهها الاقتصادات العربية في ظل التجزئة القومية ، وأسباب هذه التحديات ، وما آلت إليه مساعي التصدي لها في نطاق الدعوة إلى الوحدة الاقتصادية من خلال التنمية . يلي ذلك في الفصل الثاني ، استعراض للأوضاع الاقتصادية العربية ومدى حاجتها الى التكامل والتوحيد إزاء تفاقم مظاهر التبعية للخارج وإزاء استمرار حالة التفكك والتخلف ، مع التحرّي عن مدى توافر مقومات التكامل لدى الأقطار العربية ، وعن الأسباب التي أدت إلى بوار مساعي التوحيد الاقتصادي حتى الآن . وفي الفصل الثالث سوف يتناول البحث ماهية التكامل الاقتصادي الجماعي وعلاقته بالاكتفاء الذاتي الجماعي ، ومزاياه ومستوياته وشروطه ، وذلك بقصد استخلاص مجموعة القواعد أو الشروط المعيارية التي ينبغي توافرها لتحقيق التكامل من خلال التنمية الاقتصادية . أما الفصل الرابع فسوف يتولى استعراض خطط التنمية العربية على إمتداد فترة عشرين سنة ، بدءاً من عام ١٩٦٠ حتى نهاية آخر جيل من الخطط الجارية في عام ١٩٨٠ ، وذلك بقصد التعرف على غاياتها ومراميها إزاء التكامل الاقتصادي العربي . وسوف يحاول تشخيص اتجاهات الخطط بهذا الشأن من خلال ما ورد فيها من أهداف مرحلية واستراتيجيات ومناهج استثمارية ، فارزاً بين مجموعة الخطط الداعية إلى التكامل والمجموعة التي تغافلت عنه ، ومتحرياً عن مدى التطابق بين الوعد بتحقيق التكامل وبين الممارسات التنفيذية للتنميات القطرية ، ومدى مراعاة الشروط الموضوعية للتكامل الاقتصادي في الممارسات الفعلية للتنمية . يلي ذلك ، في الفصل الخامس ، استعراض للنتائج الكمية التي حققتها خطط التنمية فعلاً في مضمار نمو الانتاج ، من جهة ، وفي مجال تطوير هياكل الاقتصادات الوطنية ، من جهة ثانية . وفي

الفصل السادس والأخير ، سوف تحاول الدراسة استخلاص أهم الاستنتاجات بشأن اتجاهات التنميات القطرية ومنطلقاتها وما آلت إليه في ظل التجزئة و« الاختيارات القطرية » بشأن التكامل الاقتصادي العربي ، وأثر ذلك على مستقبل الاقتصاد العربي ، ثم طرح ما يمكن التوصل إليه من اقتراحات لصالح التوحيد الاقتصادي العربي المنشود.

الفصل الأول

الاقتصاد العربي
في معترك التحدي والتصدي

أولاً : الاقتصاد العربي : من التخلف الى التجزئة فالتبعيّة

ورثت الأقطار العربية أوضاعاً اقتصادية واجتماعية موغلة في التخلف والتدهور بفعل ما أصابها من تردٍّ وانحطاط على يد القوى الأجنبية التي كانت قد تناوبت في الهيمنة على مقدرات الوطن العربي لأمد طويل قبل حلول العصور الحديثة . فلقد تمادت تلك القوى في هدر طاقات الأمة العربية وفي تبديد مقوماتها المادية والحضارية ، وأمعنت كثيراً في إشاعة الجهل وضرب العزلة على الشعب العربي قصداً لأبعاده عن ركب التطور والنماء وإرغامه على الخضوع رهين سيطرتها واستغلالها .

ولقد فعل ذاك الهدر المتمادي فعله وانحدر بالحياة العربية إلى درك سحيق من الجهالة والركود الحضاري والفقر والاضمحلال ، حتى عمّ التخلف وأوغل عميقاً في الحياة العربية كلها : اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً . وعندما أطلت العصور الحديثة كان الهزال قد أصاب مقومات الأمة وضعضع قواها الذاتية حتى باتت عاجزة عن رد الموجات الاستعمارية الوافدة من جديد ، أو التصدي لتحديّات العصر المتواترة . فأقبلت القوى الاستعمارية الغربية تنقض على الوطن العربي تباعاً ، وأخذت تتخطفه أشلاءً ، حتى فككته إلى أجزاء كثيرة بترتها عن بعضها عسفاً ، وجعلت منها كيانات قطرية منقوصة في تكويناتها ومقوماتها . وقد فعلت ذلك عمداً لتسهل عملية إخضاع تلك الكيانات وربطها فرادى بالمصالح الاستعمارية التي جاءت تزحف بشراهة على ثروات هذا الوطن .

وهكذا حلّت التجزئة بالوطن العربي بفعل التآمر الاستعماري ، ثم أخذت هذه التجزئة ترسخ بتدبير من القوى الاستعمارية التي طفقت تستنزف ما تشاء من الموارد

والثروات العربية ، تنالها جوراً بأثمان بخسة ، وتجلب فائض منتوجاتها لتصريفه في الأسواق العربية حكراً بأثمان باهظة . فتعرضت الاقتصادات العربية بذلك لعمليات استغلال مدمرة أنهكتها كثيراً وأصابتها بتشويهات عميقة ، فزاد تخلفها ضغثاً على إبالة . ولقد آلت تلك التشويهات الى حالات خلل واضطراب مستعصية وضاربة في صميم التكوينات الاجتماعية والتراكيب الهيكلية للاقتصادات القطرية ، بعد أن تحولت هذه الاقتصادات اضطراراً إلى مجرد توابع محكومة بقيود التعامل المجحف والتكامل الجائر مع اقتصاد الدول الصناعية المهيمن . فصارت الأقطار العربية لا تكاد تنتج سوى المواد الأوليّة والخامات اللازمة لامداد صناعات تلك الدول ، وباتت الحياة الاقتصادية العربية رهينة لشروط ومصالح الدول الصناعية المتقدمة .

ولقد برهن مرور الوقت أن التجزئة التي حلّت بالوطن العربي قد كانت وما زالت أفدح ضربة قاصمة يتلقاها الوجود العربي المعاصر. فهذه التجزئة فرضت على الأقطار العربية أن تخوض معارك التحرر من التسلط الأجنبي وهي فرادى وقواها مبعثرة ، فما نالت استقلالها السياسي إلاّ بعد آجال متباعدة ومراحل متفاوتة أدت في آخر الأمر الى ترسيخ مظاهر « الكيانية القطرية » بعد أن أشاعت حالات التفاوت والاختلاف بين التكوينات الاقتصادية والتراكيب الاجتماعية من قطر لاخر . ولقد كان هذا أمراً مقصوداً ومدبراً بإحكام لفرض التبعية وضمان خضوع الاقتصادات العربية لعملية الاستنزاف لأطول مدى ممكن . فما جاءت التجزئة السياسية للوطن العربي إلاّ من أجل فرض التبعية وإحكام قيود الاستغلال والاستنزاف . ولقد تفاقمت التبعية الاقتصادية في ظل التجزئة والهيمنة الأجنبية ، ثم أخذت التجزئة نفسها تزداد رسوخاً بفعل التشويهات الكيانية التي أحدثتها التبعية المتمادية إلى جانب التخلف المقيم . فبات الفكاك من آفات التخلف تحت شروط التبعية والتجزئة معاً ، أمراً عسيراً حتى بعد زوال الهيمنة الاستعمارية المباشرة عن أقطار الوطن العربي .

ولم تكتفِ القوى الاستعمارية بكل ذلك ، بل إنها زادت فغرست عمداً في قلب الوطن العربي كياناً غريباً تحول وشيكاً إلى البؤرة العدوانية المعروفة (اسرائيل) التي صارت أداة تهديد مقيم ، أنيطت بها مهمة تبديد الطاقات العربية وبعثرة جهودها وإنهاك عزمها على التطور والنماء . وهذا الأمر كان هو الآخر مقصوداً ومدبراً ، لعله يضمن استمرار التخلف والتجزئة والتبعية لأمد يمكن إطالته إلى أجل غير مسمّى . وما انفكت اسرائيل تواصل سعيها من أجل « القضاء على النهضة الاقتصادية العربية في مهدها ،

وفرض سيطرتها الصناعية والتجارية والمالية على العرب وردهم إلى ما كانوا فيه من بداوة أو اقتصاد زراعي متخلف »[1] .

في ظل تلك المجموعة من التحديات وظروف التفكك جرت محاولات النهوض والتنمية العربية المعاصرة . فأخذ كل واحد من الأقطار العربية يسعى منفرداً لتطوير أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ، معتمداً على الموارد المتاحة لديه ، وعلى التعامل مع الاقتصادات الخارجية لتلافي النواقص في مقوماته الانمائية .

ثانياً : التنمية العربية في ظل التجزئة

إنطلقت الدول العربية تمارس التنمية الاقتصادية تحت شروط التجزئة التي ورثتها عن فترة الهيمنة الأجنبية المباشرة . فسلكت كل دولة منها على انفراد سبيل التنمية لاقتصادها الوطني بحدوده القطرية ، وبمعزل عن الأقطار العربية من حوله . وقد تفاوتت أزمنة البدء بالتنمية من قطر لآخر ، إما تبعاً لتفاوت مواعيد زوال السيطرة الأجنبية بالنسبة لفئة من الأقطار العربية ، أو بعد قيام تحولات تاريخية في النظم القطرية في حالة بعضها ، أو إثر حصول تطورات في الكشف عن ثروات طبيعية (النفط) بالنسبة لفئة ثالثة . وقد قامت التنميات القطرية على أرضيات مختلفة ، سواء من ناحية المستويات والتراكيب الهيكلية للاقتصادات الوطنية ، أو من ناحية المعطيات المتاحة لدى كل قطر على إنفراد . فبعض الأقطار كانت قد نشأت لديها مجموعات قليلة من الصناعات الخفيفة وبعض المرتكزات الأساسية في فترات سابقة ، كما في حالة مصر (منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية) وكما في حالة سوريا ولبنان والعراق وبعض أقطار المغرب العربي (بعد تلك الحرب) . أمّا أكثرية الأقطار العربية الأخرى فقد كانت اقتصاداتها ما تزال في مرحلة زراعية ـ رعوية عند البدء بمساعي التنمية . كما أن بعض الأقطار كانت لديها معطيات مواتية للتنمية أكثر مما لدى غيرها ، خصوصاً فيما يتعلق بالامكانات الزراعية والقوى البشرية والموارد التمويلية . ولكن الاقتصادات العربية كانت وما زالت كيانات آخذةً بالنمو حديثاً ، وتغلب عليها حالات الاعتماد على مورد وحيد مهيمن ذي طبيعة زراعية أو إستخراجية أو رعوية .

---

(١) جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية (القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٥) ، ص ٤٦ . (عن مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية) .

وقد مرت محاولات التنمية بأطوار عديدة مختلفة من قطر لآخر ، سواء من ناحية حجم المجهود الانمائي ، أو من ناحية الممارسات الانمائية ، أو طبيعة دور الدولة الاقتصادي ، أو حتى من ناحية بعض التفاصيل المتعلقة بالغايات المنشودة من التنمية . ففي المحاولات المبكرة للدول العربية في مضمار الانماء ، كانت المرامي تبدو لها واضحة وبسيطة : غايتها الخلاص من أوزار التخلف عن طريق تلافي بعض النواقص الموجودة في تكوينات هياكل اقتصاداتها الوطنية ، كقلة الطرق ووسائل النقل والمواصلات والمنشآت الارواثية وما هو على غرارها ، وتُرفِقُ ذلك بسياسة مواتية لتحفيز مبادرات التثمير لدى الأهالي . فكانت الدولة تكتفي بانتقاء مجموعات من المشاريع التي تعتقد بأنها كفيلة بازالة النواقص في المرتكزات الأساسية المذكورة ، ثم تقوم بترتيب تلك المشاريع في جداول وترفقها بديباجة حول مزايا وأهداف التنمية ، وتطلق على هذا العمل واحدة من التسميات المتداولة مثل « برنامج » أو « خطه » ، كما حصل في العراق (مبكراً ، منذ ١٩٢٧) [٢] وفي سوريا والمغرب ومصر وسواها (بعد الحرب العالمية الثانية) .

وقد ساد الاعتقاد آنذاك بأن هذا المقدار من مساعي التنمية سوف يؤدي وحده الى قيام حركة إنماء تلقائية ، لن تلبث حتى تعم كل أرجاء الاقتصاد الوطني ، وسوف ترافق ذلك استجابة موازية في حياة المجتمع برمته ، فيقبل الرخاء ويتعزز الاستقلال الوطني . ونتيجة لهذا الاعتقاد أخذت تلك المساعي المبكرة للتنمية تتوجه نحو إقامة بعض الركائز الأساسية والمقومات التجهيزية التي من شأنها إيجاد فرص مواتية لقيام صناعات ومشاريع وطنية يتولى أمرها القطاع الخاص بمبادرة تلقائية « مباركة » من طرف الأهالي من أصحاب الهمة والاقدام .

وكانت أكثر الصناعات المأمولة هي من النوع الذي يعوّض عن الاستيراد . وكان المرجو من هذه الصناعات ان تلبي حاجة الأسواق المحلية من السلع التي أدّى التزايد المتواصل في استيرادها إلى إرهاق موازين المدفوعات بعجوزات متزايدة لدى معظم الأقطار العربية . ولقد تعلقت بهذا النوع من التصنيع آمال أخرى عريضة بشأن مكافحة البطالة ، وتوفير العملات الأجنبية ، وذلك بالاضافة إلى التقليل من الاعتماد على الاستيراد وما يجره هذا من تبعية تثلم حصانة الاقتصاد الوطني تجاه الخارج .

---

(٢) أنظر :

Yusif Abdullah Sayigh, The Economies of the Arab World Development Since 1945 (London: Croom Helm, [1978]), pp. 18 and ff.

ويقدم هذا المصدر عروضاً وافية بشأن التطورات الاقتصادية لدى ١٢ قطراً عربياً هي : العراق ، الكويت ، العربية السعودية ، الاردن ، سوريا ، لبنان ، مصر ، السودان ،ليبيا ، تونس ، الجزائر والمغرب .

ولم تكن السلطة في معظم الأقطار العربية تتردد عن مؤازرة هذا النهوض الانمائي المأمول ، سواء بتوفير الحماية ضد المنافسة الأجنبية أو بتقديم العون المالي أو الاعفاءات من الضرائب ، أو غير ذلك من السياسات والاجراءات التشجيعية . ولقد أخذت بالفعل تنشأ في العديد من الأقطار العربية مجموعات من الصناعات الخفيفة ، من النوع المشار إليه . فاستبشر الناس وعمّ التفاؤل ، ولكن إلى حين . إذ سرعان ما ظهر أن الصناعات المذكورة هي في الواقع ذات أثر محدود في مضمار التنمية . فهي لم تفضِ إلى حركة نمو تلقائي في بقية الاقتصاد الوطني ، بل عجزت هي ذاتها عن مواصلة النمو ، بسبب ضيق الأسواق المحلية ، وبسبب اعتمادها المستمر على الخارج في التزود بالتجهيزات الانتاجية وحتى بالمواد الأولية والخامات . وقد اضطرت هذه الصناعات الى الانكفاء داخل أسواقها وهي لا تكاد تصمد أمام المنافسة الأجنبية لولا مظلة الحماية الجمركية والامتيازات الأخرى الممنوحة لها. وكثيراً ما تعرضت معظم هذه الصناعات الوطنية الى العمل بجزء من طاقاتها الانتاجية فقط ، تاركة الاجزاء الأخرى في حالة عطالة موسمية أو بطالة دائمة (٣) . كما أنها ، بعكس ما كان يرجى منها ، لم تؤدِّ إلى تخليص البلد من الاعتماد على الخارج ، ولم تساهم في توفير شيء من العملات الأجنبية ، لا بل اتضح بأنها تستنزف مقادير متزايدة من هذه العملات لغرض استيراد الآلات والمستلزمات الضرورية لعملياتها الانتاجية . وهي صناعات عاجزة عن تصدير شيء مذكور من انتاجها الى الأقطار العربية المجاورة ، لأن تكاليف انتاجها عالية وأثمان منتوجاتها غالية ولأن شروط التجزئة القطرية التي قامت هي في ظلها قد ولّدت صناعات منافسة لها ومحميّة لدى الأقطار العربية الأخرى .

ولقد صار واضحاً ، بعد حين ، أن هذه الصناعات ، ومعها جهود التنمية ، قد باتت تواجه مأزقاً خانقاً ، بفعل الاحباط الذاتي الناشىء عن ظروف التجزئة والتخلف ، من جهة ، وعن قصور هذا الأسلوب في التنمية ، من جهة أخرى . وقد جرت محاولات عربية (جماعية) للتخفيف من ذلك المأزق عن طريق شيء من التعاون في تسهيل التبادل التجاري بين الأقطار العربية . ولكن لم يمضِ وقت طويل حتى عاد المأزق وتحول إلى محنة ، إثر قيام تكتلات اقتصادية في الخارج بين مجموعات الدول الصناعية ، وخصوصاً بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة التي تتعامل الأقطار العربية مع أطرافها تعاملاً واسع النطاق . إذاك أخذ الشعور بوطأة التجزئة الاقتصادية العربية يشتد ، مع ازدياد مخاطر

---

(٣) ندوة التنسيق الصناعي العربي ، الاسكندرية ، ٢٢ - ٢٦/ ٦/ ١٩٧٦ ، التقرير الموسع لندوة التنسيق الصناعي العربي (القاهرة : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ١٩٧٦) ، ص ٤١ ، حيث قدرت الطاقة العاطلة في الصناعة في الدول العربية بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٥٠٪ .

التبعية المفروضة على الاقتصادات القطرية فرادى . فبدأت تظهر مساعٍ تدعو إلى التخفيف من وطأة الحواجز المصطنعة التي أوجدتها المصالح الاستعمارية في الوطن العربي ، وذلك عن طريق « التعاون الاقتصادي العربي » تارةً ، وعن طريق اقامة « وحدة اقتصادية عربية » تارةً أخرى . وما زالت هذه المساعي جارية حتى الآن ، كما سيرد بيانه لاحقاً .

ولقد حصل ، من ناحية أخرى ، تطور في الموقف إزاء الأسلوب الانمائي المعمول به آنذاك لاستنهاض النمو الاقتصادي القطري . فقد صار ذلك الأسلوب موضع تساؤل وشك في جدواه لدى العديد من الأقطار العربية . فهو أسلوب يقوم أساساً على المبادرات التلقائية للأفراد ، وهذه المبادرات محكومة باعتبارات الربح الوفير والسريع والمضمون ، وسواها من المعايير التي يصعب تواجدها معاً في ظل حالة التخلف السائدة . ولذلك فإن حركة التنمية بذلك الأسلوب بقيت شديدة الحذر ومتلكئة ، بالرغم من المؤازرة الحكومية وبرامجها المساندة لتلك المبادرات الانمائية الأهلية . أما الصناعات التي قامت حينذاك فقد استمرت اكثريتها مبتورة عن بقية فروع الاقتصادات الوطنية ومحاصرة خارجياً بحواجز التجزئة والمنافسة الأجنبية ، الأمر الذي جعل الأسلوب الانمائي المذكور عاجزاً عن تحريك الاقتصادات القطرية نحو النمو المرتجى ، ناهيك عن تطوير الحياة الاجتماعية برمتها . وقد بدا جلياً أن « التخلف » الموروث هو أشد عمقاً وأوسع انتشاراً من أن تستطيع إقتلاعه برامج يتم استحضارها على عجل ، أو خطط جزئية محاصرة بشروط التجزئة ومحرومة من التعامل مع الاقتصادات والأسواق المحاذية لها ، بينما هي مرتبطة عضوياً بالقوى الاقتصادية القابعة وراء متاريس التكتلات الأجنبية العملاقة .

وكان جديراً بهذا الشك حول جدوى الأسلوب المذكور أن يولِّد قناعات جديدة بشأن متطلبات التنمية وشروطها ومقوماتها الضرورية في حالة بلدان آخذة بالنمو حديثاً ، كالأقطار العربية . ولعل أهم القناعات ذات العلاقة بهذه الأمور الحيوية هي :

أ ـ ان التنمية في الأقطار الموغلة في التخلف ، لا يمكن استحداثها بواسطة عمليات ترميم جزئية مقتصرة على بعض الجوانب الاقتصادية وحدها ، وانه لا محيص من ان تكون مساعي التنمية ذات طبيعة شمولية تتناول مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية معاً ، وان تكون التنمية ذات غايات واضحة ومرامٍ محددة عبر امتداد زمني طويل .

ب ـ إن التنمية الشاملة تنطوي على عمليات كثيرة ومعقدة ، وبالتالي فهي تستدعي استخدام اساليب تخطيطية اكثر تطوراً وتعقيداً من الأساليب البسيطة المقتصرة على

عمليات تحضير مشاريع منتقاة إعتباطاً ومرصوفة في جداول وموازنات ليس إلاّ . فالعمل التخطيطي أوسع من مجرد اعداد خطة لتلافي نواقص راهنة ذات طبيعة عابرة .

جـ ـ إن العمل الانمائي الرصين يحتم أن تكون الموارد والمقومات الانمائية متاحة بمقادير كافية ومتناسبة معاً ، بحيث تتناسب وتتكامل مع بعضها كمياً ونوعياً حفاظاً على توازن وتكامل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذاتها .

د ـ ان المشاريع الانمائية ، الصناعية وغيرها ، لا تكون مجدية اقتصادياً إلاّ عندما تكون ذات مستوى تقني مناسب ، وذات حجوم اقتصادية كبيرة ليتسنّى خفض تكاليفها عن طريق الانتاج الأمثل الوفير . وبديهي أن مثل هذه المشاريع تحتاج إلى أسواق فسيحة : كثيرة السكان وعامرة بالقدرة الشرائية وبالفعاليات الانتاجية والاستهلاكية معاً .

لقد أدركت معظم الدول العربية هذه الاعتبارات ، بعد لأي ، فأخذت تستجيب تدريجياً لدواعي الشمولية وصارت تضع خططاً « للتنمية الاقتصادية والاجتماعية » بعد أن كانت تكتفي سابقاً بمناهج قاصرة على خطط جزئية أو برامج محدودة . ولكن درجات الشمول ما زالت متفاوتة وغير وافية ، فلم تستكمل كل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية لدى أكثر الدول العربية ، وخصوصاً فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية ، وتطوير الموارد البشرية بالذات (٤) . ولقد أخذت الأقطار العربية تحاول تطوير أساليب العمل التخطيطي نحو الأفضل وإن لم تبلغ به إلى المستوى المطلوب (٥) . وقد رافق ذلك توسيع تدريجي لدور الدولة في مضمار التنمية لدى معظم الأقطار العربية ، ولو أن هذا الدور ما زال محدوداً لدى البعض ومرتبكاً لدى البعض الآخر ، كما سنرى لاحقاً .

أما بشأن توافر الموارد والمقومات الانمائية ، فقد واجهت مساعي التنمية في الأقطار العربية معضلات جمة ، وهي ما زالت كذلك . وهذه المعضلات ليست ناتجة عن شح في الموارد على نطاق الوطن العربي بمجموعه ، بل هي ناشئة عن التفاوت في كثافة توزيع الموارد بين « أقاليم » هذا الوطن . فالموارد البشرية والموارد التمويلية والثروات الطبيعية من معادن وأراضٍ زراعية ومياه ومراعٍ وثروات حيوانية ، وسواها من المقومات الأساسية للتنمية ، هي في الواقع متوافرة بمقادير تكاد تكون كافية ومتناسبة مع بعضها على نطاق

---

(٤) مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، الكويت ، ٢٨ ـ ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥ ، قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٥) .

(٥) مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، الرابع ، الكويت ، ١٧ ـ ٢٠/٣/١٩٧٣ ، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع (الكويت : اتحاد الاقتصاديين العرب ، ١٩٧٨ ، تاريخ المقدمة) .

الوطن العربي ، فيما لوكان هذا الوطن يمثل كياناً اقتصادياً متواصلاً . إلاّ ان هذه الموارد موزعة قسمة ضيزى ، فهي ليست متاحة بمقادير كافية أو متناسبة لدى أي واحد من الأقطار العربية على انفراد ، وذلك بفعل التجزئة القطرية وحصانة الحواجز والقيود المضروبة على امتداد الحدود الفاصلة بين اقطار الوطن العربي .

والحال مماثلة بالنسبة لقضية حجم السوق . فالتنمية الاقتصادية العربية ، وخصوصاً التنمية الصناعية ، تعاني معضلة ضيق الأسواق المحلية لدى كل واحد من الأقطار العربية دون استثناء . وهي في كل قطر محرومة من التعامل مع الأسواق العربية الأخرى ، بفضل « الحصار » المضروب على امتداد الحدود القطرية المرسومة بين الأقطار العربية ، وكذلك بفعل « المسافات الاقتصادية » الفاصلة بين الأسواق العربية ذاتها .

وهكذا فقد تضافرت عوامل الاختلال الهيكلي في الاقتصادات القطرية مع شروط التجزئة ، لترغم الاقتصادات العربية على مواصلة التعامل مع الاقتصادات الأجنبية تعاملاً متزايداً ، مما أدى إلى تفاقم تبعية هذه الاقتصادات العربية للخارج . وبدت حركة التنمية القطرية محصورة وهي تدور في دوامة ثلاثية الأطواق ، قوامها : **طوق التجزئة** الذي ولّد بدوره **طوق التبعية** ، وكلاهما يضغطان باتجاه ديمومة **طوق التخلف** . وصار جلياً أن السعي للتخلص من حالة التخلف يحتّم البدء بكسر طوق التجزئة الذي بات هو المهيمن على بقية أطواق الدوّامة إيّاها ، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة في مضمار العمل العربي المشترك من أجل التكامل الجماعي والتوحيد الاقتصادي العربي .

ثالثاً : مساعي التعاون والتوحيد الاقتصادي العربي

كانت الدول العربية المستقلة وشبه المستقلة قد بدأت تهتم برعاية النمو الاقتصادي في أقطارها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . ويبدو أنها شعرت منذ البداية بوطأة الظروف التي تطوق حركة اقتصاداتها الوطنية ، بسبب القيود التي فرضتها التجزئة القطرية وما ترتب عليها من حواجز وموانع حرمت تلك الاقتصادات من التعامل أو التعاضد أو تبادل المنافع . وعند إقامة جامعة الدول العربية في أواسط عام ١٩٤٥ ، نالت الجوانب الاقتصادية حظاً من الاهتمام في إطار تلك المنظمة الجماعية . فكان من بين تشكيلاتها الرئيسة لجنة للشؤون الاقتصادية والمالية وأخرى لشؤون المواصلات . كما أُنشئت في الأمانة العامة للجامعة إدارة اقتصادية أُنيطت بها مهمة متابعة الأحوال الاقتصادية في الأقطار العربية الأعضاء ، وتحضير الدراسات والبيانات ، وتجميع الاحصاءات المتعلقة

بذلك ، ثم الإسهام في كل ما يدعم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ويمهد لقيام الوحدة الاقتصادية العربية .

والذي يبدو في هذا الصدد ان الجهات التي اضطلعت آنذاك بمهمة إقامة الجامعة العربية كانت قد لمست أهمية تضافر الجهود الجماعية في الميدان الاقتصادي ، كما دلّت عليها تجربة « مركز تموين الشرق الأوسط » خلال سني الحرب العالمية الثانية . فقد استطاع المركز المذكور أن يحقق بعض النتائج الايجابية في مضمار تلافي حالات العوز التمويني أثناء الحرب ، وأن ينسق الجهود لمكافحة الجراد الصحراوي ، إنقاذاً للمحاصيل الغذائية التي تحتاجها جيوش الحلفاء وسكان المنطقة ككل ، وغير ذلك من الأعمال التي قام المركز بالتنسيق لها على نطاق يشمل اقطار المنطقة (٦) .

وقد قامت في نطاق جامعة الدول العربية مساعٍ تدعو إلى تعزيز التعاون الاقتصادي في بادىء الأمر ، ثم تلتها بعد حين مرحلة الدعوة إلى إقامة وحدة اقتصادية عربية . وسوف نتناول باختصار أهم ملامح هاتين المرحلتين والنتائج التي تمخضتا عنها ، بالتعاقب :

أ ـ مرحلة التعاون الاقتصادي العربي

لقد أدت مساعي العمل الجماعي العربي إلى إبرام « معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي » بين الدول العربية عام ١٩٥٠ . وقد عبرت تلك المعاهدة عن الرغبة في أن « تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الزراعية والصناعية (. . .) وتنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف» (المادة ٧ من المعاهدة) . كما قرّرت المعاهدة ذاتها إنشاء « المجلس الاقتصادي » (*) في الجامعة ، ويتألف من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية (أو من يمثلهم) . وأناطت بهذا المجلس مهمة اقتراح ما يراه بشأن تحقيق الغايات المذكورة . وصار للمجلس جهاز باسم « الادارة العامة للشؤون الاقتصادية » يرأسها أمين عام مساعد في الأمانة

---

(٦) أنظر : بطرس صليب ، « مركز تموين الشرق الأوسط : تجربة التكامل الاقليمي ، » **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية** ، السنة ٤ (١٩٧٨) ، العدد ٩ ، ص ٧٧ ـ ١٠٢ .

وكذلك أنظر : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، **الأعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة** ، ص ٤٦ .

* وقد تغير اسمه فيما بعد الى « المجلس الاقتصادي والاجتماعي » .

العامة للجامعة . وتقوم هذه الادارة بمتابعة التطورات الحاصلة في الأحوال الاقتصادية لدى الأقطار العربية الأعضاء في الجامعة . فتتولى تحضير الدراسات والتقارير الاقتصادية وتقدمها الى المجلس الاقتصادي الذي يعقد اجتماعاته دورياً ويتخذ على ضوء التقارير المعروضة قرارات بشأن رعاية وتطوير الاقتصاد العربي . ثم تحال قراراته كمقترحات (غير ملزمة) الى حكومات الدول الأعضاء في الجامعة . وما زال العمل جارياً على هذا المنوال حتى الآن .

وقد تمّ في نطاق الجامعة العربية انجاز العديد من الأعمال الجماعية التي تمثل محاولات هدفها تعزيز التعاون الاقتصادي العربي . وكان من أبرز الأعمال المبكرة في هذا المضمار عقد « اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية » للعام ١٩٥٣ ، و « اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال » في العام ذاته ، و « اتفاق بشأن اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية » . ومن تلك الأعمال ما تمّ في السنين اللاحقة من عقد اتفاقات عديدة بخصوص إنشاء « مشروعات عربية مشتركة » ، كان أولها مشروع « شركة البوتاس العربية » (لم ينفذ) و « الشركة العربية لناقلات البترول » و « المؤسسة المالية العربية للانماء » (حل مكانها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي) . ومن الأعمال الجماعية ايضاً عقد « اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية » (التي سيرد ذكرها بعد قليل) .

وبالاضافة الى نطاق العمل الجماعي ، تمّ عقد الكثير من الاتفاقات الرامية إلى توثيق العلاقات التجارية بين أقطار عربية عديدة ، على أساس ثنائي ، خارج إطار الجامعة العربية . فخلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٨ ، مثلاً ، تمّ عقد ٨ إتفاقات تجارية ثنائية : أربع منها بين لبنان كطرف وكل من العراق والأردن وسوريا والسعودية على انفراد كطرف ثانٍ ، وثلاث اتفاقات منها تمّ عقدها بين مصر وكل من سوريا والسعودية والعراق ، على انفراد كطرف ثانٍ ، وواحدة بين السعودية وسوريا .

ولكن محاولات التعاون الاقتصادي العربي لم تتمخض عن النتائج المرجوة منها ، لا في تسهيل التبادل التجاري ولا في تعزيز التضافر الاقتصادي بين الأقطار العربية ، وذلك بالرغم من الاتفاقات الجماعية والثنائية المذكورة وغيرها . ويبدو أن بؤس نتائج تلك المحاولات قد بلغ حداً من الشدة جعل بعض الساعين إلى تعزيز التعاون العربي يُفضّل استعمال مصطلح « التعامل » بدلاً من « التعاون » الذي لم يكتسب معناه الحقيقي في

الممارسات الفعليّة (٧) . والمجال الوحيد الذي نال حظاً من النجاح النسبي هو مجال التعاون في إقامة مشروعات عربية مشتركة . فقد حصل توسع تدريجي في هذا المجال حتى بات يؤمل منه أن يشكل محوراً رئيساً في مضمار « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي » ، كما سنرى لاحقاً . أما التعامل التجاري بين الأقطار العربية فقد بقي متواضعاً جداً (أنظر الفصل التالي ، خصوصاً الجدول رقم (٢ ـ ٥)) .

إن ضآلة الحصيلة التي آلت إليها « مرحلة التعاون » قد حدت بأكثرية الأقطار العربية إلى التحري عن إطار للتوحيد الاقتصادي ، لعله يكون أجدى من أسلوب التعاون .

ب ـ مرحلة السعي نحو « الوحدة الاقتصادية العربية »

بدأ التفكير بنقل العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية من طور التعاون إلى طور توحيدي ، منذ أواسط العقد الخمسيني ، وذلك أملاً بتحقيق المزايا المرتقبة من التوحيد الاقتصادي ، من جهة ، ودرءاً لسلبيات التجزئة العربية إزاء التكتلات الخارجية التي كان التحضير لها جارياً آنذاك . وقد جاءت المبادرة في هذا الشأن من طرف اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، عندما اتخذت في عام ١٩٥٦ قراراً قالت فيه : « لما كانت الوحدة الاقتصادية من أهم الأهداف التي تسعى اليها جامعة الدول العربية ، فإن اللجنة السياسية توصي بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل لهذه الوحدة والخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها . . . » . وقد بادرت الأمانة العامة للجامعة ودعت لجنة من الخبراء العرب ، ومهدت للأمر بإعداد « مذكرة » أرفقت بها مشروعاً أولياً لاتفاقية الوحدة الاقتصادية المنشودة . وأشارت الأمانة في مذكرتها ، إلى مجموعة من الحقائق التي ابتغت أن تراعيها لجنة الخبراء ، ومنها (٨) :

---

(٧) أنظر : برهان الدجاني ، « التعاون الاقتصادي العربي : الجوانب العملية والتاريخية ، » في يوم التعاون الاقتصادي العربي ، ٢٣ آذار / مارس ١٩٧٢ (الكويت : الجمعية الاقتصادية الكويتية ، [د . ت .]) ، ص ٤١ ـ ٥٦ ، وما يليها من التعليقات . والمحاضرة منشورة أيضاً بعنوان « التعاون الاقتصادي العربي ، » دراسات عربية ، السنة ٨ (تموز / يوليو ١٩٧٢) ، العدد ٩ ، ص ٢٩ ـ ٤٠ .

الدجاني ، التعاون الاقتصادي العربي والعوامل المؤثرة فيه ، دراسة أعدها الأمين العام لاتحاد الغرف العربية بمناسبة انعقاد الدورة العشرين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ([د.م. : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، د.ت.]) .

(٨) نص « المذكرة » منشور في : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية ، ص ٤١ ـ ٦١ .

- « ان الوحدة الاقتصادية (هي) أحد جانبي الوحدة العربية الشاملة ، أمّا جانبها الآخر فهو الوحدة السياسية (. . .) وكلا هذين الجانبين يكمّل الآخر ويتأثر به كما يؤثر فيه .

- « إن الوحدة بين البلاد العربية هي إحدى الحقائق الكبرى في التاريخ العربي . فقد كانت البلاد العربية منذ قرون عديدة حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى (. . .) تكوّن مجتمعاً اقتصادياً واحداً ، وكان أفراد هذا المجتمع ينتقلون بين أرجاء العالم العربي ويتداولون البضائع والأموال بحرية تامة . . .

- « في أعقاب الحرب العالمية الأولى قُسّمت البلاد العربية رغم إرادة أهلها ،ووُضعت كل منها تحت الانتداب الفرنسي أو الانجليزي فانفصلت تلك البلاد اقتصادياًبعضها عن بعض (. . .) ان انفصال هذه البلاد (. . .) كان نتيجة لاطماع خارجية استعمارية ولم يكن استجابة لرغبات أهلها أو لعوامل جوهرية فككت المجتمع العربي . .

- « وقد أضرّ هذا الانفصال بالبلاد العربية ضرراً اقتصادياً بليغاً ، إذ أنها تحولت بسببه إلى وحدات اقتصادية صغيرة لا تقوى على انتاج راق كبير . وتعذّر على أهلها أن يطوروا بلادهم كما تطورت بلاد أخرى كثيرة . وزاد الأمر سوءاً ان شدّت كل بلد منها إلى عجلة الاستعمار ، ولم يعمل المستعمرون على ترقية شؤونها الاقتصادية أو الاجتماعية بل جهدوا في استغلالها لمنفعتهم الذاتية ، فاتخذوها مصدراً للمواد الزراعية الأولية التي يحتاجون إليها ، وسوقاً لمنتجاتهم الصناعية وقاوموا ازدهار الصناعة الحديثة فيها.. واصبح الاقتصاد للمستعمر هو المهيمن تماما على الاقتصاد العربي (. . .) ولا شك ان التأخر الاقتصادي الذي ساد البلاد العربية نتيجة انقسامها الى وحدات صغيرة على هذا النحو كان من أهم أسباب ضعف تلك البلاد من الوجهة الحربية مما انتهى الى هزيمتها في فلسطين فمن الجلي ان كارثة فلسطين ما كانت لتحل بالعرب لو كانت تنظمهم عند نشوب تلك الحرب وحدة سياسية واقتصادية .

- « وإذا كانت البلاد العربية في حاجة ، وقت السلم ، إلى الاتحاد الاقتصادي فيما بينها ، فهي في حاجة إليه أوقات الحروب أيضاً (. . .) وقد كانت تجربة الحرب العالمية الأخيرة مصداقاً لما تقدم، إذ عمل مركز تموين الشرق الأوسط خلال تلك الحرب على تقوية العلاقات التجارية بين بلاد الشرق الأوسط، ومن بينها البلاد

العربية بحيث تمكنت هذه المنطقة من الاعتماد على نفسها إلى حد كبير في سد حاجاتها . . . » .

في ضوء الاعتبارات المذكورة وغيرها ، اجتمعت لجنة الخبراء العرب في لبنان ، في صيف ١٩٥٦ ، وأعدت « مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية » ، وقدمته إلى اللجنة السياسية التي أحالته إلى المجلس الاقتصادي الذي بدوره أحاله إلى إحدى لجانه الفرعية . فقامت الأخيرة بمراجعة المشروع وعدّلت فيه وأعادته إلى المجلس الاقتصادي فأقرّه بقرار رقم ٨٥ بتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٥٧ ، ثم أرسله إلى اللجنة السياسية صاحبة المبادرة الأولى في الدعوة إلى إقامة وحدة اقتصادية عربية . فنظرت فيه و « رأت أن هذا الموضوع ليس في نطاق اختصاصها » وعندئذ أعتبر القرار ٨٥ السالف الذكر هو القرار النهائي المنشىء قانوناً لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية [٩] .

وبذلك صارت الاتفاقية المطلوبة جاهزة لاجراءات التوقيع ثم المصادقة ثم التنفيذ ، وهذه الاجراءات هي من صميم اختصاص حكومات الدول العربية ذات العلاقة . والحكومات تمارس هذه الاجراءات بحسب أنظمتها الدستورية . وبعد مرور خمس سنوات وقعت على الاتفاقية (بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٦٢) أربع دول فقط هي (مع حفظ الألقاب الرسمية) : الأردن ومصر والمغرب والكويت . ثم وقعتها في أواخر العام اللاحق ثلاث دول أخرى هي : العراق وسوريا واليمن . ولكن الاتفاقية لم تدخل مرحلة التنفيذ رسمياً إلاّ في ربيع سنة ١٩٦٤ ، بعد أن صادقت عليها خمس دول هي : الكويت ومصر والعراق وسوريا والأردن ، بالتتابع الزمني ، ثم تلتها ببطء خلال فترة الإحدى عشرة سنة اللاحقة ست دول أخرى هي : الجمهورية العربية اليمنية(١٩٦٧) وجمهورية السودان الديمقراطية (١٩٦٩) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٧٤) ودولة الامارات العربية المتحدة (١٩٧٤) وجمهورية الصومال الديمقراطية (١٩٧٥) والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية (في ٢/ ٣/ ١٩٧٥) . وفي أواخر عام ١٩٧٧ بلغ عدد الدول المنضمة الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ١٣ دولة فقط .

جـ - أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ووسائلها

لقد وردت أهداف الوحدة الاقتصادية العربية والوسائل اللازمة لتحقيقها في مطلع

---

(٩) أنظر : أحمد جامع ،إعداد وإشراف ،مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الفكرة - التطبيق - الانجازات (القاهرة : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ١٩٧٥) ، ص ٣ - ٦ .
وانظر أيضاً : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية .

الاتفاقية . فقد نصت « اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ان حكومات (١٢ دولة عربية وهي : الأردن ، تونس ، السودان ، العراق ، السعودية ، سوريا ، العربية المتحدة (مصر) ، لبنان ، ليبيا ، اليمن ، المغرب ، الكويت)[١٠] :

« رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها ،

« وقد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن الى الوضع المقبل بدون الاضرار بمصالحها الأساسية . وذلك وفقاً للأحكام التالية :

المادة الأولى : (الأهداف)

تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة :

١ ـ حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال .

٢ ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .

٣ ـ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

٤ ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية .

٥ ـ حقوق التملك والايصاء والارث .

المادة الثانية : (الوسائل)

« للوصول الى تحقيق الوحدة المبينة في المادة السابقة تعمل الأطراف المتعاقدة على الآتي :

١ ـ جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها .

---

(١٠) المصدر نفسه ، ملحق رقم ١ ، ص ٣٦٧ وما يليها .
وانظر أيضاً : جامع ، إعداد وإشراف ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الفكرة ـ التطبيق ـ الانجازات ، الملحق رقم ١ ، ص ٨١ وما يليها .

٢ ـ توحيد سياسات الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها .

٣ ـ توحيد أنظمة النقل والترانزيت .

٤ ـ عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة .

٥ ـ تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة .

٦ ـ تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .

٧ ـ (آ) تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص .

(ب) تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة .

٨ ـ تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها .

٩ ـ توحيد أساليب التصنيف والتبويب الاحصائية .

١٠ ـ اتخاذ أية اجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف المبينة في المادتين الأولى والثانية .

على انه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات أقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية » .

المادة الثالثة :

« تنشأ هيئة دائمة تدعى « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية » وتحدد مهامه وصلاحياته وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية » .

وتضم الاتفاقية فصولاً أخرى ومواد بلغ عددها عشرين مادة ، تناولت مختلف التفاصيل المتعلقة بالأمور الادارية والتنظيمية والمالية والاجرائية . كما تضم ملاحق تبيح

لأي طرف أن يعقد بصورة منفردة اتفاقات اقتصادية مع بلد غير طرف في الاتفاقية ، بشرط عدم المساس بأهدافها ، وتجيز لطرفين أو أكثر الاتفاق على إنهاء المرحلة التمهيدية أو أي من المراحل الأخرى والانتقال مباشرة إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة .

وبعد إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وقيام مجلس الوحدة (عام ١٩٦٤) أصبحت قضايا التوحيد الاقتصادي مناطة بمساعي هذه المنظمة الجماعية وبمدى استجابة الدول العربية لتلك المساعي .

د ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

يتألف المجلس من ممثلي الدول المتعاقدة ، ويعتبر وزراء الاقتصاد أو المالية في الدول الأعضاء هم الممثلون الدائمون لدى المجلس . ويتمتع المجلس باستقلال مالي واداري وله ميزانية خاصة . ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات للدول الأعضاء في الاتفاقية ، ولكل دولة صوت واحد . ويعاون المجلس في أعماله لجان تقوم بدراسة الأمور الداخلة في اختصاصاته . وللمجلس مقر دائم وأمانة عامة تعاونه في تنفيذ قراراته ومتابعة التنفيذ ، وهي بادارة الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

ويتمتع المجلس بسلطة اتخاذ قرارات ذات صفة تشريعية تنفذها الدول الأعضاء وفقاً للأصول الدستورية المرعية لديها . ويتولى المجلس وضع التعريفات والأنظمة والتشريعات التي تهدف إلى انشاء منطقة عربية جمركية موحدة ، وتنسيق سياسات التجارة الخارجية ، وسياسات الانماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة ، وتنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والسياسات المالية والنقدية تنسيقاً يهدف للوحدة النقدية . ويتولى كذلك وضع أنظمة النقل الموحدة في البلدان المتعاقدة ، وأنظمة الترانزيت وتنسيق السياسات المتعلقة بها ، اضافة الى وضع تشريعات العمل والضمان الاجتماعي الموحدة وتعديلاتها ، وتنسيق التشريعات الضريبية والرسوم ، وغير ذلك من التشريعات والأعمال الواردة في الاتفاقية .

وقد بدأ المجلس يمارس اختصاصاته بعد تشكيله ، فعقد دورات اعتيادية بلغ عددها ٣٢ دورة خلال المدة من عام ١٩٦٤ الى نهاية عام ١٩٧٨ ، مضافاً إليها دورات استثنائية عديدة . وقد أصدر المجلس سيلاً متواصلاً من القرارات بشأن مختلف القضايا المتعلقة بالمساعي الرامية إلى تحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، سواء في مجال

تسهيل التبادل التجاري بين الأطراف المتعاقدة ، أو في مجال الدعوة إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها . وكان من أهم قراراته في نطاق تسهيل التبادل التجاري ، القرار رقم ١٧ لعام ١٩٦٤ ، القاضي بانشاء السوق العربية المشتركة ، والقرار رقم ٦٣٤ لعام ١٩٧٣ ، بشأن « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي » .

هـ ـ السوق العربية المشتركة

« تنفيذاً لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول الأطراف المتعاقدة وإرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة تتفق والصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها ، ورغبة منه في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل ،

قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف إلى تحقيق الأسس التالية » : والأسس المدرجة في القرار هي ذات الحريات الأربع المذكورة في أهداف اتفاقية الوحدة ، وهي : حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، حرية تبادل البضائع والمنتجات ، حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية . وقد تضمن القرار مجموعة الأحكام التي تقضي بخفض الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى تدريجياً على المنتجات والسلع المدونة أنواعها في جداول ملحقة بالقرار(١١) .

وقد بدأ تطبيق قرار السوق العربية المشتركة إعتباراً من مطلع عام ١٩٦٥ ، وذلك باكتمال تصديق أربع دول على القرار ، وهي : مصر وسوريا والعراق والأردن . وبقيت عضوية السوق مقتصرة على هذه الدول وحدها قرابة إثني عشر سنة ، حيث إنضمت في عام ١٩٧٧ كل من ليبيا والسودان واليمن الديمقراطية الشعبية .

ولقد أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قرارات اخرى « متتالية بغرض استكمال قيام منطقة التجارة الحرة ، كمرحلة أولى للسوق العربية المشتركة ، فاعتباراً من أول كانون

(١١) جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، أحكام السوق العربية المشتركة وقوائم السلع والرسوم ، المجلد الأول (القاهرة : الجامعة ، ١٩٦٨) .

الثاني / ينـاير ١٩٧١ تمّ تحرير تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثـروة الـطبيعية والمنتجات الصناعية فيما بين الدول الأعضاء في السوق »[١٢] .

و ـ ماذا حققت السوق المشتركة ؟

تلجأ الأقطار عادة إلى إنشاء الأسواق المشتركة بقصد التغلب على الاحباط الـذي يسببه ضيق السوق المحلية بوجه حركة النمو الاقتصادي الوطني لدى كل واحد من الأقطار فرادى . فالنمو الاقتصادي المتواصل يؤدي إلى إقامـة المزيد من الوحـدات الانتـاجية في البلد ، فيزداد نتيجة لذلك تدفق المنتوجات ، مما يستدعي وجود مجال كاف لتصريفها ، وإلاّ عجز الاقتصاد الوطني عن مواصلة نموه ، فيركد . ومن هنا تبرز أهمية توسيع مجال تصريف الانتاج ، بضم الأسواق المحلية للأقطار إلى بعضها في « سوق مشتركة » ليسهل التبادل التجاري بين البلدان المشاركة فيها ، وبـذلك يتسـع المجـال أمـام حركة النمـو الاقتصادي لديها جميعاً .

وكان قرار إنشاء السوق العربية المشتركة قد استهدف تسهيل حركة المتاجرة بـين الأقطار العربية ، وذلك تدرجاً من إيجاد « منطقة تجارة حرة » إلى إقامة « اتحاد جمركي » بين هذه الأقطار تجاه البلدان الأخرى ، ثم مواصلة العمل لتحقيق بقية الأهداف الواردة في القرار . وكان مؤملاً أن يؤدي ذلك إلى حصول تحوّل في المتاجرة العربية نحو مزيد من التعامل والتبادل التجاري بين أعضاء السوق ، فتكتسب حركة التنمية الاقتصادية حافزاً من قيام السوق المشتركة لزيادة الانتاج إثر « اتساع » مجال تصريف المنتوجات . ولكن مرّ وقت طويل دون أن يتزايد التبادل التجاري بين أطراف السوق العربية المشتركة ، إلاّ في حدود ضيقة ، بعكس ما كان منتظراً . فما تفسير ذلك ؟

إزاء هذه النتيجة ، تقول الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية : إن « إنشـاء السوق العربية المشتركة (يعتبر) من أكثر إنجازات المجلس (. . .) جدلاً »، وهي تجادل فتقول : « إذا كان البعض ينعي على السوق أنه لم يحقق إلا نجاحاً نسبياً ، فإننا نرد على هذه المقولة بأن العيب ليس في السوق كتنظيم ، وإنما في واقع الاقتصاد العربي . لقـد كانت الدول العربية في مطلع الخمسينات تحقق فائضاً في المنتجات القابلـة للتصـدير .

---

(١٢) جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، « نحو تقويم العمـل العربي الاقتصادي المشترك ومستقبله ، » في المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، الأول ، بغداد ، ٦ ـ ١٢/ ٥/ ١٩٧٨ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر لجامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ١٩٧٨) ، ص ٢٢٨ .

ولكن بمضي الوقت ، ومع الزيادة الكبيرة المطردة في عدد السكان ، تحولت بعض الدول العربية من دول مصدرة إلى دول مستوردة للمنتجات الزراعية ، برغم أن الزراعة تشكل نشاطها الرئيسي . وبذلك تضاءل الفائض القابل للتصدير » [١٣] . ثم تقول ان السوق المشتركة « قد حققت ما يمكن تسميته بمنطقة التجارة الحرة بين البلاد المطبقة لأحكامها . . . » . وإذا تساءل أحدٌ عن جدوى ذلك ما دامت لا توجد سلع ومنتوجات فائضة لتستفيد من هذه « الحرية » ، فجواب الأمانة العامة هو : « أن مبدأ تحرير التجارة بين البلاد العربية كان مدخلاً متقدماً يجب أن يسبقه تنسيق بين القطاعات الانتاجية في البلاد العربية من حيث المزايا النسبية في التوطن » [١٤] .

وهكذا يبدو ، بعد كل تلك السنين ، أنه قد تمّ اكتشاف حقيقة أساسية كان يجب إدراكها ومراعاتها منذ البداية . إلاّ أن مساعي تحرير المتاجرة من قيود التجزئة بين الأقطار العربية لم تشأ التحري آنذاك عن المحركات الأساسية للتعامل الاقتصادي أو التبادل التجاري . فقد انطلقت المساعي المذكورة من قناعة تماثل القناعة التي رأت أن مجرد خلق فرص مواتية لقيام مشروعات صناعية سيؤدي تلقائياً إلى قيام مبادرات إنمائية من جانب الأهالي ، وسيضطلع القطاع الخاص بمهامه الانتاجية على خير ما يرام في ميدان التصنيع وسواه . فقد تركزت الجهود على إقامة السوق المشتركة أملاً بأن يؤدي توسيع السوق الى زيادة في جانب الطلب ، وتؤدي الأخيرة بدورها إلى استجابة في جانب العرض ، فيزداد الانتاج العربي ويتنوّع من خلال التنمية . ولكن جانب العرض لم يستجب ، وبقي الانتاج العربي قليلاً كمياً ومحدوداً نوعياً . ولقد حاول مجلس الوحدة الاقتصادية أن يحفز عمليات الاستثمار والانتاج بتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية . فانعقدت في نطاقه ثلاث اتفاقات متكاملة في هذا الشأن : أولها اتفاقية استثمار رؤوس الأموال ، وثانيها اتفاقية ضمان الاستثمار ، وثالثها اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار . والغاية من هذه الاتفاقات هي تشجيع المستثمرين العرب للعمل على التثمير الانمائي في مختلف الأقطار العربية . ولكن هذه الغاية ما زالت بعيدة المنال حتى الآن .

وعلى هذا النحو مرّت سنون كثيرة قبل أن يبدأ مجلس الوحدة الاقتصادية يتحرى عن مجالات أخرى إلى جانب مدخل تحرير التبادل التجاري ، في سياق مساعيه الرامية إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية . فبعد حوالي عشر سنوات من صدور قرار السوق المشتركة ، إتخذ المجلس قراراً (رقمه ٦٣٤ في ١٩٧٣/٧/٥) بشأن « استراتيجية العمل

---

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٢٢٩ .

الاقتصادي العربي » ، يدعو فيه الدول العربية إلى حشد الموارد وتنسيق السياسات الاقتصادية والأعمال الانمائية ، وتنسيق الهياكل الاقتصادية في ظل التكامل الاقتصادي العربي (١٥) .

ز ـ محاولات التنسيق الانمائي

لقد إتضح أن منهج تحرير التجارة لا يفضي تلقائياً إلى حالة تكامل بين الاقتصادات العربية ، التي ما زالت تعاني شح الانتاج القابل للتبادل فيما بينها . ولهذا فقد لزم « التفكير في مناهج أخرى للتكامل والوحدة والاندماج وما يترتب على إتباعه من ضرورة تنسيق الجهود والخطط الانمائية ، وبخاصة في ميدان الصناعة ، كسبيل لتنمية التكامل والوحدة الاقتصادية » (١٦). وقد نالت التنمية الصناعية اهتماماً خاصاً في سياق المساعي الرامية إلى تنسيق التنمية باتجاه التكامل الاقتصادي . فقد « كان لغياب التنسيق الصناعي العربي الأثر الأكبر في أن يلجأ كل قطر عربي إلى اتباع استراتيجيات صناعية تعتمد مساراً قطرياً ضيقاً موجهاً نحو سوقها القطرية ، مما حرمها من فرصة الاستثمارات الكبيرة والافادة من مزايا الانتاج الكبير الموجه الى السوق العربية الكبيرة ، ومن الدخول في الصناعات التحويلية والأساسية التي بدونها لا يمكن اجراء التحول الهيكلي للاقتصاد العربي . . . » (١٧) .

وقد تعددت محاولات التنسيق الصناعي وانعقد له الكثير من الندوات والاجتماعات ، سواء على مستوى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (بالنسبة للدول الأعضاء فيه) أو على صعيد مركز التنمية الصناعية (بالنسبة للأقطار العربية كافة) . كما جرت محاولات مماثلة من جانب اللجنة الدائمة للاستشارات التي تعمل في نطاق دول المغرب العربي ، اضافة الى ما تقوم به منظمة الاستشارات الصناعية لدول الخليج العربي . « غير أن ما انجز على طريق التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي كان ضئيلاً جداً ، ولا يعكس الحد الأدنى للطموحات أو الامكانات الفعلية للتنسيق . . . » (١٨). والذي يبدو هو ان مساعي التنسيق قد واجهت صعوبات وعقبات إستدعت أن يتخذ

---

(١٥) جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من يونيو عام ١٩٦٤ الى يونيو عام ١٩٧٥ (القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٥) ، ص ٣٩ ـ ٤١ .

(١٦) ندوة التنسيق الصناعي العربي ، الاسكندرية ، ٢٢ ـ ١٩٧٦/٢/٢٦ ، التقرير الموسع لندوة التنسيق الصناعي العربي ، ص ٧ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم ٧٠٠ لعام ١٩٧٥ ، يطلب فيه من أمانته العامة أن تضع « برنامجاً متطوراً ومتدرجاً تشترك في تنفيذه بالتعاون مع أجهزة التخطيط في الدول العربية الأعضاء (. . .) بهدف السعي إلى تذليل الصعوبات والعقبات التي صاحبت محاولة التنسيق بين الخطط الانمائية العربية (. . .) والعمل على استكمال جميع الشروط الفنية التي تحقق الوصول الى مستوى مقبول من التنسيق الفعّال بينها على المستوى القومي اعتباراً من سنة ١٩٨١ » (١٩) .

رابعاً : البحث عن استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك

ظهر مما تقدم ان الأقطار العربية قد أمضت أكثر من ثلاثين سنة في البحث عن وسائل مجدية لتحقيق التضافر بين جهودها الجماعية من أجل التصدي لتحديات التخلف والتجزئة والتبعية . فمارست أسلوب التجريب والتصويب ثم إعادة التجريب ، أملاً بالعثور على صيغة للتعامل الاقتصادي فيما بينها ، تجعلها قادرة على التخفيف من وطأة التجزئة والتبعية ، ثم اكتساب قدرة جماعية في مضمار التنمية والتطوير :

● فقد جربت صيغة التعاون الاقتصادي في نطاق تسهيل التبادل التجاري . ولكنها اكتشفت بعد حين أن هذه الصيغة لا هي كافية ولا مجدية لتحقيق مطامح التعامل وتبادل المنافع .

● فتحولت كثرة من الأقطار العربية الى العمل من أجل تحقيق « الوحدة الاقتصادية العربية الكاملة » . وعقدت لهذا الغرض « اتفاقية الوحدة الاقتصادية » ، وأوكلت أمر تحقيقها تدريجياً إلى « مجلس الوحدة الاقتصادية » الذي أُنشىء لهذه المهمة. وحاول المجلس تطبيق أولى مراحل التوحيد بإنشاء « السوق العربية المشتركة » ، تسهيلاً للتعامل والتبادل التجاري بين الأقطار العربية .

● وعندما جرى تطبيق أولى مراحل السوق المشتركة ، بإقامة منطقة تجارة حرة ، اتضح ان «المتغيرات» الاقتصادية والسكانية قد فوتت فرصة الافادة من حرية المتاجرة ، بسبب ضآلة الانتاج العربي ومحدودية انواعه القابلة للتبادل بين الأسواق العربية .

● وإزاء هذا الاحباط ، عاد الاهتمام وتحوّل الى الدعوة لتعزيز القدرات الانتاجية

(١٩) الدورة العادية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الثانية والثلاثين ، أبو ظبي ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ ، تقرير الأمين العام ([د.م.] : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، [د.ت.]) ، ص ١٦٠ .

العربية ، على أساس إيجاد صيغة للتكامل بين الاقتصادات العربية .

تقول الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بأنه « بعد سنوات قليلة من قيام السوق العربية المشتركة إتضح بأن أسلوب تحرير التبادل التجاري لا يكفي وحده كأداة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية ، ذلك أنها بلاد آخذة في النمو ، يعوزها الجهاز الانتاجي المتقدم وهو ما يعني تخصصها في انتاج المواد الأولية المتنافسة ، وضعف مقدرتها الانتاجية ، وعدم كفاية منتجاتها التي تشكل موضوع هذا التبادل التجاري »[٢٠] . ولهذا السبب تحولت المساعي للتحري عن مسالك بديلة أو مداخل اضافية ، أملاً بالخروج من المأزق الذي حاصرعملية التوحيد الاقتصادي . وكان من أهم هذه المسالك الدعوة إلى التكامل الاقتصادي عبر التنمية . وقد أدّى هذا الى طرح قضية التنسيق بين خطط التنمية القطرية ، كما مر ذكره . ولكن الدعوة إلى « التكامل عبر التنمية » أثارت بدورها جملة من القضايا الأخرى المتعلقة بماهيّة « الاستراتيجية العربية » التي ينبغي اعتمادها في مضمار التنمية بحيث تلبي المطامح الرامية الى الوحدة الاقتصادية .

ولقد انشغلت الأوساط الاقتصادية في جامعة الدول العربية بالبحث عن الصيغة الملائمة لهذه الاستراتيجية . فتشكّلت في نطاق الجامعة « لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » ، وهي لجنة من عشرين خبيراً ، تداولت في الأمر ثم إختارت من بين أعضائها « لجنة ثلاثية » قوامها ثلاثة خبراء ، لتقديم تصور عام لهذه « الاستراتيجية » المنشودة . وقد إرتأت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تطرح الموضوع للمناقشة في مؤتمر قومي يشارك فيه عدد واسع من أهل الرأي . فدعت ، بالتعاون مع اتحاد الاقتصاديين العرب ، إلى عقد « المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك »[٢١] . وفيه طرحت اللجنة الثلاثية الصيغة التي رأتها مناسبة للعمل الاقتصادي العربي المشترك . وقد ناقش المؤتمر هذه الصيغة التي كانت بمثابة الموضوع الرئيس بين الأبحاث الأخرى المقدمة إليه . ولقد اتخذت الصيغة المقترحة من « القطاع العربي المشترك » وسيلة ومنطلقاً للسير نحو التكامل الاقتصادي العربي المنشود . فاستعرضت هذا القطاع بمختلف تنظيماته وأجهزته الجماعية ، وشركاته ومشاريعه

---

(٢٠) جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، « نحو تقويم العمل العربي الاقتصادي المشترك ومستقبله ، » في المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، الأول ، بغداد ، ٦ ـ ١٢/ ٥/ ١٩٧٨ ، ص ٢٣٠ .

(٢١) أنظر : محمود الحمصي ، « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في مؤتمرها الأول ببغداد ـ ١٩٧٨ ، » المستقبل العربي ، العدد ٢ (تموز/ يوليو ١٩٧٨) ، ص ١٧٣ ـ ١٧٥ .

وانظر أيضاً : المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، الأول ، بغداد ، ٦ ـ ١٢/ ٥/ ١٩٧٨ .

(العربية) المشتركة ، وصناديق التنمية العاملة في نطاقه ، وسوى ذلك من المقومات الانمائية التي يشملها هذا القطاع . وأشارت إلى أن باستطاعة القطاع العربي المشترك ان يتولى العديد من المهام الانمائية الموازية والداعمة للتنميات القطرية الجارية لدى الأقطار العربية ، خصوصاً في مجال تطوير الموارد البشرية واكتساب (وتوطين) التكنولوجيا المتطورة ، وفي مجال بناء المرتكزات والتجهيزات الأساسية للنقل والمواصلات (شبكات الطرق والسكك الحديدية والسفن والنقل الجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية . . . الخ) إضافة الى العديد من الصناعات المدنية والحربية(٢٢) .

وقد أثارت هذه الاستراتيجية المقترحة جدالاً في المؤتمر حول مدى قدرتها على تلافي المعضلات التي تواجهها التنميات القطرية ، أو قدرة القطاع العربي المشترك على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي . فأشار عدد من الأطراف المساهمة في النقاش ، أن الاستراتيجية المذكورة قد إهتمت بالجانب الاقتصادي وحده ، بينما ينبغي أن تكون ذات اطار يشمل الجوانب الأخرى ، الاجتماعية والحضارية أيضاً ، باتجاه بناء مجتمع عربي متطور ذي اقتصاد متلاحم ومتين البنيان (٢٣) . فهل تشكل هذه الصيغة دليلاً يمكن أن تسترشد به التنميات القطرية التي تواجه معضلات آنية وليس لديها دلائل تهديها الى الاتجاهات الأصوب والأسلم عبر المستقبل لمدى طويل ؟ إن حركات التنمية ما زالت بحاجة إلى « دليل » يعينّ لها اتجاهاتها ومراميها إزاء بعضها بعضاً ، بما يضمن لها تكاملاً قومياً يخرجها من حمأة التبعية التي تغوص فيها فرادى .

إن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ما زالت موضع مداولات بقصد تطوير صيغتها إلى اطار متكامل . وقد واصلت الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية جهودها الرامية الى استكمال المحتوى التطبيقي للاستراتيجية المنشودة ، انطلاقاً من الأساس الذي طرقته اللجنة الثلاثية والمناقشات التي تلتها . فتم تحضير دراسة لهذا الغرض في منتصف عام ١٩٧٩، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة (٢٤). وهي تتناول الاستراتيجية بأولياتها وبرامجها وآلياتها على أساس من التفاصيل القابلة

---

(٢٢) « ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، » المصدر نفسه .

(٢٣) أنظر : « تعقيب اسماعيل صبري عبد الله على تقرير اللجنة الثلاثية ،» المستقبل العربي ، العدد ٦ ، آذار/ مارس ١٩٧٩ ، ص ٤٢ - ٤٦ .

(٢٤) يوسف صايغ ، محمود عبد الفضيل وجورج قرم ، « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك : أولوياتها ، برامجها ، وآلياتها ، » (جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، ١٩٧٩) . أعد الدراسة أحد أعضاء « لجنة العشرين » لخبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وهو د. يوسف صايغ ، واشترك معه كل من د. محمود عبد الفضيل ود. جورج قرم .

للتطبيق عملياً .

كما أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، من جانبه ، يقوم بعمل موازٍ في مضمار استراتيجية العمل الانمائي العربي المشترك ، على نطاق الأقطار العربية الأعضاء في المجلس . فقد تبنّى المجلس « الوثيقة الصادرة عن المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » ، وكلّف الأمانة العامة لديه بمواصلة السعي في دعوة الدول العربية ، التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ، الى الانضمام اليهما . وتقوم الأمانة العامة لمجلس الوحدة بالسير قدماً في اعداد « أساسيات الخطة العربية المشتركة » وغيرها من الأمور ذات العلاقة باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وذلك من أجل تحقيق التناسق بين خطط التنمية القطرية باتجاه التكامل الاقتصادي العربي .

وما زال العمل جارياً من أجل تطوير صيغة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، حيث جرى الاعداد لعقد مؤتمر قومي ثانٍ لهذا الغرض في بغداد ، في غضون الشهر الأول من عام ١٩٨٠ .

الفصل الثاني

الاقتصادات العربية: أهي بحاجة الى التكامل والوحدة؟

هل الاقتصادات العربية بحاجة إلى التكامل والوحدة ؟

قد يبدو هذا التساؤل بشأن الحاجة إلى التكامل والتوحيد الاقتصادي بين الأقطار العربية كضرب من التعابث الفج ، لكنه في الواقع بات أمراً لا مفر من طرحه ومن الاجابة عليه . فالعروض الواردة في الفصل السابق تدل بجلاء على وجود رغبة متواصلة في تحقيق وحدة اقتصادية عربية ، وقد أرادها الجيل الماضي « وحدة كاملة » غير منقوصة . ثم تكرر التعبير عن هذه الرغبة مراراً وبأشكال عديدة من الاتفاقات والقرارات الجماعية السابقة واللاحقة كما أقيمت من أجلها مؤسسات عربية جماعية أنشئت خصيصاً لتلبيتها . وهذه المؤسسات ما تزال قائمة تواصل مساعيها الرامية الى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية . ومع ذلك فقد مرّ وقت غير يسير دون أن يتحقق من أمر الوحدة الاقتصادية شيئاً مذكوراً . فلماذا ؟

حقاً لقد بات مثل هذا التساؤل أمراً حيوياً بل ملحاً بشأن هذه القضية التي ما زادها مرور الوقت إلاّ بؤساً وتعقيداً ، حتى صار من الضروري التحري عن مدى صحة منطلقاتها الأساسية التي كان يعتبرها الناس في الماضي بمثابة بدهيات لا ينبغي أن يثور حولها استفسار أو استفهام . وإزاء تطاول الزمن دون بلوغ شوط باتجاه هذه الغاية المنشودة ، بل وقد تثاقل السعي نحوها وبانت في الأفق ملامح تناسيها في غمرة الانهماكات القطرية في التنميات المحلية ، لذلك فلا تثريب على المرء الحائر بشأنها أن يتساءل مستفسراً :

- **تُرى هل التجزئة الاقتصادية أفضل أم الوحدة الاقتصادية ؟**
- **وهل الرغبة في الوحدة الاقتصادية العربية تعبّر عن حاجة حقيقية أم هي دعوة زائفة ؟**

■ وإذا كانت تمثل حاجة حقيقية ، فما هي العوامل المسؤولة عن إحباط المساعي الرامية إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية ؟

■ تُرى هل المسؤول هو الافتقار إلى المقومات الكافية لتحقيقها ؟

■ أم ان المساعي الماضية قد استخدمت وسائل وأساليب غير كافية أو غير ملائمة للسير جدياً نحو الوحدة المنشودة ؟

■ أم هناك عوامل وقوى مضادة أحبطت مساعي التوحيد الاقتصادي حتى الآن ؟ وما هي هذه العوامل أو الأسباب ؟

إن التصدي للاجابة على كل هذه التساؤلات ليس أمراً يسيراً ، ولكن لا بد من إستجلاء الغموض الذي بات يكتنف العديد من جوانب هذه القضية ، وخصوصاً ما يتعلق بمدى مسؤولية التنميات القطرية الانعزالية الجارية في الأقطار العربية على امتداد الفترة الماضية ، جنباً إلى جنب مع المساعي الداعية إلى التكامل والوحدة الاقتصادية .

أولاً : التجزئة أم الوحدة ؟

لقد كان الأمل معقوداً على التنمية القطرية للخلاص من ويلات التخلف تمهيداً للانطلاق في مضمار التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي . ولقد ظهر مبكراً لذوي البصيرة أن هذا الانطلاق المرتجى لن يلقى نجاحاً ملموساً إذا استمرت الاقتصادات القطرية العربية مبتورة عن بعضها وهي محاصرة بأسوار التجزئة ومربوطة بقيود التبعية والرضوخ لمشيئة القوى الاقتصادية الأجنبية في حظيرة الخضوع للاستغلال والاستنزاف . فبادروا الى التعبير عن الحاجة الى التعاون والتوحيد الاقتصادي ، أملاً بتضافر الجهود واكتساب قدرة جماعية لصالح التنمية والتقدم وتعزيز الاستقلال الاقتصادي والوطني معاً .

وكان هذا إتجاهاً أخذت به مجموعات عديدة من الأقطار الأخرى ، تماشياً مع حركة التطور التاريخي . ففي معرض المفاضلة بين التجزئة والتوحيد ينبغي على المرء أن يدرك أنّ التوجه نحو التكتلات الاقتصادية بين مجموعات من الأقطار هو أمر فرضته طبيعة التطورات الموضوعية الحاصلة في أساليب الانتاج وفي أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك منذ قيام النهضات الصناعية الكبرى وانتشارها لدى العديد من أقطار المعمورة . ولقد حصل أن استدعت هذه التطورات ، في بعض الحالات ، الى

قيام حركات توحيد سياسي عنيف (بالقوة) لأمم كانت مجزأة سابقاً (كما في حالتي المانيا وايطاليا) أو لبلدان كانت على وشك الانقسام (كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية التي خاضت مع نفسها حرباً أهلية من أجل الحفاظ على اتحادها) . وقد تمخضت تلك الحركات التوحيدية ، كما هو معروف ، عن قيام كيانات اقتصادية كبيرة الحجم ، اكتسبت بتوحيدها قدرة اقتصادية مكنتها من انجاز نهضاتها الصناعية بنجاح .

كما أن تلك التطورات في أساليب الانتاج قد أدّت في أحوال أخرى إلى قيام حركات توسع استعماري فج ومتعسف كاد أن يشمل أقطار العالم كافة . وقد انطلقت هذه الحركات على يد القوى الصناعية التي دفعتها حاجتها إلى المواد الأولية وإلى الأسواق الواسعة لتصريف منتوجاتها ، ان ترتكب عمليات إرغام المستعمرات على التكامل عنوةً مع اقتصاداتها المتطورة ، تكاملاً تبعياً مكنها من استنزاف ثروات المستعمرات التي خضعت لهيمنتها .

ثم حصل فيما بعد تحوّل في أساليب التوجه التكاملي ذاته ، وهو تحوّل فرضته مجموعة من المعطيات المستجدة للعصر الحديث . فظهرت أشكال وأساليب جديدة للتكتلات الاقتصادية أدت إلى قيام كيانات اقتصادية كبيرة عن طريق الاقبال الطوعي على التكامل الاقتصادي . وقامت فعلاً تجمعات تضم أقطاراً ترتبط مع بعضها بروابط الجوار أو بأواصر أخرى ، أغلبها مصلحية ، لا تكاد تكون شيئاً مذكوراً إزاء الروابط القومية والمصيرية التي تتوافر لدى أقطار الوطن العربي .

ولا ينبغي أن يظننّ أحدٌ بأن التوجه نحو التكتل والتوحيد وكأنه شر لا بد منه ، أو كأنه أمر تفرضه قوى خارجة عن إرادة الناس . صحيح أن التكتل أو التوحيد الاقتصادي قد لا يبدو غايةً مفردة مرغوبة لذاتها ، إلاّ انه بالتأكيد مطلوب من أجل تحقيق مجموعة وفيرة من الغايات المنشودة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحضارياً . ولو لم يكن التكتل الاقتصادي يفضي إلى غايات فيها منافع وفيرة للشعوب لما أقبلت عليه إقبالاً مُلحاً ، كما فعلت بريطانيا ، وهي بلد صناعي عريق ، عندما خاضت مفاوضات مضنية دامت حوالي عشر سنوات ودفعت أموالاً باهظة لكي تدخل عضواً في السوق الأوروبية المشتركة وان قيام هذا الاتجاه نحو التكتل والتوحيد يتضمن حكماً بأن الوحدة الاقتصادية هي أفضل من التجزئة ، ولا ريب في ذلك . فالتوحيد أو التكتل يلغي كثيراً من السلبيات التي تعانيها الكيانات الاقتصادية الصغيرة ، ويحقق فوق ذلك منافع جمة نراها عياناً في الأقطار ذات الكيانات الاقتصادية الكبيرة .

وإذا كانت الأقطار المتطورة صناعياً والقوية اقتصادياً قد بادرت إلى التكتل والتوحيد لتزداد قوة وقدرة أكبر على النمو ، فإن الأقطار ذات الكيانات الأصغر حجماً والأقل تطوراً هي أولىٰ بالتوحيد والتضافر مع بعضها لكي تستطيع الحفاظ على وجودها في عالم تحكمه القوى الاقتصادية العملاقة . ولقد بات مجال الاختيار واضحاً أمام الكيانات الاقتصادية الركيكة ، وعلى كل ذي بصيرة أن يختار واحداً من اختيارات ثلاثة هي :

- إمّا الانكفاء في عزلة تؤول به إلى المزيد من الركود والتخلف ،
- أو الانخراط في فلك التكامل التبعي والخضوع للقوى الاقتصادية الكبرى ،
- أو الدخول في تكامل متكافىء مع رهطه الأقربين .

ولا شك بأن الاقبال طوعاً والانتظام في تكامل متكافىء مع الأطراف الأقربين هو خير من الانكفاء على الذات في حمأة العزلة والتخلف ، كما انه خير من الرضوخ للاستغلال في حظيرة التبعية الاقتصادية للقوى الأجنبية . ولكيلا يؤخذ هذا القول على محمل الوعظ ، يجدر التحري عن مدى الحاجة إلى التوحيد الاقتصادي بين الاقتصادات العربية بالذات .

ثانياً : مدى الحاجة إلى التكتل الاقتصادي الجماعي

ليس في الوسع إدراك شدة حاجة الأقطار العربية إلى التكامل والتوحيد الاقتصادي مع بعضها إلاّ عندما يتلمس المرء طبيعة أحوالها الاقتصادية الراهنة ومكانتها فرادى ومجتمعة إزاء غيرها ، ثم يحاول تتبع التطورات الجارية والمرتقبة في هذه الأحوال المحكومة بتزايد اعتمادها المفرط على الخارج . ويكفي بصدد هذه الاعتبارات الهامة أن نستعرض بعض المؤشرات الرقمية التي تحمل دلالات كافية بشأن :

- مدى ضآلة قدر الانتاج العربي بمجموعه إزاء نظيره لدى الكيانات الأخرى ،
- ومدى تواضع نصيب الاقتصاد العربي كمياً في الاقتصاد العالمي وفي التجارة الدولية ،
- وطغيان اعتماد الاقتصادات العربية على الخارج ، واشتداد تبعيتها فرادى لمراكز القوى الأجنبية ،
- واستمرار حالة التخلف والتفكك في هياكل الكيانات الاقتصادية العربية .

أ ـ ضآلة الانتاج العربي

١ ـ إن تعداد سكان الوطن العربي يمثل ٣,٥٪ من مجموع سكان العالم، ولكن الناتج الاجمالي العربي لا يؤلف سوى ١,١٪ من نظيره للعالم [١] . وإذا كان هذا المؤشر يدل على مدى الانخفاض النسبي في المقومات المادية لحياة الشعب العربي إزاء بقية العالم ، فإن ضآلة قدر الانتاج العربي تظهر بوضوح أشد عند مقارنته بنظيره لدى البلدان المتقدمة . ففي عام ١٩٧٧ بلغ عدد سكان الأقطار العربية ما يقارب ١٥٠ مليوناً . وهذا العدد يشكل ٢٣٪ من سكان البلدان الصناعية (الرأسمالية) بينما الانتاج العربي لا يؤلف سوى ٤٪ من مجموع الناتج القومي الاجمالي لهذه البلدان [٢] . ومعنى ذلك ان الناتج لدى الأقطار الصناعية المذكورة يزيد على الناتج العربي بمقدار ٢٥ مرة . والواقع ان الناتج القومي الاجمالي لمجموع الدول العربية يعادل نظيره لدى بلد واحد منها فقط ، وهو ايطاليا (عدد سكانها ٥٦ مليون ونصف المليون في السنة المذكورة) .

ولكي يزداد الأمر وضوحاً ، إزاء التهويل المغرض بشأن « الثراء العربي » المتولد عن النفط ، عقدنا مقارنة بين واحد وعشرين دولة عربية وبين عدد مماثل من الشركات الرئيسة لدى بلد واحد من البلدان الصناعية إيّاها (الولايات المتحدة الأمريكية) ، فظهر أن أكبر الدول العربية « ثراءً » ، وهي السعودية ، كان ناتجها المحلي الاجمالي يقل عن مبيعات سنة لشركة واحدة هي شركة جنرال موتورز ، بأكثر من ألفي مليون دولار لصالح الشركة! (أنظر الجدول رقم ٢ ـ ١) . كما ظهر أنّ قيمة مبيعات أوّل خمس شركات منها تزيد على الناتج المحلي الاجمالي للأقطار العربية مجتمعة بأكثر من ٨٩ ألف مليون دولار ، أما في حالة مجموع الشركات الواحدة والعشرين ، فانها تزيد بأكثر من ٢٢٣ ألف مليون دولار أو أكثر من ضعف الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي ككل .

---

(١) أنظر :

United Nations Industrial Development Organization, **Comparative Study of Development Plans of Arab States** (New York: U.N., 1976), pp. 26, 28.

(٢) حسبت النسب من :

The World Bank, **World Development Report 1979** (Washington, D.C.: The World Bank, 1979), pp. 126-127.

والبلدان الصناعية المعنية ، بحسب تصنيف البنك الدولي ، ١٥ دولة ، هي : ايرلندا ، ايطاليا ، نيوزيلندا ، بريطانيا ، اليابان ، النمسا ، فنلندا ، هولندا ، فرنسا ، استراليا ، بلجيكا ، الدنمارك ، المانيا الغربية ، كندا ، الولايات المتحدة الأميركية ، النرويج ، السويد وسويسرا .

جدول رقم (٢-١)

تقديرات مجموع الناتج المحلي الاجمالي للأقطار العربية
مقارنة مع قيمة مبيعات عدد مماثل من الشركات الأمريكية

(مليون دولار أمريكي)

الأقطار العربية	الناتج المحلي الاجمالي ١٩٧٦	قيمة مبيعات الشركات ١٩٧٧	أسماء الشركات
١ - السعودية	٥٢٩٠٠	٥٤٩٦١,٣٠	جنرال موتورز
٢ - ليبيا	١٧٠١٧	٥٤١٢٦,٢٢	ايكسون
٣ - مصر	١٦٠٣١	٣٧٨٤١,٥٠	فورد موتور
٤ - العراق	١٥٧٧٧	٣٢١٢٥,٨٣	موبل
٥ - الجزائر	١٥٧٦٠	٢٧٩١٧,٣٣	تكساكو
٦ - الكويت	١٢٠٨٠	٢٠٩١٧,٣٣	ستاندارد أويل (كالفورنيا)
٧ - الامارات	١١٠٦٠	١٨١٣٣,١٨	انترناشنال بزنس ماشينز
٨ - المغرب	٩٢١٩	١٧٨٤٠,٠٠	غالف أويل
٩ - سوريا	٦١٧٠	١٧٥١٨,٦٠	جنرال الكتريك
١٠ - السودان	٦٠٠٥	١٦٧٠٨,٣٠	كرايسلر
١١ - تونس	٤٤١٨	١٣١٤٥,٦٦	انترناشنال تلفون وتلغراف
١٢ - قطر	٣٤٦٠	١٣٠١٩,٩٤	ستاندارد أويل (انديانا)
١٣ - عمان	٢٣٩٠	١٠٩٦٩,٠٩	اتلانتيك رجفيلد
١٤ - اليمن	١٣٩٠	١٠١١٢,٠٦	شل أويل
١٥ - البحرين	١٣٦٠	٩٦٠٩,٩٠	يو اس ستيل
١٦ - لبنان	١٣٢٠	٩٤٣٤,٨٠	دو بونت
١٧ - الاردن	١١٧٠	٨٧٠٠,٣٢	كونتننتال أويل
١٨ - الصومال	٥٦٦	٨١٣٤,٦٠	وسترن الكتريك
١٩ - موريتانيا	٥٢٢	٧٤٤٠,٣٠	تينكو
٢٠ - اليمن الديمقراطية	٣٧٤	٧٢٨٤,٢٦	بروكتر وغامبل
٢١ - جيبوتي	١٨٧	٧٠٣٦,١٠	يونيون كاربايد
المجموع	١٧٩١٧٦	٤٠٢٩٧٧	المجموع (بعد التدوير)

المصادر: احتسبت من:

أ - للأقطار العربية :

United Nations, Economic Commission For Western Asia, Statistics. Unit, «Gross Domestic Product At Current Market Prices For the Arab World,» (Unpublished tables).

ب - للشركات الأميركية :

Informatiod Please Almanac Atlas and Yearbook 1979, 33rd ed. (New York: Information Please Publishing Inc., [1978]), p. 48.

٢ ـ ان الدور النسبي للاقتصادات العربية كان وما زال دوراً ضئيلاً في مجمل العلاقات التجارية العالمية . فحجم التجارة الخارجية العربية (الصادرات + المستوردات) لا يشكل سوى نسبة متواضعة من مجموع التجارة الدولية . هذه النسبة كانت ٣,٥٪ من التجارة العالمية في أواسط العقد الستيني (١٩٦٥) ، وبقيت في حدود ٧٪ في أواسط العقد السبعيني (١٩٧٥) . يقابلها في حالة الدول الصناعية الرأسمالية نسبة مقدارها ٧١٪ و٧٤٪ على التوالي من مجموع التجارة العالمية [٣] .

إن المقارنة بين الأقطار العربية كطرف ، والدول الصناعية الرأسمالية كطرف مقابل ، هي مقارنة مقصودة ، نظراً لكون القسم الأعظم من التجارة الخارجية العربية يجري مع هذه الدول الصناعية بالذات . ففي عام ١٩٦٥ كان ٧٥,٤٪ من مجموع التجارة الخارجية العربية يتم مع الدول الصناعية المذكورة . وقد تزايدت هذه النسبة فيما بعد ، حتى صارت أكثر من ٧٧٪ في عام ١٩٧٥ [٤] . فالصادرات العربية إلى هذه الفئة من الدول الصناعية تراوحت بين ٧٤,٨٪ و٧٥,٦٪ من مجموع الصادرات العربية كلها خلال السنوات من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥ ، وتراوحت نسبة استيراد الأقطار العربية من الفئة ذاتها بين ٦٨,٤٪ و٧٤,٤٪ خلال الفترة نفسها [٥] . وهذا يعني ان الأقطار العربية ، كمجموع ، توجه الشطر الأعظم من صادراتها الى الدول الصناعية الرأسمالية ، وتجلب منها الشطر الأكبر من مستورداتها . وهي تفعل ذلك من موقع تفاوضي ركيك . فالمقارنة بين الطرفين تشير ضمنياً إلى الثقل النسبي أو القدرة التفاوضية في المساومة لدى كل طرف . وهذه القدرة متواضعة حقاً لدى الطرف العربي إزاء نظيرتها لدى الطرف الآخر الذي يكاد يسيطر على ثلاثة أرباع التجارة العالمية . إن الأقطار العربية تتعامل من موقع ضعيف حتى لو كانت مجتمعة ، فكيف وهي فرادى ؟ أما الطرف الآخر فهو غالباً ما يتعامل من خلال تكتلات دولية أو تكتل شركات احتكارية ، كالشركات الأممية (متعددة الجنسيات) .

٣ ـ إن المساهمة الضئيلة للتجارة الخارجية العربية في مجمل التجارة العالمية ، تمثل في الوقت ذاته نسبة عالية جداً من الانتاج الوطني لدى الأقطار العربية ، بينما المساهمة الكبيرة

---

(٣) أنظر : عبد الوهاب حميد رشيد ، التكامل الاقتصادي العربي ، سلسلة دراسات ، رقم ١٢٨ (بغداد : وزارة الاعلام ، ١٩٧٧) ، ص ٣١٣ . حسبت النسب من الجدول رقم ٤٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣١٤ و٣١٥ . حسبت النسب المئوية من الجدولين رقم ٤٩ و٥٠ .

(٥) مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الدورة الثالثة والعشرين ، الرباط ، ٢٩/ ٤ ـ ٢/ ٥/ ١٩٧٩ (بيروت : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، ١٩٧٩) ، الجدول رقم ٩ ، ص ١٤٢ .

للدول الصناعية لا تمثل سوى جزء متواضع من حجم انتاجها الوطني . ومعنى ذلك هو **ان الاقتصادات العربية تعتمد اعتماداً واسع النطاق على التجارة الخارجية ودورها في التجارة العالمية ضئيل كمياً ، أما الدول الصناعية فاعتمادها طفيف ولكن دورها النسبي كبير جداً** .

ومن هذه الحقيقة تبرز خطورة ازدياد تبعية الاقتصادات العربية للسوق العالمية التي تسيطر عليها الدول الصناعية سيطرة طاغية بواسطة جزء بسيط نسبياً من انتاجها . ومع ذلك فإن الأقطار العربية ما انفكت ، كما يبدو ، منساقة فرادى في عملية تكييف أوضاعها الاقتصادية بما يناسب مشيئة ومصالح القوى الدولية المهيمنة على السوق العالمية . وبدهي أنّ اشتداد ميل الأقطار العربية الى الاعتماد اكثر فأكثر على التجارة الخارجية ، إستيراداً وتصديراً ، إنما يعني انها تعرّض مصير حياتها الاقتصادية لمزيد من المخاطر مستقبلاً .

ب ـ تفاقم تبعيّة الاقتصادات العربية للخارج ، ومخاطرها ٭

١ ـ تظهر خطورة تبعية الاقتصادات العربية للخارج عند فحص وتتبع اتجاه التطورات الحاصلة على امتداد الحقبة الماضية في نسبة التجارة الخارجية الى الناتج الوطني لدى الأقطار العربية . فخلال العقدين الستيني والسبعيني ، أخذت هذه النسبة تتصاعد باطراد ، حتى بلغت في أواسط السبعينات أضعاف ما كانت عليه خلال العقد السابق . لقد تزايدت النسبة المئوية للصادرات والمستوردات حتى تجاوز مجموعهما الناتج المحلي الاجمالي لدى العديد من الأقطار العربية . فعند جمع قيمة الصادرات مع قيمة المستوردات، ثم تنسيب المجموع إلى الناتج الاجمالي (أو الدخل) الوطني، يظهر مدى اعتماد البلد على التجارة الخارجية .وبإجراء عملية التنسيب (كما في الجدول رقم ٢ ـ٢) إتضح أن نسبة التجارة الخارجية قد تصاعدت فبلغت أكثر من ١٠٠٪ ، كما في حالة الأردن (١٠٥٪) ، وفي حالة الامارات العربية المتحدة (أكثر من ١٠٧٪) ، وفي البحرين (حوالي ٢٢٥٪) ، وعمان (أكثر من ١١٢٪) والكويت (حوالي ١٠٩٪) ، واليمن الديمقراطية (حوالي ١٣٧٪) . وتبدو هذه النسبة مرتفعة أيضاً لدى كل من السعودية (حوالي ٨٥٪) وقطر (٨٦٪) والعراق (٨١٪ تقريباً) وجيبوتي (حوالي ٧٠٪) وموريتانيا (حوالي ٦٩٪) والجزائر (حوالي ٦٨٪) وليبيا (حوالي ٦٣٪) ولبنان (حوالي ٦١٪) .

جدول رقم (٢-٢)
التجارة الخارجية ونسبتها المئوية من الناتج المحلي الاجمالي للأقطار العربية ١٩٧٦

الأقطار العربية	الصادرات	المستوردات	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	المستوردات	مجموع التجارة الخارجية
	مليون دولار امريكي			نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (٪)		
١ - الاردن	٢٠٩	١٠٢٢	١١٧٠	١٧,٩	٨٧,٤	١٠٥,٢
٢ - الامارات العربية المتحدة	٨٥٤٣	٣٣٢٧	١١٠٦٠	٧٧,٢	٣٠,١	١٠٧,٣
٣ - البحرين	١٣٨٦	١٦٦٨	١٣٦٠	١٠١,٩	١٢٢,٦	٢٢٤,٦
٤ - تونس	٧٨٨	١٥٢٩	٤٤١٨	١٧,٨	٣٤,٦	٥٢,٤
٥ - الجزائر	٥٣٣٣	٥٣٣٨	١٥٧٦٠	٣٣,٨	٣٣,٩	٦٧,٧
٦ - الجماهيرية العربية الليبية	٨٤٤١	٢١٩٨	١٧٠١٧	٤٩,٦	١٢,٩	٦٢,٥
٧ - الجمهورية العربية السورية	١٠٦٥	١٩٨٦	٦١٧٠	١٧,٣	٣٢,٢	٤٩,٤
٨ - جيبوتي	١٦	١١٤	١٨٧	٨,٦	٦١,٠	٦٩,٥
٩ - السودان	٥٥٤	٩٨٠	٦٠٠٥	٩,٢	١٦,٣	٢٥,٥
١٠ - الصومال	٨٥	١٦٢	٥٦٦	١٥,٠	٢٨,٦	٤٣,٦
١١ - العراق	٩٢٧٢	٣٤٧٠	١٥٧٧٧	٥٨,٨	٢٢,٠	٨٠,٨
١٢ - عمان	١٥٧٨	١١٠٢	٢٣٩٠	٦٦,٠	٤٦,١	١١٢,١
١٣ - قطر	٢٢١٠	٧٧٥	٣٤٦٠	٦٣,٩	٢٢,٤	٨٦,٣
١٤ - الكويت	٩٨٣٠	٣٣٢٤	١٢٠٨٠	٨١,٤	٢٧,٥	١٠٨,٩
١٥ - لبنان(١)	٤٩٧	١٢٢٤	٢٨٣٠	١٧,٦	٤٣,٣	٦٠,٨
١٦ - مصر	١٥٢٢	٣٨٠٨	١٦٠٣١	٩,٥	٢٣,٨	٣٣,٢
١٧ - المغرب	١٢٦٢	٢٦١٨	٩٢١٩	١٣,٧	٢٨,٤	٤٢,١
١٨ - المملكة العربية السعودية	٣٦١٢٥	٨٦٩٤	٥٢٩٠٠	٦٨,٣	١٦,٤	٨٤,٧
١٩ - موريتانيا	١٧٨	١٨٠	٥٢٢	٣٤,١	٣٤,٥	٦٨,٦
٢٠ - اليمن	٨	٤١٠	١٣٩٠	٠,٦	٢٩,٥	٣٠,١
٢١ - اليمن الديمقراطية	١٧٧	٣٣٥	٣٧٤	٤٧,٣	٨٩,٦	١٣٦,٩

(١) أرقام لبنان لسنة ١٩٧٣ .

المصادر : احتسبت من :

1 — United Nations, Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Statistical Yearbook 1978** (New York: U.N., 1979), pp. 446-449.

2 — Organization of the Petroleum Exporting Countries, Statistics Unit, **Annual Statistical Bulletin 1977** (Vienna: OPEC, 1978), pp. 1, 3-5.

3 — United Nations, Economic Commission for Western Asia, «Gross Domestic Product At Current Market Prices for the Arab World,» (Unipublished tables).

وتتضح طبيعة هذه التطورات عند مقارنة حجم التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) القطرية كنسبة مئوية من الناتج (أو الدخل) الوطني في السنوات اللاحقة مع نظيراتها للسنوات السابقة . فخلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ، كانت نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي متواضعة نوعاً ما ، إذ بلغت آنذاك في حالة الأردن حوالي ٢٠٪ فقط ، ثم صارت ٣٨٪ تقريباً في عام ١٩٧٠ . وهكذا كان الأمر في حالة معظم الأقطار العربية الأخرى (أنظر الجدول رقم ٢ - ٣) .ويظهر الاعتماد على الخارج مفرطاً بصورة خاصة في حالة الأقطار العربية المصدرة للنفط وبصورة أشد لدى تلك التي تفتقر إلى مقومات مؤاتية لتنويع انتاجها الوطني باتجاه تلبية بعض الحاجات الأساسية المحلية ، كما في حالة الامارات العربية المتحدة وقطر ، وكذلك البلدان التي تعتمد على استيراد النفط وتكريره ثم اعادة تصدير مشتقاته الى الخارج ، كاليمن الديمقراطية والبحرين (والبلد الأخير يمارس تجارة اعادة التصدير لمنتوجات اخرى) .

إن نسبة التجارة الخارجية المفرطة في الارتفاع لدى الأقطار العربية كافة ، تقابلها نسبة منخفضة لدى الأقطار الصناعية ، خصوصاً ذات الاقتصادات الوطنية الكبيرة الحجم منها . فعلى سبيل المقارنة ، لا تشكل التجارة الخارجية لدى بريطانيا سوى ١٤,٧ من دخلها الوطني ، ولدى فرنسا ١٠,٥٪ ، واليابان ٩,٥٪ ، والولايات المتحدة الأمريكية ٣,٧٪ فقط ، كما دلّت المعلومات الاحصائية للفترة الماضية ، ١٩٦٣ - ١٩٦٨ [٦] .

٢ - لقد قامت الدول الصناعية الكبرى بحركاتها الاستعمارية في الماضي بقصد الحصول على المواد الأولية والخامات من المستعمرات ، ولتصريف الفائض من انتاجها في أسواق المستعمرات ذاتها . ونتيجة للتدابير الاستعمارية تحولت الاقتصادات الوطنية في المستعمرات الى كيانات تحكمها شروط التبعية للاقتصادات الصناعية ، بحيث صارت لا تكاد تنتج إلاّ مواد أولية وخامات لامداد صناعات الدول الاستعمارية ، ولا تكاد تستهلك إلاّ منتوجات تمّ صنعها في الدول الصناعية المهيمنة . وبذلك نشبت في الكيانات الاقتصادية للمستعمرات حالة اعتماد شديد على تصدير الخامات والمواد الأولية ، وعلى استيراد المنتوجات الصناعية من الخارج . وأدى هذا الاعتماد أو التبعية ، كما هو معروف ،

(٦) انظر : محمد عبد المنعم عفر ، « التجارة الخارجية نقطة الانطلاق في التكامل الاقتصادي العربي ،» في مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، الثالث ، دمشق ، ١١-١٦/١٢/ ١٩٧١ ، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث ([دمشق] : اتحاد الاقتصاديين العرب ، [١٩٧٣]).

جدول رقم (٢-٣)
تطور نسبة التجارة الخارجية ٪ من الناتج الوطني الاجمالي للأقطار العربية منذ ١٩٦٣ الى ١٩٧٦

الأقطار العربية	٪ من الدخل القومي للفترة ١٩٦٣-١٩٦٨	٪ من الناتج القومي الاجمالي ١٩٧٠	٪ من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٧٦
١ - الاردن	٢٠,٣	٣٨,٢	١٠٥,٢
٢ - الامارات العربية المتحدة	..	١٥٤,٢	١٠٧,٣
٣ - البحرين	..	٤٣٤,٢	٢٢٤,٦
٤ - تونس	٢٠,٠	٣٨,٤	٥٢,٤
٥ - الجزائر	٦٨,١	٥٣,٠	٦٧,٧
٦ - الجماهيرية العربية الليبية	٤٦,٣	٨٥,٤	٦٢,٥
٧ - الجمهورية العربية السورية	١٩,٠	٣٢,٠	٤٩,٤
٨ - جيبوتي	..	..	٦٩,٥
٩ - السودان	١٥,٦	٣٣,٤	٢٥,٥
١٠ - الصومال	..	..	٤٣,٦
١١ - العراق	٣٢,٥	٥٢,١	٨٠,٨
١٢ - عمان	..	١١٧,٥	١١٢,١
١٣ - قطر	..	١٧٧,٠	٨٦,٣
١٤ - الكويت	٥٠,٨	٨٨,٦	١٠٨,٩
١٥ - لبنان	٢٨,٢	٤٧,٥	٦٠,٨(١)
١٦ - مصر	١٥,٦	٢٢,٥	٣٣,٢
١٧ - المغرب	٢٤,٥	٣٢,٦	٤٢,١
١٨ - المملكة العربية السعودية	..	٩٥,٨	٨٤,٧
١٩ - موريتانيا	..	..	٦٨,٦
٢٠ - اليمن	..	١٢,١	٣٠,١
٢١ - اليمن الديمقراطية	..	٢٤٨,٠	١٣٦,٩

(١) النسبة للبنان هي لسنة ١٩٧٣.

المصادر: ١ - للفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ :
المصدر نفسه ، ص ٦٢٦ .
٢ - لعام ١٩٧٠ : حسبت من :

United Nations Industrial Development Organization, **Comparative Study of Development Plans of Arab States,** annex, table no. 8, p. 259.

United Nations, Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office, **Statistical Yearbook 1977,** pp. 470-473.

٣ - لعام ١٩٧٦ : الجدول رقم (٢-٢)

إلى استغلال واستنزاف ثروات البلدان التابعة لصالح الدول الصناعية « المتبوعة »[٧] . وتولدت بفعل ذلك فجوة متعاظمة شطرت العالم المعاصر الى فئة قليلة من الدول ازدادت ثراءً (العالم الأول) وأخرى كثيرة باءت بالتخلف (العالم الثالث) ، بينما شقت الدول الاشتراكية لنفسها طريقاً آخر في التنمية ، مكونة مع بعضها عالماً صناعياً (العالم الثاني) .

إن المؤشرات الرقمية الواردة في الجداول السابقة تدل على تزايد مطّرد في اعتماد الأقطار العربية على الاستيراد والتصدير ، فكأن الاقتصادات العربية لا تنتج إلاّ سلعاً معظمها للتصدير ، ولا تستخدم إلاّ بضائع أكثرها مستوردة . وهذا هو الحاصل فعلاً بعد أن تفاقم استيراد البلاد العربية من السلع الاستهلاكية ، بما فيها المواد الغذائية ، اضافة الى المعدات الانتاجية والخبرات الأجنبية والبضائع الوسيطة جميعاً ، وكذلك بعدما تزايد تصدير النفط الخام والمواد الأولية الأخرى (أنظر الجدول رقم (٢-٤) .

إن التركيب السلعي للتجارة الخارجية العربية لسنة ١٩٧٥ ، يوضح أن أكثر من ٩١٪ من الصادرات العربية تتركز في النفط والغاز (وقود معدنية وزيوت، في الجدول (٢-٤ أ) . أما التركيب السلعي للاستيراد فانه يدل على أن المستوردات الاستهلاكية تؤلف أكثر من ٤٨٪ من مجمل المستوردات ، وهي تشمل المواد الغذائية والمشروبات والزيوت حوالي (٢١٪) والسلع الاستهلاكية المصنوعة (حوالي ٢٧٪) . أما المستورد من السلع الانتاجية (مكائن ومعدات) فانها تشكل ما يزيد على ٣٤٪ من مجمل المستوردات (انظر الجدول رقم ٢ - ٤ ب).

٣ - إن هذا التزايد المفرط في الاعتماد على الاستيراد والتصدير قد جرى بعد زوال الهيمنة الأجنبية المباشرة عن الأقطار العربية . ولا شك **بأن استمرار تزايد الاعتماد على الخارج انما يعني ان السعي نحو الاستقلال الاقتصادي آخذ بالتراجع بسرعة أمام طغيان التبعية الاقتصادية للخارج** ، وهو أمر ينطوي على مخاطر اقتصادية وسياسية جسيمة ، لأن معظم التعامل الاقتصادي والتجاري العربي يجري مع مجموعة الدول الصناعية

---

(٧) أنظر على سبيل المثال:

Paul A. Baran, Political Economy of Growth (New York: Monthly Review Press, [1957]).

وقد ترجمت الطبعة الثانية من الكتاب الى اللغة العربية : **الاقتصاد السياسي والتنمية** ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (بيروت : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧) .

وكذلك أنظر : ايف لاكوست ، **العالم الثالث أو جغرافية التخلف** ، ترجمة عبد الرحمن حميدة (بيروت : دار الحقيقة ، [د.ت.]) . وفي آخر الكتاب قائمة لمراجع كثيرة حول الموضوع .

الرأسمالية ، كما أشرنا قبلاً . والدول المذكورة ذات كيانات اقتصادية متطورة ، وأكثرها منتظم في تكتلات اقتصادية مترامية ، عززت مكانتها الدولية وجعلت منها قوى ذات جبروت في الهيمنة على السوق العالمية . وبدهي أن التعامل بين أي واحد من الأقطار العربية منفرداً وبين هذه الأطراف القوية اقتصادياً والمتطورة تقنياً ، إنما يكون تعاملاً غير متكافىء لا محالة . فالاقتصاد الأثرىٰ والأكثر تنوعاً وتطوراً هو الذي يتمتع بمزايا الطرف الأقوى في التعامل ، وهو الذي يفرض شروط التبعية والاستغلال على الاقتصاد الأقل ثراءً والأشد تخلفاً . وفي الواقع ، إن هذا النوع من التعامل غير المتكافىء هو الشائع في علاقات التعامل بين الأطراف العربية فرادى والأطراف الأجنبية الصناعية . ولم يحصل تكافؤ نسبي بين بعض الأقطار العربية والدول الأجنبية إلاّ في حالة سلعة واحدة ، هي النفط ، حيث استطاعت هذه الفئة من الدول العربية ، بالتعاون مع عدد من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط ، أن تنشىء تكتلاً جماعياً (أوبك) قادراً على التعامل من مركز قوة تجاه الغير . وقد قام هذا التكتل في الأساس كرد على تكتل مماثل كان قائماً بين شركات النفط الاحتكارية الأجنبية ، وتمكن من تخفيف الاستغلال الذي مارسته الشركات المذكورة ضد الأقطار المنتجة للنفط .

كما أن الأقطار العربية تقوم جماعياً (في نطاق جامعة الدول العربية) بمحاورة مجموعة أقطار أوروبا الغربية من أجل تقليل الحيف الذي يصيبها من تعاملها الاقتصادي والتجاري مع المجموعة المذكورة . وما زال هذا الحوار العربي ـ الأوربي جارياً دون نتائج ملموسة حتى الآن [٨] . ومما يفتّ في عضد الأطراف العربية في هذا « الحوار » **هو أن تضامنها السياسي تجاه الطرف الآخر لا يدعمه تماسك اقتصادي فعّال فيما بينها ، بحيث يكون مؤثراً على الغير** . فالعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية ما زالت واهية ، لا تكاد تكون شيئاً مذكوراً إزاء روابط التبعية التي تشدّ الاقتصادات العربية فرادى نحو الدول الصناعية المتقدمة . فإذا كانت المتاجرة بين الأطراف العربية والبلدان الصناعية الرأسمالية تربو على ٧٧٪ من مجموع التجارة العربية مع العالم ، كما رأينا قبلاً ، فان « مجموع التبادل التجاري بين الدول العربية » ذاتها ما زال متواضعاً ، بحيث لا يشكل سوى ٤,١٪ من مجموع صادرات الأقطار العربية و٦,٤٪ من مجموع مستورداتها في عام ١٩٧٧ .(انظر الجدول رقم (٢ـ٥) .

---

(٨) انظر : الدورة العادية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، التاسعة والعشرين ، القاهرة ، ١٤/٦/١٩٧٧ ، تقرير الأمين العام ([د.م.] : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، [د.ت.]) ، ص ٤٠ ـ ٤٢ .

جدول رقم (٢-٤)

التركيب السلعي للتجارة الخارجية العربية

أ ـ هيكل صادرات الأقطار العربية : الأنصبة المئوية للفئات الرئيسية من الصادرات

القطر	السنة	القيمة الاجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	حسب الفئات الرئيسية للصادرات (نسبة مئوية)					ومنها:			غير محددة
			جميع المواد الغذائية	المواد الخام الزراعية	الوقود	الخامات المعدنية والفلزات	السلع المصنوعة	المنتجات الكيماوية	سلع مصنوعة اخرى	آلات ومعدات	
التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)			٠ + ١ + ٢٢ + ٤	٢ فيما عدا: (٢٢ + ٢٧+٢٨)	٣	٢٧ + ٢٨ + ٦٧ + ٦٨	٥ الى ٨ فيما عدا (٦٧+ ٦٨)	٥	(٦+٨) فيما عدا ٦٧ + ٦٨	٧	
الاردن	١٩٧٠	٢٦,١	٥٧,٤٢	٢,٠٦	٠,٠٢	٢٤,٣٢	١٦,١٨	٢,٨٤	١٠,٠٥	٣,٢٨	٠,٠٠
	١٩٧٥	١٢٥,٦	٢٨,٩٥	٠,٥٢	٠,٧٠	٤٩,٩١	١٩,٩١	٤,٨٥	١٣,٩٠	١,١٦	٠,٠١
الامارات العربية المتحدة	١٩٧١	٩٣٥,٣	٠,٥٩	٠,٠٦	٩٦,٣٩	٢,٤٦	٠,٤٧	٠,٠٥	٠,١٠	٠,٣٢	٠,٠٢
	١٩٧٥	٦٦٩٥,٧	٠,٥٣	٠,٠٨	٩٧,٧٤	٠,٤٤	٠,٨٧	٠,١٠	٠,٣٦	٠,٤١	٠,٣٤
البحرين	١٩٧٢	٣٢٣,١	٣,٩٣	٠,٠٧	٧٢,٦١	٠,٩٦	٢٢,٣١	٦,٢٥	١١,٨٥	٤,٢٠	٠,١١
	١٩٧٥	١١٤٧,١	١,٥١	٠,٠٦	٧٥,٠١	٨,٧٩	١٤,٦١	٦,٧٠	٥,٠٣	٢,٨٩	٠,٠٢
تونس	١٩٧٠	١٨٢,٥	٢٩,٩٠	٤,٦٨	٢٧,٢٣	٢٣,٧٣	١٤,٣٨	٩,٦٠	٤,٣٦	٠,٤٣	٠,٠٨
	١٩٧٥	٨٥٦,٢	١٩,٢١	١,٥٦	٤٣,٦٠	١٦,٢٤	١٩,٤٠	٩,٤١	٨,٩٤	١,٠٥	٠,٠٠
الجزائر	١٩٧٠	١٠٠٨,٨	١٩,٩٨	٠,٥١	٧٠,٥٤	٥,٠٥	٣,٩٢	٠,٣٦	١,٩٣	١,٦٣	٠,٠٠
	١٩٧٥	٤٢٩٤,٥	٤,٠٨	٠,١٢	٩٢,٣٨	٢,٠٤	١,٣٨	٠,١٤	٠,٤٨	٠,٧٥	٠,٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٠	٢٣٥٧,١	٠,٠١	٠,٠٣	٩٩,٩٢	٠,٠٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٩٧٥	٦٨٣٤,٧	٠,٠٠	٠,٠١	٩٩,٩٩	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٠	٢٠٣,٠	٢٧,٣٦	٤٤,٥٢	١٦,٧٤	٠,١١	١٠,٨٦	٠,٥٦	٩,٨١	٠,٤٩	٠,٤٢
	١٩٧٥	٩٣٠,٠	٥,٢٥	١٥,٠٠	٧٠,٣١	١,٦٧	٧,٧٧	٠,٢٢	٦,٥٠	١,٠٤	٠,٠٠
جيبوتي	١٩٧٤	١٩,٨	٨٩,٠٧	٥,٠٧	٠,٦٩	١,٣٢	٣,٥٧	٠,٠٠	١,٩٦	١,٦١	٠,٢٨
	١٩٧٥	١٦,٠	٧١,٢١	٢,٩٠	١٠,٣١	٢,٤٢	٢,٩١	٠,١١	١,١٢	١,٦٨	١٠,٢٥
السودان	١٩٧٠	٢٩١,٨	٢٤,٥٥	٧٤,٦٢	٠,٣٦	٠,٣٩	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٠	٠,٠١
	١٩٧٥	٤٢٤,٠	٤٢,٤٥	٥٣,٠٩	٣,٦٢	٠,٥٩	٠,١٣	٠,١٠	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,١١
الصومال	١٩٧٠	٣١,٤	٨٥,٥٠	٨,١٩	٠,٠٠	٠,١٢	٤,٨٧	٠,٠١	٠,٧٨	٤,٠٨	١,٣١
	١٩٧٥	٨٨,٦	٩٠,٣٠	٦,٤٧	٠,٠٢	٠,٠١	٢,٩٤	٠,٠٠	٠,٣١	٢,٦٢	٠,٢٦

العراق	١٩٧٠	١٠٩٩,٨	٢,٩٦	١,٢٠	٩٤,٠٦	٠,٢٨	٠,٩٥	٠,١١	٠,٨٣	٠,٠٢	٠,٥٥
	١٩٧٥	٨٤٣٣,١	٠,٥٣	٠,١٦	٩٩,٠٦	٠,٠٣	٠,٢٢	٠,١٦	٠,٠٥	٠,٠١	٠,٠٠
عمان	١٩٧١	٢٢١,١	٠,٤٧	٠,٠٠	٩٩,٥٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	١٩٧٥	١٤٣٦,٥	٠,٢٢	٠,٠٠	٩٩,٧٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قطر	١٩٧٢	٤٤٩,١	٠,٦٤	٠,٠٦	٩٦,٦٤	٠,٠٨	٢,٢٨	٠,٠٦	٠,٠٧	٢,١٤	٠,٣٠
	١٩٧٥	١٨٠٩,٢	٠,١١	٠,٠١	٩٧,١٧	٠,٠٣	٢,٦٧	٢,١٥	٠,٠٤	٠,٤٨	٠,٠٠
الكويت	١٩٧٠	١٩٠١,٤	١,٠٠	٠,٠٧	٩٤,٠٠	٠,٢٠	٤,٦٤	٢,٩٣	٠,٥٧	١,١٥	٠,٠٩
	١٩٧٥	٩١٨٦,٠	٠,٣٦	٠,٠٨	٩١,٥٣	٠,٣٧	٧,٦٦	٤,٥٦	١,٠٩	٢,٠١	٠,٠١
لبنان	١٩٧٠	١٩٧,٨	٢٩,٩٩	٥,٩٦	٠,١٤	٦,٩٥	٥٦,٩٧	٧,٦٠	٢٩,٩٥	١٩,٤٣	٠,٠٠
	١٩٧٣	٥٠٢,٥	٢١,١٣	٥,٥١	٠,٤٧	٥,٥٥	٦٦,٣١	٧,٧٣	٣٣,٠٣	٢٥,٥٤	١,٠٣
مصر	١٩٧٠	٧٦١,٧	٢١,٢٨	٤٦,٢٦	٤,٧٨	١,٦١	٢٦,٠٧	١,٩٧	٢٣,٣٠	٠,٧٩	٠,٠١
	١٩٧٥	١٤٠١,٩	١٧,٤١	٣٨,٥٤	٩,٤٥	٢,٣٩	٣٢,١٩	٤,٤٣	٢٦,٧١	١,٠٥	٠,٠٢
المغرب	١٩٧٠	٤٨٧,٩	٥١,٧٩	٥,٥٢	٠,٣٨	٣٢,٦٤	٩,٦٥	٢,١٧	٦,٩٩	٠,٥٠	٠,٠٢
	١٩٧٥	١٥٤٣,٠	٢٥,٠٥	٢,١٤	٠,٩٢	٥٩,٤٠	١٢,٤٥	٢,٢٩	٩,٧٣	٠,٤٣	٠,٠٤
المملكة العربية	١٩٧٠	٢٤٢٣,٧	٠,٠٩	٠,٠٠	٩٩,٧٥	٠,٠٥	٠,١٠	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٠	٠,٠١
السعودية	١٩٧٥	٢٩٦٦٨,٩	٠,٠٩	٠,٠٠	٩٩,٣٢	٠,٠٢	٠,٥٨	٠,٠٢	٠,٣٣	٠,٢٣	٠,٠٠
موريتانيا	١٩٧٠	٨٨,٨	٨,٢٩	٢,٤٨	٠,٠٧	٨٨,٣٢	٠,٨٤	٠,٠٠	٠,٤٩	٠,٣٦	٠,٠٠
	١٩٧٥	١٧٤,٣	٨,٢٠	٠,٥٣	٠,٧٠	٩٠,٠٨	٠,٤١	٠,٠٢	٠,٣٦	٠,٠٣	٠,٠٨
اليمن	١٩٧٠	٢,٨	٥٥,١٥	٣٥,١٢	٠,٠٠	٩,٥٢	٠,١٧	٠,٠٠	٠,١٧	٠,٠٠	٠,٠٤
	١٩٧٥	١٠,٩	٢٦,٢٥	٦٦,٤٩	٠,٠٠	٠,٤٥	٦,٧٦	١,٨٣	٤,٦٣	٠,٣٠	٠,٠٦
اليمن الديمقراطية	١٩٦٨	١٠٩,٩	٥,٣٥	٥,٧٧	٧٤,٦٧	٠,٢٩	١,٨٠	٠,٠٠	١,٥٠	٠,٣١	١٢,١٢
المجموع (بملايين	١٩٧٠(١)	١٣١٢٢,٩	١٠٠٧,٧	٧٤٢,٧	١٠٣٠٢,١	٤٠٢,٢	٦٤٣,١	١٤٢,٥	٣٨٤,١	١١٦,٤	٢٤,٨
الدولارات الأمريكية)	١٩٧٥(٢)	٧٥٦٨٨,٦	١٦١٨,٧	١٠٣٣,٣	٦٨٩٠٣,٧	١٦١٦,١	٢٤٧٤,٩	٧٩٢,٣	١١٥٣,٦	٥٢٨,٠	٤٥,٧
نسب مئوية	١٩٧٠(١)	١٠٠,٠	٧,٧	٥,٧	٧٨,٥	٣,١	٤,٩	١,١	٢,٩	٠,٩	٠,٢
	١٩٧٥(٢)	١٠٠,٠	٢,١	١,٤	٩١,٠	٢,١	٣,٣	١,٠	١,٥	٠,٧	٠,١

(١) هذه البيانات تقريبية فقط، وهذا يعود لما يلي:
أ ـ نظراً لعدم توفر البيانات لكافة الأقطار العربية لعام ١٩٧٠، فقد تم أحياناً الاستعانة بالبيانات المتوفرة عن أعوام أخرى، كما هو مبين أدناه:
١٩٦٨: اليمن الديمقراطية   ١٩٧١: الامارات العربية المتحدة وعمان   ١٩٧٢: البحرين وقطر   ١٩٧٤: جيبوتي
ب ـ احتسبت قيمة الصادرات من كل فئة سلعية ولكل قطر عربي باستخدام النسب المئوية المبينة في الجدول، وعلى أساس هذه القيم تم الحصول على المجموع لكل فئة سلعية وعلى نسبتها المئوية من مجموع القيمة الاجمالية.
(٢) هذه البيانات تقريبية فقط، وهذا يعود لما يلي:
أ ـ نظراً لعدم توفر البيانات لكافة الأقطار العربية لعام ١٩٧٥، فقد استخدمت بيانات ١٩٦٨ لليمن الديمقراطية وبيانات ١٩٧٣ للبنان.
ب ـ انظر الى «ب» في الحاشية رقم (١)

المصدر: احتسب من: United Nations, Handbook of International Trade and Development Statistics 1979 (New York: U.N., 1979), pp.152 — 194.

ب ـ هيكل واردات الأقطار العربية(1) الأنصبة المئوية للفئات الرئيسية من الواردات

القطر	السنة	القيمة الاجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	حسب الفئات الرئيسية للواردات (نسبة مئوية): جميع المواد الغذائية	المواد الخام الزراعية	الوقود	الخامات المعدنية والفلزات	السلع المصنوعة	ومنها: المنتجات الكيماوية	ومنها: سلع مصنوعة اخرى	ومنها: آلات ومعدات	غير محددة
التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC)			٠ + ١ + ٢٢ + ٤	٢ فياعدا (٢٢ + ٢٧ +٢٨)	٣	٢٧ + ٢٨ + ٦٧ + ٦٨	٥ الى ٨ فياعدا (٦٧ + ٦٨)	٥	(٦+٨) فياعدا (٦٧ + ٦٨)	٧	
الأردن	١٩٧٠	١٨٤,٥	٣١,٠٤	٣,٠٤	٥,٦٧	٧,١٢	٤٦,٥٥	٦,١١	٢٣,٥٣	١٦,٩١	٦,٥٨
	١٩٧٥	٧٣٠,٨	٢٢,٤٠	١,٩٩	١٠,٦٤	٥,٥٧	٥٨,٠٣	٥,٢١	٢١,٠٦	٣١,٧٦	١,٣٧
البحرين	١٩٧٢	٣٧٧,٥	١٠,٩٤	٠,٦١	٤٠,٣٤	٤,٦٢	٤٣,٤٠	٣,٨٠	٢١,١٥	١٨,٤٥	٠,١٠
	١٩٧٥	١١٥٨,٢	٦,٤٣	٠,٥٣	٥٠,٨٢	٣,٤١	٣٨,٨٠	٣,٦٨	١٦,٣٥	١٨,٧٧	٠,٠٢
تونس	١٩٧٠	٣٠٤,٦	٢٧,٨٦	٥,٥٠	٤,٨٤	٨,٥٩	٥٣,١٧	٧,٤١	١٩,٥٢	٢٦,٢٤	٠,٠٥
	١٩٧٥	١٤١٧,٨	١٨,٧٢	٣,٢١	١٠,٤٠	٧.٥٨	٦٠,٠٨	٧,٩٦	١٩,٦٧	٣٢,٤٥	٠,٠١
الجزائر	١٩٧٠	١٢٥٦,٨	١٢,٧٥	٣,٨٦	٢,١٢	١٣,٦١	٦٦,٨٢	٨,١٢	٢٢,٢٤	٣٦,٤٦	٠,٨٥
	١٩٧٥	٥٩٧٤,١	٢١,٧٠	٢,٠٨	١,٧٠	١٠,٨٧	٦٣,٦٤	٦,٦٨	١٧,٠٢	٣٩,٩٤	٠,٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٠	٥٥٤,٤	٢٢,٥٩	١,٤٢	٣,١٨	٧,٣٦	٦٥,٤٥	٥,٧٦	٣٠,٠٤	٢٩,٦٥	٠,٠٠
	١٩٧٥	٣٥٤٢,٥	١٧,١٣	١,٩٥	١,٩٤	٩,٦٥	٦٩,٣٣	٣,٧٢	٣١,٣٤	٣٤,٢٧	٠,٠٠
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٠	٣٥٠,٠	٢٨,٥٩	٥,٧١	٨,٠٢	٩,٩٦	٤٧,٦٠	٩,٥٣	١٩,٩٣	١٨,١٤	٠,١١
	١٩٧٥	١٦٦٩,١	٢١,٣٨	٣,١٠	٦,٥١	١١,٥٨	٥٧,٢٣	١١,٦٩	١٦,٧٤	٢٨,٧٩	٠,٢٠
السودان	١٩٧٠	٣١١,١	٢١,٢٧	٢,٢٩	٨,٤٠	٤,٩٣	٦٢,٣٣	١٠,٥٣	٢٥,٢٣	٢٦.٥٧	٠,٧٨
	١٩٧٥	٩٥٧,٠	١٨,٦٧	٠,٩١	٣,٦٩	٥,٦٨	٧٠,٦٥	١٢,٥٢	٢٦,١٠	٣٢,٠٣	٠,٤٠
الصومال	١٩٧٠	٤٥,١	٣٣,٦٨	٥,٤٨	٦,٢٩	٣,١٢	٥١,١٣	٦.٧٥	٢٧,٨٦	١٦.٥٢	٠,٣٠
	١٩٧٥	١٥٤,٧	٢٦,٠١	٢,٩٣	٦,١٦	٣,٦٥	٦١,٠٠	٦,٨٠	٢٢,٥٠	٣١,٧٠	٠,٢٥
العراق	١٩٧٠	٥٠٨,٦	١٧,٧١	٣,٩١	٠,٠٩	١٣,٠٥	٦٣,٥٨	٩,١٣	٢٥,٦١	٢٨,٨٤	١,٦٦
	١٩٧٥	٤٢٠٤,٦	١٧,٥١	٢,٨٤	٠,٢٨	١٧,٠٧	٦٢,٢٢	٥,٨٨	١٥,٣٣	٤١,٠١	٠,٠٨
عمان	١٩٧١	٣٣,١	٣٩,٣١	١,٩١	٦,٩٣	٠,٨٥	٤٩,٦٣	٤,١٩	٢٠,٤١	٢٥,٠٤	١,٣٨
	١٩٧٥	٦٧٠,٥	١٣,٣٠	٢,٢٣	٤,٦٧	٦,٦٤	٦٧,٧٣	٣,٨٩	٢٢,٤٤	٤١,٤٠	٥,٤٤

قطر	١٩٧٠	٦٧,٩	٢٤,٠٨	٢,٠٢	١,٩٠	١٣,١١	٥٨,٢١	٤,٢٤	٢٣,١٦	٣٠,٨٠	٠,٦٩
	١٩٧٥	٤٠٩,٨	١٣,٩٢	١,١٧	٠,٩٢	٨,١٦	٧٥,١١	٤,٣٨	١٩,٤٣	٥١,٣٠	٠,٧٢
الكويت	١٩٧٠	٦٢٥,١	١٩,٧٩	١,٠٩	٠,٧١	٤,٩٢	٧٣,٣٢	٤,٦٤	٣٢,٨٢	٣٥,٨٦	٠,١٧
	١٩٧٥	٢٣٨٨,٢	١٧,٠٧	٠,٧٣	٠,٥٩	٤,٨٧	٧٦,١٣	٣,٨٧	٢٦,٦٤	٤٥,٦٢	٠,٦١
لبنان	١٩٧٠	٥٦٧,٥	٢٥,٠٧	٦,٢٨	٥,٩٢	٨,٤٠	٥٤,٣٢	٩,٠٢	٢٥,٤٠	١٩,٩٠	٠,٠١
	١٩٧٣	١٢٢٤,٥	١٨,٢٣	٦,٣٨	٤,٧٩	٩,٤٩	٦١,٠٣	٩,٣٦	٢٦,٢٦	٢٥,٤٠	٠,٠٨
مصر	١٩٧٠	٧٨٦,٦	٢٣,٢٢	٨,٣١	٩,٣٩	٩,١٣	٤٩,٩٣	١٢,٩٧	١٠,٤٠	٢٦,٥٦	٠,٠١
	١٩٧٥	٣٩٣٣,٧	٣٥,٩٢	٥,٤٨	٦,٩٣	٨,٤٨	٤٣,١٨	١٣,١٨	٩,٥٤	٢٠,٤٦	٠,٠٢
المغرب	١٩٧٠	٦٨٤,٣	٢٠,٦٦	٨,١٤	٥,٤٦	١٠,٠٧	٥٥,٦٥	٨,٤٧	١٥,٥٢	٣١,٦٦	٠,٠٢
	١٩٧٥	٢٥٤٧,٣	٢٩,٦١	٤,٧٤	١٠,٨٥	٧,٢١	٤٧,٥٦	٨,١٠	١٠,٧١	٢٨,٧٤	٠,٠٣
المملكة العربية السعودية	١٩٧٠	٦٩٢,١	٣٠,٩٠	٢,١٥	١,١٢	٥,٨٣	٥٧,٨٦	٥,١١	٢٠,٠٢	٣٢,٧٣	٢,١٤
	١٩٧٥	٤١٤١,٢	١٥,٦٤	١,٤٥	٠,٦٩	٥,٤٢	٧٦,٦٦	٤,٨٥	٣٠,٧٦	٤١,٠٥	٠,١٥
موريتانيا	١٩٧٠	٥٥,٩	٢٣,٤١	٠,٨٠	٧,٧٤	٤,٧٠	٦٣,٣٢	٦,٤٦	١٨,٩٥	٣٧,٩٢	٠,٠٢
	١٩٧٢	٨٥,٢	٢٢,٦٣	٠,٦٣	٦,١٥	٥,٠٥	٦٥,٢٨	٥,٢١	١٨,٢٣	٤١,٨٤	٠,٢٦
اليمن	١٩٧١	٣٧,٠	٤٣,٧٨	١,٣١	٤,٥٧	٣,٤٧	٤٢,٤٨	٥,٠٩	٢٣,٥٤	١٣,٨٥	٤,٣٩
	١٩٧٥	٢٩٣,٩	٤٥,٤٢	٠,١١	٥,٠٤	٣,٠٣	٤٦,٢٦	٥,٥٩	٢٥,٠٧	١٥,٦٠	٠,١٤
اليمن الديمقراطية	١٩٦٨	٢٠٢,٧	١٣,٣٢	٢,٥٠	٣٢,٣٩	٠,٠٠	٩,٣٧	٠,٠٠	٧,٤٣	١,٩٤	٤٢,٤٢
المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية)	١٩٧٠(٢)	٧٦٤٤,٨	١٦٣٠,١	٣١٧,٠	٥١١,٦٠	٦٥٩,٢	٤٣٨٧,٩	٥٨٣,٢	١٦٥٢,٧	٢١٥٢,٢	١٣٩,٥
	١٩٧٥(٣)	٣٥٧٠٥,٨	٧٤٩٠,٧	٩٦١,٣	١٩٢٠,٧	٣٢١٥,٤	٢١٩٤٧,٦	٢٤٩٤,٥	٧١٧١,٩	١٢٢٨٠,٥	١٧٠,٧
نسبة مجموع القيمة الاجمالية	١٩٧٠(٢)	١٠٠,٠	٢١,٣	٤,١	٦,٧	٨,٦	٥٧,٤	٧,٦	٢١,٦	٢٨,٢	١,٨
	١٩٧٥(٣)	١٠٠,٠	٢١,٠	٢,٧	٥,٤	٩,٠	٦١,٥	٧,٠	٢٠,١	٣٤,٤	٠,٥

(١) فيما عدا الامارات العربية المتحدة وجيبوتي، وذلك لعدم توفر البيانات الخاصة بهما في المصدر المذكور أدناه.
(٢) هذه البيانات تقريبية فقط وهذا يعود لما يلي :
أ ـ نظراً لعدم توفر البيانات لكافة الأقطار العربية لعام ١٩٧٠، فقد تم أحياناً الاستعانة بالبيانات المتوفرة عن أعوام أخرى، كما هو مبين أدناه:
١٩٦٨ : اليمن الديمقراطية   ١٩٧١ : عمان واليمن   ١٩٧٢ : البحرين.
ب ـ احتسبت قيمة الواردات من كل فئة سلعية ولكل قطر عربي باستخدام النسب المئوية المبينة في الجدول، وعلى أساس هذه القيم تم الحصول على المجموع لكل فئة سلعية وعلى نسبتها المئوية من مجموع القيمة الاجمالية.
(٣) هذه البيانات تقريبية فقط، وهذا يعود لما يلي :
أ ـ نظراً لعدم توفر البيانات لكافة الأقطار العربية لعام ١٩٧٥، فقد تم أحياناً الاستعانة بالبيانات المتوفرة عن أعوام أخرى، كما هو مبين أدناه:
١٩٦٨ : اليمن الديمقراطية   ١٩٧٢ : موريتانيا   ١٩٧٣ : لبنان.
ب ـ انظر الى «ب» في الحاشية رقم (٢)
المصدر : Ibid

جدول رقم (٢-٥)

التبادل التجاري بين الدول العربية وأهميته بالنسبة لتجارتها مع العالم ١٩٦٠ و١٩٧٧

(القيمة بالمليون دولار)

	١٩٦٠		١٩٧٧	
	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات
١ - الاردن	٥,٩	٢٤,١	١١٤,٨	٢٣٠,٢
٢ - الامارات العربية المتحدة	-	-	-	٣١٤,٠
٣ - البحرين	-	-	٢٥٠,٣	١٧,٦
٤ - تونس	١٠,٤	٢,٩	٤٨,٥	٨,٧
٥ - الجزائر	-	-	-	-
٦ - الجماهيرية العربية الليبية	١,٤	٥,٤	-	-
٧ - الجمهورية العربية السورية	٥٠,٦	٣٩,٨	١٣٨,١	٣٩٦,٤
٨ - جيبوتي				
٩ - السودان	٠,١	-	-	-
١٠ - الصومال	-	-	-	-
١١ - العراق	٧,٥	١,٥	٣٦,٢[*]	٦٧,١
١٢ - عمان	-	-	٣,٣	١٦٠,٨
١٣ - قطر	-	-	-	١٢٤,٠
١٤ - الكويت	٢٨١,٩	٤٢٢,١	٨٧١,٥	١١٨,٢
١٥ - لبنان	٠,١	٤٧,٦	٦٦٥,٠	-
١٦ - مصر	٥٦,٣	٥٥,١	١٥٠,٣	١٣٤,٧
١٧ - المغرب	٣,٣	١,٢	٣٣,١	٢٠٤,٨
١٨ - المملكة العربية السعودية	١٧٣,٠	٧٤,٦	١٤٩٠,٠	١٨٧٩,٠
١٩ - موريتانيا	-	-	-	-
٢٠ - اليمن	-	-	١,٣	١٢٣,٣
٢١ - اليمن الديمقراطية	٢,٠	٩,٤	١٩,٠	٦٦,٠
(١) مجموع التبادل بين الدول العربية	٥٩٢,٥[٤]	٦٨٣,٨[٤]	٣٨١١,٤[١]	٣٨٤٤,٨[٢]
(٢) مجموع تجارة الدول العربية	٢٧٦٣,٦[٤]	٩٥٨٩,٦[٤]	٩١٣٩٣,٦[٣]	٥٩٦٣٥,٤[٣]
نسبة ١:٢	٪٢١,٤	٪٧,١	٪٤,١٠	٪٦,٤

(*) لا تشمل النفط.

(١) تشمل ١٣ دولة هي : الاردن ، البحرين ، تونس ، السعودية ، سوريا ، العراق ، عمان ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، اليمن ، واليمن الديمقراطية.

(٢) تشمل ١٤ دولة هي : الاردن ، الامارات ، البحرين ، تونس ، السعودية ، سوريا ، العراق ، عمان ، قطر ، الكويت ، مصر ، المغرب ، اليمن ، واليمن الديمقراطية.

(٣) تشمل ٢٠ دولة عربية (المذكورة في الجدول جميعاً) .

(٤) تشمل ١٢ دولة هي : الاردن ، تونس ، السعودية ، السودان ، سوريا ، العراق ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، اليمن الديمقراطية .

المصدر : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (تم إعداد الجدول بناء على طلب من مركز دراسات الوحدة العربية) .

٤ ـ ولعل من أهم العوامل الدافعة نحو التبعية ، والمثبطة في الوقت ذاته للتبادل التجاري (وبالتالي محبطة للتخصص التكاملي) بين الاقتصادات العربية ، هو ان « المسافات الاقتصادية » الفاصلة بين الأسواق العربية ما زالت « شاسعة » تفوق نظيراتها بين هذه الأسواق والبلدان الأجنبية . وسبب ذلك هو أن الافتقار إلى وسائل وخطوط نقل كفوءة بين الأقطار العربية ، قد جعل الكلفة الاقتصادية لقطع المسافات المكانية باهظة ، اكثر منها بين البلد العربي والبلاد الأجنبية ، في معظم الحالات . مثال ذلك ان بضاعة قيمتها الف دولار يكلف نقلها بين العراق والسودان ١٦٩٧ دولاراً ، مقابل ٥١ دولاراً بين العراق وايطاليا . ويبدو الأمر أفدح عند مقارنة الكلفة بين اقطار عربية متجاورة إزاء نظيرتها مع بلدان اجنبية نائية . فهذه الكلفة تبلغ ٢٥٢٥ دولاراً بين سورية والسعودية ، مقابل ١٢٢ دولاراً بين الأخيرة وايطاليا ، و٣٣٣ دولاراً بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. (تأمل بقية الأرقام في الجدول رقم (٢ـ٦) .

٥ ـ وإذا كان الافراط في الاعتماد على الاستيراد والتصدير يورث الاقتصادات الوطنية مخاطر استمرارها في أسار التبعية للخارج ، ويفرض عليها الشروط الجائرة لنظام تقسيم العمل الدولي الذي استنته القوى الاقتصادية الكبرى لصالحها ، فان وطأة هذه المخاطر تشتد عندما يتضح أن الصادرات العربية هي من المواد الاولية التي ما زال اغلبها يُصدَّر خاماً إلى الخارج ، وان هذه الأنواع من السلع الأولية تشكل النسبة العظمى من قيمة الصادرات في حالة كل واحد من الأقطار العربية على انفراد (أنظر الجدول رقم(٢ـ٧) .وكما هو واضح من مؤشرات هذا الجدول ، الذي يصور الوضعية عند مطلع العقد السبعيني (١٩٧٠) وعند أواسطه (١٩٧٦)، فان نسبة صادرات السلع الأولية الى مجموع الصادرات قد تراوحت بين ٩٠٪ و٩ , ٩٩٪ ، في حالة الأكثرية من الأقطار العربية . وهذا يدل على مدى ضآلة المنتوجات المصنعة القابلة للتصدير من الأقطار العربية . ويبدو ان النسب الظاهرة في الجدول ٢ ـ ٧ ،معظمها آخذٌ بالتزايد مع مرور الوقت،مشيراً إلى اندفاع الاقتصادات العربية نحو مزيد من الاعتماد على الأسواق الخارجية ، ومن التبعية ، بالتالي ، للقوى المتحكمة بهذه الأسواق .

وعند التحري عن ماهية السلع الأولية الغالبة على الصادرات العربية ، نجدها تكاد تكون محصورة بعدد لا يتجاوز بضع مواد رئيسة طاغية على كل الصادرات العربية . وهذا الأمر يجعل التبعية للخارج تنطوي على مخاطر أشد وطأة مما لو كانت الصادرات كثيرة الأنواع ، بحيث تتوزع المخاطر وتهون إذا حلّت اضطرابات بشأن بعض الصادرات. والواقع ان المخاطر تأخذ لنفسها أبعاداً جسيمة في حالة الأقطار العربية بالذات لأن كل

واحد من الاقتصادات القطرية تسيطر عليه سلعة تصديرية وحيدة ذات دور طاغ في تقرير مصيره (أنظر الجدول رقم (٢ـ٨) .

جدول رقم (٢ـ٦)
المسافة الاقتصادية فيا بين الأقطار العربية وبينها وبين بعض الدول الأجنبية التي لها علاقات تجارية معها
« دولار لكل وحدة قيمتها ألف دولار »

الأقطار العربية	العراق	مصر	سوريا	الأردن	الكويت	السعودية	لبنان	السودان	ليبيا	الجزائر	المغرب	تونس
العراق	-	٢٢٣	١٤	٤٣٥	٤٣٤	٨٧٢	١٨	١٦٩٧	-	-	-	-
مصر	٢٢٣	-	١٤٦	٢٩٦	١٢٤٧	٦٩٩	٥١	٩٥٦	٤٨٤	١٥٥	-	-
سوريا	١٤	١٤٦	-	١٤٠	٢٧٠	٢٥٢٥	١٨٤	-	٢٠٤	-	-	-
الاردن	٤٣٥	٢٩٦	١٤٠	-	١٠٦	٣٩٦	٢٨٧	٩٩٠	-	-	-	-
الكويت	٤٣٤	١٢٤٧	٢٧٠	١٠٦	-	٦٦٦	٢٧١	-	-	-	-	-
السعودية	٨٧٢	٦٩٩	٢٥٢٥	٣٩٦	٦٦٦	-	٤٠	١٩١٠	-	-	-	-
لبنان	١٨	٥١	١٨٤	٢٨٧	٢٧١	٤٠	-	٩٨٨	٥٠٨	-	-	٧٥٢
السودان	١٦٩٧	٩٥٦	-	٩٩٠	-	١٩١٠	٩٨٨	-	-	-	-	-
ليبيا	-	٤٨٤	٢٠٤	-	-	-	٥٠٨	-	-	-	٣٥٣٣	٥٦٥
الجزائر	-	١٥٥	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٣٩١	٢٧١
المغرب	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٥٣٣	٣٣٩١	-	٢٨١٩
تونس	-	-	-	-	-	-	٧٥٢	-	٥٦٥	٢٧١	٢٨١٩	-
ايطاليا	٥١	٢٩٤	١٢١	-	٢١٢	١٢٢	٣٢٠	٩٨٩	١١٥	٢٢	٤٩٣٧	٥٧
الولايات المتحدة الأمريكية	-	٦١٨	-	-	٧٣٠٤	٣٣٣	-	-	-	-	-	-

المصدر : رشيد ، التكامل الاقتصادي العربي ، نقلاً عن عفر ، في مؤتمر الاقتصاديين العرب ، الثالث ، دمشق ، ١١ ـ ١٦/١٢/١٩٧١ ، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث ، ص ٦٣١ .

جدول رقم (٢-٧)

تطور صادرات السلع الأولية ٪ من مجموع الصادرات للأقطار العربية ، ١٩٧٠ و١٩٧٦

الأقطار العربية	١٩٧٠ ٪	١٩٧٦ ٪
١ ـ الأردن	٦٦,٠	٦٧,٩
٢ ـ الامارات		
٣ ـ البحرين	٨٥,٦	٧٦,٧
٤ ـ تونس	٧٧,٤	٧٣,٠
٥ ـ الجزائر	٩٣,٣	٩٦,٦*
٦ ـ السعودية	٩٩,٨	٩٩,٨
٧ ـ السودان	٩٩,٩	٩٩,٥*
٨ ـ سوريا	٨٨,٧	٨٣,٨*
٩ ـ الصومال	٩٣,٧	٩٦,٦*
١٠ ـ العراق	٩٩,٠	٩٩,٩
١١ ـ عمان		
١٢ ـ قطر	١٠٠	٩٧,٢**
١٣ ـ الكويت	٩٧,٣	٩٣,٢*
١٤ ـ لبنان	٣٦,٦	٢٧,٦*
١٥ ـ ليبيا	١٠٠	٩٩,٧
١٦ ـ مصر	٧٢,٨	٧٣,٦
١٧ ـ المغرب	٨٩,٤	٨٣,٢
١٨ ـ موريتانيا	٩٩,٠	..
١٩ ـ اليمن (ج.ع)	٩٧,٧*	٩٢,٨**
٢٠ ـ اليمن (د.ش)		

* عام ١٩٧٣ ، ** عام ١٩٧٥.

المصدر :

United Nations, Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office, Statistical Yeatbook 1977, pp.431 — 438 .

جدول رقم (٢-٨)
الأهمية النسبية للسلعة التصديرية الرئيسة في حالة كل قطر
(قيمة السلعة ٪ من مجموع قيمه الصادرات ، للسنوات ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٧٧)

الأقطار العربية	نوع السلعة	١٩٦٥ ٪	١٩٧٠ ٪	١٩٧٥ ٪	١٩٧٧ ٪
١ - الاردن	فوسفات	٣١,٣	١٨,٥	٤٠,٠	
٢ - الامارات	نفط			٩٧,٨	٩٦,٢
٣ - البحرين	نفط مكرر	٨٨,٧	*٨١,٠	٧٤,١	
٤ - تونس	نفط	٠,٠	٢٤,٥	٤١,٨	
٥ - الجزائر	نفط	٥٣,٧	٦٧,٤	٩٠,٥	٨٨,٠
٦ - السعودية	نفط	٩٩,٧	٨٩,٦	٩٩,٣	٩٩,٩
٧ - السودان	قطن	٤٦,٧	٦٣,٦	٤٤,٧	
٨ - سوريا	نفط	٠,٠	١٦,٦	٦٩,١	
٩ - الصومال	حيوانات حية	٣٥,٠	٥٣,٢	٥٦,٩	
١٠ - العراق	نفط	٩٤,٢	٩٤,٢	*٩٥,٦	٩٨,٤
١١ - عمان	نفط	ـ	٩٩,١	٩٩,٧	
١٢ - قطر	نفط	١٠٠	١٠٠	٩٧,٧	٩٩,٢
١٣ - الكويت	نفط	٠٠	٩٢,٢	٨٩,٧	٩٠,٣
١٤ - لبنان	فواكه	١٧,١	١١,٠	٧,١	
١٥ - ليبيا	نفط	٩٩,٤	٩٩,٦	٩٥,٢	٩٩,٩
١٦ - مصر	قطن	٥٦,١	٤٥,١	٣٧,٤	
١٧ - المغرب	فوسفات	٢٥,٤	٢٣,١	٥٥,٠	
١٨ - موريتانيا	حديد	٩٣,٦	٨٧,١	٦٦,٢	
١٩ - اليمن (ج.ع)	قطن	٠٠	٠٠	٥٣,٩	
٢٠ - اليمن (د.ش)	نفط مكرر	٠٠	٧٤,٣	٩٢,٧	

* تنبيه : ورد في أصل حسابات الأمم المتحدة أخطاء حسابية ، وقد تم تصويبها في هذا الجدول .

المصدر: ١ - للأعوام ١٩٦٥ - ١٩٧٥ :

Ibid., pp.439 — 446.

٢ - لعام ١٩٧٧ :

Organization of the Petroleum Exporting Countries, Statistics Unit, **Annual Statistical Bulletin 1977**, pp. 3-5.

النسب المئوية حسبت من الأرقام المطلقة في احصائيات الأوبك .

٣ - اليمن الديمقراطية : عن : رشيد ، **التكامل الاقتصادي العربي** ، الجدول رقم ٤٨ ، ص ١٩٨ .

فعند استعراض مؤشرات هذا الجدول للسنوات ١٩٧٥ و١٩٧٧ مثلاً نجد أن :

■ النفط يشكل ما بين ٩٠٪ و٩٩,٩٪ من قيمة مجموع الصادرات لدى ثمانية أقطار عربية ، هي حسب ترتيبها الأبجدي : الأمارات العربية المتحدة ، السعودية ، العراق ، عمان ، قطر ، الكويت ، ليبيا ، واليمن الديمقراطية (نفط مكرر) ، ويتراوح دوره بين ٦٩٪ و٨٩٪ لدى ثلاثة أقطار أخرى هي البحرين (نفط مكرر) والجزائر وسوريا ، وبنسبة ٤٢٪ تقريباً في حالة بلد واحد هو تونس ؛

■ وان القطن يمثل سلعة تصدير كبرى لدى ثلاثة أقطار هي : السودان (بنسبة ٤٥٪ تقريباً) ومصر (أكثر من ٣٧٪ والجمهورية العربية اليمنية (حوالي ٥٤٪)) من مجموع الصادرات ؛

■ وان الفوسفات هي السلعة الرئيسة في صادرات قطرين ، هما : الأردن (بنسبة ٤٠٪) والمغرب (٥٥٪) ؛

■ وأخيراً ، يعتمد الصومال على تصدير الحيوانات حية (بنسبة ٥٦٪) وموريتانيا على تصدير معدن الحديد (بنسبة تزيد على٦٦٪) أما لبنان فصادراته أكثر تنوعاً ، وان غلبت عليها الفواكه .

٦ ـ إن وجه الخطورة في الاعتماد على انتاج وتصدير السلع الأولية هو أن هذه المواد ، من الخامات الطبيعية والمنتوجات الزراعية ، غالباً ما تكون لها بدائل معوضة عنها ، خصوصاً من المستحضرات الاصطناعية التي تنافسها من ناحية النوع والثمن معاً . وقد تعرضت تجارة المواد الأولية وأثمانها إلى الاضطراب في الأجل القصير ، وإلى التدهور المستمر في الأجل الطويل . فلقد عانت اثمان السلع الأولية (عدا النفط) من حالة هبوط نسبي متواصل منذ القرن الماضي حتى الآن . ومن المرجح ان يستمر هذا الاتجاه مستقبلاً . ولذلك فانّ البلد الذي يرتكز مصير اقتصاده الوطني على انتاج وتصدير المواد الأولية سوف يستمر يعاني انخفاضاً متواصلاً في القيمة التبادلية لصادراته ، خصوصاً إذا استمر يصدرها بشكلها الخام ، حارماً نفسه من القيمة المضافة التي ينالها فيما لو أجرى عليها عمليّات تحويليّة ، ومعرضاً قيمة صادراته إلى التقلبات الحادة التي كثيراً ما تنتاب أثمان المواد الأوليّة في الأجل القصير (من سنة الى اخرى أحياناً) .

وفي حالة البلاد العربية بالذات ، فان الخطورة المذكورة لها ظروف خاصه تجعلها ذات تأثير ساحق ، وذلك لأن السلعة الأولية التي تعتمد عليها أكثرية الاقتصادات العربية

هي من النوع القابل للاستنزاف والنضوب نهائياً . وهذه السلعة هي النفط الذي لا توجد منه إلاّ مقادير معينة غير قابلة للزيادة ، وأجل نضوبها محسوب ، وهو ليس ببعيد [٩] .

ولهذا فإن عملية التنمية ، على أساس تنويع مصادر وفروع الانتاج الوطني ، وتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بأسرع ما يمكن إنما تعتبر أمراً في غاية الأهمية المصيرية للأقطار العربية . فإذا كان للتنمية مبرراتها المعروفة ، فإن الخطر الماثل في نضوب النفط يضيف إلى تلك المبررات عنصراً يجعلها من قبيل الضرورات العاجلة والقصوى معاً . وهذه الحقيقة ليست خافية على أحد من الدول العربية ، فمبدأ تنويع الانتاج الوطني هو موضع اهتمام خطط التنمية لدى مختلف الأقطار العربية . ولكن هل افلحت الأقطار العربية في مساعيها الانمائية ، ام انها ما زالت في مراحل الترميم ومغالبة التخلف؟ وهل باستطاعة أي واحد من الأقطار العربية أن يحقق لنفسه ، منفرداً ، مبدأ تنويع الانتاج الوطني تحقيقاً مجدياً ، يخرج به من حمأة التخلف والتبعية الطاغية ؟

جـ ـ استمرار حالات التخلف والتفكك

إذا كانت الدلائل والمؤشرات الواردة في الجداول والعروض السالفة قد دلت بوضوح على أن الاقتصادات العربية القطرية هي :

ـ اقتصادات آخذة بالاعتماد أكثر فأكثر على تصدير المواد الأولية ، وعلى استيراد مقادير متزايدة من البضائع الاستهلاكية ، بما فيها المواد الغذائية ، بالاضافة الى المنتوجات الصناعية الوسيطة والمعدات والآلات ؛

ـ وإن الصادرات العربية تقوم أساساً على مادة أولية وحيدة في حالة كل قطر على انفراد ، وأن أغلب الأقطار العربية يعتمد مصير اقتصادها على المادة ذاتها ، وهي النفط ، والأخريات على محاصيل وخامات أخرى قليلة ؛

ـ وإن طبيعة الصادرات والمستوردات العربية ومقاديرها المتزايدة باطراد قد جعلت الاقتصادات العربية رهينة لشروط التبعية للخارج في كلا الحالين : استيراداً وتصديراً ؛

---

(٩) انظر على سبيل المثال : عدنان الجنابي ، « الاحتياطات النفطية للدول المصدرة والأفق الزمني لنضوبها ، » النفط والتعاون العربي، المجلد ٣ (١٩٧٧)، العدد ٣ ، ص ٩٥ ـ ١١٨ . وفيها اشارة الى مراجع أخرى حول الموضوع ذاته .

ـ وإن الاقتصادات القطرية تفتقر إلى أواصر اقتصادية وتجارية فيما بينها ، مما جعلها في حالة عجز عن التكامل مع بعضها على المستوى القومي ؛

فإن تلك الدلائل والمؤشرات ذاتها تعبّر ضمنياً عن حقائق عديدة بشأن طبيعة التراكيب الهيكلية لهذه الاقتصادات القطرية ، وما تعانيه من فجوات ونواقص وتفكك داخلي يمثل عجزاً عن التكامل على المستوى القطري أيضاً .

فالتزايد الحاصل في استيراد شتى أنواع المنتوجات ، يدل على ان الكيانات الاقتصادية الوطنية ما زالت عاجزة عن تلبية حاجات الناس المتزايدة الى أنواع كثيرة من المنتوجات الاستهلاكية والانتاجية . والواقع أن فروعاً انتاجية كثيرة ما زالت غائبة كلياً عن الأغلبية الساحقة من الكيانات الاقتصادية القطرية . وأهم الفروع الاقتصادية الغائبة هي فروع الصناعات الأساسية التي تنتج الوسائل والمعدات الانتاجية الثقيلة وتوابعها ، وفروع أخرى كثيرة من الصناعات التحويلية المهمة. وهذا الغياب ترك في هياكل الاقتصادات الوطنية فجوات تمثل انقطاعات في سلاسل العمليات الانتاجية ، مما يضطر البلد إلى تلافي حاجاته عن طريق الاستيراد . وقد تفاقم جانب الاستيراد بفعل التكاثر في السكان وتطور الحاجات الاستهلاكية والانمائية ، فاستدعى أن يرافقه تزايد موازٍ في جانب التصدير ، لتحقيق توازن بين كفتي التعامل مع الخارج . والأقطار التي لم تستطع زيادة صادراتها اضطرت الى الاقتراض من غيرها على نطاق واسع ، ممّا جعلها تنوء تحت اعباء ديون خارجية متعاظمة باتت تشكل نسبة عالية من الانتاج القومي لدى أغلب الأقطار العربية المعوزة (أنظر الجدول رقم ٢ـ٩) .

وهكذا أدى التضاخم الحاصل في جانبي الاستيراد والتصدير إلى تضخيم حجم التجارة الخارجية بالنسبة لمجمل الانتاج الوطني ، كما رأينا . وكانت حصيلة ذلك أن اشتدت حالة الانشطار في هياكل الكيانات الاقتصادية وشاعت ازدواجية أنماط الممارسات الانتاجية . فتجد في الاقتصاد الواحد فروعاً وقطاعات بقيت ضامرة ، ذات أساليب ما زالت بدائيّة وانتاجيتها منخفضة (كما في الفعاليات الزراعية والحرفية والرعوية) ، وإلى جانبها توجد فروع قليلة ناشئة استطاعت ان تأخذ بالأساليب الحديثة والوسائل الآلية المتطورة نسبياً .

ولكن أغلب الفروع والصناعات والقطاعات الوطنية بقيت منفصمة عن بعضها ، تتعامل مع الأسواق الأجنبية استيراداً وتصديراً ، وهي لا تكاد تتعامل مع بعضها بعضاً داخل بلدها . فترى الزراعة مثلاً تستورد بعض مستلزماتها من الخارج وتنتج سلعاً أولية

جدول رقم (٢ - ٩)
مديونية الأقطار العربية للخارج ونسبتها الى الناتج القومي الاجمالي، لعام ١٩٧٧

الأقطار العربية	مبلغ الدين (مليون دولار)	نسبة الدين الى الناتج القومي الاجمالي ٪
١ - الاردن	٦٤٥	٢٩,٤
٢ - الامارات	-	-
٣ - البحرين	-	-
٤ - تونس	١٩٤٣	٣٩,٩
٥ - الجزائر	٨١٦٥	٤٢,٥
٦ - السعودية	-	-
٧ - السودان	١٧٣٢	٣٥,٤
٨ - سوريا	١٥٢٨	٢٠,٧
٩ - الصومال	٤٠١	٩٢,٦
١٠ - العراق	٧٦١	٤,٠
١١ - عمان	...	...
١٢ - قطر	-	-
١٣ - الكويت	-	-
١٤ - لبنان	٣٩	...
١٥ - ليبيا	-	-
١٦ - مصر	٨٠٩٩	٦٩,٢
١٧ - المغرب	٣٤٦٩	٣٦,٠
١٨ - موريتانيا	...	...
١٩ - اليمن (ج.ع)	١٤٧	١٤,٦
٢٠ - اليمن (د.ش)	٢٩١	٥٠,٣

The World Bank, World Development Report 1979, pp. 154-155.

لغرض تصديرها خاماً إلى الخارج ،.وإلى جانبها صناعات قليلة تنتج عدداً محدوداً من البضائع الاستهلاكية الخفيفة التي كانت قد استوردت معظم مستلزماتها من الخارج أيضاً . وهناك الصناعات الاستخراجية التي تستورد كل معداتها الأساسية من الخارج لتقوم بانتاج وتصدير الخامات المعدنية (كالنفط والغاز والفوسفات والحديد) . ولم تنشأ بين هذه القطاعات والصناعات شبكة علاقات تبادلية داخل بلدها ، فهي تتعايش معاً ولكنها تكاد تكون مبتورة عن بعضها اقتصادياً ، وذلك بسبب غياب أواصر للتعامل الانتاجي فيما بينها . فهي لا تمد ولا تستمد من بعضها البعض ما تحتاجه من مستلزمات الانتاج إلاّ في حدود طفيفة ، لوجود ثغرات فاصلة بينها ، يمثلها غياب سلاسل عديدة من الصناعات الأساسية والتحويلية اللازمة لقيام الأواصر المذكورة . وما لم تنشأ مثل هذه السلاسل من الصناعات اللازمة لانتاج البضائع الانتاجية والبضائع الوسيطة ، فان هياكل الاقتصادات الوطنية سوف تبقى تعاني من حالات تفكك يؤدي إلى إحباط عمليات تنويع الانتاج الوطني والى استمرار ، بل تفاقم الاعتماد على الخارج .

ولسنا بحاجة إلى الاستطراد لرصد الآثار الاجتماعية الناتجة عن استمرار التفكك في الهياكل الاقتصادية الوطنية . فالتفاوت والازدواجية الناشبان في الأوضاع الاقتصادية قد أديا إلى تفاقم التردي في الأحوال الاجتماعية . إذ ان العاملين في القطاعات الانتاجية المتخلفة قد استمروا يعانون الأمية والفقر والجهل المهني . وما زالت الأرياف العربية موبوءة بشتى الظروف الحياتية القاسية ، بينما يزداد اكتظاظ السكان في الحواضر العربية تحت ظروف تفتقر إلى الكثير من المقومات الأساسية للحياة اللائقة .

فلماذا استمرت هذه الأوضاع المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً ، بالرغم من المساعي القطرية في مضمار التنمية خلال كل هذه الحقب من السنين التي تعاقب خلالها العديد من البرامج والخطط الانمائية ؟ ولماذا ازداد الاعتماد أكثر فأكثر على الاستيراد والتصدير ، بالرغم من المساعي الرامية الى تنويع الانتاج الوطني ؟ ان الجواب يستدعي أن نتساءل أولاً : **هل باستطاعة أي واحد من الأقطار العربية ، منفرداً ، أن يستكمل « نسيج » اقتصاده الوطني فينشيء بنفسه مجموعات الصناعات الأساسية والتحويلية التي ما زالت مفقودة ، حتى الآن ، من هيكل اقتصاده الوطني ؟**

إن النهوض الاقتصادي الكفيل بالخلاص من حالات التخلف والتبعية ، يحتم اقامة سلاسل متكاملة من الصناعات المترابطة مع بقية القطاعات الاقتصادية (كالزراعة وغيرها) ، والموجهة أساساً لتلبية الحاجات الأساسية لجمهور السكان في البلد . وهذا الأمر يستدعي انشاء الكثير من الصناعات التي تنتج السلع الانتاجية (معدات وآلات)

والتي تنتج البضائع الوسيطة والنهائية أيضاً . فالنهوض الاقتصادي الحقيقي لا يتحقق إلاّ بنهوض صناعي متماسك البنيان . والصناعات الأساسية لها متطلبات لا مفر من تأمينها لكي يستطيع البلد الاضطلاع بمهمة إقامتها . فهذه الصناعات ، بحكم طبيعتها المعاصرة ، تحتاج الى :

- رساميل وفيرة ومعارف صناعية (تكنولوجية) متطورة ، وهي صناعات في الغالب لا تكون « اقتصادية » إلاّ إذا كانت ذات حجوم كبيرة وأساليب انتاجية كفوءة ، لكي تستطيع طرح منتوجات وفيرة كمياً وتضاهي مثيلاتها الأجنبية من حيث النوعية والكلفة . ولذلك فهي تحتاج إلى :

- أسواق واسعة ، قادرة على استيعاب منتوجاتها الوفيرة ، وهي صناعات لا تقوم إلاّ مترابطة وظيفياً مع بعضها في زمر وسلاسل متشابكة تشابكاً أمامياً وخلفياً بحيث لا يمكن الأخذ بواحدة منها دون توابعها . وهي فوق ذلك تحتاج إلى :

- ركائز أساسية وتجهيزية متكاملة ، من وسائل النقل والمواصلات والموانىء ومرافق التخزين والتوزيع . . الخ .

ولا شك بأن توفير كل هذه المتطلبات مجتمعة ما زال أمراً عسيراً على آي واحد من الأقطار العربية منفرداً . فحتى لو تم توفير الرساميل اللازمة والمعارف والخبرات التكنولوجية ، وتمّ إنشاء وتشغيل مشاريع الصناعات المذكورة ، فإن ضيق السوق المحلية يبقى بمثابة معضلة حاسمة . إذ ما جدوى ان تتدفق المنتوجات من مصانعها إذا لم تتوفر وسائل توزيعها ولم تجد من يشتريها ؟ وبديهي أن عدم تصريفها لا يعني سوى هدر محقق للأموال والجهود التي بُذلت في إقامة الصناعة وتشغيلها ، وهي أموال طائلة وجهود مضنية دون ريب . أما الأسواق القطرية المعزولة عن بعضها بحكم التجزئة ، فقد عجزت حتى عن استيعاب منتوجات معظم صناعاتها الوطنية التي هي ليست سوى صناعات استهلاكية خفيفة موجهة لتلبية حاجات محلية معينة .

إن هذه الحقائق وغيرها تجعل مبدأ تنويع الانتاج الوطني يواجه معضلات كابحة عديدة لدى كل واحد من الأقطار العربية . **وهذا الأمر يؤكد ان استراتيجية تنويع فروع الانتاج الوطني صناعياً وزراعياً ، لا تستطيع أن تتحقق وتأخذ مداها كاملاً ، ولا تزدهر إلاّ في نطاق كيان اقتصادي ذي حجم كبير زاخر بالموارد والمقومات المتنوعة وبالقوة الشرائية الوفيرة** . ولا شك بأن هذه شروط يتعذر وجودها مجتمعة ، كما قلنا ، في حالة أي واحد من الكيانات الاقتصادية القطرية على انفراد . أمّا في حالة الكيان الاقتصادي العربي كله ،

فإن مبدأ تنويع الانتاج يصبح أمراً ممكناً ، بسبب توافر مقوماته موضوعياً على امتداد الساحة الاقتصادية للوطن العربي .

وعلى هذا الأساس فان التساؤل عما إذا كانت التجزئة الاقتصادية افضل أم الوحدة الاقتصادية ، إنما هو بمثابة ضرب من المماحكة ليس إلاّ . **فلا جدال في أفضلية الوحدة الاقتصادية ، ولا شك في حاجة الأقطار العربية اليها .**

ثالثاً : مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية

لا ريب في أن مجرد وجود الحاجة إلى الوحدة لا يعني تلقائياً توافر وسائل تلبيتها جاهزة . والدعوة إلى التكامل والوحدة الاقتصادية العربية هي فعلاً نابعة عن حاجة حقيقية وماسة ، بل مصيرية ، ولكن مع ذلك لا يجوز الالحاح في هذه الدعوة ما لم تكن مقوّمات الاستجابة لها متوافرة موضوعياً ، وإلاّ صارت دعوة إدعائية لا طائل من ورائها . فهل توجد مقومات مادية وموضوعية للتوحيد الاقتصادي العربي ؟

إن من يريد أن تكون اجابته على هذا السؤال نافية ، فباستطاعته أن يلجأ إلى ذخيرة أرباب النعرات الاقليمية ليستخرج منها أصنافاً كثيرة من ضروب المبررات المناهضة لجميع انواع التقارب أو التعامل الاقتصادي بين الأقطار العربية . فيسرد على الناس أشتاتاً من المقولات والأفكار ، ابتداء من « اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية » ، الى « تفاوت مستويات الدخل من قطر إلى آخر » ، إلى « اختلاف درجات التطور بين الأقطار العربية » ، وغير ذلك من أوجه الفروق في هذه الناحية أو تلك من نواحي اختلاف الأذواق والأنماط الاستهلاكية . . . الخ . **ان هذه الظواهر والاعتبارات قد تبدو لأول وهلة بمثابة معضلات معطلة أو مانعة لقيام تكامل وتوحيد اقتصادي ، ولكنها ليست كذلك في الحقيقة . فهي ظاهرات عابرة تمثل عوائق في الأجل القصير وتؤول إلى الزوال حتماً في الأجل الطويل** . فقد كان مثلها موجوداً في الدويلات الألمانية ، ومع ذلك توحدت المانيا في الماضي وحققت لنفسها تطوراً اقتصادياً مهولاً بفعل الوحدة الاقتصادية . وكانت مثل هذه الاعتبارات قائمة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى كادت ان تؤدي الى انفصال الولايات الجنوبية عن الشمالية ، ولكنها مع ذلك اتحدت وقام لديها اقتصاد مترامي الأطراف قوي البنيان . وهناك أمثلة أخرى كثيرة ، إذ لا يكاد يوجد في هذه الدنيا بلد إلاّ وتفاوتت أقاليمه اقتصادياً واجتماعياً : بعضها فقير نسبياً وبعضها الآخر عامر بالنشاط الاقتصادي وزاخر بالصناعات . ان ظاهرات التفاوت ، على أية حال ، ليست أمراً أبدياً ولا هي معضلة مستعصية على الحل . انها تؤول إلى الزوال تدريجياً عبر

التواصل والتعامل بين الأقاليم ، خصوصاً عندما يجري تدبير تلاحمها الاقتصادي بواسطة مجموعة من الأجراءات والسياسات الاقتصادية الهادفة إلى تلافي النواقص بالفوائض لدى بعضها بعضاً ، سيراً نحو تحقيق توازن في التطور للأقاليم جميعاً .

وعلى هذا الأساس ، **فإن المساعي الرامية الى اقامة تكامل بين عدد من الكيانات الاقتصادية (القطرية) ينبغي عليها أن تتجاوز الاعتبارات القابلة للزوال ، وأن تتحرى عن المقومات الايجابية الأساسية للتكامل ، منظوراً اليها عبر أفق زمني مقبل طويل الأجل** . وأول المقومات الايجابية لصالح التكامل والتوحيد الاقتصادي انما تكمن في نوع النواقص والفوائض الموجودة في الموارد والامكانات الاقتصادية والاجتماعية لدى كل واحد من الأقاليم المنوي شمولها بعملية التكامل . ان وجود « **فوائض ونواقص متبادلة** » بين الكيانات الاقتصادية القطرية يمثل في الواقع شرطاً إبتدائياً لقيام حالة التكامل ، وبدون هذا الشرط ينتفي النزوع نحو التكامل انتفاء تلقائياً . ولكن وجود الشرط الابتدائي المذكور لا يكفي وحده لقيام حالة تلاحم تكاملي بين كيانات اقتصادية منفصلة عن بعضها . ولهذا فان الأمر يستدعي توافر مجموعة إضافية من «الشروط المعيارية» القادرة على تحريك الفعل التكاملي تحريكاً موضوعياً لا توقفه إلاّ الارادة السياسية القابضة على ناصية الكيانات الاقتصادية في الأقطار أو الأقاليم . والشروط المعيارية تتعلق بمدى الجدوى الاقتصادية لعملية التكامل . وقضية الجدوى بدورها تتعلق بمقادير المنافع المتبادلة الناتجة عن التعامل التكاملي بين الكيانات الاقتصادية ، وبالنصيب الذي يناله كل واحد من الأطراف أو الأقاليم الداخلة في عملية التكامل .

وفي حالة الاقتصادات العربية بالذات لا يوجد خلاف بشأن توافر الشرط الابتدائي للتكامل لديها ، حيث ان كل واحد من هذه الاقتصادات القطرية ينطوي على نواقص في بعض انواع الموارد والمقومات مقرونة بفوائض في الأنواع الأخرى . واستناداً إلى هذه الحقيقة الراهنة قامت الدعوة الى التكامل الاقتصادي العربي ، في الأساس ، تحقيقاً لمبدأ تلافي النواقص بالفوائض المتبادلة ، وذلك من أجل استدرار المنافع لصالح الأطراف العربية كافة .

ولكن يبدو ان الدعوة المذكورة ومساعيها العديدة لم تشأ التحري لتشخيص ماهية الشروط الاضافية التي يلزم توفيرها لضمان توليد منافع متبادلة بمقادير كافية لتحريك عملية التكامل موضوعياً . ولهذا فقد استمر الغموض يكتنف هذا الجانب من قضية التكامل بين الاقتصادات العربية . وربما كان هذا الغموض مسؤولاً عن التورط في تجريب وسائل وأساليب لم تكن مجدية تماماً لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود . كما يمكن اعتبار حالة

الغموض المذكور كسبب من أسباب حالات الحذر والتردد التي شابت مواقف العديد من الأطراف العربية إزاء قضية الوحدة الاقتصادية العربية برمتها . وسوف نحاول فيما بعد استجلاء طبيعة الشروط المعيارية للتكامل وتبادل المنافع . أمّا الآن فإن الأمر يستدعي التحري عن مواضع الخلل التي أدت الى إحباط مساعي التكامل والتوحيد الاقتصادي طيلة كل هذه الحقبة من السنين الماضية .

رابعاً : لماذا بارت مساعي التوحيد الاقتصادي الماضية

مرّ بنا عرض سريع للمساعي التي استهدفت ايجاد حالة من التعاون الاقتصادي العربي والتي تحولت بعد حين إلى مساعٍ من أجل إقامة وحدة اقتصادية ، فتمخضت بعد لأي عن قيام سوق عربية مشتركة لم تستطع استكمال مقوماتها ولم تفضِ إلى النتائج المرجوة منها . ولا ريبَ في أن الغايات المنشودة من وراء تلك المساعي كانت واضحة لدرجة كافية . بَيْدَ أن الوسائل والأساليب التي جرى استخدامها قد عجزت عن بلوغ الأهداف أو الغايات المطلوبة ، وبارت المساعي أو كادت . فلماذا كان الأمر كذلك ؟ ترى هل الوسائل ما كانت ملائمة تماماً لتحقيق الأهداف؟ ام انها غير كافية ؟ أو غير مجدية أصلاً ؟ وهل هناك أسباب خارجة عن الوسائل والأساليب ساهمت في احباط تلك المساعي ؟

في سياق التحري عن أجوبة لهذه التساؤلات ، لا يسع المرء إلاّ التذكير بعدد من الحقائق والوقائع التي ربما تنطوي على جواب لواحد أو أكثر من هذه الاستفسارات المغرضة . وتبسيطاً لأمر التحري ، يحسن البدء بفحص الحقائق المتعلقة بطبيعة الوسائل والأساليب التي جرى تجريبها ، ثم الانتقال بعد ذلك لتقصّي الأسباب الخارجة عن الوسائل والأساليب ذاتها :

أ ـ ما يتعلق بالوسائل والأساليب : لعل أهم الحقائق في هذا المجال هي :

١ ـ إن التحرك العربي ، سواء في مجال التعاون أو في مضمار التوحيد الاقتصادي، قد اعتاد أغلبه أنْ يأتي في الماضي على شكل ردّات فعل تجاه أحداث وتطورات كانت تجري آنذاك في بلدان اجنبية ، خصوصاً في أوروبا الغربية التي تتعامل معها الأقطار العربية تعاملاً اقتصادياً وتجارياً واسع التأثير على المصالح العربية . وقد يكون هذا النمط من التحرك أمراً لا مفر منه ولا ضير فيه لو أنه لم يجعل المحاولات العربية للتعاون والتكامل تجري مجرى التقليد القائم على أساس مقابلة التدابير الأجنبية بما هو على غرارها ، دون مراعاة كافية للظروف الاقتصادية والاجتماعية العربية التي تختلف عن نظيرتها لدى أقطار

أوروبا الغربية وسواها . فعلى هذا المنوال جاءت صيغة التعاون العربي لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم حركة التجارة العابرة ،محاكاةً لتدابير مماثلة كانت جارية بين دول أوروبا الغربية . وعندما ازمعت تلك الدول على انشاء « السوق الأوروبية المشتركة » ، استجابة لدواعي خاصة بها ، توجست الأقطار العربية من ذلك وأخذت تسعى لاقامة ترتيب مماثل فيما بينها ، فأبرمت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ثم اختارت انشاء « السوق العربية المشتركة » كوسيلة لتحقيق الوحدة المنشودة . ولكن شتان بين نتائج السوق الأولى ونتائج السوق العربية . فلقد ظهر بعد حين بأن « السوق المشتركة » ليست تدبيراً متلائماً مع طبيعة المرحلة التي تمر بها الاقتصادات العربية ، وانها غير ذات مفعول لصالح التكامل والتوحيد الاقتصادي العربي ، مما استدعى البحث عن وسائل أو مداخل بديلة لتحقيق التكامل بين الاقتصادات العربية ، كما مرّ بنا .

٢ ـ لقد اتسمت وسائل وأساليب المحاولات العربية للتكامل بنظرة آنية سكونية تجاه الواقع الاقتصادي العربي . فلم تجرِ في مضمار العمل الاقتصادي العربي المشترك محاولات جدية لرصد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، ناهيك عن تقصّي التأثيرات المرتقبة لهذه المتغيرات . ومن يستعرض وقائع الأعمال التمهيدية لمختلف الاتفاقات الاقتصادية العربية ، فإنه لا يعثر على أية دراسات أو عروض وافية بشأن الخصائص والمعطيات المتاحة ، سواء في كل قطر على انفراد أو على صعيد الاقتصاد العربي كله [١٠] . وبالتالي ، فلا يعلم أحدٌ شيئاً كثيراً عن الاعتبارات الموضوعية التي روعيت بشأن معظم القرارات والاتفاقات ، كما لا يدري أي شيء عن مقدار المنافع التي يمكن أن ينالها أي طرف من الأطراف المتعاقدة أو الأضرار التي تصيب هذا الطرف أو ذاك ، سواء في الأجل القصير أو في المدى الطويل للزمن . ولعل الافتقار إلى الدراسات والتحليلات الوافية ، هو الذي جعل التدابير والاتفاقات العربية تأتي كضرب من ضروب الاستعارة المبتسرة لأشكال الترتيبات الحاصلة بين مجموعات الدول الأخرى ، دون مراعاة كافية لطبيعة الشروط الاقتصادية والأحوال السكانية والاجتماعية السائدة والمرتقبة في الأقطار العربية . وفي هذا الصدد يقول احد المواكبين للعمل العربي الجماعي ، بأن « من مآخذ العمل الاقتصادي العربي المشترك ان اعماله تتقرر (. . .) دون بحث اقتصادي موضوعي يسبق

---

(١٠) أنظر على سبيل المثال : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية . حيث اقتصرت تلك الأعمال على مداولات متطاولة بشأن صياغة بنود الاتفاقية دون أن ترافقها أو تسبقها دراسات عن طبيعة الأوضاع الاقتصادية الوطنية واحتمالات تطوراتها المقبلة . . . الخ .

القرار السياسي »[11] . ولعل هذه الحقيقة تفسر حالة الانفصام بين ما يتم اتخاذه من قرارات واتفاقات جماعية وبين ما يجري تنفيذه فعلاً في كل قطر على انفراد . إذ يبدو كما لو ان القرارات الجماعية تستلهم صوراً مستعارة أو تنشد غايات طموحة ، بينما الاجراءات التنفيذية القطرية لا تراعي الا المعطيات الراهنة في بلدها فقط ، كما سنرى بعد قليل .

٣ ـ الأمر الثالث في هذا السياق هو أن المساعي الداعية الى اقامة تعامل وتكامل بين الاقتصادات العربية لم تتضمن عمليات توفيق ومواءمة جدّية بين المصالح الاقتصادية للكيانات القطرية المنفصلة عن بعضها . وقد مضت سنون كثيرة قبل أن تدرك الجهات المضطلعة بأمر الوحدة والتكامل الاقتصادي ضرورة التنسيق بين الممارسات الاقتصادية ، وخصوصاً بين أعمال التنمية الجارية لدى الأقطار العربية .

وهكذا تعدّدت التجارب في نطاق العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وتناوبت بوسائل وأساليب لم يتسنّ لأي منها أن يستكمل مقومات نجاحه . وتمّ التحوّل من تجربة الى اخرى دون تشخيص موضوعي لأسباب ذلك التحوّل ومبرراته . فتارةً يبدو ان الوسائل كانت هي ذاتها غير ملائمة ، بل خائبة سلفاً ، وتارةً يبدو ان فشلها راجع الى عدم توفر الشروط والظروف والمؤسسات اللازمة لنجاحها . وقد اختلطت الأمور في هذا الشأن اختلاطاً أسهم في إرباك العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وفي إحباطه .

ب ـ ما يتعلق بالأسباب الخارجة عن الوسائل والأساليب : بصرف النظر عن مدى صلاح الوسائل أو جدوى الأساليب التي استخدمتها مساعي التعاون والتوحيد الاقتصادي ، هناك دلائل تشير الى وجود عوامل خارج نطاق الوسائل والأساليب ذاتها ، ادت الى تعطيلها وأحبطت مفعول المساعي . ولعل أهم العوامل الخارجية هي :

١ ـ ظاهرة عدم المبالاة قطرياً بما يتقرر جماعياً بشأن التكامل والتوحيد الاقتصادي . وهذه الظاهرة تمثل حالة انفصام بين ما يجري الاتفاق عليه وتقريره جماعياً (في المؤسسات والمؤتمرات الجماعية العربية) وبين الممارسات التنفيذية القطرية ، إذ يبدو كما لو ان الأمرين يسيران في خطين لا صلة بينهما . فالاتفاقات العربية المعقودة بشأن الوحدة الاقتصادية ، وقبلها بشأن التعاون ، وبعدها بخصوص التكامل والتنسيق ، لا تكاد تجد

---

(١١) أنظر : سيد نوفل في تعقيبه على محاضرة أحمد الغندور ، « العمل العربي المشترك انجازاته ومعوقاته ، » في مجموعة المحاضرات التي القيت في الموسم الثقافي الأول خلال الفترة من نوفمبر الى ديسمبر ١٩٧٧ ، الجزء الثاني ([القاهرة] : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، [د.ت.]) ، ص ١٥ .

لنفسها مجالاً للتنفيذ في خضم الانهاك بالممارسات الاقتصادية القطـرية . وقـد تواتـرت الشكوى من هذه الحالة بأشكال وصيغ متعددة ، سواء من جانب المؤسسات الجماعية في نطاق جامعة الـدول العـربية ومجلس الوحـدة الاقتصـادية ، أو على لسـان العـديد من المفكرين وأهل الرأي . فعزا أحدهم « هذا التفاوت الكبير بين حجم الجهود المبذولـة وبين النتائج الملموسة للعمل الاقتصادي العربي المشترك الى امـرين اسـاسيين : أولهما اختفاء الارادة السياسية للتكامل الاقتصادي ، والأمر الثاني هو اختفاء استراتيجية عامة للعمل الاقتصادي العربي المشترك »[12] . وغياب الارادة السياسية لدى الدول الأعضاء بشأن التكامل والوحدة الاقتصادية جعل « قضية الوحدة كالمنفية (. . .) مفردة في مأزق لا يفضي الى طريق » ـ كما يقول مفكر آخر[13] ـ لأن « الحياة الوطنية مستمرة في طريقها ، والبناء القطري متصل في حلقات من المشاريع والارتباطات ، لا صلة بينها وبين قضية الوحـدة ، ولا تشـاور بـين القوامـين على هذه البرامـج القطـرية وبـين المكلفـين بملف الوحدة » . وهذا الأمر حدا بالمفكر نفسه ان يصم الفجوة بين النية المعلنة بشأن الوحدة وبين الممارسات القطرية بانها انفصام « بين الأقوال (. . .) وبين السياسات المتبعـة من بداية الستينات الى اليوم » ، مستشهداً بالآية الكريمة : « كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » .

وقد وصف احد الاقتصاديين العرب[14] هذه الحالة بأنها بمثابة نبرتـين « تقرعـان الأذن العربية تباعاً كلما » جرى الحديث « عن التكامل الاقتصادي العربي (. . .) بالنبرة الأولى يكون تأكيد ضرورة الوحدة والتكامل . وبالنبـرة الثـانية تـتردد معانـي الـواقعية والتفاوت الكبير بين الأقطار ثراءً وحاجةً ، خبرة وعملاً ، توجهاً في السياسة وتفضيلاً في شؤون المجتمع . وازدواج النبرة على هذا النحو لا يرجع دائماً إلى نفاق وسوء نية ، كما انه ليس تعبيراً عن نوع من الانفصام النفسي أصيبت به الشخصية العـربية ، وانمـا هو في الأغلب الأعم حصيلة مركبة لأمرين : الأول ، التناقض الفادح بين طموح الأمة العربية

---

(١٢) أنظر : الغندور ، « العمل العربي المشترك انجازاته ومعوقاته ، » ص ٨ . وكان صاحب المحاضرة مستشاراً اقتصادياً لرئيس وزراء ج.م.ع.

(١٣) مصطفى الفيلالي ، « قضية الوحدة والممارسة السياسية : خواطر عن التجارب بالجهة المغربية ، » المستقبل العربي ، العدد ٦ ، آذار / مارس ١٩٧٩ ، ص ١٣ . وهو كان مندوباً عن بلده في اللجنة الاستشارية الدائمة للتنسيق والتكامل بين أقطار المغرب العربي ، كما تسنم مناصبا رفيعة في قطره ، وخواطره مستقاة من تجربته في العمل القومي والعمل القطري معاً.

(١٤) اسماعيل صبري عبد الله ، «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية ، » المستقبل العربي ، العدد ٣ ، أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

الغريزي الى التقارب والتآلف والتضامن في السراء والضراء وحين البأس ، و(بين) قصور النخب الحاكمة والمفكر الواضح عن اصطناع الأسباب التي تترجم ذلك الطموح الى واقع ولو تدرجاً وعلى مراحل تغطي آماداً طويلة . والثاني هو ضروب الغلط واللبس واضطراب الإدراك التي تعيش فيها تلك النخب والتي تجعلها ترى الخير كله فيما هو في حقيقته الشر بعينه ، وتحملها على الاضرار بمصالح شعوبها (. . .) من حيث تظن أنها تصونها » .

ولعل التفسير العام لظاهرة الانفصام بين الرغبة المعلنة وبين الممارسات الاقتصادية القطرية ، هو ان الأخيرة منهمكة في رعاية مصالح قطرية عاجلة ، استجابة لضغوط فئات محلية متنفذة ، بينما المصلحة القومية الجماعية يمكن تأجيلها أو اهمالها كلياً ، فليس لها من يرعاها أو يدعو لها سوى عدد من أهل الرأي وبعض المؤسسات الجماعية [١٥]. وهناك من فسر الظاهرة بقوله : « ان الفكر العربي متقدم والارادة العربية متخلفة » [١٦] .

٢ - عوامل خارجية ناشئة عن خليط من التأثيرات الأجنبية المضادة للتكامل الاقتصادي والوحدة العربية . وهذه التأثيرات الأجنبية تجري في سياق فرض التبعية على الاقتصادات العربية فرادى لتبقى مشدودة برباط الانصياع للضغوط الخارجية ذات المصالح في اقطار الوطن العربي . ويبدو ان « التدخلات الأجنبية » كانت قادرة كعادتها على استحداث « خلافات عربية » لا تكاد تخلو من قيام تحولات مشهودة في مواقف دول عربية إزاء العمل العربي المشترك (الاقتصادي وغيره) . وقد شهد شاهد « مُطَّلِعٌ » على ذلك بقوله : « إن العمل العربي المشترك عانى معاناة شديدة من بعد ، بسبب الخلافات العربية والضعف العربي امام التدخلات الأجنبية ، وفقدان الالتزام بقرارات الجامعة (العربية) واحكام اتفاقاتها . . . » [١٧] . وهذه الحقيقة ليست جديدة ولا هي خافية ، فالقوى الأجنبية كانت وما زالت دائبة في كيدها لتمزيق الكيان العربي سياسياً واقتصادياً وحضارياً ، وهذا أمر يقاسيه جيلنا مثلما عانته الأجيال الماضية من أسلافنا [١٨] . وبيت الداء في هذا الأمر هو تفريط أو تهاون من جانبنا ، يسمح للتدخلات الأجنبية أن تفوز في

---

(١٥) انظر على سبيل المثال : يوسف عبد الله صايغ ، « الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية ، » المستقبل العربي ، العدد ٦ ، آذار / مارس ١٩٧٩ ، خصوصاً ص ٢٥ - ٢٩ .

(١٦) نوفل ، في تعقيبه على الغندور « العمل العربي المشترك انجازاته ومعوقاته ، » في مجموعة المحاضرات التي ألقيت في الموسم الثقافي الأول خلال الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر ١٩٧٧ ، الجزء الثاني ، ص ١٦ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ١٧ .

(١٨) الشواهد على ذلك كثيرة ، أنظر على سبيل المثال:

جلال أحمد أمين ، المشرق العربي والغرب بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ([بيروت] : مركز دراسات الوحدة العربية ، [١٩٧٩]) .

كيدها وتحبط أي مسعى يلبي مطامح الأمة العربية ، اذا كان فيه مس بمصالح القوى الأجنبية إيّاها .

ولكيلا يتوهم أصحاب النية الحسنة منا ، فيرون في هذه الأقوال ضروباً من التجني أو سوء الظن بالجهات الأجنبية ، فانه يجدر ان نقتبس من مدوّنات أولئك الذين ساهموا في التخطيط لتقسيم بلادنا وكادوا لها كيداً لئيماً . كتب ت. إ. لورنس في تقرير سري رفعه الى المخابرات البريطانية في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩١٦ ، بعنوان « سياسات مكة » (آنذاك) :

« . . . أهدافنا الرئيسة : تفتيت الوحدة الاسلامية ودحر الأمبراطورية العثمانية وتدميرها . واذا عرفنا كيف نعامل العرب ، وهم الأقل وعياً للاستقرار من الأتراك ، فسيبقون في دوّامة من الفوضى السياسية داخل دويلات صغيرة حاقدة ومتنافرة ، غير قابلة للتماسك ، الا انها على استعداد دائم لتشكيل قوة موحدة ضد أية قوة خارجية »(١٩) .

ولكيلا يحصل هذا ، فيشكل العرب قوة موحدة ، فان الأمر يستدعي الاستمرار في الكيد لاحباط هذا « الاستعداد » الكامن لدى العرب . وقد عاد لورانس هذا وكتب مرة أخرى عقب معاهدة سيفر في ١٩٢٠ ، معلقاً على تجزئة المشرق العربي إلى دويلات صغيرة : « انه إذا أُحسِنَ التصرف تجاه هذه البلاد ، فانها سوف تبقى كقطع الحجارة الصغيرة الملونة ، مجموعة من الأقاليم الصغيرة المتنافسة . والعاجزة عن التلاحم »(٢٠) . وما هذا إلاّ قول خبير جاس خلال الديار العربية وكيلاً لاستخبارات بلاده ، وهو بقوله هذا يوصي رهطه بأن يحسنوا التصرف ، إحكاماً للكيد من أجل أن تبقى البلاد العربية مجزأة .

خامساً : حصيلة الأمر : تنمية إنعزالية

بدأ هذا الفصل بالتساؤل عما اذا كانت الاقتصادات العربية بحاجة الى التكامل والوحدة مع بعضها ، واتضح من خلال العروض الخاطفة لواقع هذه الاقتصادات وعلاقاتها بالخارج ، انها اقتصادات عاجزة وهي فرادى عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة قطرياً ، وذلك بحكم الافتقار الى المقومات الكافية لتنويع الانتاج الوطني تنويعاً

---

(١٩) زهدي الفاتح ، لورنس العرب على خطى هرتزل : تقارير لورنس السرية (بيروت : دار النفائس ، ١٩٧١) ، ص ٦٤ ، نقلاً عن وثيقة سرية وردت في الوقائع السرية في حياة لورنس العرب ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

(٢٠) المصدر نفسه .

مجدياً وكفيلاً بالقضاء على حالة التخلف والتفكك الناشبة في الهيكل الاقتصادي لدى كل قطر على انفراد . وقد أوضحت المؤشرات الرقمية أن تبعية الاقتصادات العربية للخارج آخذة بالتفاقم الذي ينطوي على مخاطر مدمرة ، أقلها استمرار حالة التخلف ، واسوأها خطر افتقاد الاستقلال الاقتصادي والوطني معاً .

ولهذه الأسباب مجتمعة بات واضحاً أن الاقتصادات العربية بحاجة شديدة الى وسيلة تجعلها قادرة على الفكاك من حالة التخلف والتبعية ، وان الوسيلة المثلى لذلك تكمن في تجاوز حالة التجزئة الاقتصادية العربية ، وقيام الأقطار العربية بتلافي النواقص في مقومات بعضها بعضاً بالفوائض المتاحة لدى بعضها البعض ، وذلك في نطاق عملية تكامل وتوحيد اقتصادي فيما بينها . وعلى هذا الأساس قامت المساعي الرامية الى تحقيق التكامل والتوحيد المنشود .

ولكن المساعي التي بذلتها الأقطار العربية لتحقيق تكامل مجدٍ بين اقتصاداتها قد اخفقت بفعل فئتين من العوامل . اذ يبدو أن بعض الاخفاق ناتج عن مثالب في ذات المنطلقات التي أخذت بها المساعي المذكورة ، وفي ذات الوسائل التي استخدمتها تباعاً طيلة السنين الماضية . ولعل هذه المثالب هي التي جعلت المساعي الماضية تنتقل من تجربة الى اخرى دون اكتمال أية واحدة منها . فقد تأرجحت المساعي في مطامحها من اطار متواضع للتعاون ، قفزاً إلى « وحدة اقتصادية كاملة » اقتصرت على إقامة « سوق مشتركة » ناقصة وغير مجدية ، تراجعاً إلى مجرد دعوة لتحقيق تكامل اقتصادي ، نزولاً إلى التوصية باجراء تنسيق بين خطط التنمية القطرية والاكثار من المشاريع العربية المشتركة .

ولكن مهما كانت المثالب التي شابت الوسائل المذكورة ، فان العوامل الأشد وطأة وحسماً في إحباط مساعي التوحيد الاقتصادي هي حالة الاهمال أو عدم المبالاة التي لاقتها المساعي على صعيد العمل الاقتصادي القطري ، من جهة ، وكذلك الحالة المتولدة عن ضغوط المصالح الأجنبية الرامية الى ادامة التجزئة ضماناً للتبعية ، من جهة اخرى.وربما كانت الحالة الأولى مجرد نتيجة للثانية .

ومهما كانت طبيعة عوامل الاحباط ، فان اخفاق الأقطار العربية في مضمار التوحيد الاقتصادي قد تمخض عن حصيلة بالغة الأهمية ، وهي ان هذه الأقطار استمرت تمارس بناء اقتصاداتها القطرية بمعزل عن بعضها بعضاً ، طيلة الحقبة الماضية من السنين . وتوالت خطط التنمية القطرية في ظل شروط التجزئة ، كحالة راهنة . وقد تضمنت خطط العديد من الأقطار العربية وعوداً بتحقيق « التكامل الاقتصادي العربي » كهدف من بين

الأهداف الانمائية المنشودة . ولكن أحدٌ لا يدري تماماً فيما اذا كانت هذه الخطط ذاتها تنطوي على اتجاهات ذات مرامي مؤاتية للتكامل فعلاً . كما لا يدري أحد فيما إذا كانت خطط الاقطار الأخرى تنطوي على مثل هذه الاتجاهات ، ولو بطريق الخطأ غير المقصود .

ان كشف الظنون بشأن الاتجاهات المؤاتية للتكامل والمنافية له في التنمية العربية الماضية والجارية ، يستدعي التحري عن مثل هذه الاتجاهات في وثائق الخطط الانمائية المتعاقبة لدى مختلف الأقطار العربية . ولعل خير ما يدل على طبيعة مرامي التنمية هي مجموعات الأهداف والاستراتيجيات المدونة فعلاً في مجلدات الخطط ، باعتبارها تمثل ما تنوي تحقيقه عمليات التنمية . ومع ذلك فان الأهداف الواردة في وثائق الخطط ما هي إلاّ وعود معرضة للنسيان أو الاهمال في خضم الممارسات الانمائية . ولذلك ، سواء نصت الخطط على هدف التكامل أو لم تفعل ، فان الأمر يستدعي مزيداً من التحري لاستكشاف ما يمكن أن تؤول إليه عمليات التنمية القطرية بشأن التكامل الاقتصادي العربي . ولكن قبل الشروع في التحري المطلوب ينبغي استحضار عُدّة من المعايير المناسبة لفحص الاتجاهات الانمائية وتشخيص ما هو موات وما هو مناف للتكامل الاقتصادي من بينها . وهذه العُدّة من المعايير أو « الشروط المعيارية » كما سميناها قبلاً ، توجد كامنة في جوهر عملية التكامل ذاتها ، وبالتالي فان اشتقاقها لا يتم إلاّ من خلال الكشف عن ماهية التكامل الاقتصادي ومقوماته وشروطه الموضوعية .

الفصل الثالث

التكامل الاقتصادي:
مقوماته وشروطه

تمهيد

تزايد الاهتمام بقضية التكامل الاقتصادي العربي منذ مدة ، وتواترت بشأنه أحاديث شتّى ، مثلما تواترت قبل ذلك بشأن الاكتفاء الذاتي . وقد جرى الكلام على التكامل في الفصلين السابقين دونما إشارة إلى ماهية هذا المصطلح الاقتصادي أو مزاياه أو شروطه . وقد يبدو لأول وهلة أن عبارة « **التكامل الاقتصادي** » كافية بذاتها للدلالة على محتوى فكرة التكامل والافصاح عن جوهرها كعملية وكحالة . وربما يكون الأمر فعلاً كذلك لدى جمهرة الاقتصاديين وغيرهم من أهل الاختصاصات ذات العلاقة ، بيْدَ أن هذا المفهوم أخذت تشوبه حالات غموض بسبب كثرة تداوله في مختلف المجالات . ونحن ما كان ينبغي علينا أن نخوض في شرح معنى التكامل الاقتصادي هنا ، لولا حاجة هذه الدراسة إلى استجلاء ماهية مقوماته وبلورة الشروط المعيارية التي بدونها لا تنشأ حالة التكامل ولا تستمر . فما لم يتضح أمر المقومات والشروط التي تحكم حركة التكامل الاقتصادي فانه يتعذر على المرء اخضاع عمليات التنمية العربية لتقويم موضوعي بشأن اتجاهاتها التكاملية أو التنافرية .

أولا : ماهية التكامل الاقتصادي وعلاقته بالاكتفاء الذاتي

ليس عسيرا إدراك معنى **التكامل الاقتصادي** إذا تذكر المرء ، إبتداء ، بأن الأعمال الانتاجية في أي بلد ، تحتم قيام شبكة من الأواصر والعلاقات المتبادلة بين فروع اقتصاده الوطني بمختلف وحداتها الانتاجية : من مشروعات زراعيّة وصناعيّة ونقليّة وسواها . وهذه العلاقات تنشأ بفعل العمليات الانتاجية ذاتها ، حيث يستدعي العمل قيام الوحدات (المشاريع) الانتاجية بامداد بعضها بعضاً بمختلف التجهيزات

والمستلزمات : من مواد أولية وخامات وسلع غير تامة الصنع ، اضافة الى التجهيز بالبضائع الانتاجية من آلات ومعدات ومحركات ومواد انشائية وطاقة محركة ، وسوى ذلك من مستلزمات الأعمال الانتاجية . وتجري حركة الامدادات المذكورة عبر وسائل الشحن والنقل والمواصلات ومرافق التخزين والتوزيع .. الخ . وعلى هذا المنوال تتدفق الأمدادات عبر شرايين الاقتصاد الوطني وأوردته ، جاعلة إياه بمثابة كيان حي تترابط اعضاءه بأواصر متشابكة ، وتتعاضد معاً في أداء وظائفها جميعاً .

وهذا أمر طبيعي في ظل ناموس تقسيم العمل ، حيث تتخصص كل فئة من الوحدات الانتاجية بانجاز مرحلة من مراحل العمليات الانتاجية اللازمة لانتاج أية مجموعة من المنتوجات ، ثم تدفع بها الى الفئات الأخرى لتقوم باكمال المراحل الباقية ، حتى تصبح المنتوجات جاهزة للاستعمالات النهائية بنوعيها : الانتاجي والاستهلاكي . وعندئذٍ تذهب المنتوجات الجاهزة للاستعمالات الانتاجية (كالآلات والمعدات والمحركات) الى المصانع والمزارع والمشروعات الأخرى ، بينما يتمّ عرض البضائع والخدمات الاستهلاكية في أسواق التصريف ، ليشتريها الناس من أجل استعمالها في سد حاجاتهم الاستهلاكية .

ان هذه العلاقات « الوظيفية » بين الوحدات الانتاجية ، من جهة ، وبين الوحدات المذكورة وأسواق التصريف ، من جهة أخرى ، تجعل العمليات الانتاجية ذات طبيعة « تكاملية » ، حيث ان العمل الذي تقوم به أية وحدة من الوحدات الانتاجية إنما يرتبط (ويتكامل) مع العمليات التي تقوم بها الوحدات الأخرى . فالمشروعات الزراعية تتولى انتاج المحاصيل النباتية والحيوانية التي تذهب كامدادات تأخذ طريقها الى الصناعات ليجري تحويلها عبر سلاسل من العمليات الانتاجية حتى تصبح جاهزة ، ذات نفع مباشر ، للاستخدامات النهائية ، وذلك وفاء باحتياجات الناس التي يجسدها مفهوم الطلب (أو حاجة السوق) . وبالمقابل تقوم الصناعة بامداد الزراعة بالمعدات والآلات والأسمدة والمبيدات . . . الخ ، لكي تستطيع الأخيرة مواصلة عملياتها الانتاجية وتقديم الامدادات لغيرها ، وهكذا دواليك .

ولا ريب ان العلاقات الانتاجية المذكورة معروفة كحقائق يمارسها الناس يومياً في مختلف المجتمعات منذ أمدٍ موغلٍ في التاريخ . وان ذكرها ، الذي قد يبدو نافلاً ، ليس مقصوداً بذاته ، وإنما المقصود هو تشخيص مجموعة الضوابط التي تحكم هذه العلاقات ليستقيم أمر الحياة الاقتصادية في أي بلد . ولعل أهم الضوابط ذات العلاقة بموضوع التكامل الاقتصادي هي :

١ ـ ان الفعاليات الانتاجية والانمائية لدى مختلف المجتمعات البشرية انما تمثل دأباً متواصلاً لتحقيق تناسب أو **تكافؤ بين احتياجات الناس** إلى السلع والخدمات النافعة لتلبية حاجاتهم (الطلب النهائي) **وبين الطاقات الانتاجية** للمشاريع والوحدات التي تتولى انتاج السلع والخدمات المطلوبة . وغاية هذا التكافؤ هي تحقيق مبدأ اقتصادي معروف خلاصته : العرض = الطلب ، أي جعل الانتاج يلبي كل حاجات الناس كمياً ونوعياً .

٢ ـ ولكي يتحقق هذا المطمح ، فان الطلب النهائي يولد سلاسل من الطلبات المشتقة التي تسري عبر مختلف الوحدات الانتاجية لتستجيب وتقوم بانتاج السلع والخدمات المطلوبة بمقادير ونوعيات ملائمة لعناصر الطلب النهائي. وهذا الأمر يستدعي وجود **تكافؤات** بين طاقات الوحدات الانتاجية إزاء بعضها بعضاً، منعاً لحالات عوز أو اختناق هنا أو هناك في داخل الهيكل الانتاجي للاقتصاد الوطني .

٣ ـ وبالمقابل ، تقوم الوحدات الانتاجية بانتاج سيل متدفق من السلع والخدمات التي تمر عبر سلاسل العمليات الانتاجية حتى تصبح تامّة الصنع وتطرح في السوق للبيع . وهذا الأمر بدوره يستدعي وجود تناسب أو **تكافؤ بين حجم الانتاج المتدفق** من الوحدات الانتاجية وبين **قدرة السوق على استيعاب** هذه التدفقات من المنتوجات .

٤ ـ ان التكافؤات بين أي طرفين من الأطراف المذكورة ، لا تتحقق إلاّ بوجود طرف ثالث تمثله خدمات النقل والتوزيع وتوابعها . ولهذا فان عمليات التكامل تستدعي وجود **تكافؤ بين حاجة الاقتصاد الوطني لخدمات النقل والتوزيع والتخزين . . . الخ وبين الوسائل المتاحة لتأدية هذه الخدمات الانتاجية « الوسيطة »** . وهذه الوسائل تمثل شطراً حيوياً من الركائز الأساسية (أو البنية التحتية) لهيكل الاقتصاد الوطني .

٥ ـ ان الاقتصاد الوطني لأي بلد انما يستمد مقوماته الانتاجية والانمائية ، أساساً ، من الموارد الطبيعية والبشرية والتمويلية المتاحة لديه .

■ فإذا استطاعت الوحدات الانتاجية ان تلبّي حاجات العمليات الانتاجية لدى بعضها بعضاً تلبية كافية تماماً، وبصورة متواصلة عبر الزمن ، فمعنى ذلك ان هيكل الاقتصاد الوطني متكاملٌ ذاتياً تكاملاً تكافؤياً تاماً ، يمكن ان نسميه **تكاملاً انتاجياً** أو اكتفاء ذاتياً في نطاق العمليات الانتاجية .

■ وإذا استطاعت الوحدات الانتاجية ان تنتج كل انواع السلع والخدمات التي

تلبي كل الحاجات الاستهلاكية الفردية والجماعية لسكان البلد ، بحيث تغنيه عن الاستيراد تماماً ، فان البلد سيكون في حالة اكتفاء ذاتي كامل - **وهي الغاية القصوى المنشودة** .

■ وإذا كانت السوق الوطنية قادرة على استيعاب كل انواع وكميات الانتاج المتدفق من الوحدات الانتاجية الوطنية ، فلن تكون هناك حاجة الى التصدير .

■ **وباختصار** : إذا سادت الحالات الثلاث المذكورة ، فان الاقتصاد الوطني سوف يتمتع بوضع **متكامل ذاتياً** ومكتفٍ ذاتياً معاً . وعندئذ تنتفي تلقائياً ظاهرتا الاستيراد والتصدير معاً ، كما تنتفي الحاجة الى التعامل مع الخارج ، ويكون الاقتصاد الوطني في حالة استقلال تام ، ويكون مغلقاً تجاه البلاد الأخرى .

وبدهي ان مثل هذه الحالة من الاكتفاء الذاتي الكامل ، الذي يستدعي تكاملاً اقتصادياً وطنياً مطلقاً ، هي حالة عسيرة التحقيق ، بل متعذرة ، لأن شروطها الموضوعية ليست متاحة لدى أي واحد من أقطار العالم . إذْ حتى البلدان الأكثر تقدماً وثراء تعجز عن بلوغ هكذا حالة مثاليّة ، بدليل لجوئها جميعاً إلى المتاجرة والتعامل اقتصادياً مع المجتمعات الأخرى . ولكن من المفيد أن نتصوّر حالة « **الاكتفاء الذاتي الكامل** » تصوراً إفتراضياً ، كحالة معيارية مثلى ، تسهيلاً لادراك طبيعة نقيضها الأقصى الذي تمثله حالة الاعتماد المطلق على الخارج ، حيث لا ينتج البلد إلاّ سلعاً بقصد تصديرها الى الخارج رأساً ، ولا يستعمل في عملياته الانتاجية واغراضه الاستهلاكية إلاّ منتوجات مستوردة من البلاد الأجنبية . والحالة الأخيرة تمثل حالة **قصوى من حالات التبعية** أو التكامل المطلق مع الاقتصادات الخارجية . إنّ تصوّر هاتين الحالتين كقطبين متطرفين يتيح للمرء إدراك طبيعة ما بينهما من حالات كثيرة موزعة في منازل بعيدة أو قريبة من قطبي التناقض المذكورين . وبدهي أن الحالات الكثيرة الموزعة بين الحالتين أو القطبين ، إنّما تمثل مستويات متفاوتة من حالات **التكامل الجزئي** وطنياً ، كما تدل على درجات مختلفة من درجات **الاكتفاء الذاتي النسبي** لدى الأقطار .

ولا ريب ان حالة التكامل الاقتصادي التام ، المقترنة بحالة اكتفاء ذاتي كامل ، إنّما تعتبر حالة منشودة ، تسعى نحوها الأقطار سعياً بقصد الاقتراب منها أكثر فأكثر . وهذا السعي يتطلب جهوداً متواصلة في ميادين التنمية والتطوير لاستكمال ما يمكن استكماله من مقومات التكامل والاكتفاء الذاتي ، صعوداً نحو مستويات اقرب فأقرب من الحالة المثلى ، وان تعذر بلوغها تماماً . أمّا التهاون في السعي ، فانه يجعل البلد ينزلق منحدراً الى هوّة

التبعية للخارج . وهذه حالة سيئة غير مرغوبة ، لأنها تنطوي على مخاطر الخضوع لمشيئة القوى الأجنبية واستغلالها وهيمنتها . ولهذا فهي حالة ضارة بالمجتمع اقتصادياً وسياسياً وحضارياً.

ثانياً : مستويات التكامل الاقتصادي الوطني ودرجات الاكتفاء الذاتي

إن التكامل الاقتصادي التام وطنياً يستدعي توافر مقومات اقتصادية وموارد انتاجية غزيرة ومتنوعة ولا تنضب ومتاحة بدون قيود . وهذا أمر متعذر حكماً ، لأن الطبيعة ليست سخية في معطياتها الاقتصادية ، ولا هي عادلة في توزيع الموارد على مناطق الأرض . فالأقطار متفاوتة في ما لديها من ثروات وموارد ، وقد ازداد هذا التفاوت تعقيداً بفعل اختلاف درجات التطور التاريخي للشعوب . **وكل واحد من الأقطار انما ينال موقعه على امتداد محور التطور بحسب ما لديه من موارد وبحسب قدرته على الإفادة من الموارد المتاحة له** . وإذا كان التكامل المطلق متعذراً فان الأقطار إنما تسعى لتحقيق **أقصى مستوى تستطيع بلوغه من التكامل الجزئي وطنياً** . وغايتها من وراء ذلك هي بلوغ **أقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي الجزئي** . وقد تكون أقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي هي درجة متواضعة حقاً ، تبعاً لتواضع مستوى **التكامل الممكن** الذي يستطيع البلد ان يظفر به . ولكن « الاكتفاء الذاتي » ، شأنه شأن التكامل ، لا يمثل وضعاً ثابتاً ، إذ يمكن توسيع نطاقه وطنياً كلما حقق البلد لنفسه مستويات أعلى فأعلى من التكامل الاقتصادي الوطني .

ولهذا فلا ينبغي الحديث بشأن التكامل الاقتصادي أو الاكتفاء الذاتي وكأنهما أمران مطلقان ، لكل منهما حالة وحيدة جامدة . **فالتكامل الاقتصادي الوطني هو أساساً ذو طبيعة جزئية ، يمكن تغييرها صعوداً باتجاه الحالة المثلى أو هبوطاً نحو التبعية** . وكذلك الاكتفاء الذاتي ، يمكن أن يكون في مستوى الكفاف والحرمان ، مثلما هو الحال لدى المجموعات البشرية المعزولة التي تعيش حالة اكتفاء ذاتي بدائي ، كما يمكن ان يتدرج الى مستويات فوق الكفاف بدرجات متواضعة مصحوبة بمقدار قليل أو كثير من التقشف والعسر . ومطمح الشعوب هو الارتفاع الى مستويات أعلى فأعلى من الرخاء والاكتفاء الذاتي ، عن طريق المزيد ، أكثر فأكثر ، من التكامل الانتاجي الوطني .

ولكن هذا الارتفاع المنشود محكوم في نهاية الأمر بسقف صارم لا يتعدّى حدود الموارد والمقومات الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع وطنياً . والبلد الذي يريد اختراق هذا السقف يلجأ الى التعامل أو التكامل مع اقتصادات خارجية . وشريعة التعامل قائمة بين

المجموعات البشرية منذ أقدم العصور ، عبر التجارة الخارجية ، وهي ما زالت جارية ، وقد إتسع نطاقها بعدما تكونت قنوات اضافية للتعامل وتبادل المنافع . وهذا التعامل تحكمه شروط وضوابط قد تكون مرضية للأطراف المتعاملة جميعاً ، وقد تكون جائرة على بعض الأطراف لصالح البعض الآخر . **والأمر الواقع في هذا المضمار هو أن كل طرف من أطراف التعامل يسعى جاهداً لتحريك الشروط أو تحريفها لصالحه** ، مستمداً قدرته على ذلك من صميم مكانته الاقتصادية ، التي بدورها تعتمد على مدى تكامل ومتانة كيان اقتصاده الوطني ودرجة اكتفائه الذاتي . وقد لا يتورّع بعض الأطراف عن استعمال القوة من أجل بسط نفوذه على أطراف اخرى ليجرّها الى التكامل مع اقتصاده عنوةً ، كما فعلت الدول الاستعمارية . وقد يستعمل البعض الآخر وسائل بديلة لتدعيم كيانه الاقتصادي وتعزيز مركزه في التعامل والمساومة . ومن أهم الوسائل البديلة الشائعة في هذا العصر ، وسيلة التكتل الذي أخذت تلجأ إليه مجموعات من الأقطار لكي تتكامل كل مجموعة منها مع بعضها في كيان اقتصادي جماعي يكسبها قدرة مضاعفة ، سواء في مضمار التنمية أو في ميدان التعامل والمساومة تجاه الغير .

إن الأقطار التي تحتل مقاماً منخفضاً في مضمار الاكتفاء الذاتي ، تحاول أن تتلافى أمرها عن طريق التعاملات التجارية والاقتصادية مع الأقطار الأخرى . وهذا تدبير مشروع مارسته المجتمعات البشرية عبر التاريخ ، كما أشرنا ، ولكن هذه الأقطار باتت تعاني كثيراً من ضآلة مركزها الاقتصادي تجاه المراكز التي تحتلها الأقطار الأعظم تقدماً وتطوراً والأكثر حجماً وثراء . وقد تفاقم الأمر بعد قيام تكتلات جماعية قوية ، إلى جانب البلدان ذات الاقتصادات الكبرى ، حيث ازداد عدد الاقتصادات العملاقة في العالم ، وضاق المجال أمام الأقطار الصغيرة التي صارت تمثل الطرف المستضعف في خضم العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد تعرضت الاقطار المستضعفة لعمليات استنزاف واستغلال اثناء شيوع ظاهرة الاستعمار ، وهي الآن تتعرض من جديد للاستغلال عبر التعامل غير المتكافىء مع الاقتصادات المتقدمة وتكتلاتها العملاقة وشركاتها الاحتكارية متعددة الجنسيات . ولهذا ترى أن الأقطار المستضعفة تدور في فلك التبعية للقوى الاقتصادية المتقدمة ، وهي بحكم صغر حجومها ، وضآلة قدراتها الاقتصادية ، وانخفاض مستوى الاكتفاء الذاتي لديها ، وتخلفها الموروث ، باتت أكثر عرضة للاستغلال من جانب الأطراف القويّة والثريّة . وبالتالي فهي أقطار محرومة فرادى من امكانية تعزيز استقلالها الوطني باستقلال اقتصادي خال من القيود ومن الغبن .

ولا ريب ان تفاقم حالة التبعية واستشراء الاستغلال المجحف من شأنها حث

الأقطار المستضعفة على التحري عن سبل الافلات من مأزق التخلف والتبعية باستحداث تكاملات اقتصادية جماعية ، كفيلة بتحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي الجماعي أعلى بكثير مما يُتاح لأي واحد منها على انفراد .

ثالثاً : التكامل الاقتصادي الجماعي : مزاياه ومستوياته

إن البلد الذي بلغ كيانه الاقتصادي سقف امكاناته الذاتية ، وبقي مع ذلك عاجزاً عن الوفاء بوظائفه كاملة ، ينزع تلقائيا نحو التعامل او التكامل مع غيره ، لكي يتلافى بعضاً من نواقصه ويكتسب قدرة اضافية يستطيع بواسطتها أن يستكمل مهماته في الحياة الاقتصادية . وعندما يشاركه في مثل حاله عدد من الأقطار الأخرى ، فان المجموعة سوف تجد نفسها بحاجة الى التعامل والتكامل مع بعضها ، إذا كان كل منها يبتغي مزيداً من فرص الانماء واكتساب قدرة اضافية على المساومة والتفاوض في ميدان التعامل الدولي. ولهذا ترى ان مجموعات عديدة من الأقطار أخذت تختار سبيل **التضافر الجماعي** ، القائم **على التكامل مع بعضها تكاملاً محسوباً ومقصوداً، هدفه الصعود بها جميعاً إلى مستويات أعلى فأعلى من الاكتفاء الذاتي الجماعي** . فهذا السبيل يتيح للأطراف المتضافرة امكانية تلافي نواقص بعضها بعضاً عن طريق تبادل الامدادات فيما بينها ، وبذلك تحقق لنفسها جميعاً مزايا في مضمار **التكامل الانتاجي** وفي ميدان **التكامل التسويقي** معاً .

أ ـ مزايا التكامل الاقتصادي الجماعي

عند قيام حالة تكامل اقتصادي بين مجموعة من الأقطار ، فان حديث التكامل ينتقل من نطاقه القطري (الوطني) الى نطاق جماعي ، قوامه الكيان الاقتصادي المستحدث ، الذي ينشأ عن عملية تضافر عدد من الاقتصادات القطرية مع بعضها تضافراً تكاملياً . وفي هذه الحالة ينبغي التذكير بالعلاقات التبادلية والأواصر التي جرى الحديث بشأنها في نطاق التكامل الاقتصادي الوطني . والأمر الهام ، في ظل التكامل الجماعي ، هو أن الامدادات المتبادلة يمكن ان تجري الآن بين الهياكل الانتاجية القطرية ، بحيث تستطيع الوحدات الانتاجية ان تتبادل الامدادات والتجهيزات على نطاق الكيان الاقتصادي لمجموعة الأقطار المشاركة في عملية التكامل . وبذلك يتولد **تكامل انتاجي بين هياكل الاقتصادات القطرية** ، وهو تكامل في **جانب العرض** . كما يتولد **تكامل تسويقي في جانب الطلب** ، حيث تتشكل من الأسواق القطرية مع بعضها **سوق مشتركة ذات قدرة استيعابية واسعة النطاق** . وهكذا ينشأ كيان اقتصادي كبير بمعطيات جديدة مؤاتية لتوليد منافع جمة لصالح التنمية والتطوير الاجتماعي لدى اطراف التكامل . ويصبح بمقدور

الأطراف المتكاملة ان ترتقي كلها صعوداً الى مستوى من الاكتفاء الذاتي الجماعي ، الذي هو بالتأكيد أعلى من مستوى الاكتفاء الذاتي القطري . وهذا الأمر من شأنه تعزيز المكانة الدولية لمجموعة الأقطار بكيانها الاقتصادي الجديد ، كما انه يؤدي الى تحقيق منافع سياسية ودفاعية مؤكدة لصالح المجموعة المتكاملة .

إن هذه المزايا العديدة ليست ضرباً من الأوهام ، فقد حققتها لنفسها مجموعات من الأقطار التي أخذت بالتكامل الاقتصادي أخذاً رصيناً ومحسوباً . وهي مزايا سبق ان قام بتشخيصها العديد من رجال الفكر الاقتصادي وسواهم [1] . ويمكن تعداد منابع هذه المزايا ، باختصار ، حسب حقولها الرئيسة ، كما يلي :

- في ميدان التنمية الاقتصادية : من شأن التكامل الاقتصادي الجماعي أنه :

(١) يُتيح فرصاً واسعة لاقامة مشروعات كبيرة الحجم ، تتمتع بمزايا الانتاج الوفير ، استجابة لاتساع السوق المشتركة ، كما يمكن ان تتمتع بالوفورات الخارجية المتولدة عن التعامل مع الوحدات الانتاجية المتواجدة لدى اطراف منطقة التكامل . وبذلك تنخفض تكاليف الانتاج لصالح الرخاء الاقتصادي الجماعي ؛

(٢) يضمن درجة يقين أكبر بشأن المتاجرة داخل منطقة التكامل ، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر إنعدام اليقين لدى المستثمرين والمنتجين ، بعد أن صاروا متأكدين من وجود سوق واسعة للتصريف . وعندئذ تزول حالة التردد والتريث ، وتسود روح المبادرة والاقبال على انشاء المشاريع الانمائية ، وتنشط حركة المتاجرة وتبادل المنافع بين أقاليم منطقة التكامل ؛

(٣) يؤدي إلى قيام ظروف وشروط مؤاتية لتسريع حركة تطوير المعارف الصناعية (التكنولوجيا) لدى الأقطار المتكاملة . ويحصل هذا بفعل الاقبال على انشاء المشاريع الانمائية ، حيث تشتد الحاجة الى هذه الأنواع من المعارف ، وعندئذ يمكن ان تتضافر جهود الأطراف المشاركة (المالية والعلمية) في ميدان البحوث والتجاريب

---

(١) أنظر مثلاً :

1 — Bela A. Balassa, **The Theory of Economic Integration,** Irwin series in economics (Homewood, Ill.: R.D. Irwin, 1961).

2 — Idem, **Economic Development and Integration** (Mexico: Centro de Estudios Monetarios Latinoamericano, 1965).

3 — Muhammad A. Diab, **Inter-Arab Economic Cooperation 1951-1960** (Beirut: American University, Economic Research Institute, 1963), p. 2.

4 — Imre Vajda, «Integration, Economic Union, and National State,» in **Foreign Trade in a Planned Economy,** ed. Imre Vajda and Mihaly Simai (Cambridge, England: University Press, 1971).

التطويرية التي تحتاجها المشاريع الكبيرة ذات الاساليب التقنية المتطورة ؛

(٤) يحقق للمجموعة المتكاملة مركزاً قوياً في مضمار المساومة والتعامل مع الاقتصادات الخارجية والتكتلات الأخرى ، فيصبح بإمكانها أن تنال منافع أوفر مما لو بقي كل قطر منها يتعامل منفرداً مع الخارج ؛

(٥) يجعل المجموعة تكتسب مناعة ضد الهزات والاضطرابات الاقتصادية الخارجية ، او احتمالات صد تجارتها بحواجز تقيمها التكتلات الأخرى .

ـ بالنسبة للنواحي الاجتماعية والحضارية : يفتح التكامل الجماعي مجالاً أوسع :

(١) للتطوير الاجتماعي بفضل زوال الحواجز عن التعامل والتدامج بين سكان اقطار منطقة التكامل ؛

(٢) لاستفادة مجتمعات الأقطار المشاركة من الخصائص والانجازات الحضارية لدى بعضها بعضاً .

ـ في النواحي السياسية والدفاعية : التكامل الاقتصادي الجماعي :

(١) يمثل حالة تعامل عبر النشاطات الاقتصادية المواتية للوئام بدلاً من التنازع والخصام بين أقطار منطقة التكامل ،

(٢) كما يؤدي الى تضامن مجموعة الأقطار ويكسبها مركزاً دولياً من شأنه تثبيط احتمالات العدوان عليها فرادى أو مجتمعة . وهو فوق ذلك يعزز قدرتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية .

ان تحقيق المنافع المذكورة وغيرها يعتمد على أمرين اثنين : **أولهما** يتعلق بنوع المقومات والشروط الاقتصادية التي يجب توافرها لدى الأقطار الآخذة بالتكامل الاقتصادي ، **وثانيهما** يرتبط بدرجة أو مستوى التكامل الذي تختاره مجموعة الأقطار . وسوف نتناول الأمر الأول في قسم لاحق ، أمّا الآن فينبغي استعراض أشكال التكامل الاقتصادي أو مستوياته .

ب ـ أشكال التكامل الاقتصادي الجماعي

كثيراً ما يختلط مفهوم « التكامل الاقتصادي » مع مفهوم « التعاون الاقتصادي » . والواقع أنهما مفهومان مختلفان عن بعضهما . فالتعاون يمكن أن يحصل بين قطرين أو

أكثر ، دون قيام حالة تكامل اقتصادي بين الأطراف المتعاونة . أما التكامل فانه يتخذ حالات عديدة من التشابك أو التلاحم بين فروع الاقتصادات القطرية وأسواقها . وهذه الحالات تكون ذات أشكال ومستويات متدرجة من التكامل البسيط الى الأكثر تعقيداً ، تبعاً لنوع الاجراءات التكاملية التي تختارها الأقطار فيما بينها . ويمكن تصوير طبيعة هذه المستويات على هيئة مراحل ، كما يلي :

١ - **مرحلة ازالة التعريفات الجمركية والقيود الكمية المفروضة (سابقاً) على حركة السلع بين الأقطار الآخذة بالتكامل الاقتصادي.** وهذا الاجراء يؤدي الى تكوين **«منطقة تجارة حرة»** فقط .

٢ - **مرحلة توحيد التعرفات الجمركية، كحزام مُوحَّد تجاه الأقطار الأخرى** (الأطراف الثالثة) خارج منطقة الاتحاد . وهذا الاجراء يؤدي الى قيام **«منطقة اتحاد جمركي»** يشمل الأقطار الآخذة بالتكامل ويميزها عن غيرها .

٣ - **مرحلة إزالة القيود** التي كانت مفروضة سابقاً على **حركة عوامل الانتاج** بين الأقطار المشاركة. وعندئذ تتكون منطقة **«سوق مشتركة»** من مجموعة الأقطار المعنيّة، تنساب خلالها عناصر العمل والرأسمال بحثاً عن اكفأ فرص استخداماتها .

٤ - **مرحلة تنسيق ومواءمة السياسات الاقتصادية** للأقطار المشاركة في التكامل. وهذا الاجراء يؤدي الى قيام حالة **«اتحاد اقتصادي»** بين المجموعة المتكاملة .

٥ - وأخيراً، مرحلة توحيد السياسات المالية والنقدية والاجتماعية وسواها، بما في ذلك اجراءات مقاومة التضخم أو الركود. . . الخ وهذه المرحلة تؤدي الى حالة **«تكامل اندماجي تام»** أو حالة «وحدة اقتصادية كاملة». وهي حالة تستدعي وجود **سُلطة اتحادية** ذات صلاحيات اقتصادية عليا ملزمة للسلطات القطرية .

ان المراحل الثلاث الأولى تمثل المستويات الدنيا من أنواع التكامل الاقتصادي أمّا المرحلتان الأخيرتان فانهما تمثلان المستويات العليا من حالات التكامل والتوحيد . وسرد المراحل على النحو الوارد أعلاه ، لا يفرض إتباعها بالتعاقب حتماً . اذْ بامكان أية مجموعة معينة من الأقطار أن تختار لنفسها المستوى الذي يناسب معطياتها الاقتصادية والاجتماعية ويلبي طموحاتها . واذا كانت بعض الأقطار قد اختارت طريق التكامل من خلال الأسواق (كما في حالة السوق الاوروبية المشتركة) فان غيرها قد اختارت طريقاً آخر ، قوامه التكامل من خلال برمجة الانتاج وتنسيق السياسات الانمائية (كما في حالة دول

الكوميكون في اوروبا الشرقية). وهناك اختيارات أخرى تحاول تطبيقها دول في أميركا اللاتينية ، وفي افريقيا ، وفي الوطن العربي ، وفي أماكن أخرى من العالم .

وبصرف النظر عن مسألة المفاضلة بين أشكال التكامل أو اختيار مستوياته ، فان أية حالة من حالات التكامل الاقتصادي الجماعي لا يمكن أن تقوم إلاّ عندما تتوافر لها ثلاثة أركان شرطية حاسمة ومتلازمة معاً . فالتكامل الاقتصادي بين عدد من الدول أو الكيانات الاقتصادية القطرية ، إنما يعتمد أساساً على :

١ ـ مدى وجود مقومات «ابتدائية» مؤاتية موضوعياً للتكامل الجماعي، لدى كل طرف من الدول أو الكيانات الاقتصادية ذات العلاقة ،

٢ ـ ومدى مراعاة الشروط الاقتصادية «المعيارية» للتعامل التكاملي وتبادل المنافع بين الكيانات القطرية في نطاق التكامل الاقتصادي ،

٣ ـ ومدى توافر الإرادة الجماعية لدى القيادات السياسية وعزمها على اتخاذ القرارات الضرورية والكافية لتحقيق المستوى التكاملي الذي تختاره اختياراً موضوعياً استجابة للمصلحة الجماعية .

رابعاً : مقومات التكامل الاقتصادي الجماعي

لا ريب ان ظاهرة انخراط الدول في تكتلات جماعية غالباً ما تحصل نتيجة لدوافع وحوافز عديدة : اقتصادية وغير اقتصادية معاً . **إلاّ ان الجوانب الاقتصادية هي التي تلعب الدور البارز والحاسم في حث الدول على التكاتف والتلاحم ضمن مجموعات تضم كل واحدة منها أطرافاً متآلفة اجتماعياً وحضارياً** . ويظهر دور العوامل الاقتصادية جلياً في حالات عديدة ، بل في كل الاحالات تقريباً . فهناك مثلاً فئات كثيرة من الأقطار التي تكون مجتمعاتها متآلفة في الخصائص الاجتماعية والحضارية ، وهي بحاجة الى التكاتف والتكامل ، ولكنها مع ذلك لم تنتظم في تكتلات جماعية مستديمة ، بسبب غياب أو ضآلة المقومات الاقتصادية المؤاتية للتكامل بين أطراف كل فئة منها (كما في حالة الكثير من الأقطار الآسيوية والافريقية وسواها) . وهناك من الناحية الأخرى ، أقطار حققت لنفسها درجات عالية من الاكتفاء الذاتي ، ولديها كيانات اقتصادية مترامية أو ذات موارد وفيرة ، وهي قد لا تنزع بداهة نحو التكامل الجماعي ، وتكفيها الأنواع الأخرى من أشكال التعامل والتعاون بين الدول ، ومع ذلك فان هذه الفئات من الدول المتقدمة والثريّة لم تتردد عن الانخراط في التكتلات اغتناماً للمزيد من المنافع الاقتصادية (مثلما

جرى فعلاً بين أقطار اوروبا الغربية وبريطانيا، وكذلك بين دول أوروبا الشرقية).

وبدهـي ان البلـدان التـي تعتـور كياناتهـا الاقتصـادية (الـوطنية) حالات عوز ونواقص كثيرة ، جعلتها عاجزة وهي فرادى عن الوفاء بمتطلبـات حياتهـا الاقتصـادية ، والتي تواجه في الوقت ذاته شروطاً قاسية في التعامل مع الاقتصادات الأجنبية المتقدمة ، انما هي بلدان بحاجة أشد من غيرها الى إقامـة تكتـلات تكاملية مع بعضهـا في المجـالات الانتاجية والانمائية والتسويقية معاً . ولقد جرت محاولات تكتليّة قامت بها فئات عديدة من هذه الأقطار ، ولكن معظم تلك المحاولات بارت ، بالرغم من شدة الحاجة الى التكامل الاقتصادي عند هذه الفئات من البلدان . وقد بات واضحاً بان الحاجة الى التكامل ، مهما كانت درجة الحاحها شديدة ، لن تلقى أية استجابة جديّة ما لم تتوافر لهـا ، ابتـداء ، مقومات مؤاتية للتكامل الجماعي ، وما لم يجرِ ، ثانياً ، ترتيب التعامل التكاملي على أساس شروط ضامنة لتحقيق منافع متبادلة ومتكافئة لأطراف التكامل ، وما لم تتوافر ، أخيراً ، النيّة السياسية والارادة التنفيذية الفاعلة حقاً لدى كل واحد من أطراف التكتل جميعاً .

وهذه هي الأركان الشرطية الثلاثة التي سبق ذكرها بصيغ أخرى قبل قليل . وهي أركان متلازمة ، كما سنرىٰ ، تلازماً لا انفصام له ، وذلك بحكم طبيعة العمل التكاملي الجماعي . ولتوضيح أمر هذه الأركان ، سنبدأ بفحص الأول منها ، باعتباره يمثل نقطة الانطلاق للعملية التكاملية برمتها .

أ ـ طبيعة المقومات الابتدائية للتكامل الاقتصادي الجماعي

تستمد مقومات التكامل طبيعتها من ماهية العناصر التي تتألف منها هذه المقومات الابتدائية . ولذلك فان توضيح طبيعة المقومات المذكورة يستدعي استعراض العناصر ذات العلاقة ، استعراضاً يدل على هوية كل منها ، ويشير في الوقـت ذاتـه الى ترابطهـا مع بعضها :

١ ـ ان العنصر الأساس من المقومات المؤاتية للتكامل الاقتصـادي الجماعـي ، هو العنصر المتمثـل بحـالات العـوز والنـواقص الناشبـة في ناحية أو أكثـر من الكيانـات الاقتصادية الوطنية لدى الأقطار : سواء في هياكلها الانتاجية أو في مواردها الانمائية أو في امكاناتها التسويقية . وهذا العنصر يعتبر بمثابة الدافع الأول نحو التكامل ، لأن البلد ، أي بلد ، إنما يسعى الى التكامل مع غيره إبتغاء تلافي ما لديه من حالات عوز ونواقص ، لأن التكامل يتيح له امكانية حصوله على إمدادات ومنافع ينالها من الأطراف التي يتكامل

معها . وبدهي ان البلد يكون في هذه الحالة مدفوعاً بدافع مصلحته الذاتية أساساً ، وهذا أمر لا غضاضة فيه بقدر ما هو ضروري لعملية التكامل . ولكن عنصر « العوز والنواقص » ، رغم أهميته كدافع أساس نحو التكامل ، ليس كافياً وحده للبدء بعملية التكامل ـ إذْ ما اكثر البلدان التي لديها حالات عوز ونواقص كثيرة ، ومع ذلك لم تفض بها تلك الحالات الى تكتلات ملائمة .

٢ ـ والسبب في ذلك هو ان حالات العوز والنواقص الموجودة عند أي بلد معينّ ، لا يمكن تلافيها ، بداهة ، ما لم تكن لدى البلد نفسه فوائض ومنافع يستطيع مقايضتها لقاء حصوله على امدادات ومنافع من غيره . وهذا هو العنصر الثاني الذي يجب أن يترادف مع الأول سوياً ، ليشكلا معاً قاعدة مادية تمثل استعداداً ذاتياً لدى البلد تجاه التكامل الاقتصادي .

٣ ـ ولكن مع أن وجود عنصري « الفوائض » و« النواقص » معاً هو أمر ضروري لاقبال البلد ، كطرف ، على التكامل مع غيره ، كطرف آخر ، إلاّ ان هذا الأمر لا يؤدي الى التكامل الاقتصادي بين الطرفين ما لم تتوافر « عناصر مُقابِلة » لدى الطرف الآخر أيضاً . وهذا شرط بالغ الأهمية ، **لأن عملية التكامل الجماعي ، بين طرفين أو أكثر ، تستدعي** وجود تناظر نوعيّ وتناسب كمّي مقبول بين عناصر الفوائض وعناصر النواقص لدى أطراف التكامل الاقتصادي . والتناظر المطلوب لا يتحقق إلا عندما يكون النقص لدى طرف من جنس الفائض المتاح لدى قرينه ، بحيث تتطابق المواصفات النوعية والكمية للنواقص مع المواصفات النوعية والكمية للفوائض لدى أطراف التكامل أزاء بعضهم بعضاً . وعنئذ تصلح الفوائض المتاحة لديهم لتلافي حالات العوز الموجودة عند بعضهم بعضاً بالتقابل « والتبادل » .

إن عناصر المقومات المذكورة ، وشروطها النوعية والكمية ، تجعل عملية التكامل الاقتصادي ليست بسيطة ، كما قد تبدو لأول وهلة ، وذلك لأنها تنطوي في الواقع على عدد من التعقيدات التي ينبغي إدراك طبيعة ملابساتها . وإذا كانت بعض التعقيدات ترجع إلى المشاكل المتعلقة بمدى التطابق بين مواصفات النواقص والفوائض ، فإن أكثر ملابسات العملية التكاملية تنشأ عن كون هذه العملية انما تجري بين أطراف يسعى كل واحد منهم إلى تحقيق مصلحته الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية . والأمر الأخير يستدعي إيجاد توازنات وتكافؤات بين « أفعال الأخذ » و « أفعال العطاء » المتبادلة فيما بين الأطراف الداخلية في مضمار التكامل الاقتصادي . وكل عملية تبادل للمنافع ، بقصد تلافي النواقص بالفوائض بين أي طرفين اثنين ، تحتم اقتران وتطابق فعلين يجريان باتجاه واحد :

فعل أخذٍ من طرف وفعل عطاءٍ من الطرف الثاني ، على أن يقابلهما عاجلاً أو آجلاً فعلان مماثلان يسيران في الاتجاه المعاكس بين الطرفين ذاتهما . وبذلك تنشأ بين كل طرفين (بلدين) آصرتان اثنتان تمثلان زوجاً من العلاقات المتبادلة بينهما في نطاق التكامل . ويمكن تصوير هاتين الآصرتين تجريدياً ، على النحو الظاهر في الشكل رقم (١) :

شكل (١)

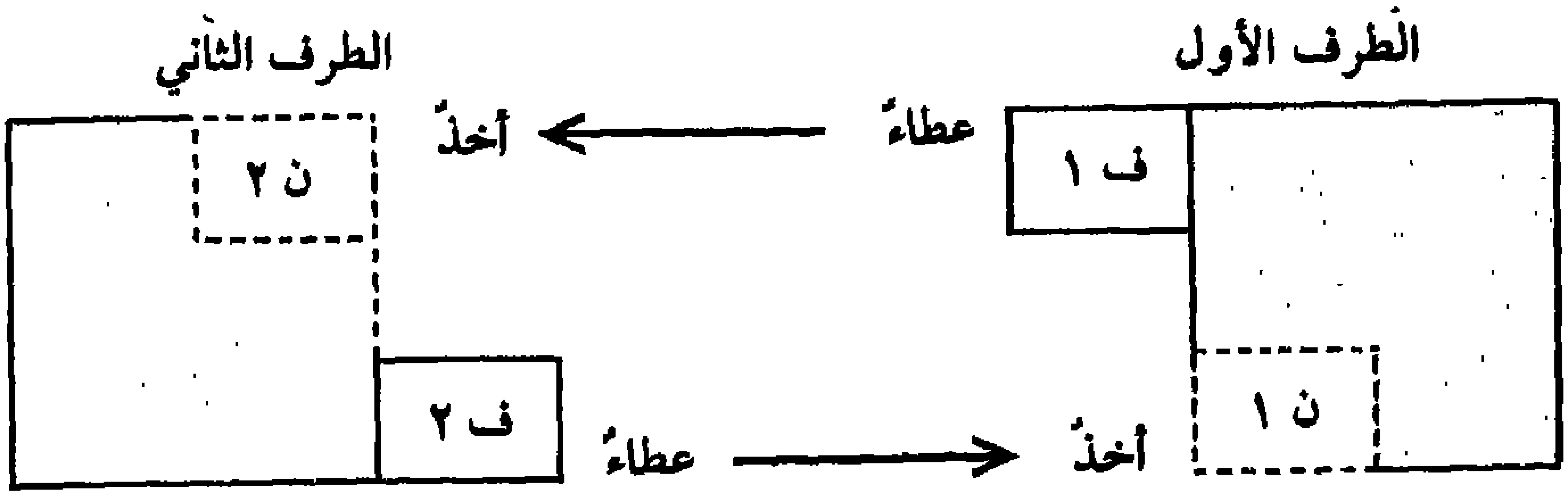

حيث تظهر الآصرة الأولى على هيئة سهم يمثل انتقال الفائض (ف ١) المتاح لدى الطرف الأول نحو الطرف الثاني لتلافي النقص (ن ٢) لديه ، والآصرة الأخرى يمثلها السهم المعاكس الذي يشير الى انتقال الفائض (ف ٢) من الطرف الثاني نحو الأول لتلافي النقص (ن ١) الموجود عنده . وعلى هذا المنوال تجري عمليات تقديم الامدادات والمنافع المتبادلة بين الطرفين المتكاملين عبر الآصرتين المتناظرتين . وبدهي ان استمرار التعامل التكاملي يحتم وجود تكافؤ بين ما تدره الآصرتان من منافع لصالح كل واحد من الطرفين المتعاملين . ولهذا فان كل آصرة تقترن بفعلين اثنين معاً : فعل عطاءٍ (أو بيع) يقابله فعل أخذٍ (أو شراء) ويناظرهما ، في الآصرة الأخرى ، فعلان مماثلان ، بحيث يكون بين البلدين أربعة أفعال من الأخذ والعطاء متناظرة أزواجاً ومترابطة سوياً . وهذه الأفعال المتناظرة تمثل قناعة الطرفين بوجود « تكافؤ » بين المنافع التي تدرها الآصرتان لكل منهما . واذا حصل أنْ خامر الشك أحد الطرفين بأن « ما يعطيه » لا يتكافأ مع « ما يأخذه » ، فان واحداً ، على الأقل ، من الأفعال الأربعة سوف يتوقف . وعندئذ تسقط الآصرة المقترنة به . ثم تليها الآصرة الأخرى حكماً ، لأن الأفعال الأربعة مترابطة دائرياً ، بحيث يؤدي توقف أحدها الى بطلان الأفعال الأخرى تلقائياً . وحينئذٍ ينهار التعامل التكاملي بين الطرفين ، إلاّ اذا جرت عملية تبادل المنافع عبر أطراف أخرى في نطاق التكامل ، حيث تنشأ أواصر ثلاثية الأطراف .

ان تزايد عدد الأطراف (الأقطار) المنضمة في عملية التكامل يؤدي الى تكاثر عدد

الأواصر المتبادلة وعدد الأفعال اللازمة لها ، وبـذلك تزداد العلاقـات التـكاملية تعقيداً باطراد . فلو صار التكامل يضم ثلاثة أقطار مثلاً ، فان عدد الأواصر سيكون ستة (بواقع ثلاثة أزواج منها) وسوف يتزايد عدد الأفعال المقترنة بها الى اثني عشر فعـلاً ، وعندمـا يكون عدد الأقطار أربعة ، فان عدد الأواصر سوف يتضاعف وكذلك عدد الأفعال المتقابلة أيضاً ، كما موضح في الشكلين رقم (٢) و(٣) .

شكل (٢)

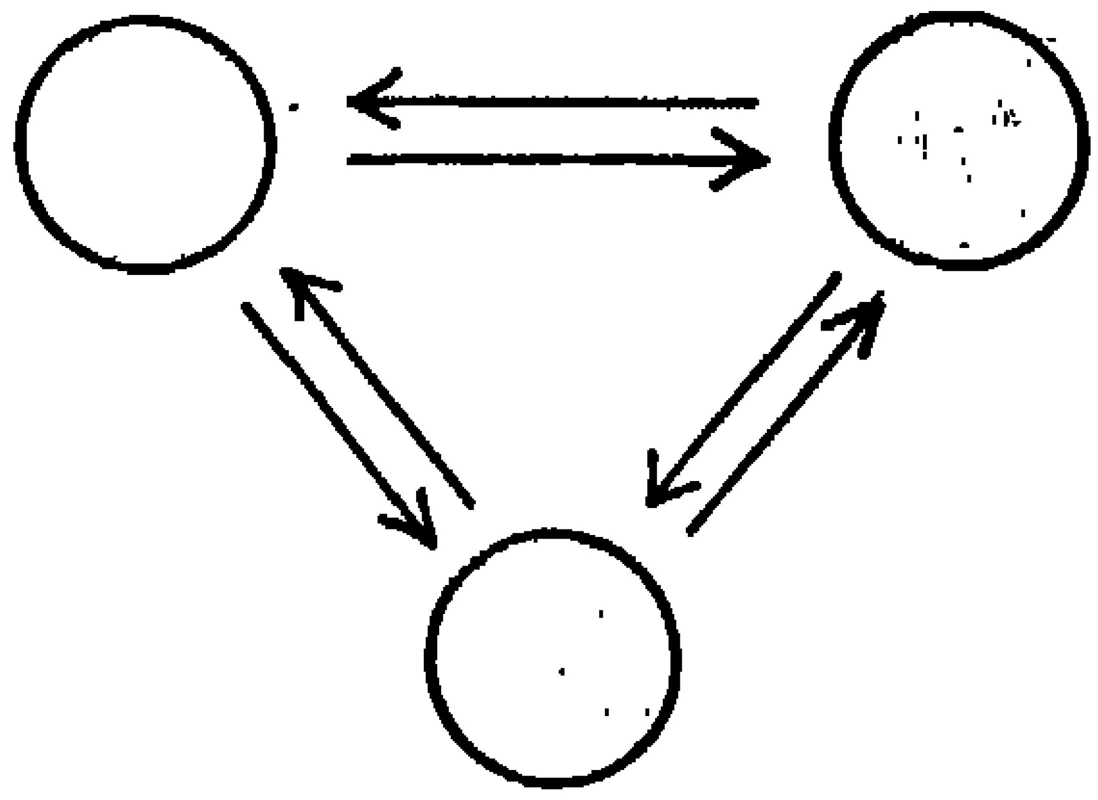

٣ أطراف ، ٦ أواصر ، ١٢ فعلاً

شكل (٣)

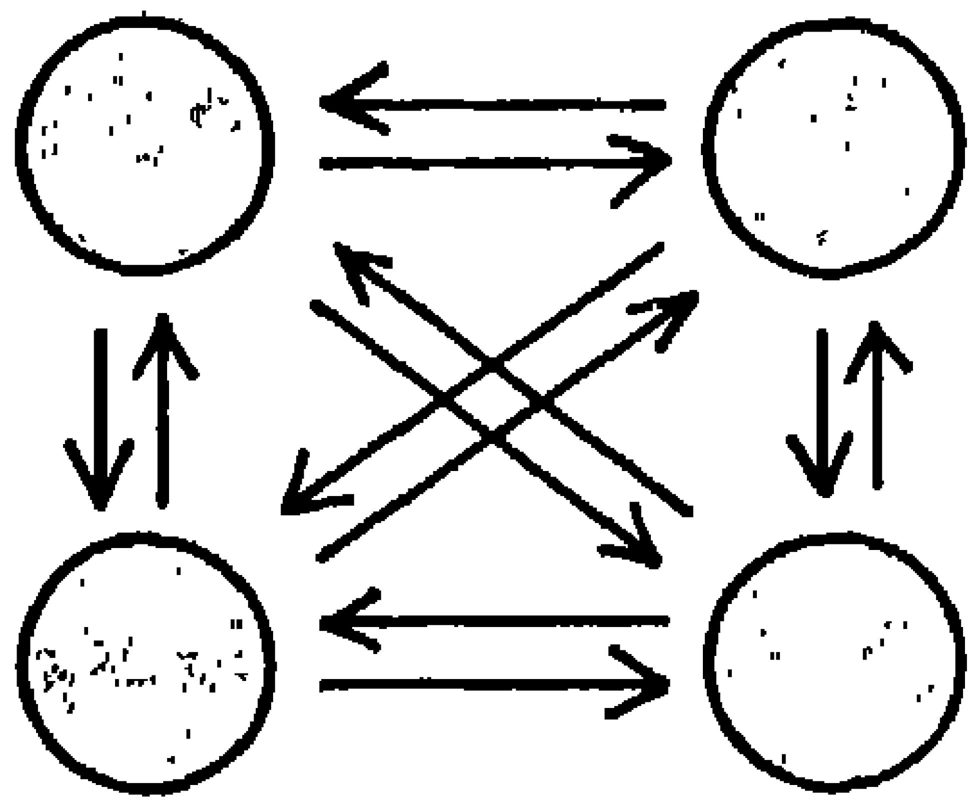

٤ أطراف ، ١٫٢ آصرة ، ٢٤ فعلاً

وهكذا دواليك ، كلّما إنضم طرف جديد الى جماعة الأقطار المتكاملة ، ازداد عدد الأواصر المتبادلة وتكاثرت أفعالها بصورة متصاعدة ، على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد الأقطار المتكاملة	عدد الأواصر		عدد الأفعال المتقابلة
	فرادى	أزواجاً	
اثنان	٢	١	٤
ثلاثة	٦	٣	١٢
أربعة	١٢	٦	٢٤
خمسة	٢٠	١٠	٤٠
:	:	:	:
عشرة	٩٠	٤٥	١٨٠
:	:	:	:
عشرون	٣٨٠	١٩٠	٧٦٠

ان الاستطراد في بيان كيفية تكاثر الأواصر والأفعال المقترنة بها هو بقصد التذكير بالتعقيدات المرتقبة والملابسات التي يمكن أن تكتنف عملية التكامل الاقتصادي كلما تزايد عدد الاقطار المنضمة إلى هذه العملية . واذا علمنا بأن الأواصر المذكورة تمثل في الواقع شبكة قنوات أو روافد تنساب خلالها انواع شتى من البضائع والخدمات والمواد الأولية وسلع قيد التصنيع وعوامل الانتاج وسواها ، لادركنا بأن العملية التكاملية يمكن ان تنطوي على تعقيدات كثيرة حقاً . وهذا أمر لا بد من الاحاطة به لتدارك ملابساته عند التصدي لعملية التنسيق بين اقتصادات عديدة بهدف تعزيز تكاملها مع بعضها . فاذا علمت مثلاً بان الاقطار العربية يربو عددها على العشرين قطراً ، وأردت أن تنسّق بين عشرين منها ، فانك ستواجه ٣٨٠ آصرة محتملة ، تمثل ١٩٠ زوجاً متبادلاً ، يقف وراءها ٧٦٠ فعلاً ، وكل فعل يمثل إرادة ذات سيادة تمتلك حق الرفض والقبول بشأن كل فعل أخذ أو عطاء . والتنسيق المطلوب لا يمكن ان ينجح ، على أية حال ، ما لم يراع مجموعة الشروط الاقتصادية التي تحكم أواصر تبادل الامدادات ، وتجعل تبادل المنافع امراً ممكناً ومتواصلاً .

ب ـ العلاقات التكاملية وشروطها الاقتصادية

ان وجود المقومات الابتدائية بعناصرها المختلفة ، لدى مجموعة من الاقطار ، يعتبر أمراً لا بد منه كأساس لقيام حالة تكامل إقتصادي جماعي بينها . ولكن مجرد وجود هذه المقومات ليس كافياً وحده لتحقيق عملية التكامل الجماعي ، وذلك لأن أواصر التعامل التكاملي لا تنشأ بداهة الاّ في ظل شروط اقتصادية مؤاتية موضوعياً لتدفق الإمدادات وتبادل المنافع بين أطراف التكامل الاقتصادي . وهذا هو الركن الثاني من الاركان الثلاثة التي سبقت الاشارة اليها .

والشروط الاقتصادية التي تحكم عمليات تبادل الامدادات بين مجموعة اقطار متكاملة ، هي من طبيعة الشروط التي تسود العلاقات التبادلية الجارية بين مختلف انواع الواحدات الاقتصادية: من مشروعات صناعيّة وزراعية ونقليّة وسواها . **فالامدادات ، سواء جرت بين وحدات وطنية أو مع وحدات اجنبية ، انما هي في الواقع تمثل صفقات بيع وشراء تقوم على اساس رضا وقبول الاطراف المتعاملة.** وهذا القبول أو الرضا لا يحصل الاّ عندما تشعر الوحدات الاقتصادية والمشاريع المتعاملة بان تعاملها مع بعضها يدر عليها منافع ومرابح تستمدها من خلال تبادل الامدادات من السلع والخدمات والموارد الاخرى المتاحة لدى بعضها بعضاً . فالاواصر « المتبادلة » ، التي تنشأ بين مجموعة الاقطار الآخذة

بالتكامل ، هي في واقع الأمر تمثل علاقات تبادلية بين الوحدات الاقتصادية المتواجدة لدى مختلف الاقطار التي انضمت داخل اطار تكتل تكاملي . والتعامل بين هذه الوحدات انما يجري على اساس عقد صفقات بيع وشراء (أو أخذ وعطاء) بحسب النواميس الاقتصادية وشروط الرضا والقبول المتضمنة مبدأ تبادل المنافع .

ولعل السؤال الذي يطرأ على الذهن في هذا المجال هو : ما دامت الشروط الاقتصادية للتعامل في نطاق التكتل التكاملي هي من طبيعة الشروط التي تسود التعامل بدونه ، فما هو فضل التكتل اذاً ؟. والجواب على ذلك هو : ان التعامل في اطار التكتل الجماعي انما يجري بشروط أفضل ، تدر على الاطراف المتعاملة مرابح ومنافع اكبر بكثير من تلك التي يمكن أن تنالها الاقطار وهي فرادى . ولو لم يكن الامر كذلك لما قامت تكتلات جماعية أصلاً . فالتكتل التكاملي هو تدبير هادف ، متعدد الغايات والوسائل . وفي مقدمه وسائله مجموعة التدابير الرامية الى ايجاد ظروف من شأنها تسهيل عمليات تبادل الامدادات والمنافع وتوسيع نطاقها ، لكي تنشأ عن ذلك شروط اقتصادية افضل ، ذات منافع اكثر لصالح الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدفاعية لاطراف التكتل . وقد ورد ذكر هذه المزايا قبلاً . وبقدر ما يتعلق الامر بالناحية الاقتصادية ، فان الشروط الاقتصادية المستجدة سوف تفضي الى منافع جمة تنالها الواحدات الاقتصادية العاملة (والمنوي انشاؤها) في مختلف اقاليم منطقة التكامل الاقتصادي .

وبدهي ان الشروط المستجدة ومدى منافعها إنما تكون بحسب « مستوى التكامل » الذي تختاره الاقطار لنفسها من بين مستويات التكامل العديدة التي مر ذكرها سابقاً . وتكون هذه الشروط مؤاتية لمزيد من التعامل التكاملي بين الوحدات الاقتصادية كلما أفضت الى المزيد من الوفورات والمنافع التي تنالها الوحدات والمشاريع الاقتصادية في منطقة التكتل الجماعي . وقد يكون المستوى المختار من النوع الذي يؤدي الى تشجيع ظاهرة « التخصص التكاملي » بين الوحدات والمؤسسات الاقتصادية المتواجدة في مختلف اقطار منطقة التكتل . وعندئذ سيفضي شيوع هذه الظاهرة الى تشابك تكاملي بين الهياكل الانتاجية لاقطار المنطقة ، شبيه بحالة التكامل الانتاجي الذي يحصل عادة بين القطاعات والمؤسسات الاقتصادية الوطنية داخل البلد الواحد . وبذلك يصبح بامكان الشروط الاقتصادية المستجدة ان تحقق للاطراف المتكاملة منافع وفيرة . ويتجسد أثر هذه الشروط في نوعين من « الوفورات الاقتصادية » للمشاريع والمؤسسات المتعاملة تكاملياً :

١ ـ وفورات متبادلة تنالها الاطراف من تعاملها التكاملي ، حينما تقوم بامداد بعضها بعضاً بمختلف انواع التجهيزات والمواد الاولية والسلع نصف المصنوعة ومستلزمات الانتاج

الاخرى بتكاليف خالية من التعرفات الجمركية السائدة خارج منطقة التكامل - وهذا أمر منتظر بحكم مقتضيات التكتل الجماعي . وبذلك يتحقق هذا النوع من « الوفورات الخارجية » التي تؤدي الى انخفاض تكاليف العلميات الانتاجية ، وبالتالي انخفاض اثمان المنتوجات النهائية لصالح المزيد من التنمية ولصالح الرخاء الأستهلاكي معاً .

٢ - وفورات داخلية تنشأ عن قيام مشروعات متخصصة ذات حجوم كبيرة ، قادرة على تطبيق اساليب انتاجية متطورة ، تجعلها تتمتع بمزايا الانتاج الوفير (الذي بطبيعته يؤدي الى انخفاض معدل تكاليف الانتاج لديها) . وهذه المزايا تجعل المشاريع المذكورة قادرة على تقديم (بيع) منتوجاتها الى غيرها باثمان أقل (تحقيقاً للنوع الأول من الوفورات) . ولكن مثل هذه المشاريع الكبيرة والمتخصصة لا تستطيع ان تنشأ وان تكون « اقتصادية » إلاّ عندما يكون حجم الطلب على منتوجاتها (الوفيرة) واسعاً ، بحيث يكفي لاستيعاب المنتوجات المتدفقة ، وإلاّ تعرضت الى الكساد الذي يؤول بالمشاريع الى الخسران . والطلب الواسع لا يتحقق في حالة الاقتصاد الوطني ذي الكيان الصغير والسوق الضيقة ، بينما هو يتحقق فعلاً عندما يتلاحم هكذا اقتصاد مع اقتصادات اخرى في اطار تكتل جماعي ذي سوق مشتركة واسعة .

ان الوفورات الاقتصادية ، المتبادلة والداخلية ، تمثل منافع مباشرة تنالها الوحدات والمشاريع الاقتصادية في ظل شروط التكتل الجماعي . وهي لذلك بمثابة حوافز مغرية للاقبال على اقامة المزيد من المشاريع الانمائية توخياً للمغانم التي يتيحها التكامل الانتاجي والتكامل التسويقي معاً . ولهذا فان عملية التكامل الجماعي تفتح للتنمية آفاقاً واسعة ما كانت متاحة لاي قطر بمفرده . وعندما تجري التنمية في ظل التكامل الجماعي ، فانها غالباً ما تكون من نوع « التنمية التكاملية » التي تفضي الى المزيد من الشروط والمزايا المؤاتية للتطور الاقتصادي والاجتماعي وتطوير المعارف الصناعية والحضارية لدى جماعة الاقطار المتكاملة . ولعل من أهم المزايا المنتظرة هي قيام حالة اكتفاء ذاتي جماعي بمستوى أعلى كثيراً من المستوى الذي يستطيع تحقيقه أي واحد من الاقطار منفرداً . وكلما تصاعد مستوى الاكتفاء الذاتي الجماعي لدى فئة الاقطار المتكاملة ، فان ثقلها الدولي سوف يتعزز في مضمار العلاقات الاقتصادية ، وتزداد منعتها السياسية والدفاعية جميعاً . وهذه غايات عظيمة منشودة بذاتها ، وتسعى الشعوب لنيلها بمختلف السبل الممكنة . والتوحيد الاقتصادي هو أجدى هذه السبل بالنسبة للاقطار التي تمتلك مقومات وشروط التكامل الاقتصادي .

ولا ريب ان الوفورات الاقتصادية والمزايا المرافقة لها ، تعتبر بمثابة « شروط معيارية » للبدء بعملية التكامل الاقتصادي ، وذلك لأن التدابير والاجراءات التكتلية

(من معاهدات واتفاقات جماعية) لا يمكن ان تفضي الى حالة تكامل اقتصادي إلاّ عندما تؤدي الى تحقيق الوفورات والمزايا المذكورة لصالح الاطراف الآخذة بمبدأ التكتل . بل قد يحصل تكامل بين طرفين أو أكثر بفعل وجود مثل هذه الوفورات الاقتصادية ، حتى لو لم يكن بين الاطراف معاهدة أو إتفاق مكتوب .

وإذا كانت التنمية الاقتصادية تنتفع من حالة التكامل الجماعي ، فان حركة التكامل ومستقبلها انما يعتمدان بدورهما على اتجاهات التنمية لدى الاقطار. فالتنمية الجارية لدى فئة من الاقطار قد تكون مواتية لنشوء عملية تكامل تؤول بالاقطار الى التلاحم الاقتصادي ، وقد تكون التنمية بالعكس ذات اتجاهات منافية لحركة التكامل (حتي بين اقطار يضمها اطار تكتلي معين) . وإذا تنافرت إتجاهات التنميات القطرية عن بعضها فان أواصر التكتل والتكامل تصبح ركيكة ثم تنفصم. ولا تكون اتجاهات التنميات القطرية موآتية للتكامل الاقتصادي بين عدد من الاقطار إلاّ عندما تنطوي تلك التنميات على الشروط المعيارية المناسبة لقيام تعامل تكاملي بين الهياكل الانتاجية للاقطار المعنية وبين اسواقها معاً . وسوف نحاول بعد قليل تشخيص مجموعة الشروط المذكورة ، المؤاتية للتكامل الاقتصادي من خلال التنمية .

جـ ـ الارادة السياسية للتكامل

ان اقتران المقومات الابتدائية الكافية مع الشروط الاقتصادية الملائمة للتكامل يعني ان الظروف الموضوعية متوافرة لقيام حركة تعامل تكاملي مجدٍ ، وذلك انطلاقاً من توافر هذين الركنين الاساسيين . وقد يبدو ان مجرد توافر هذه الظروف ، لدى مجموعة من الاقطار ، سيؤدي تلقائياً الى قيام عملية تلاحم اقتصادي بينهما. إلاّ ان الواقع يؤكد بان هذين الركنين ليسا كفيلين بقيام تكامل جماعي ما لم توازرهما « الإرداة السياسية الكافية » لدى الملأ من أولي الامر القابضين على ناصية القرارات العليا في البلاد ذات العلاقة . اذْ قد تتوافر لدى مجموعة من الاقطار كل المقومات الكافية لاقامة أواصر تكاملية زاخرة بالمبادلات ، وقد تكون الشروط الاقتصادية مؤاتية فعلاً لحركة التكامل ، ومع ذلك لا تحصل عملية تكامل جماعي ، ويتلاشى الأمل بشأنها ، عندما يقف القرار السياسي موقفا غير موات للتكامل . وليس في هذا القول تعسف أو مبالغة ، فالشواهد على صحته كثيرة . ولذلك فلا مفرّ من الاقرار بان « الارادة السياسية » تمثل الركن الثالث من « الاركان الثلاثة » الاساسية اللازمة لقيام عملية التكامل الجماعي ، وهي ركن يفرضه مبدأ « السيادة الوطنية » الذي تتمتع به الاقطار كافة .

ان الاركان الثلاثة المتمثلة : بالمقومات الابتدائية ، أولاً ، وبالشروط الاقتصادية ، ثانياً ، وبالارادة السياسية ، ثالثاً ، هي اركان متلازمة مع بعضهـا تلازمـاً موضـوعياً لا انفصام له ، بحيث :

ـ اذا انتفى ركن المقومات الابتدائية المواتية للتكامل ، فان ذلك سيلغي ما يليه من اركان اخرى ، بصورة تلقائية ،

ـ واذا غاب الركن الثاني ، فلم تُراع الشروط الاقتصـادية لتبادل المنافـع ، فان محاولات التكامل ستبوء بالفشل حتماً ، مهما كانت مقوماته الابتدائية متوافرة .

ـ واخيرا ، اذا تهاونت الارادة السياسية ولـم تسـع نحـو التكامـل سعيا تنفيذياً حاسماً ، فلن تقوم للتكامل الاقتصادي قائمـة . وهـذه الاركان الثلاثـة متعاقبـة تعاقبـاً شرطياً ، بحسب الترتيب الذي وردت فيه سابقاً ، بحيث يجب ان تكون هناك مقومات ابتدائية ، من فوائض ونواقص متبادلة ومتناظرة لدى الاقطار ، لكي يمكن ان تنشأ بينها أواصرتكاملية أولاً ، ثم يليها الالتزام بمراعاة الشروط الاقتصادية ، لكي يقوم التكامل على اساس اقتصادي رصين ، وأخيراً يأتي دور القرار السياسي في نهاية المطاف ليحسم الأمر سلباً أو ايجاباً. ويكاد يكون متعذراً قلب هذا الترتيب المنطقي لهذه الاركان المذكورة. فلو شاءت الارادة السياسية مثلا ان تقيم تكاملا بين طرفين أو أكثر بدون « ايجاد » المقومات والشروط اللازمة ، فسوف تكون ارادتها بلا أساس موضوعي ، وتبقى مجرد رغبة ليس إلاّ .

خامساً : الشروط المعيارية للتكامل الاقتصادي من خلال التنمية

تنطوي التنمية الاقتصادية ، كما هو معـروف ، على عمليات من شأنهـا إحـداث تغيّرات مستهدفة في التراكيب الهيكلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا فان العمل الانمائي ، الجاري في أي بلد معين ، يُولِّد سلاسل من المتغيرات في الكيان الاقتصادي وفي الأوضاع السكانية والاجتماعية لدى ذلك البلد . وهذه المتغيرات الانمائية تكون لها تأثيرات كثيرة ، بعضها ينحصر مفعوله في داخل الاقتصاد الوطني للبلد وبعضها الآخـر يمـارس مفعولاً على الاقتصادات الخارجية عبر العلاقات الجارية عادة بين الأقطار .

ومثلما تؤثر التنمية الحاصلة في بلد معين على غيرها في الأقطار الأخرى ، فانها هي الأخرى تتأثر بما يحصل من متغيرات في الأقطار الخارجية . ومعنى ذلك في الواقع هو أن

حركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية في مختلف الأقطار تؤثر على بعضها البعض تأثيراً متبادلاً ، بحكم طبيعة الحياة الدولية المعاصرة ، حيث تجري التنمية القطرية ضمن شبكة معقدة من المتغيرات الداخلية والخارجية معاً . ولهذا فلا ينبغي النظر الى التنمية القطرية بمعزل عما يجري في الأقطار الأخرى ، بل يجب أن تعاملَ ضمن إطار جدلي من التأثيرات (المباشرة وغير المباشرة) المتبادلة بينها وبين غيرها من التنميات الجارية لدى الاقتصادات الخارجية .

وبقدر ما يتعلق الأمر بقضية التكامل الاقتصادي بين جماعة من الأقطار ، فان التأثيرات الصادرة عن المتغيرات الانمائية يمكن أن :

- تكون ذات مفعول مضاد للتكامل الجماعي ، وذلك عندما تجري المتغيرات في مجرى يوهن أواصر التبادل ويقمع حركة التعامل التكاملي بين الأقطار (كما في حالة قيام صناعات منتوجاتها متنافسة وتفيض عن الحاجة المحلية لكل قطر)
- أو تكون ذات مفعول موات للتكامل ، وذلك عندما تؤدي المتغيرات الى تعزيز أواصر التبادل بين الهياكل الانتاجية للأقطار وبين أسواقها أيضاً .
- أو ، أخيراً ، تكون ذات مفعول حيادي تجاه التكامل ، عندما ينحصر التأثير في بلده محلياً ، فلا يكون مضاداً للتكامل ولا مؤاتياً له .

وبدهي ان التأثيرات الهامة بالنسبة لقضية التكامل هي من النوعين الأول والثاني . فالأول يتنافى مع حركة التكامل ويحبطها ، أمّا النوع الثاني فهو يعززها ويجعلها تؤتي ثمارها . ولا شك بان المتغيرات الانمائية تمارس تأثيراتها بصور شتّى ومعقدة . فهي غالباً ما تتمخض عن تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة . وقد يكون للمتغيّر الواحد مفعولان إثنان أو أكثر معاً ، ويكون أحدها مواتياً للتكامل والآخر مضاداً له (كما في حالة قيام صناعة في بلد معين فتولد طلباً على مواد أولية لدى بلد ثان ، ولكنها تنتج بضاعة منافسة لبضاعة ينتجها البلد الأخير) . وحتى المتغير الذي هو حيادي في تأثيره المباشر ، قد ينطوي على تأثيرات غير مباشرة تكون إمّا مضادة أو مؤاتية للتكامل الاقتصادي الجماعي (*) . ولا شك بأن المتغيرات وتأثيراتها المتبادلة تكون اكثر عدداً وأشد كثافة كلما قطعت التنميات

* مثال ذلك : مشروع زراعي يؤدي الى ارتفاع الدخل في منطقة ريفية في بلده ، فان تأثيره المباشر يكون حيادياً . ولكن إذا أدى ارتفاع دخل أهالي المنطقة الى زيادة مشترياتهم من منتوجات أقطار محاذية ، فان التأثير غير المباشر للمشروع يكون مؤاتيا للتكامل . وبالمقابل إذا أدى ارتفاع دخل السكان الى تحول طلبهم من الأقطار المحاذية الى منتوجات أقطار أجنبية بعيدة ، فان التأثير غير المباشر يكون مضاداً للتكامل بين الأقطار المتجاورة .

القطرية أشواطاً أوسع في مضمار التقدم الاقتصادي ، حيث تتكاثر المتغيرات وتتشعب تأثيراتها عبر أواصر التعامل بين الأقطار .

ولهذا فان العمل من أجل تحقيق تكامل اقتصادي من خلال التنمية يستدعي التقصّي عن مختلف أنواع التأثيرات التي تولّدها المتغيرات الانمائية لدى كل واحد من الأقطار المنوي ايجاد حالة تكامل جماعي فيما بينها . ويقوم التقصّي المطلوب على أساس رصد وتحليل التأثيرات التي تفرزها مختلف المتغيرات المتولدة عن عمليات التنمية وما يرافقها من إجراءات وسياسات انمائية لدى الأقطار المعنية ، وذلك بقصد التوصل الى تشخيص أنواع ومقادير تلك التأثيرات ، ثم فرز المتغيرات ذات المفعول المناهض للتكامل عن المتغيرات ذات التأثير الملائم له . وهذه بالتأكيد ليست مهمة يسيرة ، لأنها تستدعي اخضاع خطط وعمليات التنمية لكثير من التمحيص والتشاور المتبادل بين الأقطار من أجل تنسيق التنميات القطرية بما يضمن أقصى تكامل مستطاع وأقل تنافر ممكن بينها .

أمّا اذا كانت التنميات القطرية قد جرى التخطيط لها بمعزل عن بعضها ، كما هو حاصل في الأقطار العربية مثلاً ، فان مبدأ « التكامل من خلال التنمية » يصبح رهين احتمالات عديدة غير مؤكدة سلفاً ، بحيث لايدري احد بما سوف تؤول اليه تلك التنميات بالنسبة لمستقبل التكامل الجماعي . وهذا هو الأمر الواقع فعلاً في حالة التنميات القطرية العربية ، الماضية منها والجارية حالياً . **ولا يمكن استجلاء مدى توافر الاتجاهات المواتية (والمنافية) للتكامل ، في هذه الحالة ، إلاّ بالتحري عن طبيعة مرامي تلك التنميات ازاء قضية التكامل الاقتصادي العربي** . ولن يكون التحري مجدياً في تقصّي طبيعة مرامي التنمية ، إلاّ اذا استرشد بمعايير موضوعية ملائمة لتشخيص ماهية الاتجاهات الانمائية المواتية للتكامل والاتجاهات المنافية له . ولقد ورد ذكر هذه المعايير سابقاً ، في نطاق الشروط الاقتصادية للتكامل الجماعي ، ويمكن الآن صياغة المعايير اللازمة ، على هيئة قواعد عامة ، أو « شروط معيارية » تصلح ان تكون بمثابة أدوات مناسبة لاجراء عملية فحص الاتجاهات الانمائية وتشخيص مراميها إزاء التكامل . وتسهيلاً لعرض هذه القواعد أو الشروط ، يمكن فرز الصنف الخاص منها بالمرامي المؤاتية للتكامل عن سواه من الأصناف المتعلقة بالمرامي المناهضة له والمحايدة تجاهه ، كما في التصنيف التالي :

أ ـ شروط المرامي الانمائية المواتية للتكامل الجماعي

تكون الاتجاهات الانمائية ، للتنميات القطرية ، ذات مرامي مواتية للتكامل الاقتصادي ، بين مجموعة من الأقطار ، اذا تمخضت تلك الاتجاهات عن تأثيرات من شأنها

تعزيز أواصر التعامل التكاملي بين أطراف المجموعة ، وذلك في واحد أو أكثر من المجالات التالية :

أولاً - في نطاق التكامل الانتاجي

١ - شرط تحقيق وفورات متبادلة للعمليات الانتاجية الجارية والمرتقبة مستقبلاً لدى مختلف أطراف مجموعة الأقطار ، بحيث يمكن تبادل الامدادات الانتاجية بين الوحدات والمشاريع بشروط تحفز الأطراف على التحوّل من التعامل مع الخارج الى التعامل مع بعضها البعض .

ان هذا الشرط المعياري الهام يتحقق عندما يؤدي تبادل الامدادات والخدمات الانتاجية بين الأقطار الى **انخفاض ملموس في تكاليف عملياتها الانتاجية** . والأمر الأخير بدوره يحصل بفعل تأثيرات تفرزها أنواع مناسبة من المشاريع والسياسات الانمائية لدى الأقطار ذات العلاقة . **فاذا تمخض الاتجاه الانمائي عن مشروعات تنتج منتوجات (من معدات وخدمات انتاجية ومواد أولية وتجهيزات أخرى) تحتاجها الفعاليات الاقتصادية لدى أطراف المجموعة ، وكانت تكاليف هذه المنتوجات (وبالتالي أثمانها) تضاهي نظائرها السائدة خارج المجموعة (أو تقل عنها) ، فان الاتجاه الانمائي يكون مواتياً للتكامل بين أقطار المجموعة بصورة موضوعية** . والمشروعات التي تؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج لدى مجموعة من الأقطار ، هي المشروعات التي تخلق لبعضها البعض وفورات خارجية (متبادلة) ، مثل :

- المشروعات التي تتمتع بمزايا الانتاج الوفير ، لكونها ذات حجوم كبيرة وتستطيع استخدام أساليب انتاجية متطورة وكفوءة .

- وكذلك المشروعات التي تؤدي الى انخفاض تكاليف النقل والمواصلات بين مجموعة الأقطار المعنيّة ، كمشاريع الطرق والجسور وخطوط القطارات والموانىء والمطارات ومرافق الشحن والتفريغ والخزن ، وخطوط الاتصال الهاتفي والبرقي والبريدي ، وغير ذلك من الوسائل والخدمات التي من شأنها **« تقصير المسافات الاقتصادية »** بين مجموعة الأقطار عن طريق خفض كلفة نقل **« الطن/ مسافة »** الى مستوى أدنى من نظيره بين أطراف المجموعة والخارج .

- ومثل المشروعات التي تؤدي الى تزايد المعروض من المعارف والخبرات الانتاجية ، ومن الأيدي العاملة ذات المهارات الصناعية (يدخل في نطاق هذه المشروعات معاهد

التعليم الفني ومراكز التدريب المهني ومؤسسات البحث العلمي والتطوير . . . الخ عندما تكون خدماتها متاحة لأطراف المجموعة بتكاليف مناسبة) .

وتكون الاتجاهات الانمائية مواتية للتكامل عندما تتبنّى الأقطار سياسات انمائية تحقق لبعضها بعضاً وفورات متبادلة الى جانب الوفورات الناشئة عن الأنواع المذكورة من المشروعات ، مثل سياسة منع الاحتكار والامتيازات الاحتكارية المضادة للتعامل التكاملي بين الأقطار ذات العلاقة .

ثانياً ـ في مجال التكامل الانمائي

٢ ـ شرط ايجاد فرص جديدة لاستثمار موارد طبيعية متاحة لدى واحد أو أكثر من أطراف المجموعة ، استثماراً مجدياً . ويكون ذلك عندما تتضمن الاتجاهات الانمائية إقامة مشاريع تؤدي الى الافادة من الموارد المذكورة لصالح تبادل المنافع بين الأطراف ذات العلاقة .

٣ ـ شرط خلق فرص جديدة لتشغيل عوامل الانتاج المتاحة بوفرة (فائضة) لدى مختلف أطراف المجموعة ، على أن يكون تشغيلاً مجدياً وبكفاءة أعلى مما هو ممكن قطرياً . فقد تكون لدى بعض الأطراف موارد وافرة من الأراضي الخصبة والمياه ، ولدى غيرها موارد تمويلية ، ولدى الأخريات أيدي عاملة . . . الخ . ويتحقق هذا الشرط عن طريق انشاء مشاريع تسلط طلباً على الأنواع المذكورة من عوامل الانتاج ، وتؤدي الى استخدامها بكفاءة ، في ظل التكامل الاقتصادي الجماعي .

ثالثاً ـ في نطاق التكامل التسويقي

٤ ـ شرط توسيع نطاق المتاجرة بالمنتوجات النهائية من البضائع والخدمات الاستهلاكية التي تنتجها المشروعات الوطنية لدى الاقطار المعنيّة ، بما يسمح بقيام مشروعات ذات حجوم كبيرة تتمتع بمزايا الانتاج الوفير ذي التكاليف المنخفضة . ويحصل هذا عندما تفضي الاتجاهات الانمائية الى اقامة مشروعات تؤدي الى خفض تكاليف النقل والتوزيع للمنتوجات عبر اسواق الاقطار ذات العلاقة (كالمشاريع المذكورة قبل قليل) . وكذلك عندما تتضمن الاتجاهات الانمائية سياسات ذات مرامي تؤدي الى زيادة الدخول لدى اكثرية السكان من أهل الاقطار ، والى تقليل التفاوت بين دخول الفئات الاجتماعية

وبين المناطق في كل قطر منها ، بحيث يرتفع متوسط « القوة الشرائية / مساحة » لدى مختلف اطراف المجموعة ، وبذلك يمكن ان تتسع اسواق جماعة الاقطار امام منتوجات بعضها البعض . ويتعزز هذا الشرط عندما تتبع الاقطار سياسة منع الاحتكار والامتيازات الاحتكارية ، بحيث تكون الاسواق مفتوحة أمام بضائع ومنتوجات أقطار المجموعة كافة .

رابعاً ـ في مجال التكامل الثقافي والحضاري

٥ ـ شرط تحقيق التبادل الثقافي والتواصل الحضاري وتقارب انماط الحياة الاجتماعية بين سكان جماعة الاقطار ذات العلاقة . ويحصل ذلك عندما تنشأ عن الاتجاهات الانمائية فعاليات ومؤسسات ثقافية واعلامية وتعليمية تفتح فرصاً جديدة أمام سكان الاقطار لاكتساب المعارف والثقافات وتبادلها ، مما يؤدي الى تطوير الأوضاع الاجتماعية والثقافية وتقارب أنماطها لدى أهالي الاقطار المعنيّة ، عن طريق تكامل جهودها في هذا المضمار الحيوي .

خامساً ـ في التكامل الدفاعي

٦ ـ شرط « تكامل » التضامن الجماعي والدفاع المشترك لجماعة الاقطار . ويكون ذلك عندما تؤدي الاتجاهات الانمائية في التنميات القطرية الى قيام مشروعات ذات طبيعة « متكاملة » في تعزيز القدرة الدفاعية لمجموعة الاقطار تجاه التحديات والمخاطر الخارجية ، مثل مشروعات انتاج المعدات الدفاعية ووسائل النقل والمواصلات والتخزين وتأمين البضائع الاستراتيجية . . . الخ .

ب ـ المرامي الانمائية المناهضة للتكامل الجماعي

تكون الاتجاهات الانمائية ، للتنميات القطرية ، ذات مرام مضادة للتكامل الاقتصادي بين مجموعة من الاقطار ، عندما تولّد تلك الاتجاهات تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة من شأنها تقليل التعامل التكاملي بين اطراف المجموعة في واحد أو اكثر من المجالات المار ذكرها في البند السابق ، أ . وتحصل التأثيرات المنافية للتكامل الجماعي عندما تؤدي عمليات التنمية القطرية الى :

ـ اقامة مشاريع وفعاليات اقتصادية من شأنها زيادة التعامل التكاملي مع اقتصادات

اجنبية خارج نطاق المجموعة ، أو إشاعة انماط استهلاكية تقضي بتوسيع الاستيراد من اقطار اجنبيه ، مما يفاقم تبعّية اقطار المجموعة فرادى للخارج .

- الافراط في مذهب الاكتفاء الذاتي القطري ، بدفعه الى ما وراء الحدود القصوى الممكنة اقتصادياً في ظل الظروف والامكانات المتاحة لدى القطر منفرداً . ولا شك بأن التمادي في مثل هذا الاتجاه غالباً ما يجعل « الاكتفاء الذاتي » القطري باهظ التكاليف ، عندما يؤدي الى التورط في اقحام صناعات في اقطار المجموعة تكون ذات منتوجات متماثلة ومتنافسة تبرر للاقطار اتباع سياسة فرض الحماية الجمركية بوجه بعضها البعض لحماية « الصناعة الوطنية » العتيدة ! وعندئذ يحل التجافي والتنائي بديلاً عن التداني والتواصل الاقتصادي بين الاقطار .

ج - المرامي الانمائية الحيادية تجاه التكامل الجماعي

تكون الاتجاهات الانمائية ذات طبيعة حيادية تجاه التكامل بين مجموعة من الاقطار عندماتتمخض التنمية القطرية عن تأثيرات ينحصر مفعولها المباشر وغير المباشر في داخل بلدها ، أو ضمن منطقة محلية محدودة من البلد . ويكون ذلك في حالة المشروعات الانمائية الصغيرة عادة ، أو المشروعات ذات الأهداف المحلية المحضة ، التي لا تفرز تأثيرات مضادة للتكامل ولا مواتية له .

سادساً : حدود التكامل القطري ومبدأ « التخصص التكاملي » في حالة خطط التنمية العربية

مرت الاشارة في ما سبق ان لكل قطر على انفراد ، سقفاً معيناً لامكانية التكامل الاقتصادي الوطني (الداخلي) لديه . وهذا السقف يمثل الحد الأقصى الممكن لتحقيق مستوى معين من التكامل الجزئي ، الذي قد ترافقه درجة معينة أيضاً من الاكتفاء الذاتي الجزئي . والمفروض ان تعامل البلد مع الخارج يبدأ مجاله بعد نهاية الحد الأقصى من السقف المتاح للتكامل الداخلي في البلد . وهذا التعامل مع الخارج يمكن أن يتخذ لنفسه واحداً من طريقين اثنين :

الأول : هو طريق التعامل المنفرد ، الذي يجري مع الاقطار الأخرى دون تمييز . فيكون التعامل مفتوحاً في ظل شروط النظام الاقتصادي السائد في السوق العالمية . وقد سبق بيان البعض من نواحي الاجحاف الذي يصيب الاقطار الصغيرة والنامية حديثاً من

جراء تحيّز شروط النظام المذكور لصالح القوى الاقتصادية الكبرى على حساب الفئات الاخرى من الاقطار « المستضعفة » .

والثاني : هو الطريق الذي يمر بمرحلة تكتل جماعي ، يضم البلد مع مجموعة من الاقطار المتآلفة مع بعضها ، في نطاق كيان اقتصادي جماعي . وهذه المرحلة تنقل مجموعة الاقطار المتكتلة الى صعيد جديد في مضمار التكامل الاقتصادي الجماعي ، الذي هو أوسع نطاقاً وأعلى مستوى من التكامل القطري المنفرد . وبدهي ان للتكامل الجماعي بدوره حدوداً يمثلها « السقف الجماعي » الممكن لتكامل مجموعة الاقطار مع بعضها اقتصادياً. ويبدأ في ما وراء هذه الحدود مجال التعامل بين المجموعة كطرف والعالم الخارجي كطرف مقابل .

ومعنى ذلك ان الطريق الثاني يمر عبر شوطين من مراحل التكامل : الشوط الأول يمثل مرحلة التكامل الوطني (القطري) ، يليه الشوط الثاني الذي يمثل مرحلة التكامل الجماعي (القومي) ، وبعد الأخير يأتي دور التعامل مع الخارج . ويمكن توضيح مستويات وحدود هذه الاشواط المتعاقبه بصورة تجريدية ، كما في الشكل رقم (٤) التالي أدناه ، حيث :

شكل ٤

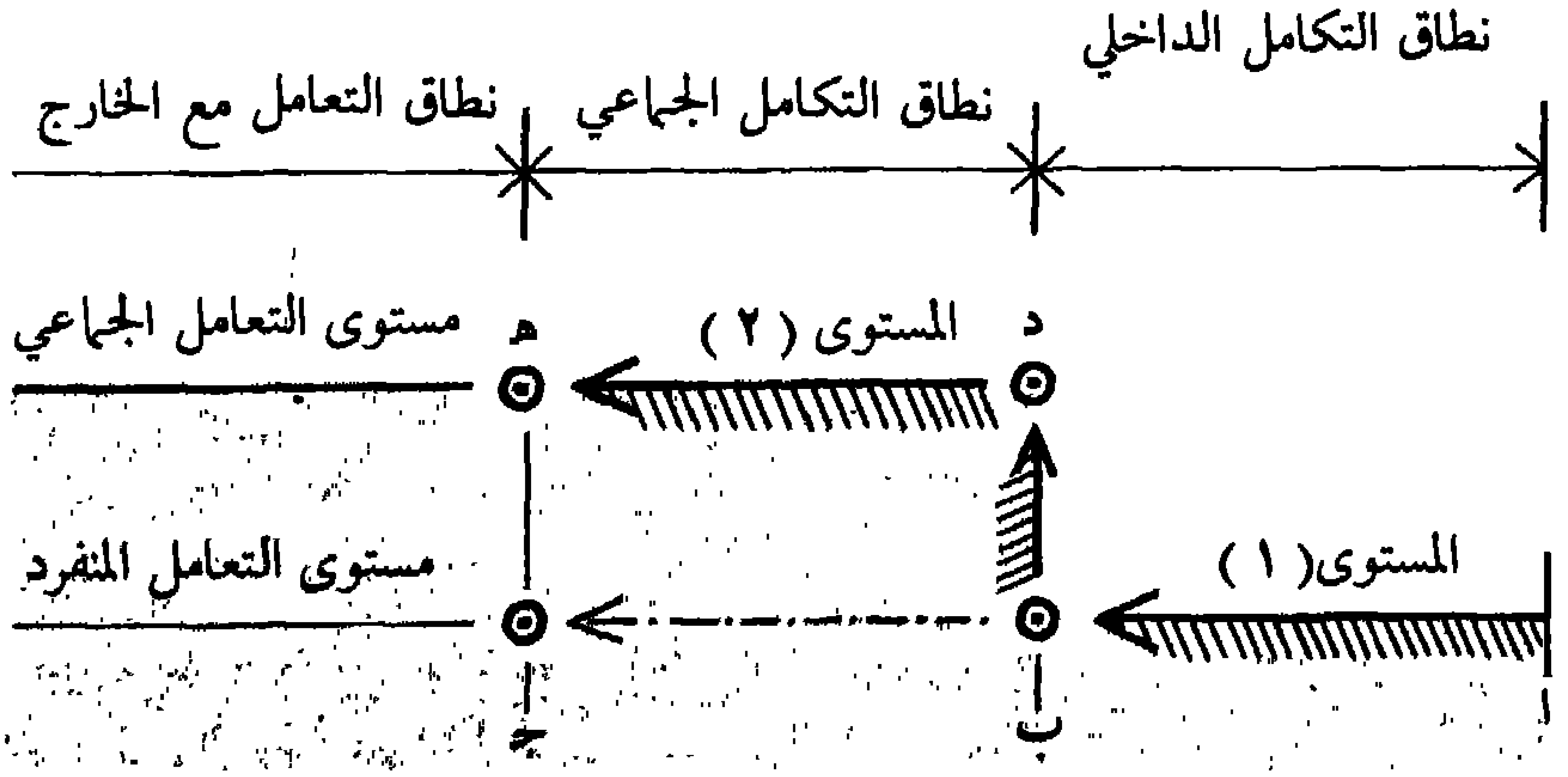

يظهر في أعلى الشكل ثلاثة أشواط أو أقسام متحاذية : الأول يمثل « نطاق التكامل الداخلي (القطري) » ، يليه الثاني ويمثل « نطاق التكامل الجماعي » ، ثم الأخير ويمثل « نطاق التعامل مع الخارج » . ويظهر تحت النطاق الأول « المستوى (١) » الذي يعبّر عن أقصى مستوى (أو سقف) ممكن للتكامل الاقتصادي الوطني (القطري) . ويتحقق هذا التكامل القطري (الجزئي) بواسطة التنمية التي تجعل الاقتصاد الوطني يتحرك في

مضمار التكامل من نقطة البداية (آ) نحو نقطة (ب) التي تمثل نهاية الحدود القصوى لنطاق التكامل القطري . وعند بلوغ الاقتصاد الوطني السقف المتاح لتكامله الداخلي (في نقطة (ب) يظهر أمامه مفترق الطريقين اللذين سبقت الاشارة اليهما قبل قليل :

ـ فالبلد إمّا ان يسلك طريق التكامل الجماعي ، فيساهم في اقامة تكتل يضمه مع مجموعة من الاقطار المتآلفة التي يتيح لها تكتلها ان تكتسب لنفسها وضعية مواتية للتكامل الاقتصادي مع بعضها . وهذا التدبير يجعل البلد ينتقل الى صعيد التكامل الجماعي فيتحرك صاعداً من نقطة (ب) الى نقطة (د) في الشكل حيث الأخيرة تمثل بداية شوط التكامل الجماعي . وهذا الشوط يقع على امتداد « المستوى (٢) » الذي يمثل مستوى أعلى من سابقه . وتستطيع مجموعة الأقطار المتضافرة أن تنسق تنمياتها القطرية باتجاه إستكمال شوطها في مضمار التكامل الجماعي ، فتتحرك سوياً على امتداد المستوى (٢) من نقطة (د) الى نقطة (هـ) في الشكل ، حيث تكون قد استوفت حظها من التكامل الجماعي ، لتدخل بعد ذلك في « نطاق التعامل مع الخارج في « **مستوى التعامل الجماعي** » .

ـ أو ان البلد يختار الطريق الآخر ، متجاوزاً مرحلة التكتل ضمن مجموعة فيخترق «نطاق التكامل الجماعي» متجنباً إيّاه (بالانتقال من نقطة (ب) إلى نقطة (ج) رأساً) ليتعامل بمفرده مع الخارج عند « **مستوى التعامل المنفرد** » . وهذا المستوى يقع في منزلة أدنى من منزلة « التعامل الجماعي » ، كما في الشكل ، وذلك تعبيراً عن حقيقة معروفة ، وهي ان مركز القطر المنفرد لوحدة يكون أقل « وزناً » من المركز الجماعي الذي يعلوه مقاماً (أي يحقق مكاسب أكثر) في نطاق التعامل مع الخارج .

بعد هذه اللمحة التوضيحية بشأن الحدود القصوى للتكامل القطري والجماعي إزاء التعامل مع الخارج ، بات من الممكن أن نتناول أهم خصائص مرحلتي التكامل المذكورتين ، تمهيداً لطرح مبدأ « **التخصص التكاملي** » بين مجموعة من الاقطار ، كالاقطار العربية . وينبغي الاشارة الى ان الحدود بين الاشواط المتعاقبة من التكامل والتعامل ليست جامدة أبدياً ، فهي قابلة للتحرك عبر الزمن ، في الاجل الطويل ، فيتراجع نطاق التعامل مع الخارج كلما قطعت الاقطار خطوات اضافية في مضمار التطور الاقتصادي والتكامل الجماعي .

١ ـ خصائص التكامل القطري

إن مستوى التكامل الاقتصادي الوطني يتفاوت من بلد إلى آخر ، تبعاً لتفاوت الأقطار في معطياتها ومواردها ،وكذلك لاختلافها في مدى فاعلية ممارساتها للنشاطات

الاقتصادية . ومعنى هذا أن الحدود القصوى للتكامل الاقتصادي الداخلي (وللاكتفاء الذاتي) تحكمها عوامل متعلقة بالموارد المتاحة لدى البلد ، من جهة ، وعوامل أخرى متعلقة بمدى قدرة البلد على استخدام موارده استخداماً مجدياً بالمعنى الاقتصادي ، من جهة ثانية . وقد سبقت الاشارة إلى ان ارتفاع السقف الممكن للتكامل الاقتصادي الوطني قد يكون في مستوى متواضع حقاً ، خصوصاً في حالة الأقطار ذات الكيانات الصغيرة اقتصادياً ، وبصورة أخص لدى البلدان المتخلفة منها .

ولا ينبغي التوهم في هذا الصدد ان السقف المذكور هو حصيلة الجمع الحسابي لكميات الموارد المتاحة . فبقدر ما يتعلق الأمر بالموارد ، هناك مجموعة من الخصائص التي تتحكم بعملية التكامل الاقتصادي الوطني ، وتقرر مستواه ونطاقه معاً . وأهم هذه الخصائص تعتمد على مدى التنوّع في الموارد ، ومدى تناسباتها الكمية والنوعية إزاء بعضها البعض . فالموارد الاقتصادية ، كما هو معروف تتألف من القوى البشرية بأصنافها العديدة ، ومن الموارد التمويلية والأموال العينية (الرساميل) ، ومن الثروات الطبيعية (المعدنية والنباتية والحيوانية والمناخية . . الخ) . وهذه الموارد لا تستطيع القيام بدورها في الانتاج إلاّ وهي « متضافرة » مع بعضها بمقادير متناسبة فيما بينها تناسباً كمياً ونوعياً . وتناسبها مفروض فرضاً في الأجل القصير ، تحتمه أساليب الانتاج والمعارف التكنولوجية المتداولة في البلد . فالعمليات الانتاجية الزراعية والصناعية وسواهما تستعمل مزيجاً مركباً من عناصر هذه الموارد التي تقترن مع بعضها داخل الوحدات الانتاجية ؛ في نطاق المزارع والمصانع والفروع الأخرى . ولا يمكن الاستغناء عن أحدها إلاّ جزئياً في حدود تسمح بها أساليب وتقنيات الانتاج المجدي اقتصادياً ، حيث يمكن التعويض عن جزء من عنصر العمل مثلاً ، باستخدام الآلات أو العكس .

وهنا يجب الالتفات إلى حقيقة راهنة ومعروفة ، وهي ان الموارد الاقتصادية غالباً ما توجد متاحة بمقادير ونوعيات متفاوتة عن بعضها ، فلا تكون المقادير الموجودة (في أي بلد) متناسبة تجاه بعضها البعض ، من حيث كمياتها ونوعياتها ، تناسباً متطابقاً مع التناسب المطلوب الذي يفرضه أساليب الانتاج المتداولة . وهذا الوضع مألوف وشائع لدى مختلف البلدان ، وقد سبقت الاشارة إليه بصيغة أخرى في حالة الأقطار العربية بالذات . فبعض الموارد توجد بمقادير وفيرة لدى بلد معين ، بينما الأنواع الأخرى تكون شحيحة أو نادرة الوجود في البلد ذاته . وينشأ عن هذه الحقيقة المعروفة عدد من النتائج الاقتصادية المألوفة ، وهي ان قلّة بعض أنواع الموارد تشكل نقصاً أو حالة عوز تمثل بدورها ثغرة أو إختلالاً في الكيان الاقتصادي للبلد ، بينما وفرة الأنواع الأخرى تترك شطراً منها خارج نطاق الاستخدام المجدي ، حيث تبقى فضلة منها (كبيرة أو صغيرة) في حالة بطالة

مكشوفة أو مستترة . وهذا الشطر يمثل فائضاً ، إلى جانب حالة العوز التي تمثل نقصاً . ومن هنا تبرز قضية **الفوائض والنواقص** التي مرّ طرحها في مكان سابق من هذا الفصل .

ولا شك بأن كلاً من النواقص والفوائض يشكل وجودها حالة **أزمة** . فالنواقص تضع قيوداً على حركة الاقتصاد الوطني ، فهي تكبل قدرته على تنويع إنتاجه ، والفوائض (العاطلة) لا تدر نفعاً بل إن بعضها يمثل عبئاً ثقيلاً على الحياة الاقتصادية ، كما في حالة الموارد البشرية العاطلة عن العمل . ومعنى ذلك ، بعبارة اخرى ، هو ان التنمية الاقتصادية القطرية ، وحركة تنويع مصادر الانتاج الوطنيْ بصورة خاصة ، تكون محكومة بالعناصر النادرة من الموارد الاقتصادية . وعلى هذا الأساس ذاته تبرز النتيجة الحاسمة والأكثر أهمية في هذا المضمار ، وهي **ان العناصر النادرة من الموارد هي التي في الواقع تتحكم تحكماً صارماً بمستوى التكامل الوطني (القطري) واضعة لهذا المستوى حدوداً قصوى تمثل السقف المتاح له وللاكتفاء الذاتي في حالة البلد الواحد منفرداً .**

وبدهي ان بعض العناصر النادرة من الموارد تكون قابلة للزيادة في الأجل الطويل ، عن طريق التنمية والتطوير . ولهذا فهي لا تقيد نطاق التكامل القطري إلاّ في الأجل القصير . وهذه الخاصية تجعل بالامكان توسيع نطاق التكامل القطري برفع سقفه تدريجياً نحو مستوى أعلى . ولكن هناك الأنواع الأخرى من الموارد النادرة التي هي عناصر غير قابلة للتغيير ، لكونها معطيات خارج ارادة الانسان ، مثل عنصر المناخ وندرة المياه والأراضي الخصبة في البيئة الصحراوية . فهذه العناصر تشكل حاجزاً بوجه تنويع الانتاج الوطني ، وتكبح عملية التكامل الاقتصادي القطري ضمن حدود صارمة .

ان محدودية التكامل الوطني وجزئية الاكتفاء الذاتي تعتبران من الظواهر الشائعة والمعروفة لدى البلدان المتخلفة عموماً ، وهي أشد وطأة في حالة الأقطار العربية وغيرها من البلدان التي تعرضت لعمليات تجزئة اعتباطية على يد القوى الأجنبية خلال فترة السعار الاستعماري . فقد تمخضت التجزئة عن بتر الأقاليم عن بعضها بتراً شطر امكانياتها الاقتصادية تشطيراً أدّى إلى حرمانها من الانتفاع من بعضها البعض . وفي ظل هذا الوضع تبرز أهمية استحداث اطار للتكاثف الاقتصادي بين الاقطار أملاً بتلافي مثالب الوضع المذكور جزئياً عن طريق التكامل الجماعي بين الأقطار (الدول) .

٢ ـ حدود التكامل القطري

من الظواهر الاقتصادية المألوفة ان الموارد التي تكون فائضة ، وتعاني البطالة ، في مكان أو اقليم ، فانها تنساب نحو الأماكن أو الأقاليم الأخرى بحثاً عن فرص للعمل

فيها . وهي تذهب عادة الى حيث تـوجد نواقص من نوعياتها . وبدهي ان الموارد التي تنساب هي فقط العناصر القابلة للانتقال ، كالعمل ورأس المال . أمّا الأنواع الأخـرى كالأراضي الزراعية والمياه والمراعـي والمعطيات المنـاخية والثـروات الحيوانية المتوطنـة في بيئاتها . . الخ ، فانها تبقى حيث هي بانتظار قدوم العناصر القابلة للحركة لتأتي وتتضافر معها في مضمار العمليات الاقتصادية . وهذا الانتقال يجري بقصد الحصول على نتائـج ذات منافع اكثر عن طريق تشغيل الموارد في الأماكن الأجدى لاشتغالها . ومن هـذه الحقيقة ينبع مبدأ المزايا النسبية لتخصص المناطق والأقاليم . وهو مبدأ معروف سواء في مجـال الفكر الاقتصادي او على صعيد الممارسات التطبيقية . فبعض الأقـاليم تتميز بمعـطيات مواتية للتخصص في فروع انتاجية معينة أكثر من غيرها ، التي بدورها قد تتمتع بمـزايا مواتية لفروع انتاجية اخرى . وعلى هذا الأساس تتوطن بعض فروع الانتاج في أقاليم معينة بالذات ، لأنها تستطيع أن تدر أقصى انتاج ممكن بأقل تكاليف ممكنة ، بينما غيرها من الفروع تستوطن اقاليم اخرى للسبب ذاته. وعلى هذا المنوال ينشـأ تقسيم العمـل بـين الأقاليم والاقطار . وتقسيم العمل هو المصطلح المستخدم للتعبير عن حالة التخصص التي تمثل ظاهرة اقتصادية تستند على مبدأ المزايا والتكاليف النسبية بين المناطق والأقـاليم ، حيث يتولى كل واحد منها انتاج انواع من المنتوجات بكمية اكبر وتكاليف أقل مما يستطيع غيره الذي بدوره ينتج أنواعاً أخرى يتفوق بها . ثم تقوم المناطق والأقاليم بتبادل منتوجاتها مع بعضها ، وبذلك تحصل كل منطقة أو بلد على منتوجات نظيره بتكاليف(أثمان) أقل مما لو قام هو بصنع تلك المنتوجات . وعلى هذا الأساس تحقـق الأقطـار لنفسهـا منافـع متبادلة . وهذا أمر معروف أيضاً على صعيد الفكر الاقتصادي والتـطبيق العملي معـاً . فمنذ القديم والتجارة الخارجية تتولى نقل المنتوجات من الأقاليم التي تنتجها بتكاليف أقل الى البلدان التي لا تستطيع انتاجها الا بتكاليف باهظة أو لا تستطيع انتاجهـا مطلقـا . وسواء جرى التبادل على أساس التعامل المفتوح أو ضمـن اطـارات تكتلية ، فهـو في الحالين يؤدي إلى ظاهرة التخصص او تقسيم العمل .

ولكن في هذا العصر الحديث استجدت امور جعلت عملية التخصص تجري بشكل شبه قسري بالنسبة لفئات الأقطار الصغيرة والبادئة بالنمو متأخرة . فقد استطاعت الدول المتقدمة صناعياً ان تقطع اشواطاً في مضمار اكتساب المعارف التكنولوجية جعلتها قادرة على انشاء صناعات متطورة تحتاج إلى مقادير وفيرة من المواد الأولية ، وتنتج منتوجات تحتاج الى اسواق واسعة . وقد مارست هذه الدول الصناعية شتى الأساليب لترغم البلدان الأخرى على التخصص في انتاج المواد الأولية اللازمة لصناعاتها ، وبـذلك تبقـى هذه البلـدان الأخيرة ، بحكم تخصصها في انتاج المواد الأولية ، مضطرة الى استيراد المنتوجات الصناعية

المتطورة من الدول الصناعية ذاتها . ثم ان الدول الصناعية أخذت تمارس مختلف الأساليب الاحتكارية لتجعل شروط التعامل والتبادل تعمل لصالحها ، فترفع أثمان صادراتها الى البلدان النامية ، وتخفض أسعار المواد الأولية بصورة متواصلة ، وبذلك انقلب التعامل الى منافع وفيرة للدول الصناعية ، بينما آلت الحال بالأقطار النامية الى عملية افقار تدريجية جعلتها مجرد اقطار تابعة للقوى الصناعية . وبمرور الوقت ازدادت الدول الصناعية ثراء وجبروتاً عن طريق تكتلاتها الجماعية ، من جهة ، واحتكارها للمعارف التكنولوجية والسلع المتطورة ، من جهة اخرى . فبات الاستمرار في التعامل معها ينطوي على وبال متزايد بالنسبة للبلد الذي يدخل نطاق هذا التعامل على أساس « مستوى التعامل المنفرد » ، فهذا المستوى يفضي بالبلد الى مزيد من التبعية والضرر لمصالحه . ولم يعد من سبيل مجد لفكاك الأقطار المستضعفة من قيود هذه التبعية المجحفة إلاّ سبيل التكاتف والتكتل الجماعي اقتصادياً .

فالتكتل الجماعي يتيح للأطراف المتكاتفة ان تصعد بمستوى تكاملها الاقتصادي الى مستوى أعلى ، وذلك عن طريق الافادة من المزايا النسبية المتاحة لدى بعضها بعضاً ، وعلى أساس من التخصص التكاملي الطوعي . فتكتسب الأطراف قدرة جماعية اكبر لتوسيع نطاق اكتفائها الذاتي (الجماعي) ، الذي يحقق لها وضعاً أقوى في مضمار التعامل مع الخارج .

٣ ـ مبدأ « التخصص التكاملي » وتخطيط التنمية

إن ظاهرة تقسيم العمل تحصل كنتيجة لمفعول المزايا النسبية ، من جهة ، ولوجود حركة تبادل المنتوجات بين الأقطار ، من جهة أخرى . وينشأ تخصص الأقطار في أنواع معينة من الانتاج ، نشوءاً تدريجياً عبر عمليات التنمية والتطوير الجارية في مختلف الأقطار. ولا شك بأن حركات التنمية لدى الأقطار فرادى تؤثر على بعضها البعض عن طريق الشروط السائدة للتعامل الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدان عموماً. فتنشأ عن التأثيرات المتبادلة تحوّلات تدريجية في اتجاهات حركات التنمية. وقد تحصل مثل هذه التحولات بفعل ضغوط تمارسها أطراف قوية من البلدان على أطراف تابعة لها اقتصادياً، كما جرى بالنسبة للأقطار التي خضعت لنفوذ القوى الاستعمارية في السابق، وكما حصل بعد ذلك بوسائل أخرى غير مباشرة. فصار التخصص لدى البلدان النامية يتخذ شكل «تكامل تبعي» مرتبط بمصالح الأطراف القوية، وخصوصاً الدول الصناعية المتقدمة. وقد تفاقمت ظاهرة التخصص التكاملي التبعي لدى الأقطار النامية، حتى باتت اقتصاداتها الركيكة تتعرض لهزات عنيفة نتيجة لأي اضطراب يحصل في الاقتصادات الصناعية التي

تمثل المراكز المتبوعة.

أمّا في حالة قيام تكتل جماعي بين اطراف متآلفة من الدول النامية فان اتجاهات التنمية لديها تستطيع أن تختار لنفسها تحولات ذات مرام تناسب كل طرف ضمن إطار التكامل الجماعي. وفي هذه الحالة تنشأ ظاهرة التخصص نشوءاً خاضعاً لمصلحة الأطراف المتكاتفة، وعلى أساس الاستفادة من المزايا النسبية المتاحة لدى الأطراف ذاتها، ازاء بعضها بعضاً. **وعندما تجري عمليات التنمية القطرية لدى أطراف التكتل على أساس خطط توضع مسبقاً، فان « ظاهرة » التخصص التكاملي تصبح بمثابة مبدأ يجب اخذه في الحسبان مقدماً ضمن بقية المعايير والاعتبارات المعمول بها في اعداد الخطط الانمائية القطرية.** وهذا أمر بالغ الأهمية في مضمار التنسيق بين التنميات القطرية لضمان مزيد من التكامل الجماعي.

وتبرز أهمية مبدأ التخصص التكاملي بصورة متزايدة في حالة الأقطار العربية بالذات، نظراً لما تعانيه الاقتصادات القطرية من اختلال واحباطات بفعل التجزئة والتخلف والتبعية معاً. والمفروض ان اشتداد حاجة الأقطار العربية جميعاً إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها، يشكل دافعاً ذاتياً يجعل العمل الانمائي لدى هذه الاقطار حريصاً على مراعاة هذا المبدأ كواحد من الاعتبارات الأساسية في صياغة خطط التنمية. فيراعي كل بلد في خطته القطرية مختلف المعطيات والمتغيرات الجارية لدى الأقطار العربية الأخرى، سعياً نحو توسيع نطاق التكامل الاقتصادي العربي. فهل فعلت خطط التنمية القطرية هذا؟

إن خطط التنمية لدى العديد من الأقطار العربية قد عبّرت عن الرغبة في تحقيق « التكامل الاقتصادي العربي ». فوردت بين أهدافها تارة، وضمن استراتيجياتها تارة أخرى، وعود بالعمل على تحقيق التكامل المنشود. وفي الفصل التالي سوف نستعرض خطط الأقطار العربية كافة، متحرين عن مدى مراعاتها لهذا الهدف قولاً وفعلاً.

الفصل الرابع

خطط التنمية العربية واحتمالات التكامل والتنافر

تمهيد

أوضحت العروض السالفة ، بشأن الملامح العامة للتطورات الاقتصادية العربية ، أن تلك التطورات قد مرّت في سياقها التاريخي بمراحل متمايزة ، في ما يتعلق بالعمل الاقتصادي العربي المشترك . ففي البدء كانت الأقطار العربية قد بادرت ، بعد خروجها تباعاً من ربقة الهيمنة الأجنبية المباشرة ، الى السعي لترميم اوضاعها الاقتصادية ، أملاً باستئصال التخلف الموروث ، واستعداداً للانطلاق في مضمار التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود . وكان اقبالها على تلك المساعي انفرادياً ، كل قطر على حدة ، إنسياقاً مع حالة التجزئة التي خلفتها الهيمنة الأجنبية السابقة .

وعندما أخذت المساعي الانمائية القطرية تواجه مختلف انواع المآزق والمعضلات التي فرضتها شروط وظروف التجزئة السياسية والاقتصادية ، راحت الأقطار العربية تسعى لايجاد صيغة للتعاون الاقتصادي فيما بينها ، ثم ما لبثت أن تحولت اكثريتها الى تبني صيغة طموحة وجريئة للتوحيد الاقتصادي . فأقدمت على ابرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، كما مرّ بنا . وقد اختار القائمون على امر التوحيد الاقتصادي آنذاك أنْ تبدأ عملية التوحيد باقامة نوع من « التكامل التسويقي » فأنشأوا « السوق العربية المشتركة » في اطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وذلك على أساس أن قيام السوق المشتركة سوف يفضي إلى قيام « تكامل انتاجي » مرتقب نشوءه تلقائياً بين الهياكل الاقتصادية القطرية ، اثر انفتاح الأسواق العربية على بعضها . ويبدو كما لو ان أصحاب الشأن قد راودتهم حينذاك قناعة تفاؤلية جامحة ، بأن مجرد زوال الحواجز الجمركية بين الأسواق القطرية سوف يولّد طلباً واسعاً على المنتوجات العربية ، وسيكون ذلك بمثابة حافز للاقبال على التثميرات

الانمائية. وعندئذ سوف تتولد آليّة تعمل تلقائياً: فتؤدي عمليات التنمية المرتقبة الى مزيد من التعامل بين الوحدات الاقتصادية والمؤسسات الانتاجية في الأقطار العربية ، وتنشأ عن ذلك أواصر وعلاقات تبادلية من شأنها توليد حوافز ودوافع تشجّع قيام ضروب من « التخصص التكاملي » في ميادين الانتاج والتسويق معاً بين أقطار السوق المشتركة . وان هذا الاتجاه سوف يقود الى مزيد من التعامل والتكامل بين الكيانات الاقتصادية القطرية ، ثم الى مزيد من التلاحم والاندماج ، حتى يؤول الأمر في آخر المطاف إلى وحدة اقتصادية شاملة وكاملة .

وهكذا تمادت لفترة طويلة ، قناعة بأن التكامل التسويقي يحمل المفتاح الذي سيفتح الباب واسعاً أمام تكامل انتاجي لن يلبث أن يتحقق من خلال التنمية المنتظر حدوثها استجابة لحوافز السوق « المشتركة » . ويبدو ان هذه القناعة قد افترضت ضمنياً أن التنمية العربية المرتقبة ستكون من نوع « التنمية التكاملية » التي تقوم على أساس تخصص الهياكل الانتاجية القطرية ، كلٌ في المجال الذي يمتاز به اكثر من غيره ، ثم تقوم بتبادل الامدادات فيا بينها في نطاق السوق المشتركة . وبدهي أن هذا الأمر بدوره يفترض وجود التزام بمبدأ تكافؤ الفرص وباستبعاد كل ضروب الاحتكار وحواجز الحماية ، كما يقتضي مراعاة مبدأ المزايا (والتكاليف) النسبية ، وغير ذلك من الشروط والضوابط الضرورية لقيام التخصص المرتجى على أساس الكفاءة وحسن الأداء في العمليات الانتاجية لدى مختلف الأقطار ذات العلاقة . واخيراً ، يبدو ان القناعة الكامنة وراء انشاء السوق العربية المشتركة قد افترضت وجود مثل هذه الشروط افتراضاً ، وتوقعت ان يكون التخصص المأمول بمثابة نوع من تقسيم العمل عربياً ، وانتظرت منه ان يؤدي الى قيام أواصر متبادلة وثيقة ، تتحول فيا بعد الى جسور ثابتة تمر فوقها عملية التوحيد الاقتصادي العربي نحو الاندماج . . . الى آخر الافتراضات والتوقعات التي لا توجد بشأنها نصوص مدوّنة ، وإنما يستوحي المرء وجودها ضمنياً ، من سياق الممارسات التطبيقية الماضية .

ولكن الذي حصل فعلاً هو ان التنمية القطرية ، في مختلف الأقطار العربية ، لم تجر حسب تلك الافتراضات والتوقعات المفرطة في التبسيط والتفاؤل معاً . فقد استمرت التنميات القطرية تجري بمعزل عن بعضها ، تحكمها ظروف التجزئة ، حيث يمثل كل قطر بمفرده كياناً اقتصادياً له مركز اتخاذ قرارات خاص به ، يتولى جميع أموره ، بما في ذلك أمر توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكل مركز منها حريص على مبدأ السيادة الوطنية وعلى مبادىء الحماية وحق الانفراد باقامة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى ، مع نزوع

مفرط نحو « الاكتفاء الذاتي القطري » الموصوم بتبعية متزايدة للخارج (*) ولعل من بين الأمور التي عززت ظاهرة « الانعزالية الانمائية » لدى الأقطار العربية هي ان التنمية قد صارت تجري على أساس خطط ومناهج تتولى صياغتها اجهزة الدولة في كل قطر على انفراد . وبشيوع مذهب التخطيط للتنمية لدى اكثرية الأقطار العربية ، صارت قضية التكامل والوحدة الاقتصادية رهينة لاتجاهات ومرامي خطط التنميات القطرية بالذات . وهذا يعني ، بتحديد اكثر ، أن مصير الوحدة الاقتصادية قد صار في الواقع رهن مشيئة أولي الأمر القائمين على توجيه السياسات الانمائية وأجهزة التخطيط في كل واحد من الأقطار العربية على حدة . وهذه المشيئة لا تستطيع أن تجعل التنميات القطرية ذات طبيعة تكاملية إلاّ عن طريق بذل جهود تنسيقية متواصلة وتبادل مستمر للمعلومات الانمائية ، خصوصاً فيما يتعلق بالنوايا الانمائية البعيدة المدى - وهو أمرٌ لم يحصل جدياً حتى الآن . فقد توالت خطط التنمية لدى الأقطار العربية منذ مطلع العقد الستيني أو قبله ، وهي ما زالت جارية دون ان ترافقها ممارسات تنسيقية أو تبادلٌ مجدٍ للمعلومات بشأن طبيعة المقاصد الانمائية الطويلة الأمد ، أو حتى بشأن حقيقة المعطيات والمتغيرات الأساسية القائمة لديها . ولهذا فان التحرّي عن إحتمالات التكامل (أو التنافر) بين اتجاهات التنمية بات يستدعي « استنطاق » خطط التنمية الماضية والجارية لتشخيص طبيعة ما تنطوي عليه من مرامٍ مواتية أو مضادة للتكامل الاقتصادي العربي .

ولا شك بأن التصدي لهذه المهمة « الاستنطاقية » ليس أمراً هيناً ، بسبب كثرة الأطراف العربية ذات العلاقة، وبسبب ضخامة عدد الخطط المتلاحقة التي تراكمت خلال فترة يربو أمدها على عشرين سنة ، إعتباراً من ١٩٦٠ كبداية ، حتى ١٩٨٠ كنهاية يتوقف عندها مفعول آخر جيل من خطط التنمية العربية الجارية حالياً (وبعضها يتجاوز مفعوله التاريخ الأخير قليلاً) . فالأقطار العربية التي تتعاطى التخطيط لغرض التنمية قد بلغ عددها ١٨ قطراً من أصل ٢٢ كياناً يتمتع بعضوية جامعة الدول العربية . وعند جرد خطط التنمية خلال الفترة المذكورة ظهر ان عددها يربو على خمسين خطة من الفئات ذات المدى المتوسط (أكثرها خماسية السنين وبعضها رباعية أو ثلاثية ، وقليل منها سداسية أو سباعية) . وقد جرت صياغات خطط التنمية العربية بطرائق شتّى في الإعداد والتهديف والترتيب . فبعض الخطط ذات عروض مقتضبة يكتنفها الغموض ، بينما البعض

---

* قد يبدو هذا القول متناقضاً للوهلة الأولى ، إذ كيف يجتمع النزوع الى الاكتفاء الذاتي القطري مع التبعية للخارج . والواقع ان القول صحيح في التعبير عن حقيقة راهنة في حالة الأقطار العربية . وهذه الحقيقة هي التي تنطوي على التناقض ، كما سنرى .

الآخر موغل في ذكر التفاصيل ، حتى استوعبت عروض مفردات الخطة الواحدة مجلدات عديدة . والذي يربك عملية التقصي اكثر من غيره ، هو ان العديد من الخطط يتعرض الى تعديلات وتبديلات كثيرة والى الاهمال أحياناً ، مما يستدعي مزيداً من التحري لملاحقة التغييرات المستجدة ، بشأن المرامي والاتجاهات الانمائية .

خطط التنمية وكيفية التحري عن اتجاهاتها ازاء التكامل الاقتصادي الجماعي

تستمد عمليات التنمية اتجاهاتها ومراميها من طبيعة الغايات والمرامي الواردة في صلب الخطط الانمائية التي تقوم باعدادها أجهزة التخطيط وتقرّها السلطة السياسية للدولة في كل قطر على انفراد . وبما ان التنميات القطرية العربية قد جرى التخطيط لها بمعزل عن بعضها البعض ، لذلك فان كل واحدة من الخطط القطرية يمكن أن تحمل خليطاً من مختلف أنواع الاتجاهات : ذات المرامي التكاملية منها وذات المرامي التنافرية والحيادية معاً . وليس ميسوراً الاهتداء الى تشخيص كل نوع من هذه المرامي إلاّ عن طريق استعراض وفحص العناصر المختلفة للمحتوى الانمائي الذي استهدفته كل خطة من الخطط القطرية . وهذا الأمر يستدعي التحري عن الاتجاهات الانمائية كما ورد التعبير عنها في العناصر أو الأركان الأساسية لكل خطة على انفراد . فالخطة الانمائية تتألف عادة من أربعة أركان رئيسة تحدد اتجاهاتها الكبرى ومراميها التفصيلية ، وهذه الأركان هي :

الركن الأول : ويتألف من تعداد **مجموعة الغايات العامة للتنمية في المدى الزمني الطويل** . وتعبّر هذه الغايات عن مجموعة المطامح الكبرى التي يسعىٰ البلد الى تحقيقها عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا الركن أهمية بالغة في مضمار العمل التخطيطي ، لأن الغايات الانمائية الكبرى ترسم الاطار الاجمالي لصورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل وتعينّ المسار العام لحركة الانماء عبر امتداد زمني طويل الأمد .

الركن الثاني : وتمثله **مجموعة الأهداف المرحلية للخطط** . ويجري تعيين هذه الأهداف على ضوء الغايات والمطامح المنشودة ، كما جرى تحديدها في الركن الأول ، وبحسب الامكانات الانمائية المتاحة . وتكون صياغة الأهداف المرحلية على هيئة مقادير كمية ومؤشرات رقمية ، وهي تمثل أهدافاً ينوي البلد صاحب الخطة بلوغها عن طريق تنفيذ الخطة المرحلية ذاتها ، سيراً نحو الغايات « الاستراتيجية » العليا الوارد ذكرها في الركن السابق . وتتفرع الأهداف المرحلية الاجمالية الى أهداف قطاعية ومتفرعاتها .

الركن الثالث : ويتناول الاستراتيجية المرحلية للخطط . والاستراتيجية تمثل المحور الرئيس الذي يختاره البلد كمسار مناسب لحركة التنمية في حالة كل خطة ، ويتم اختياره من بين عدد من المسارات البديلة الممكنة . وتشمل الاستراتيجية مختلف الوسائل والتدابير والاجراءات السياسية والتنفيذية التي يؤدي استخدامها الى تحقيق الأهداف المرحلية الواردة في الخطة متوسطة الأمد .

الركن الرابع : وتمثله المناهج الاستثمارية للخطط . ويضم المنهاج أو البرنامج الاستثماري كل أنواع المشاريع الانمائية التي يتم التوصل الى تحديد أصنافها المختلفة من خلال عملية التخطيط ذاتها ، والتي يؤدي قيامها (كمشروعات إنمائية) إلى تحقيق أقصى شوط انمائي يمكن بلوغه بواسطة الموارد المتاحة للخطة المرحلية .

ولا شك بان الاتجاهات الانمائية لا تتشكل ملامحها إلاّ عبر هذه الأركان الأربعة المترابطة مع بعضها ترابطاً منطقياً . فالغايات الانمائية الكبرى ، المعبرة عن مطامح الناس وتطلعاتهم نحو الحياة الأفضل ، هي التي تعين طبيعة الأهداف المرحلية واتجاهاتها العامة ، والأهداف المرحلية بدورها تشير الى ماهية الاستراتيجية الانمائية المناسبة لتحقيقها ، وأخيراً تأتي المناهج الاستثمارية بمشاريعها المختلفة لتكون بمثابة التجسيد الأخير لما تنويه عملية التنمية برمتها . وبما ان **المشاريع الانمائية هي التجسيد المادي المُستهدَف للعمل الانمائي ، فان اختيارها يجب أن يتم فعلاً من خلال عملية التخطيط ، وليس بطريقة اعتباطية مبتورة عن العملية التخطيطية ، كما هو حاصل عادةً في أغلب الأحيان** . إن التوصل الى تحديد نوعيات المشاريع من خلال العملية التخطيطية ، هو الضمانة الوحيدة لقيام مشروعات منسجمة حقاً مع الأهداف والمرامي الواردة في الخطة . وبخلاف ذلك ، قد تظهر الى الوجود مشاريع انمائية لا علاقة لها بالأهداف والغايات المذكورة في صدر الخطط الانمائية .

ومن بين الأمور الشائعة في عمليات اعداد معظم الخطط العربية هو ان المشروعات الانمائية غالباً ما يتم اقتراحها سلفاً ، بطريقة منفصلة عن مجرى العملية التخطيطية ، وهو تدبير أسهل كثيراً من « عملية الاقتراب المتتابع » وحساباتها المعقدة التي يفرضها العمل التخطيطي الرصين لتشخيص أنسب المشاريع . فعند اعداد الخطة غالباً ما يتم على عجل استحضار قوائم باسماء المشروعات المقترحة ، وتدرج في جداول تضم أرقاماً بالمبالغ المالية اللازمة لانشاء المشاريع إيّاها ، ثم تُقحم الجداول في « الخطة » اقحاماً كيفياً جائراً ، وتُطلق عليها عبارة « المنهاج الاستثماري » تعسفاً أو إقتداراً . وعندئذ تكون الخطة العتيدة قد انطوت على « انفصام » لا يعلم أحدٌ مداه بين الأهداف الواردة في مطلع الخطة

(كوعود سخية تبشر الناس بمستقبل زاهر) وبين المنهاج الاستثماري الذي يضم أشتاتاً من مشاريع لا يسع الناس الا القبول بها (كتجسيد مادي للوفاء بالوعود الواردة في الخطة على هيئة « أهداف » مرحلية) .

ان ظاهرة المبالغة في صياغة الأهداف الانمائية معروفة ومتفشية لدى معظم البلدان النامية . وهذه الظاهرة كثيراً ما تؤدي الى قيام حالات انفصام واسع بين الأهداف « الطموحة » الواردة في الخطط وبين الممارسات الفعلية التي تخضع لقيود الواقع وتكتنفها شتّى المصاعب التنفيذية المحبطة . والأمر الهام في هذا الصدد هو ان عملية تشخيص المرامي الحقيقية للتنمية سوف تنتابها الحيرة ، وقد تصبح غير مجدية ، ازاء هذا الافتراق أو الانفصام بين الوعود والممارسات . ففي مثل هكذا حالة مربكة لا يكون في وسع المرء إلاّ أن يتذكر الآية الكريمة : « كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللهِ أن تَقولوا ما لا تَفعَلون » ، فهي بليغة حقاً في ذم الانفصام الممقوت بين الوعد المضروب وبين الممارسة العاثرة الحظ .

ان الدافع الى التأكيد على دور المشاريع في تقويم اتجاهات التنمية هو لأن المشاريع هي التي في آخر المطاف تمثل الوحدات والمؤسسات الانتاجية التي تستطيع تعزيز التكامل الاقتصادي أو إحباطه . فالمشاريع الانمائية ، بعد إنجازها ، هي التي تقوم بانتاج المنتوجات وتبادل الامدادات عبر الحدود السياسية للأقطار ، كما مرّ بيانه في الفصل السابق . أما « الأهداف » التي تزين صدور الخطط المرحلية المتلاحقة ، وتضفي عليها زخرفاً من القول وشيئاً من المهابة الكلامية ، فانها لا تعدو ان تكون وعوداً لا تثبت مصداقيتها إلاّ عندما تتمخض الخطة عن مشاريع مطابقة لما وعدت به . وعندما يتحقق الانسجام والتطابق بين النوايا أو الغايات المدونة في الخطط وبين الحصاد النهائي للعمل الانمائي ، متمثلاً بالمشاريع بعد قيامها وتشغيلها بنجاح ، فان ذلك يجعل من عملية تشخيص اتجاهات التنمية أمراً يسيراً ، اذ يكفي للدلالة على طبيعة الاتجاهات ، في هذه الحالة ، ما ورد بشأنها من نصوص هدفية مدوّنة في الخطط ذاتها . أما في حالة وجود انفصام بين الأهداف المدونة وبين الممارسات التنفيذية ، فان التحري عن اتجاهات التنمية يستدعي ملاحقتها عبر الأركان الأساسية للخطط ، ثم مواصلة التحري بعد ذلك على صعيد التنفيذ ، للتأكد من مدى مطابقة المشاريع ذاتها للوعود الواردة في الأهداف . وبدهي ان الأمر الأخير يستدعي مراجعة « تقارير المتابعة » الخاصة بتنفيذ الخطط ، وكذلك الاطلاع على الدراسات التقويمية الأخرى المتعلقة بالنتائج النهائية لحركات الانماء .

وسوف نحاول تطبيق هذه المنهجية ، حيثما يمكن ، في هذا الفصل للتحري عن

أهم الاتجاهات الانمائية ذات العلاقة بموضوع البحث . فنستعرض ما ورد في الخطط ذاتها من نصوص بشأن مراميها ـ السلبية والايجابية ـ إزاء قضية التكامل الاقتصادي العربي، سواء جاء ذلك في سياق الغايات العامة للتنمية أو ضمن الأهداف والاستراتيجيات المرحلية أو المناهج الاستثمارية . ونظراً لعدم توافر تقارير متابعة لتنفيذ الخطط ، فسوف نقتصر على الاستعانة بأية دراسات تقويمية متاحة بهذا الشأن في حالة أية خطة قطرية . وفي نطاق موضوع « الغايات الانمائية للخطط » سوف نستعرض مجموعة الخطط القطرية القليلة التي صيغت في اطار ذي أجل يمتد لعشر سنوات ، ثم نتناول بقية الخطط القطرية في نطاق موضوع « الاتجاهات الهدفية المرحلية » . وفي آخر الفصل سوف نبحث في امكانية تطبيق مجموعة الشروط المعيارية للتكامل الجماعي على المناهج الاستثمارية للخطط القطرية .

ان الاهتمام ينصب حالياً ، في هذا الفصل ، على ملاحقة النصوص والتقويمات المتعلقة باتجاهات التنمية القطرية إزاء التكامل الاقتصادي العربي . أمّا الجوانب الكمية (الرقمية) لحركات التنمية فسوف يعالجها الفصل اللاحق .

أولاً : الغايات الانمائية وخطط التنمية العربية ذات الأجل العشري

ورد ذكر « الغايات الانمائية العامة » بصيغ متنوعة في خطط التنمية العربية . وكثيراً ما قامت لدى الأقطار العربية خطط وبرامج تصدرتها أهداف ذات طبيعة جزئية : تتعلق بقطاع أو بناحية معينة من الاقتصاد الوطني ، أو ذات طبيعة عابرة : تتعلق بوضع الميزان التجاري مثلاً ، أو بحالة العمالة والبطالة ، ومع ذلك أدرجت في الخطة على أنها « أهداف عامة » . وغالباً ما اختلطت الغايات العامة للتنمية . بالأهداف المرحلية للخطط ، وذلك في حالة أغلب الخطط ذات الأجل المتوسط وسواها . وهذا الاختلاط يربك العمل التخطيطي الذي يستدعي فرز الغايات الانمائية بعيدة المدى عن الأهداف المرحلية فرزاً واضحاً لا لبس فيه ، لضمان اتساق حركة التنمية عبر الزمن .

إن الغايات العامة للتنمية ، بحكم كونها تعبّر عن طموحات وآمال المجتمعات في سعيها المتواصل نحو الحياة الأفضل ، إنما هي غايات ذات طبيعة مستمرة عبر المستقبل دون نهاية . ولهذا فان عملية تحديد أنواع الغايات المذكورة وسياق مراميها تدخل في نطاق « التخطيط ذي المدى الزمني الطويل » . والمفروض ان تدوين هذه الغايات في مطلع الخطط المرحلية ، يكون بقصد التذكير بها ، على أساس أنها تمثل « معالم » تسترشد بها عملية اشتقاق وبلورة أهداف الخطط المرحلية وما يترتب عليها من استراتيجيات ومناهج

استشارية . . . الخ . والأمر الذي يجب التأكيد عليه في هذا المجال هو ان الغايات الانمائية بعيدة المدى لا تستحضر استحضاراً من جوف الغيب ، إعتماداً على الحدس بشأن ما يُخالج الناس من آمال وطموحات فقط ، أو تقليداً لما جاء في خطط أقطار أخرى ، أو محاكاةً لما تحقق لدى أقطار متقدمة ، بل يجب أن يتم التوصل الى تحديد هذه الغايات والمرامي بعيدة المدى بواسطة العمل التخطيطي الرصين ، لكي تأتي متناسبة مع حالة البلد صاحب الأمر باختياراته ومعطياته ومتغيراته الخاصة به . وبدهي أن « نوع » التخطيط الذي يتولى هذه المهمة الخطيرة هو التخطيط ذو الأجل الطويل . وهو عمل « استراتيجي » يمتد ببصيرته بعيداً في المستقبل الى نقطة ملائمة تقع على بعد زمني يتراوح بين عشرين وخمس وعشرين سنة مقبلة ، ليرسم صورة تقريبية للوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يمكن تحقيقه قصداً بواسطة العمليات الانمائية المرحلية المتعاقبة . ومن خلال هذا النوع من التخطيط يمكن استخلاص « الاستراتيجية الانمائية العامة » لحركة التنمية على امتداد ذلك المدى الطويل . والمفروض ان الاستراتيجية المذكورة تتضمن صياغتها إجراء مفاضلة لترجيح الغايات الانمائية تجاه بعضها البعض ، ثم ترتيبها حسب أهمياتها النسبية الملائمة لحالة البلد على أساس مراعاة مقوماته واحتياجاته وطموحات سكانه ، من جهة ، مع الحرص على مراعاة التطورات الجارية والمتوقع حدوثها في الأقطار الأخرى ، من جهة ثانية . وعندما تتضح معالم وخصائص الصورة المستقبلية المنشودة ، يصبح بالامكان وضع الخطط المرحلية بالتعاقب سعياً الى بلوغ تلك « الصورة الاستراتيجية » . وعلى هذا النحو يكون « المستقبل » هو الذي يرشدنا الى ما ينبغي ان نفعله في الوقت « الحاضر » . وهذه هي الخاصية التي يستمد منها التخطيط بعيد المدى أهميته ، بل ضرورته القصوى لمجمل العمل الانمائي .

ان هذا النوع من « التخطيط الاستراتيجي » طويل الأجل ، استمر غائباً عن العمل التخطيطي العربي طيلة العقود الماضية من السنين(*) . وقد شكّل غيابه مثلبة كبرى من مثالب التخطيط الانمائي لدى الأقطار العربية . فبقيت خطط التنمية متوسطة المدى تتخبّط ضمن آفاق زمنية محدودة . كساعٍ في بيداء وهو لا يدرك ما وراء الأفق من مسالك أو مهالك !

أما « **الغايات العامة** » التي يرد ذكرها في بعضْ الخطط المذكورة ، فقد جرى استحضارها حدساً أو اعتباطاً أو تقليداً للغير في أغلب الأحوال . وهذه الغايات معظمها

(*) لقد شرعت بعض الأقطار العربية مؤخراً باعداد خطط طويلة الأجل ، تمتد لفترات تتراوح بين ١٥ و٢٠ سنة مقبلة ، كما في حالة العراق (١٩٨٠ ـ ١٩٩٥) وفي حالة سوريا والاردن ، بصورة مشتركة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠) .

ليس « عاماً » ولا بعيد المدى ، وأغلبهـا لا يراعـي ما يجـري حول بلـده من تطـورات اقتصادية واجتماعية ، تحصل متواترة في الأقطار الأخرى ، وجلّ الخطط القطرية تتجاهل ما يحصل لدى الأقطار العربية ازاء بعضها بعضاً ، بل هي تجهل النوايا الانمائية لدى غيرها . ولقـد أدّى هذا الوضـع إلى نتائـج بالغـة الأهمية بالنسبـة لقضية التكامـل أو التـوحيد الاقتصادي العربي . وقد زاد الأمر ارتباكاً عدم وضوح الغايات الانمائية للأمد الطويل في حالة معظم الخطط العربية .

فلو أخذنا أي واحد من الأقطار العربية على انفراد ، فسنجده في الغالب لم يحدد ما ينوي القيام به انمائياً بعد انقضاء فترة الخطة المرحلية الجارية عنده . فالأمر مؤجل عادة الى حين الاقتراب من نهاية خطته الراهنة لديه ، وعندئذ سيقوم على عجل بتحضـير الخطـة المرحلية اللاحقة . ومعنى ذلك في الواقع هو ان كل قطـر يجهـل ما سوف تكون عليه اتجاهات التنمية المقبلة ، سواء لديه أو لدى أقرانه من الأقطار العربية الأخـرى ، التي بدورها تجهل النوايا الانمائية لدى بعضها بعضاً . وعلى هذا المنوال يكون الجهل بالنوايا الانمائية بعيدة المدى جهلاً متبادلاً وشاملاً . وفي ظل هكذا حالة ، يُصبح متعذراً على أي قطر أن يرسم لنفسه مساراً انمائياً طويل الأمد على أساس متكامل مع المسارات الانمائية المناظرة لدى الأقطار العربية الأخرى ، لأن هذه المسارات ما زالت مجهولة ، وهـو ربمـا يخشى أن يتورط و« يجهل فوق جهل الجاهلين » - كما قال الشاعر العربي « الجاهلي » !

ولا شك بان هذا الامر يعتبر من بين أهم الأسباب التي جعلـت كل واحـد من الاقطار العربية ينصرف الى الانهماك في تلافي حالات النقص والاختلال الناشبة في أوضاعه الاقتصادية بمعزل عن غيره ، طامحاً ان يحقق لنفسه حالـة « اكتفـاء ذاتـي قطـري » بينما اقتصاده الوطني يغوص عميقاً في حمأة التبعية لمراكز القوى الاقتصادية العالمية . وبفضل تلك الانهماكات الانعزالية في التنمية ،ينبغي ان لا يستغربنّ أحد اذا ما تمخضت التنميات القطرية عن قيام اتجاهات انمائية متعارضة او متضاربة بين الاقطار : فتنشأ عنها صناعات متنافسة ومؤسسات متناحرة تكمن وراءهـا قوى اجتماعية ومصالـح مضـادة للتكامـل أو التوحيد الاقتصادي العربي .

لقد قامت بعض الاقطار العربية منذ البداية باعطاء حركاتها الانمـائية أفقـا زمنيا بحدود عشر سنوات ، كما فعلت مصر وتونس والسودان . ولكن اغلـب تلك « الخطـط العشرية » لم تراع شروط التخطيط بعيد المدى ، باركانه الاساسية . فالغـايات لم تكن واضحة المقاصد بشأن الوضع الاقتصادي - الاجتماعي المنشـود في المدى الطـويل . وقـد

اختلطت فيها الغايات العامة بالاهداف المرحلية ضمن استراتيجيات غير متماسكة ، ناهيك عن مثالب اسلوبية عديدة اكتنفت معظم جوانب الخطط المذكورة . وسوف نستعرض فيما يلي أهم الغايات التي استهدفتها خطط هذه الاقطار ، والنتائج التي آلت اليها ، وخصوصاً فيما يتعلق بموقفها ازاء قضية التكامل الاقتصادي العربي ، من جهة وقضية الاكتفاء الذاتي القطري ، من جهة أخرى .

خطط التنمية العربية ذات الاطار العشري : حالة تونس - مصر - السودان

١ - تونس

مرت حركة الانماء لدى القطر التونسي بمرحلتين متعاقبتين من الخطط ذات الاطار العشري من السنين . وكان الاطار الانمائي الأول بعنوان :«**تخطيط التنمية الاقتصادية للسنوات العشر ١٩٦٢ - ١٩٧١**»، وقد جرى لاحقاً تمديده الى عام ١٩٧٢ . وتعاقبت في نطاقه ثلاث خطط مرحلية متوسطة الأجل ، هي **المخطط الثلاثي ١٩٦٢ - ١٩٦٤ ، والمخطط الرباعي ١٩٦٥ - ١٩٦٨ ، والمخطط الرباعي ١٩٦٩ - ١٩٧٢** . اما الاطار العشري الثاني فكان بعنوان : « **تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات العشر ١٩٧٢ - ١٩٨١** » . ويضم خطتين مرحليتين هما : **المخطط الرباعي ١٩٧٣ - ١٩٧٦ ، والمخطط الذي يليه (١٩٧٧ ، ١٩٨١) . ويلاحظ ان الاطار الثاني قد أدخل الجانب « الاجتماعي » في نطاق العمل التخطيطي ، كما يلاحظ ان سنة ١٩٧٢ قد تركت تمر كفترة انتقالية قبل البدء بالخطة المرحلية الأولى من الاطار العشري الثاني .**

لقد تصدرت خطة السنوات العشر ١٩٦٢ - ١٩٧١ مجموعة من الغايات وردت على النحو التالي :

« الاهداف الاساسية »

١ - تخليص الاقتصاد من مخلفات الاستعمار والهيمنة الاقتصادية المفروضة عليه من فرنسا ، مع دمج القطاع الاستعماري بالاقتصاد الوطني وتعديل العلاقات الاقتصادية مع فرنسا .

٢ - النهضة بالانسان ورفع مستواه : رفع المستوى المادي والمعنوي للانسان التونسي .

٣ ـ إصلاح الاوضاع : تغيير الاوضاع الاجتماعية ـ اصلاح أوضاع عدم التوازن ـ استخدام اساليب انتاج حديثة ـ تلافي التخلف في المناطق المتخلفة ـ التشغيل للايدي العاملة .

٤ ـ النمو الذاتي : الاعتماد على الذات في تمويل التنمية .

يلي ذلك تعداد للاعمال المنوي القيام بها خلال السنوات العشر المذكورة وهي : إصلاح المداخيل ـ إصلاح الاوضاع الفلاحية ـ إصلاح الأوضاع الصناعية ـ إصلاح الصناعة التقليدية ـ إصلاح التجارة والقروض ـ إصلاح أنظمة الاستيراد والتصدير ـ إصلاح الاوضاع الادارية ـ إصلاح التجارة الخارجية ـ إصلاح الاوضاع الاجتماعية . . .

أما « **المخطط الثلاثي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤** » الذي هو بمثابة الخطة المرحلية الأولى ، فقد جاء بدون أهداف محددة ، اذ انها أُعتبرت من ضمن اهداف خطة التنمية الاقتصادية للسنوات العشر إياها . وهذه هفوة اسلوبية أدت الى طمس الاهداف المرحلية بالغايات الاساسية . وعلى هذا الاساس بدأ الشوط الاول من « عملية التنمية » العشرية الأولى . وبقدر ما يتعلق الامر بالموقف الانمائي تجاه « الاكتفاء الذاتي » وتجاه التكامل أو « الاندماج » مع أقطار عربية أخرى ، يستطيع المرء ان يتلمس مجموعة من المنطلقات والمشاهد المتضاربة ، من خلال استعراض ما ورد بشأن ذلك في الخطط المتلاحقة نفسها ، ومن بينها ما يلي :

ـ ورد في مقدمة الخطة الأولى توضيح ذو مغزى إنمائي معين ، بشأن انتماء القطر التونسي ، يقول : « نحن ننتمي الى افريقيا أولاً والبحر المتوسط ثانياً ، وتلك حقائق يجب ان تراعى في تخطيطنا حتى يكون ناجعاً وواقعياً » . وهذا قول له دلالته في مضمار السياسة الاقتصادية عموماً والانمائية خصوصاً وذلك فيما يتعلق بالموقف تجاه التعامل والتكامل الاقتصادي .

ـ وجاء في خطاب رئيس الجمهورية ، الذي تصدر المخطط الرباعي ٦٥ ـ ١٩٦٨ أن أهداف المخطط الثلاثي قد تمت « فقد بُلغت كافة الأهداف الاساسية التي رسمت للمخطط الثلاثي ، فتمت تصفية الاستعمار وأُدخلت إصلاحات على الأوضاع المعيشية واتت بنتائج كاملة غير منقوصة وازداد نشاط البلاد التونسية (. . .) أمّا الطور الذي يرمي الى بلوغه المخطط الرباعي فهو من الأهمية بمكان ناهيك انه عبارة عن تحويل اساسي للبلاد من وضعية الاقتصاد الزراعي الى وضعية الاكتفاء الذاتي في ميدان الاقتصاد واقامة مجتمع اقتصادي في البلاد، ذلك المجتمع المزدهر العادل الذي يتوق اليه شعبنا ويصبو اليه . . . »

لكن المخطط الرباعي المذكور كان قد جاء في اعقاب مؤتمر عقده الحزب الحاكم، سماه « مؤتمر المصير» (في بنزرت ١٩٦٤) وأعلن فيه عن تبني « الاشتراكية الدستورية » ، وذلك كرد على تفاقم المعضلات الانمائية : « فقد بلغت مشاكل التنمية التي يواجهها شعبنا مبلغا من الخطورة والحدة أصبح معه الاقتصاد الحر عرقلة دون التقدم . فمستقبل بلادنا وحياة كل مواطن ومصيره قد احدق بها الخطر بحيث لم يبق مجال للاتكال على دواليب تسير بدون رقابة سيراً يتعاصى على الضبط . . . » (المخطط الرباعي ٦٥ - ١٩٦٨ ، ص ١٣) .

- وفي مجال « التعاون الدولي » ، كواحد من أهداف المخطط الرباعي المذكور ، جاء التأكيد على التعاون مع العالم الثالث ، خصوصاً البلاد الافريقية وتليها البلاد العربية ، حيث : « في العالم العربي ستعمل تونس من أجل بروز الأمة العربية في الميدان الاقتصادي وفي جميع الميادين الأخرى فبتنمية التجارة والمؤسسات المشتركة والتبادل الثقافي وبجميع تلك الروابط المادية والأدبية التي تربط بيننا ستعمل بلادنا في جو من الأخوة وطبقا لمخطط يقع الاتفاق عليه من قبل . والمرحلة الحاسمه نحو هذه الوحدة تتم عندما يتحقق المغرب الكبير ، فالوحدة المغربية (. . .) تجد اليوم في الميدان الاقتصادي اساسها المتين وفي هذا العصر الذي امتاز بالمجموعات الكبيرة التي تُعتبر تجزئة المغرب الكبير الى بلدان صغيرة خطأً فادحاً . وبفضل التفاهم المتبادل والشعور المشترك بمصالحنا وبمصيرنا بُذلت جهود في السنوات الفارطة من أجل تحقيق تعاون يزداد أهمية يوماً بعد يوم ويسير بنا نحو الاندماج بين تونس وليبيا والجزائر والمغرب » (المخطط الرباعي المذكور ، ص ٢١) .

- وعلى صعيد « التبادل التجاري » أكدّ المخطط نفسه على أهمية توسيع المتاجرة مع اقطار المغرب العربي والاقطار العربية الأخرى أيضاً ، « خصوصاً لبنان وسوريا والعربية السعودية ومصر» (ص ٤٢ - ٤٣) .

إن الذي يبدو من خلال هذه النصوص المذكورة هو ان حركة التنمية التونسية قد أخذت تعاني من وطأة التجزئة ، وهي ما زالت بعدْ في مراحلها الأولى . ولا غرابة في ذلك ، فتونس بلد ذو كيان اقتصادي صغير الحجم ، وسوقه الوطنية ضيقة ، ومواردہ ليست وفيرہ على أية حال . وقد جعلته شروط التجزئة يشعر مبكراً بضغط كوابحها على مجمل حركة الانماء لديه . ومع ذلك فان البلد كان قد أقبل على التنمية يرواده الأمل بان

يحقق لنفسه ، منفردا ، « وضعية الاكتفاء الذاتي في ميدان الاقتصاد » . ولقد اعتمد في هذا المسعى الطموح على مخطط عشري إختلطت في اطاره غايات بعيدة المدى مع بعض المرامي العابرة ، ناهيك عن التناقض بين الدعوة الى « الاعتماد على الذات في تمويل التنمية » وبين ضغوط الحاجة الى استدراج المزيد من المعونات والقروض الخارجية لتمويل التشمبرات الانمائية . وتركزت استراتيجية المخطط المذكور في مجموعة من الوسائل الترميمية والاعمال الاصلاحية التي لا تبدو مجدية حقاً لبلوغ ذلك المطمح .

ومن الناحية الاخرى كان العمل التخطيطي ، كما يبدو ، في حيرة من أمره بخصوص انتماء تونس وتوجهاتها الانمائية . ففي البداية كان تشخيصه لانتماء تونس (الى افريقيا والبحر المتوسط) تشخيصاً جغرافياً محضاً . ولكنه بعدما ادرك عدم جدوى هذا الانتماء في مضمار الاقتصاد والتنمية ، عاد فأكد إنتماء تونس العربي المغربي ، وصار بالتالي يرى في « تجزئة المغرب الكبير الى بلدان صغيرة خطأ فادحاً » وينتدب نفسه للعمل « من أجل بروز الامة العربية » اقتصادياً ، ويتعهد بالسير نحو « الاندماج » مع اقطار المغرب الكبير ، اضافة الى توسيع التبادل التجاري مع الاقطار العربية في المشرق .

ولكن هذا التطلع نحو الاندماج وتوسيع التعامل مع الاقطار العربية لا تظهر له آثار في نطاق ما تنويه فعلاً خطط التنمية آنذاك في مناهجها الاستشارية . فهي لا تتناول سوى المعطيات والمتغيرات القطرية وحدها . أما الخطط اللاحقة فقد تخلّت عن ذكر مسألة الاندماج مع اقطار المغرب الأخرى أو سواها من الاقطار العربية .

وقد مرّت حركة التنمية التونسية بتحولات ومشاهد على صعيد آخر . ففي بداية المخطط الرباعي ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ، كان العمل الانمائي قد تبنى « الاشتراكية الدستورية » ، لأن دواليب الاقتصاد الحر « تتعاصى على الضبط » وتعرقل التقدم أيضاً . واتخذت تلك الاشتراكية لنفسها صيغة تعاونية (تعاضدية) واستمر العمل في نطاقها حتى أواخر العقد الستيني. ثم تعرضت الى إعادة تفسير أدّت الى شجب اتجاهاتها التعاضدية ، لتصبح بعد ذلك «اشتراكية بدون اكراه». وتمخضت الأحداث التي رافقت اعادة التفسير، عن تحوّل في الاتجاه العام، ارتداداً نحو اللبرالية ثم دخولاً في حظيرة الانفتاح الاقتصادي على الخارج، بعد ذاك المطاف الطويل .

في خضم تلك المشاهد الوعرة والتدابير المتضاربة ، تاهت قضية التكامل الاقتصادي الجماعي بين اقطار المغرب العربي وانهدرت جهود « اللجنة الاستشارية الدائمة

للمغرب»، وهي الجهاز الموكل بمهمة تنسيق التنمية هنـاك لتحقيق التكامـل الموعود[1] وانـصرف كل قطر الى غايته، منهمكاً لوحده في بناء اقتصاده القطري ومنجرفاً بمفرده في دوامة التبعية للخارج. وفي حاله تونس، أدّى التحوّل في الاتجاه العام نحو الخارج الى قدوم الاستثمارات الاجنبية اليها للعمل في العديد من أوجه النشاط الاقتصادي، خصوصاً في القطاع المصرفي والمالي وفي الصناعات التصديرية.

وهكذا تكون التجزئة المقرونة بالعزوف عن التنسيق التكاملي مع الاقطار العربية الاخرى قد آلت بالاقتصاد التونسي (وبغيره) الى حمأة التبعية والانفتاح امـام المصالـح الاجنبية، بعد أن كان المخطط العشري الاول قد وعد بتخليصه من «مخلفات الاستعمار والهيمنة الاقتصادية» الاجنبية. وبالرغم من التحسن النسبـي الـذي طرأ تدريجياً على اساليب التخطيط في نطاق الخطة العشرية الثانية ١٩٧٢ - ١٩٨١، فاننا نجد من يرى ان التخطيط التونسي «لا يزال يفتقر الى الكثير من شروطه الاساسية (. . .) حيث لم تتبلور استراتيجية متكاملة للتخطيط الشامل، لعدم وضوح أسس ومعايير الاختيار والمفاضلة بين البدائل التخطيطية. فلم يتعدّ الطرح الموجود اطار البرامج الاستثمارية المحددة بالانفاق الاستثماري مما جعل السياسة في القطر قاصرة عن تحقيق الاهداف»[2].

ويبـدو من خلال المخطـط الرابـع (١٩٧٣ - ١٩٧٦)، ان الاقتصـاد الوطنـي التونسي، بالرغم من تزايد الاستثمارات الاجنبية فيه، سوف يستمر يعاني من مجموعة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية المزمنة التي حاولـت الخطـط المتلاحقـة تلافيهـا دون جدوى، وهي مشكلة البطالة وانخفاض الدخول والعوز المالي. فالمخطط المذكور يصارح الناس في تونس بان «مشكل التشغيل» سيبقى المشكل الرئيسي اثناء الاعوام المقبلة، ثم يدعو الى السيطرة على «المشكل المالي» للابقاء على الديون الخارجية في حدود مقبولة[3].

---

(١) أنظر: الفيلالي، «قضية الوحدة والممارسة السياسية: خواطر عن التجارب بالجهة المغربية،» المستقبل العربي، ص ٤ - ٢٢.
وانظر أيضاً، ندوة التنسيق الصناعي العربي، الاسكندرية، ٢٢ - ٢٦/٢/١٩٧٦، التقرير الموسع لندوة التنسيق الصناعي العربي، ص ٢٦ - ٢٧.

(٢) أنظر: عبد الرسول جاسم، «تونس: تقييم خطة التنمية القومية (١٩٧٣-١٩٧٦)،» الاقتصادي العربي، السنة ٣، العدد ٣، ص ١٨.

(٣) تونس، المخطط الرابع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٣ - ١٩٧٦ ([تونس: شركة العمل للنشر والصحافة، ١٩٧٣])، ص ٥٧، ٦٥.
وانظر أيضاً استعراضاً عاماً للتنمية التونسية في:
Sayigh, **The Economies of the Arab World Development Since 1945**, pp. 508-517.

٢ ـ مصر

- الخطة العشرية الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠

يتصدر هذه الخطة هدف عام وحيد ، هو : « مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات » . أمّا بقية الاهداف الانمائية فهي ذات طبيعة جزئية ، تتعلق بمقادير الاستثمارات المستهدفة والعمالة وميزان المدفوعات وغير ذلك من الاهداف القطاعية . وقد تضمنت الخطة اتجاها لتغيير هيكل الاقتصاد الوطني بالتركيز على التثمير في الصناعة ، وخصوصاً في الصناعات المعوضه عن الاستيراد .

وبالرغم من استخدام اساليب ونماذج تخطيطية متطورة نسبياً آنذاك ، إلاّ ان الخطة العشرية لم تحدد لنفسها غايات ذات طبيعية شمولية أو مرامٍ بعيدة المدى بشأن مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولم تضع لنفسها استراتيجية طويلة الأجل . كما لم تحاول التعرف على المعطيات الاقتصادية والتطورات المحتملة في الاقتصادات العربية المجاورة مثلا ، ولم ترد فيها اشارة الى الرغبة في التوجه نحو تكامل اقتصادى مع اقطار عربية اخرى ، بالرغم من قيام الوحدة بين مصر وسوريا آنذاك .

وقد تم تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ٦٠ ـ ١٩٦٥ كمرحلة أولى من الخطة العشرية ، ونشأ بفعل ذلك عدد كبير من الصناعات في نطاق القطاع العام . ولكن الخطة الخمسية الثانية لم توضع موضع التنفيذ ، حيث أهملت واستعيض عنها بخطط سنوية هي عبارة عن موازنات سنوية للميزانية العامة للدولة . وبقي الحال على هذا المنوال حتى سنة ١٩٧٣ . وقد لعب العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، دوراً مؤثراً في ارباك التخطيط والتنمية في مصر خلال تلك السنوات .

- الخطة العشرية الثانية ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢

هدفها العام: مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات. وقد تضمنت الخطة، في نطاق هذا الهدف العام، أهدافا فرعية بشأن: مقدار الاستثمار ـ تطوير الهيكل الاقتصادي لصالح التصنيع لاستيعاب أعباء تزايد السكان ـ المحافظة على سلامة ميزان المدفوعات ـ توفير فرص العمالة ـ زيادة الكفاءة الانتاجية ـ ترتيب الأولويات باعطاء الأسبقية لمشروعات الاحلال والتجديد لصيانة الطاقة القائمة ، واستكمال المشروعات الجاري تنفيذها ، واستثمارات الترشيد لرفع مستوى الأداء وإزالة المعوقات . كما وعدت الخطة بتوزيع الصناعات على أقاليم القطر المصري لتعويض المناطق الريفية عما حُرمت منه

في الماضي ، ومشروع إعادة بناء القرية المصرية وكهربة الـريف واستكمال شبكات مياه الشرب وتكامل الخدمات الصحية ، وتحقيق التوازن بين نمو القطاعات ، وأخيراً : تيسير مشكلة الاسكان[٤].

لقد اكتفت الخطة العشرية الثانية ، مثل سابقتها ، بذكر هدف عام وحيد ، ولـم تضع لنفسها غايات انمائية تناسب المدى الزمني المختار لها . أمّا بقية الأهداف المذكورة فانها ذات طبيعة جزئية ، تناسب خطة مرحلية ذات مدى متوسـط . وقـد جاءت على منـوال سابقتها ، خالية من الاشارة الى امكانية ايجاد تكامل بين الاقتصاد المصري والاقتصادات العربية ، وذلك بالرغم من كون مصرعضواً في اتفاقية الوحدة الاقتصـادية العـربية وفي السوق العربية المشتركة معاً . ولهذا فان الخطة تبدو من هذه الناحية منكفئة وترميمية ، وليس فيها ما يدل على انها تُدخل في حسبانها مراعاة الافادة من التطورات الجارية لدى الأقطار العربية الأخرى ، ولا حتى بالنسبة للسودان ، حيث جرت (منذ ١٩٧٤) محاولة جانبية لاقامة نوع من التكامل الجزئي معه[٥] ، ولكن من خارج إطار الخطة المذكورة .

لقد عانى التخطيط الانمائي المصري من مثالب عديدة ، طالما شخّصها الاقتصاديون المصريون وغيرهم . ولعل من أشد المثالب وطأة على التنمية هو « عدم الالتزام ببرنامج سياسي للتخطيط للأجل الطـويل يمـكن المخططـين في ضوئـه من اجراء حساباتهـم وتقديراتهم . فقد اضطر المخططون الى تغيير أساليبهم وتقديراتهم »[٦] مرة بعد أخرى . وبقي العمل التخطيطي حبيساً في مأزق « النظرة الجزئية ، وغياب الاستراتيجية طويلـة الأجل ، وفقدان النظرة العلمية والنظرة المستقبلية »[٧] ، إضافـة إلى مأزق الانكفـاء على الذات إنمائياً ، حيث بدا كأنه يسعى لايجاد حالة من الاكتفاء الذاتي . فعمد الى إقامـة صناعات كثيرة لهذا الغرض ، ولـكن تصريف انتـاج هذه الصناعـات « اصطـدم بضيق

---

(٤) محمد عبد المنعم عفر ، محمد علي نصار ومحمد حمود عبد الرؤوف ، « تقييم تجربة التخطيط في جمهورية مصر العربية ، » في مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، الرابع ، ١٧ - ٢٠/٣/١٩٧٣ ، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع ، الجزء ٢ : ص ٣٥٢ - ٤٣١ ، خصوصاً ص ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٥) أنظر : أحمد يوسف القرعي ، « التكامل السوداني المصري التجربة وأبعادها ، » المستقبل العربي ، العدد ٤ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، ص ١٥١ - ١٦٤ .

(٦) عفر ، نصار وعبد الرؤوف ، « تقييم تجربة التخطيط في جمهورية مصر العربية ، » في مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، الرابع ، الكويت ، ١٧ - ٢٠/٣/١٩٧٣ ، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع ، الجزء ٢ : ص ٤٢٤ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٤١٧ - ٤٢٣ .

السوق المحلية مما أدى الى تعطيل جزء من الطاقة أحياناً وتكوين مخزون ضخم أحياناً أخرى ، اضطرت معه الدولة إلى تصدير هذه المنتجات باسعار منخفضة تكاد تغطي فقط تكلفة المستلزمات المستوردة لأجل هذه الصناعة » .

« كما وان تعاملنا مع الدول العربية والدول النامية الأخرى ضئيل على الرغم من أهمية التعامل مع هذه الدول في التخفيف من حدة اتجاه التجارة العالمية ومعدلات التبادل الدولية لصالح الدول الصناعية المتقدمة . وربما يرجع ذلك الى أن تغييراً جذرياً في الهيكل الاقتصادي المصري وفي التركيب السلعي للتجارة الخارجية المصرية لم يحدث ، وفي الوقت الذي لا تجد فيه سلعة التصدير المصرية الرئيسة ، وهي القطن ، سوقاً رائجة في هذه الدول نتيجة لانتاج بعضها له وقيام صناعات غزل ونسج القطن على نطاق واسع في كثير من الأقطار (. . .) بالاضافة الى عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة الى كثير من هذه الدول (. . .) الى جانب العوامل السياسية التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد حجم التبادل التجاري وجهل المصدّر المصري باحتياجات الأسواق المختلفة . . . »[٨] .

وعلى هذا النحو يصبح بالامكان تحميل « جهل » القائمين على تصدير المنتوجات المصرية ، والعوامل الأخرى ، مغبّة أخطاء التخطيط الانمائي وتهاونه الذي أدى الى انكفاء الاقتصاد المصري عن التكامل مع الاقتصادات العربية من حوله ، ليسقط بعد ذلك مرهقاً في مستنقع « الانفتاح الاقتصادي » ، عوداً على بدء .

ان تغافل التخطيط المصري عن تحديد الغايات الانمائية الكبرى بمراميها الاقتصادية والاجتماعية لأمد طويل ، وكذلك تهاون الموقف الانمائي المصري ازاء قضية التكامل الاقتصادي العربي ، قد فوتا فرصة قيام نهوض اقتصادي عربي متماسك خلال الفترة الماضية . واذا كان أحد الاقتصاديين المصريين قد فسر التهاون بشأن هذه القضية على أساس « اختفاء الارادة السياسية للتكامل » وعدم وجود « استراتيجية عامة للعمل الاقتصادي العربي المشترك »[٩] ، فان هذا التفسير قد بات الآن هو نفسه بحاجة الى تفسير يكشف عما وراءه من أسباب .

---

(٨) المصدر نفسه ، ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨ .

(٩) الغندور ، « العمل العربي المشترك انجازاته ومعوقاته ، » في مجموعة المحاضرات التي ألقيت في الموسم الثقافي الأول خلال الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر ١٩٧٧ ، الجزء ٢ : ص ٨ وما يليها .

٣ ـ السودان : خطة السنوات العشر للتنمية الاقتصادية ١٩٦٢ ـ ١٩٧١

الأهداف العامة

- تحقيق زيادة ملموسة في الدخل الحقيقي للفرد ، عن طريق زيادة الانتاج الوطني ،
- العمل على توسيع هيكل البنيان الاقتصادي ،
- زيادة الصادرات بانشاء صناعات تصديرية ، وانشاء صناعات معوضة عن الاستيراد (لتقوية وضع ميزان المدفوعات) ،
- احداث تحسينات إضافية في الأحوال الاجتماعية وخلق فرص للعمالة .

وفي نطاق هذه الأهداف وضعت الخطة أهدافاً تفصيلية بشأن توزيع التثميرات على مختلف القطاعات ، أملاً بتحقيق تحرك انمائي يجعل الاقتصاد السوداني يكتسب قدرة على مواصلة النمو الذاتي مستقبلاً . والخطة ذات شقين أحدهما يتعلق بالقطاع الخاص ، وهو تأشيري غير ملزم ، والثاني تتولى تثميراته الحكومة باستخدام الأموال العامة المتاحة لهذا الغرض . ولم تتضمن الخطة شيئاً بخصوص امكانية الافادة من التطورات الاقتصادية في المنطقة العربية ، فقد قصرت نفسها على الاقتصاد الوطني ، مستهدفة اقامة صناعات تحويلية للمواد الأولية والخامات المتوافرة فيه . وتم فعلاً انشاء عدد من المشروعات والمصانع التي سرعان ما واجهت معضلات جمة ، سواء بشأن تشغيلها أو تصريف منتجاتها . فالسوق المحلية ضيقة ، لأن السكان باكثريتهم الساحقة ما زالوا يعيشون متناثرين في البوادي رحّلا ، وفي الأرياف النائية ، خارج « اقتصاد السوق » وهم في حالة كفاف ذاتي . والبلد ما زال يفتقر الى الركائز الأساسية ، خصوصاً وسائل ومسالك النقل ومرافق التوزيع ، بالاضافة الى عدم توفر القوى العاملة ذات المهارات الملائمة والمؤهلات الادارية اللازمة . ونتيجة لتلك المعضلات بقيت تلك المصانع ، بمعظمها ، لا تعمل الا بمستوى منخفض يتراوح بين ١٥٪ و٣٠٪ من طاقتها الانتاجية ، وبعضها توقف عاطلاً لفترة طويلة ، شاهداً على فداحة الهدر الذي يؤدي إليه التخطيط قصير البصيرة . وقد استدعى ذلك أن يكون أول هدف من أهداف الخطة الخمسية اللاحقة هو : استغلال القدرات الانتاجية العاطلة في الصناعات التي أقامتها الخطة العشرية إياها[١٠] .

---

(١٠) أنظر: السودان، وزارة التخطيط، خطة الخمس سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية السودان الديمقراطية ١٩٧٠/ ١٩٧١ ـ ١٩٧٤/ ١٩٧٥، المجلد الأول : الاتجاهات الرئيسية للتنمية (الخرطوم : الوزارة ، ١٩٧٠) . وأنظر كذلك :

Ahmed El Bashir Fadul Said, **Government Policy Towards Promoting Industrial Growth in the Sudan** (Kuwait: Kuwait Institute of Economic and Social Planning in the Middle East, 1972).

وهكذا يكون قد تأكد من جديد أنه لا يفوق بؤس التخطيط المهلهل والمنكفىء ، سوى بؤس نتائجه . فبعد انقضاء « عـدّة » الخطة العشرية الأولى ، ظهرت حصيلة « الزيادة الملموسة في الدخل الحقيقي للفرد » التي استهدفتها تلك الخطة ، إذْ « ارتفع نصيب الفرد بحوالي ثلاث جنيهات في السنة ، أو ٢٥ قرشاً سودانياً في الشهر . . . أي بعد عشر سنوات فان متوسط معيشة الانسان السوداني قد زادت بقدر (يعادل ثمن شراء) علبة سجاير واحدة في الشهر »[(١١)] . أفهكذا ينبغي أن تكون نتائج التخطيط بعيد المدى ؟

في الحقيقة ان النماذج السابق ذكرها من « الخطط العشرية » لا يجوز اعتبارها ضرباً من ضروب التخطيط ذي الأجل الطويل ، وذلك بغض النظر عن المدة الزمنية المدونة في عنوان كل خطة منها . فهي خطط لا تحمل سوى أهداف جزئية مبتورة عن بعضها ، جرى تجميعها خبط عشواء استجابة لضغوط آنية ، ولم توضع في سياق استراتيجية عامة مشتقة عن تخطيط بعيد المدى . ولذلك فقد بقيت الخطط محرومة من الأفق الانمائي الواضح بغاياته ومراميه عبر أجل زمني طويل . كما ان الخطط المذكورة تغاضت عن استطلاع ما يجري في الأقطار الأخرى ، فلم تضع لنفسها نوعاً من « تقدير موقف اقتصادي انمائي » بشأن المعطيات والمتغيرات الجارية والمرتقبة في الخارج عموماً وفي المنطقة العربية خصوصاً . ان غياب هكذا نظرة شمولية ، سواء باتجاه المستقبل البعيد أو باتجاه الاقتصادات الخارجية والمجاورة ، قد أدّى الى انكفاء التنمية قطرياً وضمن أفق زمني قصير . وفي الواقع ان الخطط العشرية المذكورة لا تتميز بخصائصها ومثالبها عن خصائص ومثالب الخطط متوسطة المدى ، ولا ينبغي ان يكون التعامل معها إلاّ على هذا الأساس . فقد اختلطت فيها الاستراتيجيات العليا للتنمية مع الاستراتيجيات المرحلية ، وتعرضت جميعاً الى التعديل والتبديل تبعاً لمقتضيات عابرة أو تطورات مستجدة ، مما جعل « الحاضر » يتحكم « بالمستقبل » تحكماً يتنافى مع طبيعة التخطيط بعيد المدى . ولذلك فلا غرابة إذا ما انتابت عمليات التنمية شتّى انواع التقلب والاضطراب والاحباط ، وهي أمور أفقدت العمل التخطيطي جديته وجعلته في وضع مرتبك ، بل ومتهم بنظر الناس ، ناهيك عن تلاشي ثقتهم به .

---

(١١) أحمد المرشدي ، في تعقيب على « تجربة التخطيط للتنمية بجمهورية السودان الديمقراطية ،» في مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، الرابع ، الكويت ، ١٧ ـ ٢٠/ ٣/ ١٩٧٣ ، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع ، الجزء ١ : ص ٣٠٦ .
وانظر عرضاً عاماً للتنمية في السودان في :
Sayigh, TheEconomies of the Arab World Development Since 1945, pp. 405-410.

ثانياً : الاتجاهات الهدفية لخطط التنمية المرحلية

تنقسم خطط التنمية العربية الى فئتين اثنتين بالنسبة للموقف من التكامل الاقتصادي العربي . الفئة الأولى ، وهي الأكثرية ، تجاهلت مسألة التكامل الاقتصادي كلياً ، فلم تعبر عن رغبة في هذا الأمر . والفئة الثانية عبرت عن وجود رغبة لدى أقطارها في السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، بدلالة ورود نص صريح بهذه الرغبة سواء ضمن الأهداف العامة أو الأهداف القطاعية أو في نطاق الاستراتيجيات المرحلية للخطط . وتشمل الفئة الأخيرة خطط التنمية لدى كل من **الأردن وسوريا والعراق والكويت وليبيا واليمن (ج ع)**. وتدخل في هذه الفئة جزئياً احدى خطط اليمن (د . ش .) حيث وردت رغبة في التكامل مع الشطر اليمني الشمالي فقط ، وكذلك بعض الخطط المرحلية المبكرة في **تونس** . أما الفئة التي تجاهلت ذكر التكامل الاقتصادي العربي فتشمل خطط التنمية في **المغرب وموريتانيا والجزائر ومصر والسودان والسعودية والصومال ولبنان وعمان** .

ولكن ينبغي التذكير في هذا المجال بان احتواء أية خطة على نص هدفي بشأن التكامل الاقتصادي العربي لا يشكل في الحقيقة سوى « وعد » أو رغبة ، وهو بالتالي لا يمثل ضمانة لقيام إتجاه انمائي موات للتكامل في تلك الخطة ، كما سنرى . وبالمقابل ، فان عدم ذكر هدف التكامل في الخطط لا يعني حتماً ان اتجاهاتها الانمائية كلها مضادة للتكامل الاقتصادي العربية في المستقبل . فالاتجاهات المضادة للتكامل الاقتصادي العربي هي ، أساساً ، تلك الاتجاهات الداعية الى « الاكتفاء الذاتي المطلق » أو الاتجاهات الرامية الى « التكامل مع الاقتصادات الأجنبية غير العربية » .

أ ـ فئة الخطط العربية الداعية الى التكامل الاقتصادي العربي

ان التكامل الاقتصادي بين الكيانات الاقتصادية القطرية يمثل عملاً من أعمال تقرير المصير الاقتصادي لأجل طويل . ولذلك فان التوجه نحوه ينبغي أن يظهر **أولاً** كواحد من الغايات الانمائية الأساسية للتنمية وفي استراتيجياتها العليا ، ثم يظهر ، **ثانياً** ، ضمن الأهداف العامة للخطط المرحلية ، ويتأكد وجوده ، **ثالثاً** ، في نطاق الاستراتيجية المرحلية للخطط المتعاقبة ، ويتجسد ، **أخيراً** في المناهج الاستثمارية متمثلاً بمشروعات عديدة من مختلف الأنواع التي مر ذكرها في الفصل السابق . ولا ريب ان المحك الأخير لقيام اتجاهات تكاملية في خطط التنمية القطرية هو أن تجري صياغة المناهج الاستثمارية واختيار مفرداتها من المشاريع الانمائية على أساس مراعاة مبدأ التخصص التكاملي بين الهياكل الاقتصادية للأقطار الراغبة في التكامل الاقتصادي . وهذا الأمر يستدعي اجراء

عمليات تنسيق تفصيلية تتناول مفردات المناهج الاستثمارية للأقطار ذات العلاقة ، بقصد استبعاد حالات الازدواج أو تكرار المشاريع المتنافسة ، من جهة ، وتأمين إقامة الأواصر للتشابك الوظيفي بين المشاريع الانمائية ، من جهة أخرى .

والآن ، ما مدى مراعاة هذه الاعتبارات والضوابط في الخطط الداعية الى التكامل الاقتصادي العربي ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل تستدعي التحري عن مدى الاتساق بين الدعوة الى التكامل - كما وردت ضمن أهداف واستراتيجيات الخطط - وبين الممارسات الفعلية - كما تجسدت في المناهج الاستثمارية وفي أنواع المشروعات الانمائية وفي التدابير والاجراءات المعتمدة في حالة مجموعة خطط الأقطار الداعية الى التكامل الاقتصادي العربي . وفيما يلي عرض سريع لما جاء بشأن التكامل الاقتصادي لدى الأقطار المذكورة :

الاردن

١ - قامت المحاولة الأولى لتنظيم التنمية في الاردن على شكل برنامج لخمس سنوات ١٩٦٢ - ١٩٦٧ ، ولكن هذا البرنامج أهمل بعد مرور سنة على بدئه وحل مكانه برنامج السنوات السبع ١٩٦٤-١٩٧٠ ، الذي جرى تنفيذ شطر منه ثم توقف العمل به اثر العدوان الاسرائيلي (١٩٦٧) . وقد أدى انسلاخ الضفة الغربية عن الاردن الى تقليص الكيان الاقتصادي للبلد . وانتاب العمل التخطيطي ارتباك لعدة سنوات بسبب موجة النزوح الجديدة الى الضفة الشرقية وتفاقم مشكلة البطالة في وقت ازدادت فيه اعباء التسليح . فركدت عملية الانماء الى ان تم وضع خطة لثلاث سنوات ١٩٧٣- ١٩٧٥ ، وتلتها خطة السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٦-١٩٨٠ .

٢ - ورد في مطلع البرنامج الاول خطاب للملك حسين بشأن الاتجاه العام للتنمية ، عبر عن الطموح لبلوغ حالة « اكتفاء ذاتي » كهدف شامل(*) . ولكن يبدو ، كما يظهر من طبيعة اهداف البرنامج الاول والبرنامج الثاني الذي حل مكانه ، ان المقصود بذلك هو تحقيق نوع من حالة الاعتماد على النفس ، لأن الاهداف العامة للبرنامجين المذكورين لم تتعد الرغبة في تلافي مشاكل راهنة آنذاك ، قوامها عجز متزايد في الميزان التجاري وانتشار حالة البطالة واعتماد واسع على العون المالي الاجنبي . وقد اغفل البرنامج

---

* العبارة هي:

«... to attain the over-all aim of self-sufficiency.»

أنظر :

Jordan, Development Board, Five Year Program for Economic Development 1962-1967 (Amman: The Board, 1961).

قضية التكامل الاقتصادي العربي ، بالرغم من أن الاردن كان عضواً في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

٣ ـ الخطة الثلاثية (١٩٧٥ـ٧٣) لم تتضمن اهدافها العامة ذكراً لمسألة التكامل الاقتصادي ، ولكن استراتيجيتها أوردت نصاً يقول بجعل التجارة الخارجية اكثر رشاداً ، وبتدعيم احكام السوق العربية المشتركة . وقد تكرر الأمر نفسه في الخطة الخمسية (٧٦ـ١٩٨٠) التي لم تذكر التكامل ضمن الاهداف العامة ، بينا أكدت عليه في نطاق استراتيجية التنمية ، حيث وعدت « بالتركيز في التطوير الاقتصادي على التعاون مع الاقطار العربية الشقيقة عن طريق تنسيق المجهودات التنموية فيها واقامة المشروعات المشتركة وخاصة الصناعات المعدنية والتعدينية والبترولية وتدعيم التكامل الاقتصادي بينها وتطوير مرافق البنية الاساسية التي تخدم هذه الغايات » وكذلك « ترشيد التجارة الخارجية(. . .) وتطبيق احكام السوق العربية المشتركة ضمن المصلحة المتبادلة »[١٢].

٤ ـ لقد اشتدت حاجة الاقتصاد الاردني الى التعامل التكاملي مع الاقتصادات العربية بعد فقدانه الضفة الغربية وانكماش السوق المحلية كثيراً اثر ذلك . ولكن الخطط الاردنية ما انفكت تدعو الى السعي من اجل بلوغ حالة اقتصاد معتمد على نفسه الى جانب الدعوة الى التكامل الاقتصادي العربي . فنجد مثلاً في نطاق اهداف قطاع التعدين والصناعة دعوة الى « تحقيق درجة اعلى من التكامل والترابط بين الصناعات الوطنية ضمن قطاع الصناعة والتعدين نفسه ، وكذلك بين هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والانشاءات ». وهذه الدعوة تمثل نزوعاً نحو التكامل الذاتي القطري ، وهي لا تتسق تماماً مع هدف آخر ورد في نطاق القطاع المذكور نفسه ، يدعو الى « تحقيق تنسيق صناعي عربي اكبر بالتعاون مع الدول العربية الاخرى يتفق واستراتيجية التنمية الصناعية العربية في المدى البعيد [١٣] . ولا تذكر **الخطة الانمائية** ، كيفية العمل للتوفيق بين هاتين الدعوتين اللتين جاءتا مقترنتين معاً . فحركة التنمية الاردنية تطمح ، كما يبدو ، الى تحقيق المزيد من التكامل الذاتي (القطري) وهي لا توضح ماهية الفروع الصناعية التي تستطيع التخصص بها في نطاق « استراتيجية التنمية الصناعية العربية » ، خصوصاً وان هذه الاستراتيجية ما زالت هي نفسها غير واضحة المعالم حتى الآن . وهذا امر يثير الارتباك بشأن الموقف الانمائي ازاء قضية التكامل الاقتصادي العربي .

---

(١٢) الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ (عمان : المجلس ، [د.ت.]) ، ص ٢٤ .
(١٣) المصدر نفسه ، ص ١٣٣ .

٥ ـ وعند التحري عن مواضع التكامل في المنهاج الاستشاري للخطة الاخيرة ، فلا نجدها الا في حالتين فقط : الاولى وعدت بتحقيق الترابط بين الشبكة الكهربائية الاردنية وبين نظيرتها السورية ، والثانية اكدت باعطاء أولوية لمشاريع النقل (الطرق) التي تخدم تجارة الترانزيت وتوثيق الروابط الاقتصادية مع الدول العربية [١٤] .

٦ ـ يلاحظ ان القسم الاكبر من البرامج والخطط الاردنية ذو طبيعة تأشيرية فهو يعتمد على المبادرات الأهلية . وتسعى السياسة الاقتصادية الى استدراج الرساميل والتشميرات الاجنبية والعربية . وتقوم الدولة بدور ملموس في بناء المرتكزات الاساسية المادية (في مجال انشاء الطرق ومرافق المواصلات) والبشرية (في مضمار تعليم وتدريب القوى العاملة) .

٧ ـ لم تحصل مبادرات فعلية لتنسيق مشاريع التنمية الاردنية إلاّ مع قطر واحد مجاور (سوريا) وعلى اساس ثنائي وجزئي ، منذ ١٩٧٥[١٥] . وليس لدى الاردن تخطيط طويل الأمد ، خلال الفترة موضع الدراسة . ولكن بالرغم من ذلك ، وبالرغم من محدودية الموارد التمويلية وشح المياه والاراضي الزراعية ، وندرة الثروات المعدنية ، وضيق السوق المحلية ، فان فاعلية الاداء الاقتصادي والانمائي تعتبر ذات مستوى جيد حقاً ، مع مراعاة دور العون المالي العربي والاجنبي في ذلك .

سوريا

١ ـ تعاقبت في سوريا ، خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠ ، اربع خطط خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . كانت الأولى هي الخطة الخمسية ٦٠-١٩٦٥ ، التي جرى اعدادها في ظل الوحدة السياسية مع مصر آنذاك . ولكن هذه الخطة لم تذكر شيئا واضحاً بخصوص قضية التكامل الاقتصادي العربي ، واكتفت بذكر اهداف تخص مضاعفة الدخل القومي .

٢ ـ في الخطة الثانية (٦٥-١٩٧٠) وردت ثمانية اهداف عامة ، نصّ احدها على « المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية كخطوة أولى نحو الوحدة العربية الشاملة » . وفي الخطة الثالثة (٧١-١٩٧٥) ورد ١٤ هدفاً عاماً يؤكد أحدها على

---

(١٤) المصدر نفسه ، ص ١٨٧ .

(١٥) أنظر : عبد الرازق حسن ، « التعاون الاقتصادي بين الاردن وسوريا خطوة نحو التكامل الثنائي ، » المستقبل العربي ، العدد ٤ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٣ ـ ١٥٠ .

« تدعيم مسيرة القطر نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة بتطوير التكامل الاقتصادي العربي » . كما جاء في نطاق اهداف قطاع الصناعة تعبير عن الرغبة في « بناء وحدات صناعية بالحجم الاقتصادي الأمثل التي يتيحها اشتراكنا في السوق العربية المشتركة ودخولنا في تحقيق الوحدة العربية » وكذلك ورد في مجال التجارة الخارجية : « تنمية التعامل التجاري مع البلدان العربية الشقيقة والسعي بخطى عملية لتحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي معها ، ودعم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة وغير ذلك من اشكال التعاون الاقتصادي العربي (الخطة الخمسية ١٩٧٥-٧١ ، ص ٢٨) .

٣ ـ أما الخطة الرابعة (٧٦-١٩٨٠) فلم تذكر التكامل ضمن الاهداف العامة التي بلغ عددها ١٧ هدفا ، بل كان أحدها ينص على « تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والكسائية الرئيسة والسعي لتحقيق نسبة متزايدة من الاكتفاء الذاتي من بقية السلع» . ولكن في نطاق الاهداف القطاعية للخطة ، جاءت بشأن قطاع الصناعة والتعدين دعوة الى « الانطلاق من وحدة السوق العربية والعمل على عدم المزاحمة في الصناعات العربية وذلك بهدف تحقيق التكامل العربي قدر الامكان » . كما جاء في مضمار التجارة الخارجية هدف يدعو الى « التكامل الاقتصادي العربي ودعم اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة وجميع اشكال التعاون الاقتصادي العربي ، وذلك عن طريق اختيار المشاريع وتنسيقها والدخول في مشاريع مشتركة . وجاء كذلك في نطاق « السياسات والاجراءات والتدابير» للخطة المذكورة ، وعود بشأن : « العمل على تدعيم التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة ومجلس الوحدة الاقتصادية والتنسيق بينه وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية ، وتشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية وجذبها الى القطر (السوري) عن طريق المشاريع المشتركة في مجالات معينة ، وتشجيع السياحة العربية ، وكذلك العمل على توسيع قبول طلاب الدول العربية للدراسة في جامعات القطر » [١٦] .

٤ ـ ولكن برغم التأكيدات المار ذكرها ، فانه يصعب العثور في المناهج الاستثمارية على مشاريع تحمل اثراً مباشراً للتوجهات التكاملية . كتب احد الباحثين في معرض تقويم

---

(١٦) انظر : سوريا ، رئاسة مجلس الوزراء ، هيئة تخطيط الدولة ، الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠ في القطر العربي السوري ([دمشق] : هيئة تخطيط الدولة ، ١٩٧٦) ، خصوصاً راجع : « الأهداف العامة والأهداف القطاعية ، » وكذلك « السياسات والاجراءات والتدابير ، » لهذه الخطة .

التخطيط الانمائي لدى القطر العربي السوري : « انه على الرغم من ان من اهداف الخطة الرئيسة تشجيع التكامل الاقتصادي العربي من خلال زيادة المشروعات العربية المشتركة وغيرها من الوسائل ، إلاّ انه لا يوجد اتجاه واضح وصريح نحو هذا الاتجاه (. . .) ومما يلفت النظر ان هذا الهدف قد ذكر (سابقاً) ايضاً ولم يحدث تطور ملحوظ نحو هذا الإتجاه [١٧] » . وقد ورد أيضاً في **التقرير الاقتصادي العربي** ، بشأن تطور الاقتصاد السوري ، انه قد « اصبح تكامل وترابط القطاعات الاقتصادية أحد الاهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية في سورية (. . .) إذ زاد التكامل والترابط بين فروع كل قطاع على حدة » [١٨] .

ان هذه النتيجة تبدو انها قد جاءت وفاقاً لما ورد في أهداف الخطة الرابعة بشأن السعي الى تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي ، ولكنها لا تتفق مع الدعوة المتكررة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي . فالجنوح إلى الاكتفاء الذاتي (المفرط) والسعي الى استحداث تكامل بين القطاعات القطرية ، كلاهما يمثلان اتجاهاً غير موات للتكامل مع اقتصادات اخرى . يضاف الى ذلك ان محاولة تنسيق التنمية لم تحصل فعلاً إلاّ مع قطر واحد مجاور (الاردن) كما سبقت الاشارة اليها، وقد تلتها محاولة أولية مع العراق ، ولكن الاخيرة ما لبثت ان توقفت أو تأجلت في صيف عام ١٩٧٩ . ولم يكن لدى سوريا استراتيجية واضحة للتخطيط بعيد المدى خلال الفترة الماضية [١٩].

العراق

١ ـ جرت التنمية في العراق بحسب خطط متوسطة الأجل ، بلغ عددها أربع خطط خمسية خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٨٠ . وقد أبدت الخطط العراقية اهتماماً مبكراً بقضية التكامل والوحدة الاقتصادية العربية . فورد ضمن « الأهداف التفصيلية » للخطة الأولى ، هدف ينص على تحقيق التكامل الاقتصادي وتسريع انجاز الوحدة الاقتصادية مع

---

(١٧) عبد العزيز دحية ، « حول تقييم تجربة التخطيط في الجمهورية العربية السورية ، » في مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، الرابع ، الكويت ، ١٧ ـ ٢٠/٣/١٩٧٣ ، **وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع** ، الجزء ٢ : ص ٥٤٠ .

(١٨) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، **التقرير الاقتصادي العربي** ([بيروت] : الاتحاد ، ١٩٧٧) ، ص ٥ .

(١٩) دحية ، « حول تقييم تجربة التخطيط في الجمهورية العربية السورية ، » في مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، الرابع ، الكويت ، ١٧ ـ ٢٠/٣/١٩٧٣ ، **وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع** ، الجزء ٢ : ص ٥٤١ .

الأقطار العربية عموماً و ج.ع.م (مصر وسوريا) خصوصاً . ولكن الخطة المذكورة لم توضح كيفية تسريع انجاز الوحدة الاقتصادية ، لا في نطاق السياسات والاجراءات ولا في نطاق المنهاج الاستثماري والمشاريع الانمائية .

٢ ـ ولقد تكرر في الخطط اللاحقة ذكر هذه الغاية ، بصيغ مختلفة ، بَيْدَ أنه لا يوجد في الممارسات التطبيقية للتنمية دليل يشير إلى الالتزام بالسعي نحو الغاية المذكورة . وقد أشار الى هذه الحقيقة عدد من الباحثين ، فقال أحدهم بشأن واحدة من خطط العقد الستيني : أنه « قد أكدت الخطة ان اختيارها المشاريع الانتاجية قد تمّ آخذاً السوق العربية كوحدة متكاملة ، إلاّ انها لم تعط أية تفصيلات لتوكيد هذا الادعاء » [٢٠]. وقال آخر بشأن الخطة الثالثة (٧٠ ـ ١٩٧٥) : « كان أحد أهدافها يؤكد على ضرورة تنسيق اختيار المشروعات بالشكل الذي يأخذ أهداف التكامل الاقتصادي في الحسبان ، إلاّ ان ما تحقق حتى الآن لا يبشر بخير كثير (. . .) فلم تجر محاولة تنسيق الانماء الاقتصادي أو وضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة » [٢١] .

٣ ـ تشير مجموعة من الوقائع الى ان مشاريع التصنيع في العراق ، وخصوصاً الصناعات النفطية ، كانت قد واجهت احباطات عديدة لكي لا تكون بحجوم تصلح للتصدير الى المنطقة العربية ، ولذلك « اتجهت عملية اختيار المشاريع الصناعية (إلى الأنواع التي) إستهدفت أساساً إشباع متطلبات الطلب المحلي » [٢٢] . وقد « كان الحجم الصغير للسوق المحلية عاملاً مرجحاً للتركيز على المشاريع الصغيرة الحجم (. . .) وقد تمّ الأخذ بمثل هذه الاختيارات (. . .) نتيجة فشل المخططين في التركيز على الميزة النسبية ، والمطلقة احتمالاً ، للعراق في الأمد الطويل ضمن علاقاته التجارية الدولية » [٢٣] .

٤ ـ لم يكن لدى العراق تخطيط ذو أجل طويل ، خلال العقدين الستيني والسبعيني ، ولهذا « يمكن اتهام التخطيط (في العراق) بعد عام ١٩٥٨ بقصر النظر ، فلم تعدُ الخطط عملية صياغة قوائم لمشاريع القطاع العام ، دون تشخيص أفق للتطور في

---

(٢٠) أنظر : فاضل عباس مهدي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ (بيروت : دار الطليعة ، [١٩٧٧]) ، ص ١٠٢ .

(٢١) صقر أحمد صقر ، « التخطيط والنمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٩ ـ ١٩٦٩ ، » في مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، الرابع ، الكويت ، ١٧ ـ ٢٠/٣/١٩٧٣ ، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع ، الجزء ٢ : ص ٦٣٠ .

(٢٢) أنظر : مهدي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ ، ص ١٤٤ ـ ١٥١ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ١١٨.

الأمد الطويل » [٢٤] . ويبدو ان الأمر ما زال كذلك ، إذ نلمس شكوى مماثلة وردت على لسان وزير التخطيط في العراق نفسه ، في عام ١٩٧٨ ، حيث قال :

« نحن الآن في العراق لدينا خطة تنموية وكذلك (الأمر) في كل الأقطار العربية التي تنتهج التخطيط ، أو التي تضع البرامج للانماء الاقتصادي بحسب المفهوم والفلسفة السياسية والاقتصادية التي يؤمن بها ذلك النظام ، لكننا نعترف الآن اننا في العراق لا نمتلك معلومات كافية لكي نحدد بها الحجوم الاقتصادية التي تبنى بموجبها منشآتنا وكذلك لا نمتلك المعلومات عن الأقطار العربية وعن اتجاهاتها في التنمية كي نأخذ منها مؤشراً يفيد في أن نختار الاتجاه الذي نبني به اقتصادنا بشكل لا يؤدي إلى التضارب مع المنشآت والبناء الاقتصادي الذي يحصل في المملكة العربية السعودية أو في مصر أو في سوريا أو في أي قطر من أقطار الخليج العربي (. . .) ما مستقبل هذه السلع والمعدات ؟ أي سوق سيحتويها ؟ إن الواقع الراهن يشير الى ان الخمس أو العشر سنوات القادمة ستعزز نوعاً من الخلاف العربي الجديد على الأسواق وعلى تشغيل المنشآت الاقتصادية التي أقيمت » [٢٥] .

ولا ريب إن هذا النوع من الشكوى ليس مقتصراً على العراق وحده ، فالحالة عامة لدى مختلف الأقطار العربية ، بسبب غياب التخطيط لأجل طويل ، وبسبب حرص الأقطار العربية على عدم تبادل المعلومات بشأن النوايا الانمائية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة .

الكويت

١ ـ إن أول مسودة خطة للتنمية في دولة الكويت هي الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٦٦ / ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠/ ١٩٧١ وعدلت ونقحت فيما بعد كمسودة خطة للفترة ٦٧/ ١٩٦٨ ـ ٧١/ ١٩٧٢ . وقد وضعت لها أهداف رئيسة ذات طبيعة مستمرة ، عبّر أحدها عن الرغبة في تحقيق تكامل اقتصادي عربي شامل للأقطار العربية . وجاء ضمن الأهداف المرحلية لتلك الخطة هدف وَعَدَ بتقوية الروابط الاقتصادية مع الدول العربية وبذل الجهود المتواصلة الرامية الى التنسيق الفعال الأقصى بين الأقطار المذكورة . وعند تعيين مجالات العمل الانمائي حسب القطاعات ورد وَعْدٌ بتوسيع الزراعة

---

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١١٧ .

(٢٥) أنظر : المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، الأول ، بغداد ، ٦-١٢/٥/١٩٧٨ ، ص ١٥٤ ـ ١٥٥ .

بعد استكمال مخططات جلب الماء من العراق . وعند عرض « السياسات والاجراءات » لم يرد ذكر للتنسيق أو التكامل . ولكن الخطة المذكورة لم تحظ بمصادقة السلطة التشريعية في دولة الكويت ، ولذلك بقيت غير ملزمة لأحد قانونياً .

٢ ـ ولقد تبنت الخطة الثانية الأهداف العامة الواردة في الخطة الأولى ، بيد انها ، مثل سابقتها ، لم تنل موافقة السلطات صاحبة القرار الحاسم للتنفيذ . وهناك مساع بدأت تبذلها الكويت منذ مدة لايجاد تكامل اقتصادي (اقليمي) لمنطقة الخليج العربي .

ليبيا

١ ـ إن أول خطة إنماء في ليبيا كانت « مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ » ، ثم انقطع بعدها العمل التخطيطي الى ان تم وضع خطة ثلاثية ١٩٧٣ـ١٩٧٥ ، وتلتها مباشرة « خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠».

٢ ـ لم تذكر الخطط الليبية شيئاً بخصوص التكامل الاقتصادي العربي ، سواء في أهدافها العامة أو في استراتيجياتها . ولكن خطة التحول الأخيرة ذكرت في نطاق « تطور التجارة مع الخارج » عبارة تقول : « ان خطة التحول تهدف الى تعزيز وتوطيد التعاون التجاري مع البلدان العربية وذلك من خلال المساهمة في تحقيق انجازات هامة على صعيد اقامة اقتصاد عربي يتصف بالتكامل والترابط العضوي ويتلاءم مع هدف الوحدة العربية المنشودة » (خطة التحوّل المذكورة ، ص ٩٤) . ان هذه العبارة ، بغض النظر عن غموض صياغتها ، لا تبدو متسقة تماماً مع مطمح ورد في مطلع الخطة يشير إلى ان خطة التحول تأتي لتحقيق « الاستراتيجية والأهداف بعيدة المدى وتوفير أسس وعناصر النمو التلقائي المستمر المرتكز على القطاعات الانتاجية الرئيسة والاقتراب تدريجياً نحو الاكتفاء الذاتي . . . » (خطة التحول نفسها ص ٩) .

٣ ـ ان هذا النوع من التضارب في ما بين التوجهات والمرامي الانمائية ليس مقصوراً على هذه الخطة الليبية ، فالخطط العربية الأخرى حافلة بتناقضات مشابهة عديدة . ولكن الأمر هنا يستدعي تشخيص ماهية الاتجاه الانمائي ازاء التكامل من جهة وإزاء الاكتفاء الذاتي من جهة اخرى . ان السعي نحو الاكتفاء الذاتي قد جاء ذكره في نطاق التوجه العام « للاستراتيجية والأهداف بعيدة المدى » ، بينما قضية « التكامل والترابط العضوي » جاءت في نطاق جزء يخص « التعاون التجاري » . وفي هذه الحالة يكون الاتجاه الغالب هو الاتجاه

الذي تمثله الاستراتيجية والأهداف بعيدة المدى ، ما لم يأتِ المنهاج الاستثماري بمشاريع انتاجية تحسم الاتجاه لصالح التكامل الاقتصادي العربي .

٤ ـ ان التخطيط في ليبيا ، كسائر نظائره لدى الأقطار العربية الأخرى ، لم يذكر شيئاً عن خصائص الاقتصادات العربية من حوله ، ولا عن كيفية المواءمة بين اقتصاده القطري وتلك الاقتصادات ، بل هو في خطته الأخيرة . يقول : « تنبثق استراتيجية التحول من واقع ظروف الاقتصاد الوطني . . . » لا اكثر (خطة التحول ص ٢٠) . وبما أن الاقتصاد الليبي ما زال في طور البناء الأولي لهياكله ومرتكزاته الأساسية ، فان أمر التكامل ما زال في الواقع بدون حسم .

اليمن (الجمهورية العربية اليمنية)

١ ـ بدأت أول محاولة تخطيطية في اليمن على شكل برنامج انمائي لثلاث سنوات من ٧٣/ ١٩٧٤ الى ٧٥/ ١٩٧٦ . وقد أعتبر ذلك البرنامج الثلاثي بمثابة « مرحلة تمهيدية » لترميم الوضع الاقتصادي واكتساب خبرة في مضمار التنمية . وقد تضمن البرنامج اهدافاً لم تذكر شيئاً بخصوص التكامل الاقتصادي مع اقطار عربية أخرى .

وتمّ بعد ذلك وضع « الخطة الخمسية الأولى ٧٦/ ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠/ ١٩٨١ » ، التي اختارت لنفسها ١٥ هدفاً ، نص آخرها على تحقيق التكامل اليمني والعربي معاً : « ان العمل الوحدوي من اجل توحيد شطري اليمن أولاً ، ومن أجل الوحدة العربية ثانياً ، يقتضي اقامة أساس متين من التكامل الاقتصادي . ولذلك فان السعي لتحقيق هذا التكامل في شتّى جوانبه الممكنة سيحتل محوراً رئيساً من الجهد الانمائي للبلاد ، بحيث تأخذ الدراسات اللازمة للمشروعات المحلية عنصر التكامل اليمني والعربي بعين الاعتبار » . وجاء ضمن « عناصر استراتيجية التنمية » وعدٌ « بالتركيز على المشروعات التكاملية اليمنية والعربية » موضحاً « بأن هدف تحقيق التكامل اليمني ، ومع البلدان العربية ، وخاصة المجاورة منها ، يعتمد على السعي من أجل :

أ ـ تنفيذ المشروعات التي تحقق الارتباط ، كمشروعات الطرق المشتركة ، وشبكات الارتباط الكهربائية ، وايجاد المناطق الحرة المشتركة ، والارتباط بالمواصلات السلكية واللاسلكية .

ب ـ تنفيذ مشروعات انتاجية بتمويل مشترك .

ج ـ الاتفاق على تبادل اقامة مشروعات ، كل منها لتلبية حاجات مشتركة في مجموعة الأسواق المحلية » (٢٦) .

هذا ما وعدت به الخطة الخمسية الأولى في اليمن ، وقد كان من حسن الفطن أنها شخّصت أنواع المشروعات التي تراها « تحقق الارتباط » المنشود (وهو أمر لم تفعله أكثر الخطط لدى الأقطار العربية الأخرى التي وعدت بمراعاة التكامل) . ولكن هذه الخطة اليمنية ما زالت قيد التنفيذ ولا يمكن معرفة مدى التزامها بوعودها إلاّ بعد انقضاء « عدّتها » . واننا لمنتظرون .

اليمن (الديمقراطية الشعبية)

١ ـ باشرت اليمن (د. ش.) بوضع أول خطة ، باسم « الخطة الثلاثية للتنمية ٧١/ ١٩٧٢ ـ ٧٣/ ١٩٧٤ » ، وكانت لها ٨ أهداف عامة ، نصّ الأخير منها على « تحقيق التكامل الاقتصادي بين شطري اليمن » ، ولم يذكر الأقطار العربية الأخرى . ولكن المنهاج الاستشاري للخطة لا يشير إلى كيفية بلوغ هذا الهدف ، ولا غرابة في ذلك بالنظر الى المعضلات الكثيرة التي خلفها الاستعمار الذي تمادى طويلاً في جنوب اليمن ، اضافة الى اثر غلق قناة السويس آنذاك على أهم مرفق اقتصادي هناك ، متمثلاً في خدمات ميناء عدن .

٢ ـ أما الخطة الثانية ، وهي « الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٧٤/ ١٩٧٥ ـ ٧٨/ ١٩٧٩ » ، فانها لم تذكر هدفاً للتكامل مع الشطر اليمني أو مع غيره . فقد وضعت لنفسها هدفاً يرمي الى تحويل الاقتصاد الوطني من « اقتصاد خدمات » الى اقتصاد يعتمد على الانتاج الزراعي والصناعي ، من اجل رفع المستوى المعاشي ومكافحة البطالة المتفشية . وأبدت الخطة اهتماماً بالثروة السمكية المتاحة بوفرة . واذا حققت الخطة شوطاً في تطوير امكانات الصيد البحري ، فان هذا يعتبر بمثابة نوع من التخصص الذي يشجع على التعامل والتبادل التجاري مع اقطار عربية اخرى .

ب ـ خطط الاقطار التي اغفلت قضية التكامل العربي

يمكن تقسيم خطط التنمية لدى الاقطار العربية التي لم تعبر عن رغبة في التكامل

---

(٢٦) أنظر : اليمن (الشمالية) رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦/ ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠/ ١٩٨١ ، الكتاب الثالث : الأهداف والاستراتيجيات العامة ([صنعاء] : رئاسة مجلس الوزراء ، [١٩٧٧]) ، الكتاب الثالث: ص ١٢ ، ١٨ .

الاقتصادي العربي، الى صنفين حسب التوجه الانمائي العام . الصنف الأول يضم خططاً ما زالت اقتصاداتها الوطنية في الاطوار الأولى للتنمية، وهي تركز مجهودها الانمائي على الامور الداخلية، وقد لا تبدو قضية التكامل كقضية ملحة لديها، او ان مساهمتها في عملية تكامل جماعية ما زالت لم يحن أوانها. والصنف الآخر يمثل خطط اقطار قطعت اشواطاً في مضمار تنويع انتاجها الوطني، وبلغت طوراً يجعلها قادرة على المساهمة في عملية التكامل مع اقتصادات اخرى . ولكن يبدو ان هذه الاقطار تفضل ان تكيف اوضاعها الاقتصادية تجاه الخارج دون تمييز او نزوع نحو التكتل في جماعة معينة. بل ان بعض هذه الاقطار قد عبر عن رغبته في تكييف اتجاهاته الانمائية بما يتلاءم مع الاقطار الاجنبية وخصوصاً مع الاقتصادات المتقدمة الغربية بالذات، كما سنرى. وقد سبق ان تعرفنا على طبيعة التوجهات الانمائية لدى بعض هذه الجماعة من الأقطار العربية، مثل السودان ومصر، ولسوف نتناول فيما يلي اهم ملامح الاتجاهات الانمائية لدى الأقطار الباقية، بادئين بها من الغرب الى الشرق:

موريتانيا

١ ـ كانت الخطة الاولى ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ قد تولى تحضيرها جماعة من الفرنسيين، وكانت أهدافها قد شددت على قضية تنمية عناصر الانتاج في الاقتصاد الموريتاني . اما الخطة الثانية ، فهي مخطط التنمية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ، وقد قام باعدادها جهاز وطني ، استطاع فيما بعد ان يضع المخطط الخماسي للتنمية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ .

٢ ـ ركزت اهداف المخطط الأخير على: تأمين بعض الضرورات الاقتصادية من أجل تحرير الاقتصاد الموريتاني من السيطرة الاجنبية، وتحسين وضع موريتانيا دولياً ، ورفع مستوى المواطن ، وتوفير المتطلبات الغذائية للشعب، وتوفير الخدمات الصحية والتعلمية .

٣ ـ ان محتوى الاهداف المذكورة يدل على وضع اقتصادي ما زال ركيكاً وهو يعاني من سيطرة المصالح الاجنبية على مقدراته. ولذلك فان مرامي التنمية لدى موريتانيا ما زالت ذات طبيعة ترميمية، ولا يُنتظَر منها ان تحقق للاقتصاد الموريتاني وضعا مواتيا لاقامة أواصر على مستوى الفعاليات الانتاجية المتقدمة نسبياً . ويبدو ان التنمية الموريتانية تحتاج الى كثير من الوقت ومن العون الخارجي لكي تستطيع تنويع الانتاج الوطني هناك، وجعله في طور مناسب لاقامة مثل هذه الأواصر الانتاجية مع الاقتصادات العربية .

المغرب

١ ـ يتمتع القطر المغربي بامكانات جيدة لتنويع انتاجه الوطني زراعياً وصناعياً. وقد بلغ اقتصاده الوطني اطواراً مواتية لاقامة أواصر تكاملية مع الأقتصادات العربية الأخرى(*). ولكن خطط التنمية في المغرب لم تُبد اهتماماً بهذه المسألة، بالرغم من وجود «اللجنة الاستشارية الدائمة» ومساعيها الرامية الى تنسيق التنمية بين اقطار المغرب العربي، كما ذُكر سابقاً. ولقد مر التخطيط الانمائي في المغرب باحوال عديدة قبل الاستقلال الوطني وبعده. وبلغت الدورات التخطيطية هناك خمس دورات من الخطط متوسطة الأمد، خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٠. إلاّ إن معظم تلك الخطط تعرّض الى ارتباكات، والبعض منها ناله التجميد أو الاهمال. كما تعرضت اتجاهات التنمية المبكرة الى اضطراب وتحول من اتجاه الى آخر معاكس. مثال ذلك ان «التخطيط الخماسي (الأول) ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤» كان قد اتخذ لنفسه اتجاها مركزاً نحو التصنيع الواسع وارساء قواعد لصناعات ثقيلة (كصناعات الحديد والكيمياويات) كما وضع برنامجاً واسعاً للتعليم والتدريب (من اجل تحقيق اكتفاء ذاتي من القوى العاملة الماهرة)، وذلك ابتغاء تنويع الانتاج الوطني صناعياً. وكان يطمح الى «مغربة» الاقتصاد الوطني بتخليصه من سيطرة المصالح الاستعمارية الناشبة فيه منذ عهد الحماية الأجنبية التي كانت مفروضة على المغرب. وعندما ارادت الحكومة التي تولت اعداد ذلك المخطط ان تنجز عملية تصفية المصالح الاستعمارية بصورة عاجلة وجذرية، تعرضت الى الاقالة بسرعة وحلت مكانها حكومة أخرى مضادة للاتجاه الجذري. وتغير إثر ذلك منهاج العمل: فاهملت الحكومة اللاحقة سياسة التركيز على التصنيع وسياسة مجافاة المصالح الاستعمارية، واحلت مكانها سياسة فتح الابواب واسعة امام الاستثمارات الخارجية وامام ارباب الاعمال المحليين (بموجب قانون الاستثمار لسنة ١٩٦١). ثم اخذت الحكومة تماطل في تنفيذ المخطط الخماسي المذكور قصداً حتى تم تجميده عملياً في سنة ١٩٦٢. وبذلك تمت العودة مبكراً الى نظام اقتصادي موغل في اللبرالية(٢٧)، وحريص على استمرار حالة انفتاح اقتصادي موبوء بالمصالح الأجنبية.

٢ ـ وبعدما إنقضت السنوات الباقية من مدة المخطط الخماسي الاول خاوية بدون

---

* كانت المملكة المغربية من بين ٤ دول عربية وقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مبكراً (١٩٦٢) ولكنها ما صادقت عليها قط، وحتى الآن.

(٢٧) أنظر:

Sayigh, The Economies of the Arab World Development ince 1945, 646.

تخطيط، جاءت الخطة الثلاثية ١٩٦٥ - ١٩٦٧ ، تؤكد على التنمية الفلاحية والتنمية السياحية وتكوين الاطارات، ثم تلاها «التخطيط الخماسي ١٩٦٨ - ١٩٧٢» مؤكداً أسبقية الاهداف الثلاثة نفسها مع اضافة الاهتمام بمشكلة التكاثف السكاني والبطالة، وبقضيّة التنمية الصناعية. وجاء على هذا المنوال «مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٣ - ١٩٧٧» والذي يليه .

٣ - لقد عولت السياسة الانمائية المغربية على المبادرات الخاصة الاجنبية والمحلية في حل المشكلات الاقتصادية المزمنة ، وفي مقدمتها مشكلة البطالة ومعضلة شح الموارد التمويلية . فأتاحت للمستثمرين الاجانب والمحليين مختلف المحفزات المغرية، من اعفاءات وامتيازات وخدمات. . . الخ . ولكن بعد مرور سنين عديدة اخذت الخطط المتعاقبة تشير بطريقة مواربة، اشارات تدل على عقم تلك السياسة اللبرالية ، التي يبدو انها ما اكتفت بانها فشلت في حل المشكلات القديمة، بل فاقمتها واضافت اليها معضلات جديدة. فبالنسبة لمشكلة البطالة، تنذر إحدى الخطط بان تزايد «السكان المغاربة بسرعة فائقة» سيؤدي الى «تفاحش البطالة وكثرة السكان في المدن على الخصوص». وازاء تقاعس ارباب الاموال عن التشمير في التنمية الصناعية ، تدعو الخطة ذاتها الى تدارك الامر، إذ، «مع اعطاء الاسبقية الأولى للفلاحة لا ينبغي ان تغفل معه ضرورة التنمية الصناعية التي برهنت الاحصائيات الأخيرة على انه من الصعب إنجازها على الخصوص بواسطة المبادرة الخاصة» [٢٨]. وعندما اشتد سوء توزيع الدخل، فازداد الفقراء فقراً واكتسب الاغنياء مزيداً من الثراء، اتت الخطة اللاحقة فالقت اللوم على سابقتها بدعوى ان مشاكل التشغيل وتوزيع الدخل التي تكوّن جانباً هاماً في السياسة الأقتصادية، لم تُولَ الاهتمام المطلوب خلال المخطط ١٩٦٨ - ١٩٧٢». ثم حاولت ان تقنع الناس بانه «كان التفكير متجهاً نحو الاعتقاد ان النمو السريع يحمل في طيّاته تحسينا موازيا لظروف العيش بالنسبة لفئات السكان الأكثر حرماناً»، وكأنما هناك سبب مجهول جعل «النمو المحقق الذي عرفته البلاد خلال الخمس سنوات الاخيرة لم تستفد منه هذه الفئات الاّ بقدر جزئي» [٢٩]. ولقد أدّى انحصار القوة الشرائية في شريحة قليلة من السكان الى حالة ضيق مفتعلة في حجم السوق المحلية ، الأمر الذي أدّى بدوره الى انخفاض الطلب على انتاج عدد واسع من الصناعات الوطنية التي قامت اساساً للتعويض عن الاستيراد. وتعرضت تلك الصناعات

---

(٢٨) أنظر : المغرب ، وزارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الاطارات التخطيط الخماسي ١٩٦٨ - ١٩٧٢ ، الجزء الأول (الرباط : الوزارة ، ١٩٦٧) ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢٩) أنظر : المغرب ، كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الاطارات ، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، الجزء الأول (الدار البيضاء : كتابة الدولة ، ١٩٧٣) ، ص ٥٢ .

الى بطالة جزئية جعلتها تنتج بمستوى منخفض، يقارب في المتوسط ٦٤٪ من طاقتها الانتاجية الجاهزة [٣٠]. فاتخذت الخطط من هذه الحالة ذريعة لتنصح، تنويهاً، بالكف عن «سياسة الاحلال بالنسبة للواردات»، وتدعو الى تشجيع «تصدير المعادن الخام»، وذلك بغية زيادة الصادرات الى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية والى السوق الامريكي، للقرب الجغرافي من هذه الاسواق، وهي تتوقع محاباة أوروبا وامريكا للاقتصاد المغربي اللبرالي[٣١]. وازاء تفاقم هجرة الناس الفقراء من الأرياف الى اطراف المدن، وتفشي البطالة و«مدن الصفيح»، اخذت خطط التنمية تدعو الى تصدير المزيد من العمال المغاربة الى اوروبا واستدراج السيّاح الى المغرب، لأن «هجرة العمال الى الخارج واستقبال السيّاح في المغرب هي في التحليل النهائي تعادل من الناحية الاقتصادية تصديراً لمنتوجات تم صنعها في المغرب »[٣٢].

٤ ـ على هذا المنوال استمرت عملية تكييف الاقتصاد المغربي وتوجيهه حتى بات مرتعا هينا للاحتكارات الاجنبية، التي استبدت به وجعلته يرتبط بالاقتصادات الخارجية، الاوروبية والامريكية، فصار يسعى للتكامل معها اكثر فاكثر، بدعوى انها اقرب اليه جغرافيا. وبعد كل هذا التهافت تقول الخطة إيّاها: «إن تحرير الاقتصاد الوطني من السيطرة الاجنبية التي تكتسي قوة خاصة في بعض القطاعات دون ان ينجز فيها أي استثمار، بل لا تزيد على التمتع بالربح الذي تدرها عليه بالاحتكارات التي تستفيد منها، موقوف على مغربة تدريجية وانتقائية لرأس المال. . . »[٣٣].

٥ ـ ان هذا التعريض الخجول بالعبث الذي مارسته الاحتكارات الاجنبية في الاقتصاد المغربي، جدير بان تتبعه تحولات جدية في السياسة الانمائية المغربية، وذلك باتجاه مزيد من المراعاة للمصلحة الوطنية وباتجاه التضافر مع الاقتصادات العربية. وقد لاحت لدى المغرب قناعة «بان مجموعة الدول العربية قادرة على اقامة كيان اقتصادي متكامل في شتى الميادين الزراعية والصناعية والتجارية، والاستغناء عن اصناف كثيرة من المواد المستوردة حاليا من دول الشرق والغرب (وانه) في ميدان استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك يجدر التأكيد على أهمية قيام نموذج عربي مستقل للتنمية يأخذ بعين الاعتبار وبالدرجة الأولى هدف تنمية التكافؤ من خلال التكامل العربي لضمان مصلحة

---

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٥٧.
(٣١) المصدر نفسه ، ص ٥٨ .
(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٥٩.
(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٦٣.

جميع الدول العربية وارساء وتقوية القاعدة المشتركة على اساس الاعتماد الجماعي على النفس كذا سنتفادى استراتيجية التنمية المبنية على التبعية للخارج ، كما سنتفادى مشكل الخيار بين التنمية القطرية والتنمية القومية العربية (مع) التأكيد على ضرورة تغيير الهيكل الانتاجي العربي لكي يطابق حاجيات بلادنا . . .»[٣٤].

فهل تعبّر هذه القناعة عن عزم اكيد على التحول في سياسة التنمية المغربية نحو مراعاة التكامل الاقتصادي العربي؟ إن الخطة الثلاثية ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ هي «خطة تكميلية للمخطط الخماسي السابق»[٣٥] ولا ينتظر ان تحمل تحولاً عن مساره .

الجزائر

١ ـ ورثت الجزائر ، عند نيلها إستقلالها الوطني عام ١٩٦٢ ، اقتصاداً متخلفاً ومنحرفاً ومشوهاً ، بفعل التبعيه الجائرة التي كانت مفروضه عليه سابقاً . وقد إنتابت الاقتصاد الجزائري معضلات جمة غداة الاستقلال ، بسبب الانسحاب الفجائي للمعمّرين الأجانب مع أموالهم الى الخارج ، وبسبب التخريب العمدي الذي ارتكبته منظمة الجيش السرية الفرنسية في المصانع والمرافق الاقتصادية ، بينما كانت الجزائر قد فقدت ما يزيد عن المليون من رجالها الذين استشهدوا في الحرب التحريرية ، وأغلبهم كان في عمر العمل .

٢ ـ في السنوات التي أعقبت نيل الاستقلال الوطني ، كانت الأعمال الانمائية ذات طبيعة ترميمية ، تجري على منوال سنوي يستهدف تخليص الأوضاع الاقتصادية مما أصابها من ارتباك وتخريب . ثم بدأ التخطيط الجدّي في عام ١٩٦٦ ، بصياغة استراتيجية عامة للتنمية ، وتلتها صياغة « مشروع سباعي » عبّر عن التوقعات أو النوايا الانمائية لسبع سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ . وفي نطاق هذا المشروع السباعي تم إعداد مخطط ثلاثي ٦٧ ـ ١٩٦٩ ، وهو بمثابة برنامج غايته تحقيق السيطرة الوطنية الكاملة على النشاط الاقتصادي عن طريق تأميم المصالح الأجنبية في البلد . ومنذ ذلك الوقت أخذت الدولة تقوم بدور متزايد في الحياة الاقتصادية وفي توجيه وإدارة حركة التنمية[٣٦] .

---

(٣٤) أنظر : « كلمة السيد المعطي بوعبيد الوزير الأول ووزير العدل ، » في مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الدورة الثالثة والعشرون ، الرباط ، ٢٩/ ٤ ـ ٢/ ٥/ ١٩٧٩، ص ١٣ ـ ١٥ ، خصوصاً ص ١٤ .

(٣٥) أنظر : المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(٣٦) أنظر :
Sayigh, The Economies of the Arab World Development Since 1945, p. 565- 566.

٣ ـ تلا ذلك المخطط الرباعي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ ، الذي يعتبر بمثابة الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد استهدف هذا المخطط استكمال السيطرة على الاقتصاد الوطني ، وتوسيع الاستثمارات الانمائية على أساس إعطاء الأسبقية للتصنيع الحثيث ، وخصوصاً في مجال تطوير الموارد الهيدروكاربونية (النفط والغاز) كسلع للتصدير بالدرجة الأولى ، ولتوليد الطاقة ، وذلك من أجل تمويل حركة التنمية ولتصنيع الحديد[٣٧] ، بالاضافة الى إقامة صناعات بتروكيمائية وصناعات المرتكزات الأساسية لهيكل الاقتصاد الوطني . ولقد ازداد الاهتمام بهذا النوع من الصناعات الثقيلة في المخطط الرباعي الثاني (٧٤ ـ ١٩٧٧) الذي فاق سابقه كثيراً في حجم الاستثمارات الانمائية ، موجهاً الشطر الأعظم من الموارد التمويلية لاستكمال الصناعات المذكورة .

٤ ـ لقد أكدت استراتيجية التنمية الجزائرية ، منذ البداية ، على مبدأ التكامل الداخلي بين القطاعات الاقتصادية الوطنية ، بمراعاة الترابط الوظيفي بين الصناعة والزراعة وبين الصناعة وتطوير الثروة الهيدروكاربونية . ولذلك فان « مسألة التكامل بين الاقتصاد العربي (كذا) لم تحظ بأي أثر على الخطط الجزائرية »[٣٨] . ولكن مع ذلك فان حركة التصنيع في الجزائر تبدو ذات طبيعة تحمل في ثناياها اتجاهاً مؤاتياً لقيام حالة تكامل صناعي في المستقبل مع اقتصادات عربية أخرى ، وذلك لأن الصناعات التعدينية الثقيلة التي بدأتها الجزائر من شأنها انها تحتاج الى أسواق واسعة ، كما تحتاج الى صناعات تستخدم المنتوجات المعدنية الجزائرية للأغراض الصناعية ، خصوصاً في مجال الصناعات الهندسية . بيد أن هذه الامكانية تبقى محكومة بمدى قيام صناعات تكميلية لدى الأقطار العربية الأخرى ، وبمدى توافر شبكات خطوط النقل المناسب اقتصادياً بين الأقطار العربية . (وهذا صحيح بالنسبة لعمليات التصنيع لدى الأقطار العربية الأخرى ، مثلما هو صحيح بالنسبة للجزائر) .

٥ ـ لقد حصل تحول نسبي في التوجه الانمائي الجزائري ، فقد أبدى المخطط الجديد ، الصادر عام ١٩٧٨ ، اهتماماً بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، من أجل خلق مجالات أوسع لتشغيل الأيدي العاملة (تخفيفاً لحالة البطالة) ومن أجل رفع الوضع

---

(٣٧) أنظر : حناشي عزيز ، « تجربة التعاون الياباني الجزائري في التنمية ومستقبله ، » في ندوة مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي ، طوكيو ، اليابان ، ١١ ـ ١٢/ ١١/ ١٩٧٦ ، مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي (الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٧٨) ، ص ٢٠١ ـ ٢١٧ .

(٣٨) أنظر : عبد الرحمن الرميلي ، « التخطيط الجزائري وأجهزته ، » في مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، الرابع ، الكويت ، ١٧ ـ ٢٠/ ٣/ ١٩٧٣ ، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع ، الجزء ٢ : ص ٤٦١ .

الاجتماعي والمعيشي للمواطنين . ومع ذلك فان الخطة الجديدة تسعى لانشاء مجمّع صناعي لتجميع السيارات الجاهزة ، وهو بسعة تكفي لامداد السوق المحلية مع بقاء فائض للتصدير أيضاً .

السعودية

١ ـ بدأت عملية التنمية في المملكة العربية السعودية تمارس التخطيط متأخرة نسبياً ، الى مطلع العقد السبعيني .فكانت أول محاولة تخطيطية هي « خطة التنمية ١٣٩٠ هـ » (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) التي اختارت لنفسها أهدافاً عامة قوامها : تطوير الموارد البشرية ، وتنويع مصادر الدخل الوطني من أجل زيادة الانتاج المحلي ودرءاً لمخاطر الاعتماد على مورد وحيد (النفط) ، مع شرط الحفاظ على « اقتصاد مفتوح » . ثم بلورت الخطة الثانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) مزيداً من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية . فورد فيها ، اضافة الى الأهداف السابقة ، تأكيد بالحفاظ على القيم الدينية وتعزيز الدفاع وترسيخ الأمن الداخلي ، وزيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع ، وبناء التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف العامة المذكورة ، وذلك ضمن مبادىء الحرية الاقتصادية[٣٩] .

٢ ـ إن الخطتين المذكورتين تبدوان غير معنيتين مطلقاً بمسألة التكامل أو التعامل مع الاقتصادات العربية المجاورة أو البعيدة . بل أن استراتيجية التنمية للخطة الثانية أكدت بدون مواربة ان « تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق التركيز على زيادة الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي » غايته وضع « الأساس للاكتفاء الذاتي الاقتصادي في المستقبل اجراء وقائياً ضد النفاد التدريجي للزيت »[٤٠] . وقد عولت السياسة الانمائية على المبادرات الفردية للأهالي والمستثمرين الأجانب في « الصناعات الأخرى التي لا تعتمد على الزيت » مع استعداد الدولة لتوفير الشروط المادية والاجرائية المواتية لتحفيز تلك المبادرات ومساندتها . أما الصناعات الكبيرة المعتمدة على الزيت والغاز والموارد المعدنية الأخرى ، فان الدولة قد أخذت على عاتقها مهمة إقامتها . ولكن هذه الصناعات يجري انشاؤها على أساس المشاركة مع شركات أجنبية متعددة الجنسيات ، وهي صناعات تستهدف انتاج سلع للتصدير الى الأسواق الخارجية ، وتتولى شؤونها الادارية والفنية الأطراف الأجنبية . ولهذا فانه « يلاحظ تغيب البعد القومي في خطط التنمية السعودية ، فيستهدف في مجال

---

(٣٩) أنظر : السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ (الرياض : الوزارة ، ١٩٧٥) ، ص ٢٧-٣٠ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .

العلاقات الدولية والتعاون الدولي الاستفادة من الخبرات الدولية في تنمية المملكة وتحويل اقتصادها الى اقتصاد صناعي حديث . وقد تم عقد اتفاقات فنية واقتصادية وتجارية مع عدد من بلاد العالم (. . .) للافادة من تجارب هذه البلاد وما يتوافر فيها من موارد تكنولوجية وبشرية في سبيل تحقيق أهداف التنمية في المملكة (. . .) وهكذا يرتبط اقتصاد المملكة ارتباطاً وثيقاً لا ينفصم ، وفي ظل النظام الاقتصادي الدولي، بالاقتصادات الصناعية المتقدمة (المستهلكة للبترول) وعلى الأخص الولايات المتحدة لا من خلال صادرات البترول ذات الأهمية الاستراتيجية فحسب ولكن من خلال الاستثمارات الدولية »[٤١] .

٣ ـ ولكن هذا النمط من التنمية أخذت تكتنفه ملابسات عديدة ، خصوصاً بعدما استبدت بالاقتصاد السعودي موجات مهولة من فيض الموارد المالية ، إثر تصاعد أسعار النفط . فقد أخذت تتواتر أخبار تشبه الأساطير عن الهدر والتبديد للأموال نتيجة لتواطؤات تآمرية تقوم بها مختلف المصالح الخارجية والداخلية من زمر « المقاولين الأجانب المتحالفين مع حكومات أجنبية » ، ومن جماعات السماسرة والمستوردين المحليين وغيرهم ، الذين يعملون جميعاً متربصين « لإقناع السعودية بانفاق أموالها على السلع الصناعية والخدمات الغربية » ، متوخين الإثراء عن طريق دخولهم كشركاء في العملية ذاتها [٤٢] .

ولا ريب في أن هذا النوع من الممارسات قد اغتنم فرصة انعزالية التنميات القطرية العربية عن بعضها فأدى الى تكرار اقامة مشروعات صناعية كبيرة ، متماثلة ومتنافسة ، لدى السعودية ولدى البلدان النفطية في المنطقة . فبعد « تجربة عشر سنوات من التخطيط والتنفيذ » وبعدما « أصبحت المملكة قوة اقتصادية ذات أهمية رئيسية ، وبالتالي أصبحت اقتصاداً مفتوحاً جداً » أعاد وزير التخطيط في السعودية تلخيص « أهداف التخطيط السعودي وطرق تحقيقه . . . ومشاكله » على النحو التالي :

« الهدف : تحويل المجتمع مادياً مع الحفاظ على قيمه الثقافية ،

الوسيلة : تنمية كبيرة وواسعة للقطاعات الصناعية ،

---

(٤١) أنظر : رياض الشيخ ، « نحو صيغة ملائمة للتنسيق والتكامل الاقتصادي العربي ، » في المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، الأول ، بغداد ، ٦ ـ ١٢/ ٥/ ١٩٧٨ ، ص ٥١٩ ـ ٥٢٠ .

(٤٢) أنظر على سبيل المثال : مالكولم هـ. كير ، « مآزق الغنى ، » النهار العربي والدولي ، السنة ١ (٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨) ، العدد ٣٩ ، ص ١٩.

وكذلك:

Mohamed Heikal, The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East (London: Collins, 1978), pp. 261-262.

العقبات : تحيّز الدول الصناعية وازدواجية المشاريع في بلاد النفط ».

ثم يشير الى « المشكلة البالغة الالحاح والمتمثلة في التنسيق الصناعي ، (لأن) كافة البلدان المنتجة للنفط في هذه المنطقة من العالم تعكف على تنفيذ برامج متشابهة في التصنيع ، وسوف لا نكون نخدع إلاّ أنفسنا إذا استمرينا جميعاً في ذلك دون تنسيق براجنا (. . .) وبالطبع فان هذا التعاون والتنسيق الاقليمي سوف يؤثران على كافة نشاطاتنا التخطيطية ، إذ لن يكون بمقدورنا التخطيط بصرف النظر عما يجري في البلدان المحيطة بنا »[٤٣]. وبدهي أن الغاية من تنسيق التنمية الصناعية في هذه الحالة ، هي التخفيف من التنافس المرتقب احتدامه بين المنتوجات الصناعية السعودية ومنتوجات الأقطار المجاورة ، في الأسواق العالمية ، وذلك لأنها جميعاً منتوجات موجهة للتصدير الى الأسواق الأجنبية .

لبنان

١ ـ إعتادت الحياة الاقتصادية في لبنان أن تجري على أساس شكل متطرف من أشكال مذهب الحرية الاقتصادية أو شريعة « دعه يعمل » التي تعتمد كلياً على المبادرات الذاتية للأفراد . ومع ذلك فقد قامت فيه محاولات تخطيطية مبكراً نسبياً ، أهمها « مشروع خمس سنوات للانماء الاقتصادي في لبنان » للفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ (زحفت بدايتها الى ١٩٥٩) ، ثم خطة ثانية للفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ (زحفت نهايتها لتشمل ١٩٦٩) وتلتها خطة سداسية للفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ .

٢ ـ كانت الخطة الأولى خالية من ذكر أهداف معينة بالذات ، ولكنها جاءت عامرة بالتوصيات بشأن ما ينبغي أن تفعله الحكومة لتلافي « الكثير من النواقص في خدمات الدولة من حيث توفير الظروف الملائمة للنشاط الفردي والقيام بالأعمال الضرورية التي لا يمكن أو لا يرغب في القيام بها الأفراد أو الشركات »[٤٤] واقترحت الخطة مجموعات من المشاريع المناسبة لهذه الغاية . وقد جرت الحياة الاقتصادية خلال تلك السنوات في مجرى تلقائي ، متفاعلة تفاعلاً نشيطاً مع المتغيرات الجارية آنذاك في الاقتصادات العربية لأقطار

---

(٤٣) أنظر : هشام ناظر ، « أهداف التخطيط السعودي وطرق تحقيقه . . . ومشاكله ، » المستقبل ، السنة ٣ (١٠ آذار/ مارس ١٩٧٩) ، العدد ١٠٧ ، ص ٣٨ ـ ٤٠ .

وانظر أيضاً : عادل حسين ، « المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل ، » المستقبل العربي ، العدد ٥ ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، ص ١٦ وما يليها ، خصوصاً هامش (١).

(٤٤) أنظر : لبنان ، وزارة التصميم العام ، مشروع خمس سنوات للانماء الاقتصادي في لبنان ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ (بيروت : الوزارة ، [١٩٥٨])، ص ١١.

المنطقة ، حيث تدفقت على لبنان رؤوس الأموال بغزارة من دول النفط ومن الأقطار التي حصلت فيها تحولات سياسية واقتصادية أدت الى هروب الأموال منها لتستقر في لبنان . ولقد شهدت الفترة نشاطاً مالياً وتجارياً وإعمارياً وسياحياً ، أصاب منه الاقتصاد اللبناني ازدهاراً اقتصادياً مرموقاً . ولعل ذلك قد أوهم مناهضي تدخل الدولة بعدم الحاجة الى التخطيط أصلاً .

٣ ـ وقد جرت خلال الفترة ذاتها دراسة للحياة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان ، تولاها معهد فرنسي جيء به منذ ١٩٥٩ . وبناء على ذلك جرى تدعيم لوزارة التصميم ، وأنشئت ادارة مركزية للاحصاء (١٩٦٢) كما تم انشا عدد من المؤسسات بقصد ترشيد وتحديث آلية الادارة الحكومية في مضمار الاشراف على الحياة الاقتصادية وتوجيهها . أما المقترحات الانمائية التي أعدها المعهد المذكور فقد تم دمجها في الخطة الخمسية الثانية التي امتدت فترتها من عام ١٩٦٤ الى ١٩٦٩ . ولكن هذه الخطة كسابقتها تضمنت قوائم بمشاريع للقطاع العام لم تنل حظاً من التنفيذ ، وهي غير شاملة أيضاً ، ولذلك فان فترتها مرت عاقراً من المشاريع الانمائية الكبيرة . ولقد شهدت سنواتها الأخيرة ركوداً اثر العدوان الاسرائيلي على الأقطار العربية (١٩٦٧) فأصابت الاقتصاد اللبناني هزّة كان وقعها أشد عليه من وقع نظيراتها لدى الأقطار العربية التي شاركت في القتال ضد العدوان المذكور[٤٥] .

٤ ـ أما الخطة السداسية (٧٢ ـ ١٩٧٧) فقد تلافت بعضاً من نواقص سابقاتها ، فجاءت أكثر شمولاً ، كما انها وضعت لنفسها مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، بشأن توفير فرص العمل ، وتخفيف التفاوت في مداخيل الأفراد والمناطق ، وأوصت ببعض الاجراءات المناسبة لذلك . فطالبت بتقديم حوافز تشجيعية لتنمية الزراعة والصناعة ، وبالتحري عن أسواق خارجية ، وبتقوية التجهيزات الأساسية اللازمة لتنمية الخدمات المباعة للخارج ، خاصة ما يتعلق بالنقل والمواصلات وتطوير السياحة .

٥ ـ بالرغم من خلو الخطط اللبنانية من الاشارة الى علاقة الاقتصاد اللبناني بالاقتصادات العربية ، إلاّ أن الفترة الماضية قد برهنت على أهمية هذه العلاقة بالنسبة للنمو الاقتصادي في لبنان . وتجدر الاشارة الى أن لبنان كان شارك في الأعمال التمهيدية

---

(٤٥) أنظر عرضاً مستفيضاً لذلك في:
ayigh, The Economies of the Arab World Development Since 1945, pp. 285 and ff.

لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، ولكنه لم يشأ المصادقة على صيغتها النهائية . وعند قيام السوق العربية المشتركة ، سعى للدخول طرفاً فيها من خارج اطار الاتفاقية المذكورة. ويبدو ان ذلك السعي يقوم على إدراك ضمني لأهمية ارتباط الأقتصاد اللبناني بالأسواق العربية. كما ان بعض أهداف الخطة السداسية المارة الذكر تحمل توجهاً نحو توسيع دور الاقتصاد اللبناني كوسيط في مجال تقديم الخدمات المالية والتجارية والنقلية والسياحية ازاء الاقتصادات العربية المجاورة وما يليها الى الشرق. ولا شك بأن وجود مصبات أنابيب نقل النفط العراقي والسعودي على السواحل اللبنانية، وكذلك خدمات مرفأ بيروت لمرور التجارة العربية، وغير ذلك من الخصائص الطبيعية والمكتسبة، تمثل علائم لنوع من التخصص الذي يتكامل مع المعطيات والمتغيرات لدى الأقطار العربية في المنطقة .

الصومال

١ ـ جرت عمليات التنمية في الصومال على أساس برامج ، كان أولها خماسياً ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧ ، وتلاه ثلاثي ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ ، فآخر مثله ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ ثم برنامج التنمية للسنوات الخمس ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ . ومن الواضح ان البرنامج الأخير قد تم إعداده قبيل انتساب جمهورية الصومال الى جامعة الدول العربية (في ٢٠/ ٥/ ١٩٧٤) . ويعتبر هذا البرنامج أكثر شمولاً وطموحاً من سابقاته .

٢ ـ لقد ذكر البرنامج الخماسي أهدافاً عديدة تتعلق بالتنمية الاقتصادية عموماً ، وهي خالية من أية إشارة الى مسألة التكامل مع اقتصادات عربية اخرى . وقد تضمنت استراتيجية هذا البرنامج تأكيداً على مواصلة تنمية الثروة الحيوانية ، وهي أهم مورد اقتصادي لدى الصومال ، كما أعطت أهمية كبيرة للتنمية الزراعية ، من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض المحاصيل الغذائية . وفي نطاق التصنيع وعدت بمواصلة الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية ، ولكنها أكدت على التصنيع لغرض انتاج السلع الوسيطة والرأسمالية أيضاً(٤٦) .

٣ ـ يبدو ان التنمية الصومالية تطمح الى تحقيق تكامل بين القطاعات الاقتصادية الوطنية ، بايجاد سلاسل مترابطة من المشاريع الانمائية ، بما في ذلك الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة والانتاجية . ولكن اهتمام الصومال بتنمية الثروة الحيوانية لديها ، وبتصنيع

---

(٤٦) أنظر:

Somalia, Ministry of Planning and Coordination, Five-Year Draft Development Programme 1974-1978 (Mogadishu: The Ministry, 1974), pp. 19-26.

منتجات هذه الثروة ، وكذلك الاهتمام بمحاصيل تصديرية ، كالموز ، سوف يتيح للاقتصاد الصومالي ميزة التخصص في هذه الفروع الانتاجية المهمة في نطاق تجارة المواد الغذائية التي يتزايد الطلب عليها أكثر فأكثر لدى معظم الأقطار العربية .

عُمان

١ ـ تأخر العمل التخطيطي لدى سلطنة عمان حتى أواسط العقد السبعيني ، حين ظهرت أول خطة خمسية للتنمية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ . وهي خطة ذات أهداف محلية ، تعبر عن طور انمائي ذي طبيعة أولية ، ترمي الى استكمال هيكل البنية الأساسية و« استكمال مقومات قيام اقتصاد وطني يرتكز على نشاط القطاع الخاص على أساس المنافسة الحرة البعيدة عن الاحتكار »[٤٧] . وفي مقدمة اهتمامات السياسة والاجراءات الانمائية انشاء مصرف لتمويل نشاط القطاع الخاص في مجال التنمية الزراعية والصيد البحري والأعمال الصناعية ، كما تؤكد على أهمية تدريب القوى العاملة لاكسابها المهارات والمعارف المطلوبة في مختلف النشاطات الانمائية .

٢ ـ لا ينتظر ان تظهر لدى الاقتصاد العماني بوادر نزوع نحو تكتل اقتصادي عربي أو اقليمي الا بعد ان يقطع شوطاً ملموساً في مضمار التطور وتكوين طاقات انتاجية وطنية مناسبة . وتشير الخطة الى امكانية زيادة الانتاجية الزراعية الى ثلاثة أضعاف ، وهذه ميزة مواتية للتخصص جزئياً ، لا سيما إزاء شح الموارد الزراعية لدى الأقاليم العربية المجاورة .

الامارات العربية المتحدة

يبدو ان دولة الامارات ما زالت بصدد استكمال الأجهزة والمؤسسات وتحضير الدراسات اللازمة لممارسة العمل التخطيطي للتنمية الاقتصادية . أما العمليات الاعمارية وإقامة بعض الصناعات فقد جرت على أساس انتقائي ، استجابة لحاجات ملحة أو تقليداً لما جرى لدى الأقطار العربية المجاورة . ويلاحظ تكرار مشاريع كبيرة متماثلة في العديد من الامارات المتحدة ، كالمطارات الدولية والموانىء في المدن المتحاذية . كما يجري انشاء صناعات نفطية على غرار متماثل مع الصناعات النفطية لدى بقيّة الأقطار المطلة على الخليج العربي ، ذات الموارد النفطية .

---

(٤٧) انظر : عُمان ، مجلس التنمية ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ([مسقط : المجلس ، ١٩٧٦]) ، ص ٢٢ ـ ٢٣ .

دولة قَطَرْ

تسعى دولة قطر الى تنويع مصادر انتاجها الوطني للتخفيف من اعتمادها الواسع على النفط . وقد عهدت الحكومة الى مؤسسة انكليزية بمهمة اعداد خطة للتنمية لفترة عشر سنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٢ . واستهدفت الخطة توسيع وتطوير التجهيزات والخدمات الأولية والأساسية ، حتى اذا ما اكتملت المشاريع في هذه المجالات ، أصبح بامكان قطر - كما يقول واضعو الخطة - « البدء بتنمية القطاعات الانتاجية خصوصاً الصناعة ، على نطاق واسع »[٤٨] .

دولة البحرين

ليس لدى البحرين خطط للتنمية الاقتصادية ، وتجري عمليات التطوير على أساس انتقائي ، وأهم المشاريع لديها هي صناعة تكرير النفط وصناعة الالمنيوم ، وحوض جاف للسفن . وتعتمد البحرين على موقعها المناسب لتعزيز مركزها التجاري والمالي والملاحي في المنطقة .

ثالثاً : المناهج الاستثمارية والشروط المعيارية للتكامل الاقتصادي الجماعي

١ - من خلال العروض السالفة ، يبدو جلياً مدى الاضطراب الناشب في سياق التوجهات الانمائية التي تضمنتها « استهدافات » الخطط العربية عموماً . وهذه مثلبة من بين المثالب العديدة في منهجية وأساليب التخطيط لدى الأقطار العربية . وبقدر ما يتعلق الأمر بالموقف الانمائي ازاء التكامل الاقتصادي العربي ، يلاحظ ان الخطط الداعية الى التكامل الاقتصادي لا تحافظ على إتّساق الدعوة عبر المستويات والعناصر الأساسية للخطط ، بدءاً من مستوى الغايات الاستراتيجية بعيدة المدى ، مروراً بالأهداف والاستراتيجيات المرحلية ، نزولاً الى مستوى المناهج الاستثمارية ومشروعاتها الانمائية . فالذي حصل في كثير من الخطط ذات العلاقة هو ان الرغبة في التكامل قد أتى ذكرها تارة في نطاق الأهداف العامة فقط ، وتارة ضمن الاستراتيجيات المرحلية وحدها ، وتارة ثالثة لا يرد ذكرها إلاّ في نطاق بعض الأهداف القطاعية وحسب . وفي حالات قليلة فقط تواتر ذكر هذه الرغبة في

(٤٨) انظر : نجيب عيسى ، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي ، سلسلة الدراسات الاقتصادية ([بيروت] : معهد الانماء العربي ، [١٩٧٦]) ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

اكثر من واحد من هذه المستويات المذكورة . أمّا على صعيد المناهج الاستثمارية والمشاريع الانمائية بالذات فلا تكاد تجد مشروعاً واحداً تمت تسميته استجابة لدواعي التكامل الاقتصادي العربي(*). ولهذا فان ذكر هدف التكامل أو عدم ذكره لم يغيرّ شيئاً ملموساً في مسار التنميات القطرية . فهي على مستوى مناهجها الاستثمارية تكاد تكون متماثلة عملياً في مواقفها إزاء التكامل الاقتصادي الجماعي ، تتساوى في ذلك الخطط التي أبدت رغبة في تحقيق التكامل وتلك التي تجاهلت ذكره كلياً . لقد بقيت الدعوة الى التكامل مجرّد « قول » مبتور عن « الفعل » وكأنها ضرب من التمنّي فاقد الصلة بالمجريات التطبيقية للتنمية . ولذلك فان احتمالات ظهور اتجاهات مواتية للتكامل بين الاقتصادات العربية ، من خلال خطط التنمية الماضية والجارية ، تبدو ضعيفة حقاً . واذا حصل ان تمخضت بعض التنميات القطرية عن اتجاهات مواتية للتكامل ، فان مثل هذه الاتجاهات تكون قد جاءت عرضاً بفعل الصدفة أو نتيجة لخطا غير مقصود في سياق المناهج الاستثمارية لدى الأقطار الداعية الى التكامل أو لدى سواها .

٢ ـ وغنى عن التوضيح ان عدم مراعاة التكامل الاقتصادي العربي في المناهج الاستثمارية للخطط القطرية ، بخلو هذه المناهج من مشاريع موجهة اساساً لتعزيز التكامل المنشود ، يجعل من المتعذر تطبيق مجموعة القواعد والشروط المعيارية التي كنا استحضرناها قبلا في الفصل السابق ، تطبيقاً مجدياً حقاً ، ولكن اذا كانت طبيعة المناهج والمشاريع الانمائية العربية قد دحرت مسعانا في هذا الصدد ، فان عدم إمكان تطبيق المعايير المذكورة لا ينفي صوابيتها أو يلغي جدوى مراعاتها عند الاقدام على التنسيق بين خطط التنمية القطرية ومناهجها الاستثمارية مستقبلاً .

٣ ـ ان المناهج الاستثمارية في خطط التنمية العربية تستهدف تنويع الانتاج ، عن طريق الاكثار ، من الفروع الصناعية والزراعية والخدمات في الاقتصاد الوطني لكل قطر . وقد جرى تطبيق هذا المبدأ في كل واحد من الاقطار العربية انطلاقاً من كون القطر يمثل كيانا اقتصادياً قائماً بمفرده ازاء الخارج (العربي والاجنبي معاً) . ويتم تحضير المناهج الاستثمارية على هيئة قوائم تضم مشروعات موزعة على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني . ولكن المشاريع المستحضرة تكاد تكون مراميها محصورة في واحد من اتجاهين اثنين : فهي ،

* يستثنى من ذلك طبعاً تلك المشروعات المحدودة العدد التي جرى اقتراحها في نطاق حالات التنسيق الثنائي ، بصورة شبه جانبية ، غالباً من خارج اطار الخطط القطرية الجارية كما حصل بين مصر والسودان كحالة ، وبين الأردن وسوريا كحالة ثانية ، وبين العراق وسوريا (لفترة وجيزة خلال عام ١٩٧٩) .

- إما تستهدف تلبية حاجات محلية (قطرية) ،

- أو تكون لغرض التصدير الى البلدان الخارجية المتقدمة صناعياً بالذات ، وذلك استجلاباً للعملات الاجنبية اللازمة لتغطية نفقات الاستيراد من الخارج ، من الاقطار الصناعية إياها .

ويندر ان تجد مشروعات تجمع بين صفتي اشباع الحاجات المحلية والتصدير معاً، كما هو مألوف مثلاً لدى الأقطار المتقدمة صناعياً وزراعياً . ولقد ترتب على هذه الوضعية نتائج بالغة الأهمية بالنسبة للتنازع بين الميل الى التكامل الاقتصادي العربي وبين الانجراف في دوّامة التبعية الاقتصادية للخارج (الأجنبي) .

أ - فالمشاريع الموجهة لاشباع حاجات محلية غالباً ما تكون محصورة في انواع معينة من الصناعات التحويلية الخفيفة ، سهلة التنفيذ مالياً وتكنولوجياً وادارياً (كصناعات الانسجة ، والاغذية والمشروبات والسكاير ، وصناعات الحدادة والنجارة ، وبعض الاصناف البسيطة من الأدوية ، وبعض الصناعات التجميعية ، وما هو على غرار ذلك) . وبسبب سهولة اقامة مثل هذه الانواع الخفيفة من الصناعات فقد شاع تكرارها لدى عدد متزايد من الاقطار العربية ، دون مراعاة لمبدأ التخصص في فروع معينة على اساس المزايا والتكاليف النسبية . وبدهي ان تكرار نشوء صناعات متماثلة لدى الاقطار العربية يؤدي الى احتدام التنافس فيما بينها، وهو امر يؤدي الى التنافر واقامة حواجز الحماية ضد بعضها بعضاً ، مما يؤدي بدوره الى انكفاء الصناعات الوطنية داخل اسواقها القطرية الضيقة . فتبقى هذه الصناعات قميئة ذات تكاليف باهظة، وهي تستغل الحماية لتواصل ممارساتها الاحتكارية فتنتج منتوجات نوعياتها رديئة واسعارها مرتفعة . فيضيق الناس ذرعاً بها ، ويتشوقون الى السلع المستوردة بدلاً من المنتوجات الوطنية .

ان الاغراق في الاكثار من الصناعات المتماثلة المتكررة لدى الاقطار العربية ، يمثل نزوعاً مغاليا نحو الاكتفاء الذاتي القطري ، ولكنه اكتفاء جزئي وحيد الجانب ، محصور في الفروع الانتاجية الخفيفة التي سبقت الاشارة الى بعض انواعها . ان هذا النوع من الاكتفاء الذاتي يشكل عقبة مضادة للتكامل الاقتصادي العربي ، ناهيك عن مثالبه الأخرى المشار اليها قبل قليل .

ب - أمّا بشأن المشاريع الموجهة للتصدير ، فيلاحظ في هذا المجال ان القصد التصديري قد أخذ يشكلّ اتجاها طاغياً بين التوجهات الانمائية العربية المعاصرة . وقد تولد هذا الاتجاه بفعل ضغط الحاجة المتزايدة الى الاستيراد . فالاقطار العربية ، بحكم ركاكة هياكلها الانتاجية ازاء تزايد حاجاتها ، قد وجدت نفسها مضطرة الى توسيع استيراداتها من

البلدان المتقدمة اضعافا مضاعفة ، سواء للاغراض الانمائية او الاستهلاكية ، وهذا الامر يستدعي الحصول على المزيد من عملات البلدان الصناعية ، عن طريق تصدير منتوجات عربية اليها بمقادير مضاعفة أيضاً . ولكن البلدان الصناعية المتقدمة لا يمكن ان تستورد منتوجات صناعية (قد تزاحم صناعاتها) من اقطار نامية حديثا كالاقطار العربية . ولذلك فان الوسيلة الوحيدة للحصول على عملات البلدان الصناعية تكون بتصدير سلع أولية (خامات أو محولة تحويلاً طفيفاً) . وعلى هذا الاساس أخذ الاتجاه التصديري يرغم الاقتصادات العربية على تكييف حركة التنمية لديها وحصرها في انواع معينة من الصناعات الاستخراجية والزراعات المنتجة للمواد الأولية الملائمة لحاجات البلدان الصناعية .

ومن الواضح ان هذا النوع من الاتجاه الانمائي يمثل انحرافاً نحو مزيد من التعامل التبعي مع الاقتصادات الصناعية ذات السطوة في التأثير على شروط التعامل وتحويرها لتغليب مصالحها على حساب مصالح الاطراف العربية ، لا سيما وهي فرادى واقتصاداتها ما زالت ركيكة ، لا وزن لها في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومعظم صادراتها متماثلة . ومما يزيد الامر وبالاً هو ان معظم الاقطار العربية قد انساقت الى تطوير أهم صناعاتها التصديرية على اساس متماثل أيضاً ، بحيث تتنافس صادراتها في الاسواق العالمية ، كما في حالة الصناعات المعتمدة على النفط والغاز وبعض المعادن الأخرى .

٤ ـ يتضح مما تقدم ان خطط التنمية العربية ليست فقط مفتقرة الى اتجاهات مواتية للتكامل ، بل هي عامرة بالاتجاهات المضادة له ومثقلة أيضاً بالاتجاهات المؤدية الى مزيد من التبعية لمراكز القوى الاقتصادية العالمية . فالنزوع المغالي نحو تحقيق اكتفاء ذاتي قطري قد جاء محصوراً في انواع خفيفة من الصناعات ، ادى تكرار قيامها في عدد متزايد من الاقطار العربية ان صارت عنصراً منافيا للتكامل الاقتصادي الجماعي . وكذا التوجه التصديري أدى الى قيام صناعات من شأنها مضاعفة التبعية للخارج مثلما يؤدي تماثلها الى احتدام تنافس الصادرات العربية في الاسواق العالمية . وبات السعي الى التنسيق الانمائي لا يستهدف التكامل بقدر ما يبتغي التخفيف من التنافس في الاسواق الخارجية . **لقد اسقطت المناهج الاستثمارية القطرية من حساباتها قضية التكامل الجماعي العربي ، واقترن « الاكتفاء الذاتي » المشوّه بحالة مفرطة من التبعية للخارج .**

وفي الفصل التالي سوف نستعرض أهم النتائج الكمية التي تمخضت عنها خطط التنمية القطرية ، في ظل عزلتها عن بعضها خلال الفترة الماضية ، محاولين بصورة خاصة الكشف عن التغيرات التي أحدثتها التنمية في مضمار « نمو » الانتاج وفي تطوير التركيب الهيكلي للاقتصادات القطرية فرادى ومجتمعة .

الفصل الخامس

خطط التنمية وأثرها في نمو الانتاج وتطوير التراكيب الهيكلية للاقتصادات العربية (١٩٦٠-١٩٧٧)

تمهيد

إتضح من سياق ما ورد في الفصل السابق بشأن المرامي الانمائية ، أن خطط التنمية القطرية قد إستهدفت إحداث زيادات متواصلة في الدخل عن طريق تنمية الانتاج ، كما استهدفت تنويع مصادر الدخل الوطني عن طريق « استراتيجية » تطوير التراكيب الهيكلية للاقتصادات القطرية ، وذلك باتجاه الإكثار من فروع الانتاج السلعي ، وخصوصاً فروع الصناعات التحويلية ، إضافة الى الفروع الزراعية (لدى الاقطار ذات المعطيات المواتية لزيادة وتنويع الانتاج النباتي والحيواني) . وقد تضمنت الخطط أهدافاً أخرى ذات مرام كميّة ونوعيّة بدرجات متفاوتة من الوضوح والإبهام في غاياتها ، إضافة الى ما تضمنته خطط بعض الاقطار العربية من أهداف وعدت بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

وسنقوم في هذا الفصل بتقصّي أهم التطورات الكمية التي حققتها خطط التنمية القطرية المتعاقبة منذ سنة البداية (١٩٦٠) حتى أواخر عقد السبعينات . وسوف يتركز الاهتمام في التقصّي على رصد النتائج التي بلغتها حركات التنمية القطرية في مضمار :

١ ـ نمو الانتاج الوطني للأقطار العربية، كما تصوره المؤشرات الرقمية للتغيرات الحاصلة في «الناتج المحلي الأجمالي» لدى الأقطار المذكورة فرادى ومجتمعه.

٢ ـ حركة تنويع فروع الاقتصادات القطرية ، كما تدل عليها المؤشرات الخاصة بالتطورات الحاصلة ، عبر الزمن، في مقدار مساهمة القطاعات والفروع الاقتصادية الرئيسة لتكوين الناتج المحلي الاجمالي في حالة كل قطر على انفراد، وفي نطاق مجموع الاقتصادات العربية .

٣ ـ تطور المبادلات التجارية بين الأقطار العربية ، بصفته المؤشر على الحصيلة النهائية لموقف التنميات القطرية ازاء بعضها بعضاً خلال الفترة الماضية .

وبدهي ان تقصي التطورات الكمية لهذه المؤشرات يستدعي استخدام حشد وفير من المعلومات الاحصائية ذات الدلالات الكمية بشأن المتغيرات. وسبب كثرة المعلومات الرقمية المطلوبة هو أن عملية التقصّي تمتد عبر فترة زمنية طويلة نسبياً ، من جهة ، وتتناول ، من جهة أخرى ، عدداً كبيراً من الحالات التي تمثل ٢١ قطراً من أصل ٢٢ بلداً عضواً في جامعة الدول العربية .

ومن حسن الصدف ان المعلومات الأساسية التي تفي بهذا الغرض قد توفرت مؤخراً لدى « اللجنة الاقتصادية لبلدان غرب آسيا » (التابعة لهيئة الأمم المتحدة) . وهذه المعلومات الاحصائية تقدّم رصداً بالتطورات الحقيقية التي حصلت في « الناتج المحلي الاجمالي » لدى الأقطار العربية كافة (باستثناء فلسطين المحتلة) ، وذلك على إمتداد ١٨ عاماً ، من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٧ (انظر مصدر الجدول رقم ٥ـ١ اللاحق).وقد استَخْدَمَت هذه المعلومات معايير جعلت أرقامها تعبّر عن المقادير الحقيقية لهذا المؤشر الهام . فأرقامها تمثل الناتج المحلي الاجمالي مُقاساً بأسعار ثابتة وبعملة موحدة ، وذلك إستبعاداً لأثر تضخم الأسعار ، من جهة ، ولتسهيل المقارنة بين الأقطار أيضاً (لأن المقارنة متعذرة في حالة تعدد وحدات القياس ، بالعملات الوطنية) . والعملة المستخدمة للقياسات المشتركة لدى الأمم المتحدة وغيرها ، عادة ، هي الدولار الأمريكي . والدولار الذي إسْتُخْدِمَ في هذه الحالة بالذات هو « الدولار بأسعار سنة ١٩٧٠ » ، كما سنرى في الجداول المقبلة . وسوف نستعمل هذه المعلومات الأساسية لاستخراج دلالاتها بشأن :

ـ حركة نمو الانتاج لدى الأقطار العربية .

ـ حركة تنويع فروع الانتاج (أي تغيير التركيب الهيكلي للاقتصادات) ، وذلك حسب الترتيب التالي :

أولاً : على صعيد نمو الانتاج

١ ـ رصد حركة نمو الانتاج الوطني لدى الأقطار العربية فرادى ومجتمعه ، خلال المدة المدروسة ، وذلك بدلالة تطور الأرقام المطلقة للناتج المحلي الاجمالي (كما في الجدول رقم ٥ـ١) .

٢ ـ بيان التطوّر في « الحجم النسبي » لكل قطر إزاء المجموع ، بدلالة النسبة المئوية لانتاجه المحلي الاجمالي منسوباً إلى المجموع للأقطار كلها (= ١٠٠) خلال المدة ذاتها (كما في الجدول رقم ٥ـ٢) .

٣ ـ رصد التطور النسبي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة قياساً إلى الحجم الذي كان الناتج المذكور في سنة البداية : ١٩٦٠ = ١٠٠ (كما في الجدول رقم ٥ ـ ٣).

ثانياً : على صعيد حركة تنويع التركيب الهيكلي للاقتصادات

رصد التطورات الحاصلة في المكونات الهيكلية للاقتصادات ، بدلالة تغيّر مقدار ونسبة مساهمة كل واحد من القطاعات أو الفروع الاقتصادية في تكوين مجموع الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك :

١ ـ على نطاق الوطن العربي : الاقطار العربية كافة (كما في الجدول رقم ٥ـ٤) .

٢ ـ لدى مجموعة الأقطار النفطية الرئيسة (الجدول رقم ٥ـ٥) .

٣ ـ لدى فئة الأقطار العربية غير النفطية (الجدول رقم ٥ـ٦) .

والغاية المقصودة من ذلك هي التعرف على مقدار التغير النسبي (السالب والموجب) الذي طرأ على مساهمات الفروع الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، كمؤشر على حصيلة التطور في تركيب هيكل الاقتصاد العربي بمجموعه ، أولاً ، ولدى الأقطار النفطية ، ثانياً ، ولدى الأقطار غير النفطية ، ثالثاً .

٤ ـ أمّا في مجال تقصّي التطورات الحاصلة في التراكيب الهيكلية للاقتصادات القطرية ، كل على انفراد ، فسوف تتناولها الجداول الخاصة بالأقطار ، مرتبة حسب التسلسل الأبجدي لاسمائها (الجداول المرقمة من ٥ـ٨ إلى ٥ـ٢٨) .

وتبسيطاً لعملية رصد ومتابعة التطورات التي أحدثتها حركات التنمية في الناتج المحلي الاجمالي ، وفي التراكيب الهيكلية للاقتصادات ، سوف يتركز الاهتمام ، كما في الجداول ، على :

ـ مقارنة الحجم الذي بلغه هذا « المتغير » ونسب المساهمات القطاعية في تكوينه ، في السنة الأخيرة ١٩٧٧ ، مع الحجم الذي كان عليه (والنسب) في سنة البداية ١٩٦٠ .

- أما بشأن السنوات الواقعة بين سنة البداية وسنة النهاية فقد إخترنا منهـا الأعـوام ١٩٦٥ و١٩٧٠ و١٩٧٥ ، لاستخدامها كنقاط للمقارنـة أيضـاً . وهـي « نقـاط» تفصل بينها فترات خماسية الأعوام ، كمراحل مقاربة لبدايات ونهايات « الخطـط الخمسية » في حالة العـديد من الأقطـار العـربية . وسـتكون المقارنـات ، كما في الجداول ، على أساس الأرقام المطلقة تارة والنسب المئوية تارة اخرى ، مثلما جرت العادة ، وذلك بقصد المزيد من الوضوح .

وعلى أساس هذا الترتيب المنهجي سوف يجري تقصّي التطورات الكمية في « نمو الانتـاج » وفي « التـراكيب الهيكلية للاقتصـادات » . أمّـا القضية الثالثـة ، المتعلقـة بالتطورات الكمية للتبادل التجاري بين الأقطار العربية ، فقد سبق توضيح بعض معالمها في الفصل الثاني قبلاً ، خصوصاً في الجدول رقم (٢ـ٥) هناك. وسوف نستعرض أهم معالم التطور في حركة التبادل التجاري بين الأقطار العربية ، في هذا الفصل ، وذلك بمقارنة ما كانت عليه هذه الحركة في بداية المدة المدروسة وما آلت اليه في أواخرها (الجدول رقم ٥ـ٢٩) .

أولاً : تطـوّر النـاتج المحـلي الاجمـالي للأقـطار العـربية خـلال الفـترة ١٩٦٠ - ١٩٧٧

أ- حركة نمو الناتج (بالأرقام المطلقة - الجدول رقم ٥ـ١) .

١ - على نطاق مجموع الأقطار العربية

يلاحظ، كما في الجدول رقم (٥ـ١) أن الناتج المحلي الاجمالي للأقطار العربية قد تنامى في حالة المجموع (أنظر أسفـل الجـدول) من ٢١٤٣٢ مليون دولار (في سنـة ١٩٦٠) الى ٢٩٠٢٣ مليوناً (في ١٩٦٥) ، ثم الى ٣٩٢٠٢ مليوناً (في ١٩٧٠) ، وزاد الى ٥٦١١١ مليوناً (في ١٩٧٥) ، حتى بلغ ٦٧٠٣٠ مليون دولار (في ١٩٧٧) (*) .

(*) من الآن فصاعداً ، سوف نكتفي بوضع أرقام السنين بين قوسين (. . .) فقط تمييزاً لها عن أرقام المبالغ ، ونشير الى عبارة « الناتج المحلي الاجمالي » أحياناً بكلمة « الناتج » فقط أو « الناتج المحلي » اختصاراً .

جدول رقم (٥-١)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي للأقطار العربية خلال ١٩٦٠ - ١٩٧٧ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(مليون دولار أمريكي : أسعار ١٩٧٠)

الأقطار / السنوات	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧
١ - الاردن	٣١٥	٥١٢	*٤٩٠	*٦١٧	*٧٥٤
٢ - الامارات	٩٩	٣٤٨	٧٣٠	١٨٨٠	٢٥٣١
٣ - البحرين	١٠٦	١٣٧	٢١٠	٢٩٣	٤١٣
٤ - تونس	٩٢٥	١١٤٣	١٤٤٤	٢٢٨٣	٢٥٦٨
٥ - الجزائر	٣٥٥٩	٣٣١٢	٤٥١٢	٦٣٩٤	٧٦٠٩
٦ - جيبوتي	٢٨	٥٢	٧١	٩٤	٩٠
٧ - السعودية	١٦٣٣	٢٧٥١	٤٤٠٠	٨١٧٠	١٠٣٧٦
٨ - السودان	١٣٧٦	١٦٦٨	٢١٨٦	٢٤٧٦	٢٧٢٣
٩ - سوريا	٩٢٤	١٣٨٩	١٧٤٠	٣٠٠٩	٣٢٣١
١٠ - الصومال	٢٠١	١٩٧	٢٢١	٢٨٥	٣٠٣
١١ - العراق	١٨٤٢	٢٦٥٩	٣٢٦٥	٥٢٠٩	٦٥٧٤
١٢ - عمان	٤٤	٦٤	٢٦٠	٥٠٣	٥٧٩
١٣ - قطر	١٣٢	١٨٠	٣٥٠	٧١٧	٩٨١
١٤ - الكويت	١٦٢٥	٢٢٤٩	٢٧١٠	٢٩٦٥	٣٤٧٢
١٥ - لبنان	٩٣٠	١٢٤٩	١٤٩٠	١٤٧٧	١٠٢٧
١٦ - ليبيا	٤٨٥	١٧٨٧	٣٧٢٢	٥٤٣١	٦٨٨٧
١٧ - مصر	٤٣٦٧	٥٩٩٣	٧٢٣٦	٩٢٠٩	١٠٩١١
١٨ - المغرب	٢٢٤٩	٢٦٧٤	٣٣٥١	٤١٩٧	٤٩٦٦
١٩ - موريتانيا	٩١	١٥١	٢٠٢	٢٢٠	٢٢٧
٢٠ - اليمن (ج.ع)	٢٦٣	٢٨١	٢٩٠	٤٢٤	٤٨٧
٢١ - اليمن (د.ش)	٢٩٦	٣٨٦	٢١٤	٢٤٠	٢٩٤
المجموع **	٢١٤٣٢	٢٩٠٢٣	٣٩٢٠٢	٥٦١١١	٦٧٠٣٠

* الضفة الشرقية فقط .

** باستثناء فلسطين المحتلة .

المصدر :

United Nations, Economic Commission for Western Asia, «(Draft) Preliminary Estimates of Real Gross Domestic Product by Kind of Economic Activity for the Arab World (1960-1977)» (Beirut: ECWA, 1 October 1979), tables pp. 6-29.

٢ ـ على صعيد الأقطار فرادى

لقد حصل التنامي في الناتج المحلي الاجمالي بصورة مطردة لدى جميع الأقطار العربية ، خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ ، باستثناء ستة أقطار حصل اضطراب في حركة النمو لديها ، وهي : الأردن والجزائر وجيبوتي والصومال ولبنان واليمن الديمقراطية وذلك لأسباب وظروف خاصة بكل واحد من هذه الأقطار الستة :

■ففي حالة الأردن كان الناتج آخذاً بالتزايد من ٣١٥ مليون دولار (١٩٦٠) الى ٥١٢ مليوناً (١٩٦٥) ، واستمر كذلك حتى قيام العدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ ، وانسلاخ اقتصاد الضفة الغربية عن الاقتصاد الأردني . فصارت الأرقام (في الجدول) تمثل الناتج المحلي الأردني للضفة الشرقية فقط . وقد أخذ الناتج يتزايد بعد ذلك ، فبلغ ٤٩٠ مليون دولار (١٩٧٠) ثم ٧٥٤ مليوناً في (١٩٧٧) .

■ وفي الجزائر حصل الانخفاض في الناتج قبل حلول موعد الاستقلال الوطني ، منذ بدأ « المعمرون » الأجانب يغادرون البلد مهربين معهم الأموال الى الخارج . فبعدما كان الناتج ٣٥٥٩ مليون دولار (١٩٦٠) أخذ ينخفض في السنوات اللاحقة ، وبلغ الانخفاض أشده في سنة الاستقلال (١٩٦٢) ثم عاد الى التزايد بطيئاً قبل البدء بتخطيط التنمية وطنياً ، فبلغ ٣٣١٢ مليونا (١٩٦٥) ثم ٤٥١٢ مليونا (١٩٧٠) واستمر كذلك بتزايد أسرع في ظل تخطيط التنمية حتى بلغ ٦٣٩٤ مليوناً (١٩٧٥) و٧٦٠٩ مليوناً (١٩٧٧) .

■ وشهدت جيبوتي تزايداً مستمراً في ناتجها المحلي من ٢٨ مليون دولار (في ١٩٦٠) حتى بلغ ٩٤ مليوناً (١٩٧٥) ولكنه انخفض الى ٩٠ مليوناً في (١٩٧٧) وهي سنة استقلالها الوطني .

■ وفي حالة الصومال كانت سنة البداية ١٩٦٠ هي عام الاستقلال ، وكان ناتجها في تلك السنة ٢٠١ مليون دولار ، وقد تزايد خلال السنوات الأربع التي تلت ذلك العام ثم هبط الى ١٩٧ مليوناً (١٩٦٥) ليعاود الصعود بطيئاً بعد ذلك حتى بلغ ٣٠٣ مليون (١٩٧٧) .

■ وكان الناتج المحلي في لبنان قد حقق تزايداً ملحوظاً ، من ٩٣٠ مليون دولار

(١٩٦٠) الى ١٢٤٩ مليوناً (١٩٦٥) ثم بلغ أقصى ارتفاع وهو ١٨٢٣ مليوناً في (١٩٧٤) وهبط بعد ذلك الى ١٤٧٧ مليوناً في العام التالي (١٩٧٥) ، وبلغ الهبوط أقصى مداه في سنة ١٩٧٦ ، حيث بلغ الناتج ٥٥٥ مليوناً فقط ثم تزايد الى ١٠٢٧ مليوناً (١٩٧٧) . وكان ذلك بسبب الأحداث العنيفة التي قامت في البلد منذ ١٩٧٥ ، وما تلاها .

■ وفي اليمن **الديمقراطية** كان الناتج المحلي آخذاً بالتزايد من مبلغ ٢٩٦ مليون دولار (١٩٦٠) الى ٣٨٦ مليوناً (١٩٦٥) ثم أخذ بالهبوط بعد ذلك حتى وصل الى ٢١٤ مليونا (١٩٧٠) وفي السنوات اللاحقة عاد الى التزايد ببطء فبلغ ٢٩٤ مليوناً في (١٩٧٧) وهو أدنى قليلاً من المستوى الذي كان عليه في سنة البداية (١٩٦٠) .

أما الأقطار العربية الأخرى فقد كان التزايد في ناتجها المحلي متواصلاً . وشهدت الأقطار المصدرة للنفط أكبر المقادير من التزايد ، خصوصاً في حالة الامارات العربية المتحدة والسعودية والعراق وليبيا وقطر وعُمان والكويت ، بدرجات متفاوتة طبعاً . وسوف تتضح نسب الزيادات بصورة أجلى في الجدول رقم (٥-٣) لاحقاً .

ب - تطوّر الحجم النسبي للأقطار

يمكن استعمال الأرقام الواردة في الجدول رقم (٥-١) لاستخراج نسبة « حجوم » الاقتصادات القطرية إزاء بعضها بعضاً، وذلك بدلالة مقدار النسبة المئوية التي يؤلفها « الناتج المحلي الاجمالي » **القطري** من المجموع الكلي « للناتج المحلي الاجمالي » **للأقطار كافة** (= ١٠٠) . وقد أجرينا عملية التنسيب فكانت النتائج كما في الجدول رقم (٥-٢) .

يظهر في الجدول رقم (٥-٢) أن الاردن مثلاً كان ناتجه المحلي يشكل ١,٤٪ من مجموع الناتج المحلي للأقطار العربية كافة ، وذلك في سنة البداية (١٩٦٠) ، وقد ارتفعت نسبته قليلاً في (١٩٦٥) ولكنها عادت فانخفضت حتى صارت ١,١٪ في (١٩٧٧) . يقابل ذلك إتجاه تصاعدي في حالة الامارات العربية ، حيث كان حجم انتاجها يمثل أقل من نصف الواحد بالمئة (٠,٤٪) في سنة البداية (١٩٦٠) ولكنه تزايد في السنوات اللاحقة بمقادير جعلت نسبته تبلغ ٣,٧٪ من مجموع الناتج المحلي للأقطار العربية مجتمعة . والواقع ان الاقطار العربية تنقسم في هذا الصدد الى فئتين : إحداهما على غرار حالة

جدول رقم (٥-٢)

تطور نسبة الناتج المحلي الاجمالي القطري ٪ من مجموع الناتج المحلي الاجمالي العربي (مجموع الأقطار العربية) خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٧

الأقطار / السنوات	١٩٦٠ ٪	١٩٦٥ ٪	١٩٧٠ ٪	١٩٧٥ ٪	١٩٧٧ ٪
١ - الاردن	١,٤	١,٧	١,٢*	١,١*	١,١*
٢ - الامارات	٠,٤	١,٢	١,٨	٣,٣	٣,٧
٣ - البحرين	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٦
٤ - تونس	٤,٣	٣,٩	٣,٧	٤,٠	٣,٨
٥ - الجزائر	١٦,٦	١١,٤	١١,٥	١١,٤	١١,٣
٦ - جيبوتي	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١
٧ - السعودية	٧,٦	٩,٤	١١,٢	١٤,٥	١٥,٤
٨ - السودان	٦,٤	٥,٤	٥,٥	٤,٤	٤,٠
٩ - سوريا	٤,٣	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٤,٨
١٠ - الصومال	٠,٩	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٤
١١ - العراق	٨,٦	٩,١	٨,٣	٩,٣	٩,٨
١٢ - عمان	٠,٢	٠,٢	٠,٦	٠,٩	٠,٨
١٣ - قطر	٠,٦	٠,٦	٠,٩	١,٢	١,٤
١٤ - الكويت	٧,٦	٧,٧	٦,٩	٥,٣	٥,١
١٥ - لبنان	٤,٣	٤,٣	٣,٨	٢,٦	١,٥
١٦ - ليبيا	٢,٢	٦,١	٩,٥	٩,٦	١٠,٢
١٧ - مصر	٢٠,٣	٢٠,٦	١٨,٤	١٦,٤	١٦,٢
١٨ - المغرب	١٠,٥	٩,٢	٨,٥	٧,٤	٧,٤
١٩ - موريتانيا	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٣
٢٠ - اليمن (ج.ع)	١,٢	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٧
٢١ - اليمن (د.ش)	١,٤	١,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٤
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* الضفة الشرقية فقط

المصدر: حسبت من أرقام الجدول رقم (٥-١) .

الاردن ، والثانية على غرار حالة الامارات ، كما يتضح من مقارنة النسب بين ١٩٦٠ و١٩٧٧ :

(١) الأقطار التى انخفضت نسبة حجم انتاجها الى الحجم الكلي هي :

القطر	من ١٩٦٠	الى ١٩٧٧
الاردن	١,٤ ٪	١,١ ٪ (الضفة الشرقية فقط)
تونس	٤,٣ ٪	٣,٨ ٪
الجزائر	١٦,٦ ٪	١١,٣ ٪
السودان	٦,٤ ٪	٤,٠ ٪
الصومال	٠,٩ ٪	٠,٤ ٪
الكويت	٧,٥ ٪	٥,١ ٪
لبنان	٤,٣ ٪	١,٥ ٪
مصر	٢٠,٣ ٪	١٦,٢ ٪
المغرب	١٠,٥ ٪	٧,٤ ٪
موريتانيا	٠,٤ ٪	٠,٣ ٪
اليمن	١,٢ ٪	٠,٧ ٪
اليمن الديمقراطية	١,٤ ٪	٠,٤ ٪

(٢) والأقطار التي زادت نسبة حجم إنتاجها الى الحجم الكلي فهي :

القطر	من ١٩٦٠	الى ١٩٧٧
الامارات	٠,٤ ٪	٣,٧ ٪
البحرين	٠,٥ ٪	٠,٦ ٪
السعودية	٧,٦ ٪	١٥,٤ ٪
سوريا	٤,٣ ٪	٤,٨ ٪
العراق	٨,٦ ٪	٩,٨ ٪
عمان	٠,٢ ٪	٠,٨ ٪
قطر	٠,٦ ٪	١,٤ ٪
ليبيا	٢,٢ ٪	١٠,٢ ٪

(ويستثنى من الفئتين جيبوتي التي حافظت على نسبة ٠,١ ٪)

ولا ينبغي أن تثير هذه النسب أوهاماً قد تؤدي الى استنتاجات غير صائبة . فالمؤشر الذي استخدمناه بشأن « الحجم النسبي » للاقتصادات القطرية هو بدلالة تنسيب الناتج المحلي الاجمالي القطري الى مجموع « الناتج المحلي الاجمالي » للأقطار العربية كلها ، وذلك بقصد المقارنة بين هذه « الحجوم » وما طرأ على نسبتها من المجموع خلال الفترة المدروسة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٧) . وأكثرية الأقطار التي زادت نسبة حجم انتاجها هي من الأقطار النفطية الرئيسة .

جـ ـ حركة نمو الانتاج : (بالنسب المئوية ـ الجدول رقم (٥ـ٣) .

إن الحركة النسبية التي يوضحها الجدول رقم (٥ـ٣) مستمدة من أرقام الجدول الأساسي رقم (٥ـ١) . فقد تم اعتبار الناتج المحلي في سنة البداية (١٩٦٠ = ١٠٠) لتنسيب ما صار عليه الناتج المحلي في السنوات اللاحقة ، مئوياً ، الى سنة البداية ، وذلك لبيان التزايد النسبي فيه ، لدى كل واحد من الأقطار العربية على إنفراد ، وفي حالة المجموع أيضاً (في أسفل الجدول) . ومنه يتضح أن مجموع الناتج « العربي » قد تصاعد من ١٠٠ في (١٩٦٠) الى ١٣٥,٤ في (١٩٦٥) ثم الى ١٨٢,٩ في (١٩٧٠)، والى ٢٦١,٨ في (١٩٧٥)، حتى بلغ ٣١٢,٧ في (١٩٧٧) . وهذا يعني زيادات مقدارها ٣٥,٤٪ و٨٢,٩٪ و١٦١,٨٪ و٢١٢,٧٪ ، على التوالي ، خلال الثمانية عشر عاماً . وبعبارة أخرى ، ان الناتج المحلي في الوطن العربي قد صار في سنة (١٩٧٧) ثلاثة أمثال ونيف ما كان عليه في سنة البداية (١٩٦٠) .

وإذا اعتبرنا ما حصل في « المجموع » يمثل « حالة متوسطة »، فان الأقطار العربية تتوزع « حالاتها » فوق وتحت الحالة المتوسطة بدرجات متفاوتة ، من قطر لآخر ، عبر السنوات الظاهرة أرقامها في الجدول رقم (٥ـ٣) . ففي سنة ١٩٧٧ مثلاً، نلاحظ أن أكبر نمو نسبي قد حصل في حالة الامارات العربية المتحدة ، حيث صار الناتج المحلي لديها أكثر من ٢٥ مرة ونصف تقريباً ما كان عليه في سنة البداية (١٩٦٠) ، تليها ليبيا (أكثر من ١٤ مرة) ، ثم عمان (أكثر من ١٣ مرة) ، وقطر (سبع مرات ونصف تقريباً) فالسعودية (ست مرات وثلث) . وهكذا تتدرج بقية الأقطار نزولاً الى قرب الحالة المتوسطة (كالبحرين وجيبوتي وسوريا والعراق) ، ثم هبوطاً الى ما دون مستوى الحالة المتوسطة (كالاردن وتونس والجزائر والسودان والصومال والكويت ولبنان ومصر والمغرب واليمن العربية) . أما اليمن الديمقراطية فلم تحقق أي زيادة ، لأن مستوى ناتجها المحلي بقي دون المستوى الذي كان عليه في سنة البداية (١٩٦٠) ، أي ان التغير سالب ويساوي - ٠,٧٪ في (١٩٧٧) .

جدول رقم (٥-٣)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للسنوات: ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٧٧ منسوباً (٪) الى مستواه في سنة البداية ١٩٦٠ = ١٠٠ للأقطار العربية فرادى ومجموعة

الأقطار / السنوات	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧
١ - الاردن	١٠٠	١٦٢,٥	١٥٥,٥*	١٩٥,٨*	٢٣٩,٣*
٢ - الامارات	١٠٠	٣٥١,٥	٧٣٧,٣	١٨٩٨,٩	٢٥٥٦,٥
٣ - البحرين	١٠٠	١٢٩,٢	١٩٨,١	٢٧٦,٤	٣٨٩,٦
٤ - تونس	١٠٠	١٢٣,٥	١٥٦,١	٢٤٦,٨	٢٧٧,٦
٥ - الجزائر	١٠٠	٩٣,٠	١٢٦,٧	١٧٩,٦	٢١٣,٧
٦ - جيبوتي	١٠٠	١٨٥,٧	٢٥٣,٥	٣٣٥,٧	٣٢١,٤
٧ - السعودية	١٠٠	١٦٨,٤	٢٦٩,٤	٥٠٠,٣	٦٣٥,٣
٨ - السودان	١٠٠	١٢١,٢	١٥٨,٨	١٧٩,٩	١٩٧,٨
٩ - سوريا	١٠٠	١٥٠,٣	١٨٨,٣	٣٢٥,٦	٣٤٩,٦
١٠ - الصومال	١٠٠	٩٨,٠	١١٠,٠	١٤١,٧	١٥٠,٧
١١ - العراق	١٠٠	١٤٤,٣	١٧٧,٢	٢٨٢,٧	٣٥٦,٨
١٢ - عمان	١٠٠	١٤٥,٤	٥٩٠,٩	١١٤٣,١	١٣١٥,٩
١٣ - قطر	١٠٠	١٣٦,٣	٢٦٥,١	٥٤٣,١	٧٤٣,١
١٤ - الكويت	١٠٠	١٣٨,٤	١٦٦,٧	١٨٢,٤	٢١٣,٦
١٥ - لبنان	١٠٠	١٣٤,٣	١٦٠,٢	١٥٨,٨	١١٠,٤
١٦ - ليبيا	١٠٠	٣٦٨,٤	٧٦٧,٤	١١١٩,٧	١٤٢٠,٠
١٧ - مصر	١٠٠	١٣٧,٢	١٦٥,٦	٢١٠,٨	٢٤٩,٨
١٨ - المغرب	١٠٠	١١٨,٨	١٤٨,٩	١٨٦,٦	٢٢٠,٨
١٩ - موريتانيا	١٠٠	١٦٥,٩	٢٢١,٩	٢٤١,٧	٢٤٩,٤
٢٠ - اليمن (ج.ع)	١٠٠	١٠٦,٨	١١٠,٢	١٦١,٢	١٨٥,١
٢١ - اليمن (د.ش)	١٠٠	١٣٠,٤	٧٢,٢	٨١,٠	٩٩,٣
المجموع	١٠٠	١٣٥,٤	١٨٢,٩	٢٦١,٨	٣١٢,٧

* الضفة الشرقية فقط.

ملاحظة صيغة التنسيب : الناتج في السنوات اللاحقة × ١٠٠ ÷ الناتج في عام ١٩٦٠.

المصدر: حسبت على أساس الجدول رقم (٥-١).

ثانياً : تطوير التركيب الهيكلي للاقتصادات (حركة تنويع فروع الانتاج)

ننتقل الآن الى رصد حركات التغير التي طرأت على مساهمات فروع (قطاعات) النشاط الاقتصادي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي . وهذه التغيرات ، كما سبقت الاشارة ، تعبّر عن التطور في التراكيب الهيكلية للاقتصادات . فالقطاعات التي ازدادت مساهماتها في تكوين الناتج بمقادير أكثر من زيادة مساهمات غيرها ، تمثل « فروع النشاط الاقتصادي » التي حققت نمواً أكبر مما حققته الفروع الأخرى . وتظهر فروع النشاط الاقتصادي ، كما في الجداول اللاحقة ، مرتبة حسب التصنيف المعمول به دولياً ، وهي :

القطاع الأول : الزراعة والغابات والصيد .
القطاع الثاني : التعدين والمحاجر (أي الأعمال الاستخراجية) .
القطاع الثالث : الصناعات التحويلية.
القطاع الرابع : الكهرباء والغاز والماء .
القطاع الخامس : التشييد .
القطاع السادس : تجارة الجملة والمفرق.
القطاع السابع : النقل والمواصلات.
القطاع الثامن : النشاطات الأخرى.

وترصد الجداول حركة التطور (والتفاوت) في مساهمات هذه القطاعات ، كما تظهر بالارقام المطلقة (ملايين الدولارات) وبالنسب المئوية أيضاً ، وذلك في حالة :

١ ـ الأقطار العربية كافة (أي على نطاق الوطن العربي) ،

٢ ـ الأقطار العربية النفطية مجتمعة ،

٣ ـ الأقطار العربية غير النفطية مجتمعة ،

٤ ـ كل قطر على إنفراد .

وتظهر في الجداول مقادير التطور في مساهمات القطاعات المذكورة ونسبها المئوية للسنوات ١٩٦٠ و١٩٦٥ و١٩٧٠ و١٩٧٥ و١٩٧٧ ، كنقاط زمنية للمقارنة . وسوف يتركز الاهتمام بصورة خاصة على المقارنة بين سنة البداية (١٩٦٠) وسنة النهاية (١٩٧٧) في حالة النسب المئوية بالذات ، لبيان « الفرق » في النسبة المئوية لمساهمة القطاعات بين البداية والنهاية للمدة المدروسة .

حركات تنويع الانتاج

١ ـ على نطاق الوطن العربي (الجدول رقم (٥-٤)

تظهر في النصف الأعلى من الجدول الأرقام المطلقة التي تعبّر عن مقدار الناتج الذي ساهم به كل واحد من القطاعات في تكوين « الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين » (الذي يقع في أقصى اليسار من الجدول) . ويُلاحظ أن الزراعة كان مقدار إنتاجها في الوطن العربي يعادل ٤٨١٤ مليون دولار في سنة (١٩٦٠) ثم تزايد الى ٥٦٠٨ مليوناً (١٩٦٥)، والى ٥٨٩١ مليوناً (١٩٧٠) ، وصار ٧٤٥٧ مليوناً (١٩٧٥) ، ثم انخفض قليلاً الى ٧٣٢٩ مليوناً في سنة (١٩٧٧) . أما قطاع التعدين فقد سجل تزايداً مطرداً وبمقادير كبيرة جعلت إنتاجه عند نهاية المدة حوالي أربعة أمثال ما كان عليه عند بدايتها . فقد تزايد من ٣٠٢٨ مليون دولار (١٩٦٠) الى ١١٨٤٣ مليوناً (١٩٧٧) . وشهدت القطاعات الأخرى زيادات مطردة في إنتاجها ، بدرجات متفاوتة طبعاً من قطاع الى آخر.

ويتضح التفاوت بصورة أجلى في حالة النسب المئوية لمساهمة القطاعات المختلفة ، كما يبدو ذلك في النصف الأسفل من الجدول ذاته ، حيث تظهر « حصص » القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي . ويبرز هنا دور قطاع « **النشاطات الأخرى** » كطرف يمثل أكبر مساهم في تكوين الناتج « العربي » فقد كان هذا القطاع يحتل المقام الأول في سنة البداية (١٩٦٠)حيث كانت نسبته تشكل الربع تقريباً ، ٢٤,٨٪ من مجموع الناتج في تلك السنة ، وبقي محافظاً على المرتبة الأولى حتى نهاية المدة ، حيث بلغت مساهمته أكثر من الربع ، ٢٧,٠٪ من الناتج في (١٩٧٧) . وقد كانت **الزراعة** تحتل المقام الثاني في البداية بنسبتها البالغة ٢٢,٤٪ من الناتج في سنة (١٩٦٠) ، ولكنها تراجعت الى المرتبة الرابعة في نهاية المدة ، حيث صارت نسبة مساهمتها ١٠,٩ ٪ من الناتج في (١٩٧٧) . يقابل ذلك صعود قطاع **التعدين** الى المقام الثاني في نهاية المدة بنسبة مقدارها ١٧,٦ من الناتج في (١٩٧٧) بعدما كانت مرتبته في المقام الرابع عند البداية ، بنسبة مقدارها ١٤,١٪ من الناتج . يليه في المقام الرابع قطاع **التجارة** الذي استمر محافظاً على هذه المرتبة كما كان في البداية ، بنسبة ١٥,٦٪ في (١٩٦٠) و١٦,٠٪ من الناتج (١٩٧٧). أمّا **الصناعات التحويلية** فقد بقيت نسبتها في الناتج عند نهاية المدة كما كانت في بدايتها ، وهي ٩,٩٪ في الحالين معاً . وحقق قطاع **التشييد** نمواً جعله ينتقل بنسبته من ٥,٤٪ (١٩٦٠) الى ٨,٨٪ من الناتج في (١٩٧٧) صاعداً من المقام السابع في البداية الى المقام السادس في النهاية ، بينما تراجع قطاع **النقل والمواصلات** ليأخذ المقام السابع عند نهاية

جدول رقم (٥-٤)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي (١٩٦٠ - ١٩٧٧) بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر: الوطن العربي (الأقطار العربية كافة) *									
القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٤٨١٤	٣٠٢٨	٢١٢٢	٣٠٣	١١٧٥	٣٣٦٥	١٢٩٣	٥٣٢٢	٢١٤٣٢
١٩٦٥	٥٦٠٨	٥٦٠٧	٢٨٥٣	٤٢٠	١٤٨٢	٣٩٧٧	١٧٦٠	٧٣١٦	٢٩٠٢٣
١٩٧٠	٥٨٩١	٩٠٤٤	٣٨٦٣	٦٣١	١٩٤٥	٥٩٣١	٢١٠٥	٩٧٩٢	٣٩٢٠٢
١٩٧٥	٧٤٥٧	١٠٤٨٩	٥٢٩١	١٠٢٢	٤١٥٩	٨٥٩٠	٤٠٣٤	١٥٠٦٩	٥٦١١١
١٩٧٧	٧٣٢٩	١١٨٤٣	٦٦٤٠	١٤١٧	٥٩٤٠	١٠٧٦٦	٤٩٤٢	١٨١٥٣	٦٧٠٣٠
التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٢٢,٤	١٤,١	٩,٩	١,٤	٥,٤	١٥,٦	٦,٠	٢٤,٨	١٠٠
١٩٦٥	١٩,٣	١٩,٣	٩,٨	١,٤	٥,١	١٣,٧	٦,٠	٢٥,٢	١٠٠
١٩٧٠	١٥,٠	٢٣,٠	٩,٨	١,٦	٤,٩	١٥,١	٥,٣	٢٤,٩	١٠٠
١٩٧٥	١٣,٢	١٨,٦	٩,٤	١,٨	٧,٤	١٥,١	٧,١	٢٦,٨	١٠٠
١٩٧٧	١٠,٩	١٧,٦	٩,٩	٢,١	٨,٨	١٦,٠	٧,٣	٢٧,٠	١٠٠
فرق ٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧		+ ٣,٥	٠٠	+ ٠,٧	+ ٣,٤	+ ٠,٤	+ ١,٣	+ ٢,٢	+ ١١,٥
	- ١١,٥								- ١١,٥

* باستثناء فلسطين المحتلة ، التي لا تتوافر بشأنها أرقام.

المصدر: الارقام المطلقة (القسم العلوي من الجدول) عن :

United Nations, Economic Commission for Western Asia, «(Draft) Preliminary Estimates of Real Gross Domestic Product by Kind of Economic Activity for the Arab World (1960-1977),» p. 32.

والنسب المئوية (القسم الأدنى من الجدول) حسبت من الأرقام المطلقة.

المدة ، متخلياً عن المقام السادس الذي إحتله قطاع التشييد . فقد كانت مساهمة النقل والمواصلات ٦٪ من الناتج (١٩٦٠) وزادت قليلاً عند نهاية المدة الى ٧,٣٪ من الناتج (١٩٧٧) . أمّا قطاع الكهرباء والغاز والماء فقد بقيت مساهمته متواضعـة ، زادت من ١,٤٪ (١٩٦٠) الى ٢,١٪ من الناتج (١٩٧٧) ، وبذلك بقي في المقام الثامن والأخير في كلا الحالين .

ويمكن إظهار حركة التبدل والثبات في ترتيب مواقـع القطاعـات عنـد بداية المدة ونهايتها ، باختصار ، على النحو التالي :

المراتب	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة
في ١٩٦٠	النشاطات الأخرى	الزراعة	التجارة	التعدين	الصناعة التحويلية	النقل والمواصلات	التشييد	الكهرباء والغاز والماء
في ١٩٧٧	النشاطات الأخرى	التعدين	التجارة	الزراعة	الصناعة التحويلية	التشييد	النقل والمواصلات	الكهرباء والغاز والماء

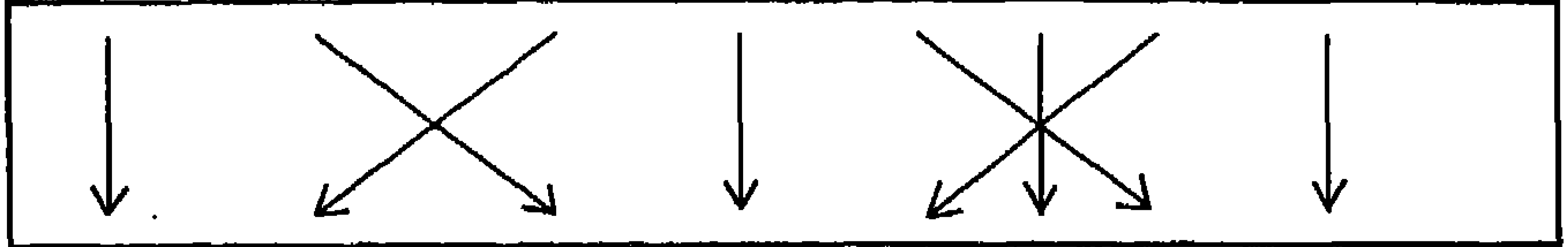

ويظهر مدى التفاوت في التطور النسبي لمساهمات القطاعات تجاه بعضهـا وعبر المدة ، بمقارنة مساهمة كل قطاع في الناتج عند سنة البداية مع مساهمته عند سنة النهاية ، وذلك بايجاد الفرق بين النسبتين ، كما في أسفل الجدول إزاء عبارة : « فرق ٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧ » . وهذا الفرق يمثل التزايد (+) أو التناقص (−) الذي طرأ على نسبة مساهمة القطاع بين سنة البداية وسنة النهاية للمدة . ومنه يتضح ان الزراعة قد تراجعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي ، على نطاق الوطن العربي ، بمقدار (سالب) هو ـ ١١,٥٪ في (١٩٧٧) عما كانت عليه في (١٩٦٠) . يقابل ذلك تقدم نسبي حققتـه القطاعـات الأخرى ، مقداره في حالة قطاع التعدين + ٣,٥٪ ، يليه قطاع التشييد + ٣,٤٪ ثم قطاع « النشاطات الأخرى » + ٢,٢ ، وقطاع النقل والمواصلات + ١,٣ ٪ وقطاع الكهرباء والغاز والماء + ٠,٧ ٪ ، وقطاع التجارة + ٠,٤ ٪ . أمّا الصناعات التحويلية فلم يحصل تغير في نسبة مساهمتها (حيث التغير = صفر) . ويجمع التغيرات الموجبة نحصل على مقدار هو + ١١,٥٪ ، الذي يتعادل مع مقدار التراجع في نسبـة مساهمـة الزراعة .

ويمكن اعتبار هذه « الفروق » بمثابة مؤشر على التطـور النسبي الـذي طرأ على

تركيب هيكل الاقتصاد العربي ، بفعل التنميات القطرية ، وذلك عبر مدة ١٨ عاماً بدءاً من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٧ .

٢ ـ التطور لدى مجموعة الأقطار النفطية الرئيسة :(الجدول رقم ٥ـ٥)

يمكن تطبيق المنوال السالف للعرض في حالة محتويات الجدول رقم(٥ـ٥) الخاص بهذه المجموعة من الأقطار العربية : وتجنباً للاطالة سوف نكتفي هنا بعرض أهم التطورات النسبية في مساهمات فروع النشاط الاقتصادي لدى الأقطار النفطية المدونة أسماؤها في أسفل هامش الجدول المذكور ، وتظهر أرقامها المطلقة « كمجموع » في النصف الأعلى منه ، حسب القطاعات ، والنسب في النصف الأدنى . فنلاحظ أن **الزراعة** لدى هذه الأقطار كانت تساهم في الناتج المحلي بنسبة مقدارها ١٣,٤ ٪ في (١٩٦٠) ، ثم انخفضت مساهمتها الى ٤,٥ ٪ في (١٩٧٧) ، بتراجع نسبي هو - ٨,٩٪ . أما **قطاع التعدين** ، الذي يحتل المقام الأول في حالة هذه الأقطار ، فقد تزايدت مساهمته من نسبة مقدارها ٢٨,٨ ٪ من الناتج في (١٩٦٠) الى نسبة عالية بلغت ٤٢,٣ ٪ في (١٩٧٠) . ولكن هذه النسبة تراجعت الى ٢٨,٦ ٪ في (١٩٧٧) ، بفارق نسبي هو - ٠,٢ ٪ عن مستوى سنة البداية . وتظهر في حالة القطاعات الأخرى زيادات نسبية أهمها في **قطاع التشييد** + ٣,٧ ٪ ، يليه **قطاع النقل والمواصلات** + ٣,١ ، ثم **الصناعات التحويلية** بتغير بسيط هو + ١,١ ٪ ثم **الكهرباء والغاز والماء** + ٠,٩ ٪ ، **فالتجارة** + ٠,٢ ٪ ، و« **النشاطات الأخرى** » + ٠,١ ٪ (وهي تمثل القطاع الذي يحتل المقام الثاني بعد التعدين ، بينما تأتي **التجارة** في المقام الثالث) . إن حاصل جمع الفروق السالبة يساوي - ٩,١٪ مقابل الفروق الموجبة +٩,١٪ . ويشكل التراجع في مساهمة الزراعة النصيب الأعظم من الانخفاض النسبي ، كما هو واضح في الجدول .

٣ ـ حركة التطور لدى الأقطار غير النفطية : (الجدول رقم ٥ـ٦)

يلاحظ في حالة هذه الأقطار أن **الزراعة** كانت تساهم في الناتج بنسبة مقدارها ٢٩,٥ ٪ في (١٩٦٠) ، مما جعلها في المقام الأول إزاء غيرها من القطاعات . ويليها آنذاك قطاع « **النشاطات الأخرى** » بنسبة مقدارها ٢٧,٠ ٪ ، ثم **التجارة** ونسبتها ١٦,٠ ٪ من الناتج ، وفي المرتبة الرابعة تأتي **الصناعات التحويلية** بنسبة مقدارها ١٢,٥ ٪ من الناتج في السنة ذاتها (١٩٦٠) ، أمّا القطاعات الأخرى فمساهمتها أدنى بكثير ، وخصوصاً قطاع التعدين الذي لا يساهم إلاّ بنسبة طفيفة لدى مجموعة الأقطار غير النفطية ، بلغت ٢,٦ ٪ فقط في (١٩٦٠) .

جدول رقم (٥-٥)
تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي (١٩٦٠ - ١٩٧٧) بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠
(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : الأقطار العربية النفطية الرئيسة *									
القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	١٢٦٢	٢٧٠٩	٦٠٧	١١٧	٦٩٣	١٤٣٥	٤٩٤	٢٠٨٣	٩٤٠٠
١٩٦٥	١٣٧٢	٥١٦٤	٨٤٨	١٦٩	٧٦٠	١٥٠٩	٦٤٣	٢٨٨٧	١٣٣٥٢
١٩٧٠	١٣٧٧	٨٤٦١	١٣٨٢	٢٩٦	١١٤١	٢٥٦٣	٩٤٢	٣٨٣١	١٩٩٩٣
١٩٧٥	١٨٤٢	٩٨٨٤	٢٢٥٣	٥٣١	٢٩٥٢	٤٢٢٥	٢٤٣١	٧١٤٧	٣١٢٦٥
١٩٧٧	١٧٧١	١١١٦٠	٢٩٣٧	٨٥٤	٤٣٢٩	٦٠٤١	٣٢٥٢	٨٦٦٣	٣٩٠٠٧
التغيرّ في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	١٣,٤	٢٨,٨	٦,٤	١,٢	٧,٣	١٥,٢	٥,٢	٢٢,١	١٠٠
١٩٦٥	١٠,٢	٣٨,٦	٦,٣	١,٢	٥,٦	١١,٣	٤,٨	٢١,٦	١٠٠
١٩٧٠	٦,٨	٤٢,٣	٦,٩	١,٤	٥,٧	١٢,٨	٤,٧	١٩,١	١٠٠
١٩٧٥	٥,٨	٣١,٦	٧,٢	١,٦	٩,٤	١٣,٥	٧,٧	٢٢,٨	١٠٠
١٩٧٧	٤,٥	٢٨,٦	٧,٥	٢,١	١١,٠	١٥,٤	٨,٣	٢٢,٢	١٠٠
فرق٪بين ١٩٦٠ و١٩٧٧			+ ١,١	+ ٠,٩	+ ٣,٧	+ ٠,٢	+ ٣,١	+ ٠,١	+ ٩,١
	- ٨,٩	- ٠,٢							- ٩,١

* ثمانية أقطار هي : الامارات العربية المتحدة ، الجزائر ، السعودية ، العراق ، عمان ، قطر ، الكويت وليبيا . أنظر المصدر : Ibid., p.30 .

ولكن عند نهاية المدة في (١٩٧٧) نجد أن الزراعة قد هبطت مساهمتها الى ١٩,٨ ٪ من الناتج ، فصارت في المرتبة الثانية ، بعد قطاع « النشاطات الأخرى » الذي صعدت نسبته الى ٣٣,٨ ٪ (أي أكثر من الثلث) من الناتج المحلي . أمّا التجارة فقد حافظت على ترتيبها في المقام الثالث بنسبة مقدارها ١٦,٨ ٪ من الناتج في (١٩٧٧) ،

وكذلك الأمر في حالة الصناعات التحويلية التي بقيت في المرتبة الرابعة ، بنسبة مقدارها ١٣,٢ ٪ من الناتج في السنة ذاتها . وتراجع قطاع التعدين قليلاً الى نسبة ٢,٤ ٪ ، ومثله قطاع النقل والمواصلات الذي هبطت نسبته من ٦,٦ ٪ في (١٩٦٠) الى ٦,٠ ٪ في (١٩٧٧) .

جدول رقم (٥-٦)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي (١٩٦٠ - ١٩٧٧) بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : الأقطار العربية غير النفطية

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٣٥٥٢	٣١٩	١٥١٥	١٨٦	٤٨٢	١٩٣٠	٧٩٩	٣٢٤٩	١٢٠٣٢
١٩٦٥	٤٢٣٦	٤٤٣	٢٠٠٥	٢٥١	٧٢٢	٢٤٦٨	١١١٧	٤٤٢٩	١٥٦٧١
١٩٧٠	٤٥١٤	٥٨٣	٢٤٨١	٣٣٥	٨٠٤	٣٣٦٨	١١٦٣	٥٩٦١	١٩٢٠٩
١٩٧٥	٥٦١٥	٦٠٥	٣٠٣٨	٤٩١	١٢٠٧	٤٣٦٥	١٦٠٣	٧٩٢٢	٢٤٣٤٦
١٩٧٧	٥٥٥٨	٦٨٣	٣٧٠٣	٥٦٣	١٦١١	٤٧٢٥	١٦٩٠	٩٤٩٠	٢٨٠٢٣
التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٢٩,٥	٢,٦	١٢,٥	١,٥	٤,٠	١٦,٠	٦,٦	٢٧,٠	١٠٠
١٩٦٥	٢٧,٠	٢,٨	١٢,٧	١,٦	٤,٦	١٥,٧	٧,١	٢٨,٢	١٠٠
١٩٧٠	٢٣,٤	٣,٠	١٢,٩	١,٧	٤,١	١٧,٥	٦,٠	٣١,٠	١٠٠
١٩٧٥	٢٣,٠	٢,٤	١٢,٤	٢,٠	٤,٩	١٧,٩	٦,٥	٣٢,٥	١٠٠
١٩٧٧	١٩,٨	٢,٤	١٣,٢	٢,٠	٥,٧	١٦,٨	٦,٠	٣٣,٨	١٠٠
فرق ٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧			+ ٠,٧	+ ٠,٥	+ ١,٧	+ ٠,٨		+ ٦,٨	+ ١٠,٥
	- ٩,٧	- ٠,٢					- ٠,٦		- ١٠,٥

المصدر : Ibid., P.31.

وعند رصد الفروق السالبة والموجبة في حركة النسب المئوية لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي نجد أن الزراعة قد سجلت أكبر تراجع نسبي وهو - ٩,٧ ٪ ، والتعدين -٢,٠٪ والنقل والمواصلات - ٦,٠ ٪ ، بينما سجّل قطاع « النشاطات الأخرى » أكبر زيادة وهي + ٦,٨ ٪ ، يليه قطاع التشييد الذي سجل زيادة طفيفة هي + ١,٧ ٪ ، ثم التجارة + ٠,٨ ٪ ، فالصناعات التحويلية + ٠,٧ ٪ ، ثم الكهرباء + ٠,٥ ٪ . وبذلك بلغت التطورات النسبية الموجبة مجموعاً هو + ١٠,٥ ٪ مقابل السالبة - ١٠,٥٪، سجلت الزراعة منه أكبر مقدار وهو - ٩,٧٪.

٤ ـ خلاصة نتائج حركة تنويع الانتاج

يتضح مما تقدم ان مرامي خطط التنمية القطرية ، في مضمار تنويع الانتاج ، بتطوير التراكيب الهيكلية للاقتصادات الوطنية ، قد تمخضت بعد ١٨ سنة ، منذ ١٩٦٠ ، عن النتائج التالية :

١ ـ إن قطاع الزراعة ، على نطاق الوطن العربي ، كانت حركته الانمائية متباطئة ، جعلته يتخلف عن مواكبة القطاعات الأخرى ، مما أدى الى انخفاض نسبة مساهمته في الناتج (العربي) الاجمالي انخفاضاً بلغ - ١١,٥ ٪ ، نزولاً من حوالي ٢٢ ٪ في بداية المدة الى حوالي ١١ ٪ في نهايتها (١٩٧٧) .

٢ ـ إن قطاع الصناعات التحويلية ، الذي يمثل المحور الأساس لحركة تنويع الانتاج ، وقد نال النصيب الأوفى من الاهتمام في معظم خطط التنمية القطرية ، لم يستطع أن يحقق زيادة في نسبة مساهمته في الناتج (العربي) الاجمالي . فبقيت مساهمته أقل من ١٠ ٪ من الناتج في نهاية المدة كما كانت في بدايتها .

٣ ـ إن قطاع النقل والمواصلات ، بالرغم من أهميته الكبيرة لحركة الاقتصادات الوطنية ، لم يستطع أن يحقق زيادة في مساهمته إلاّ بمقدار طفيف لا يتجاوز ١ ٪ إلاّ بقليل ، وذلك على نطاق « مجموع » الاقتصاد العربي .

٤ ـ إن أبرز القطاعات التي حققت زيادة واضحة في نسبة مساهمتها في الناتج (العربي) الاجمالي هي قطاع التعدين (متمثلاً في النفط بدرجة طاغية) وقد سجل زيادة في مساهمته بمقدار هو + ٣,٥ ٪ في نهاية المدة ، ويليه قطاع التشييد بمقدار هو + ٣,٤ ٪ (انعكاساً لحركة البناء والتعمير لدى مجموعة الأقطار النفطية) .

٥ ـ إن قطاع الكهرباء والغاز والماء بقيت مساهمته متواضعة جداً ، تراوحت بين ١,٤ ٪ في سنة البداية (١٩٦٠) و١,٢٪ في سنة النهاية (١٩٧٧) ، وذلك بالرغم من أهمية هذا القطاع لحركة التصنيع وللأغراض الاستهلاكية معاً .

٥ ـ تطور التراكيب الهيكلية للاقتصادات القطرية فرادى :

(الجداول : من رقم ٥ـ٧ ـ ٥ـ٢٨)

كانت حركات التنمية القطرية ، كما أسلفنا ، قد استهدفت ضمن مراميها الانمائية ، تنويع مصادر الدخل في الاقتصادات الوطنية ، عن طريق استراتيجية تغيير التراكيب الهيكلية فيها ، وذلك بتنمية مختلف القطاعات والاكثار من فروعها الانتاجية . والآن جاء دور اختبار ما حققته التنميات القطرية في هذا المضمار ، في حالة كل واحد من الأقطار العربية على انفراد ، بعدما كنا عرضنا الوضعية في حالة المجموع وطرفيه النفطي وغير النفطي من الأقطار المذكورة .

وتمهيداً لاجراء هذا الاختبار جعلنا كل واحد من الأقطار ينفرد بجدول خاص به على حدة ، لتوضيح حركة النمو في القطاعات أو الفروع الاقتصادية لدى القطر صاحب العلاقة . وتظهر سرعة نمو القطاعات إزاء بعضها في مقدار الناتج الذي يساهم به كل قطاع في تكوين مجموع الناتج المحلي الاجمالي في القطر ، وذلك عبر سنوات المدة المدروسة .

إن ترتيب الجداول القطرية (اللاحقة) هو على غرار ما يناظرها من الجداول السابقة . فيظهر في النصف الأعلى من الجداول مقدار ما يساهم به كل قطاع في الناتج المحلي (القطري) مقاساً بملايين الدولارات ، وفي النصف الأدنى من الجداول تظهر النسب المئوية لمساهمة القطاعات ، وذلك إزاء السنوات المختارة من المدة المدروسة . وعلى هذا الاساس فان الجداول تتيح الفرصة لمتابعة حركة نمو كل قطاع سواء بدلالة الارقام المطلقة لانتاجه أو النسبة المئوية لمساهمته في الناتج المحلي.

وعند استعراض أرقام المقادير في الجداول ، نجدها تشير الى حصول نمو في حالة كل القطاعات لدى كل الأقطار العربية (يستثنى من ذلك بعض حالات الاضطراب الذي ينتاب الانتاج الزراعي في بعض السنين لدى عدد من الأقطار بفعل التقلبات المناخية ، كما تستثنى حالة الانخفاض التي أصابت عدداً من القطاعات لدى اليمن الديمقراطية). ولكن حركات نمو القطاعات متفاوتة إزاء بعضها البعض ، تبعاً لمدى الاهتمام الانمائي بكل

قطاع ، من جهة ، وتبعاً لطبيعة الشروط والظروف الأخرى التي تكتنف حركة نموه لدى كل بلد على انفراد . فقد يكون الاهتمام بقطاع ما كبيراً ، إلاّ ان هذا الاهتمام ربما تحبطه مجموعة الظروف المتعلقة بشروط العمليات الانتاجية أو التسويقية ، مما يؤثر على سرعة نموّه ازاء غيره من القطاعات التي واتتها ظروف انتاجية وتسويقية أفضل .

إن الاهتمام يتركز هنا على رصد حركات النمو التي حققتها القطاعات ، وذلك بدلالة مقدار تغير نسبة مساهمة كل واحد منها في الناتج المحلي للقطر ، عبر سني المدة ، وخصوصاً مقدار الزيادة أو النقص في نسبة المساهمة عند نهاية المدة بالمقارنة مع نظيرتها في سنة البداية ، وذلك على غرار ما فعلنا سابقاً . فالتزايد (+) أو التناقص (−) في نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي ؛ عند نهاية المدة ، يشكل مؤشراً على الشوط الذي قطعه نمو كل قطاع على حدة إزاء القطاعات الأخرى في نهاية المطاف الانمائي لثمانية عشر عاماً مضت على حركات التنمية القطرية .

وتسهيلاً للمقارنة بين الأقطار العربية في هذا المجال ، فقد استجمعنا نتائج التزايد والتناقص النسبيان في نمو القطاعات وعرضناها في جدول واحد هو الجدول رقم (٥-٧) الذي يسبق الجداول القطرية . وتمهيداً لاستعراض حركات التزايد والتناقص في نسبة مساهمة القطاعات قطرياً ، ينبغي التذكير هنا بأن « **محصلة** » هذة الحركات ، على **نطاق الوطن العربي كله** ، قد كانت بحدود ± ١١,٥ ٪ (راجع الجدول السابق رقم ٥-٤) ، وان الجانب السالب لهذه المحصلة قد اقتصر على قطاع **الزراعة** وحده بينما الجانب الموجب موزع على القطاعات الأخرى ، باستثناء قطاع **الصناعات التحويلية** ، الذي لم يحقق أي زيادة أو نقص في نسبة مساهمته على صعيد الاقتصاد العربي ككل .

إن محتويات الجدول التجميعي (رقم (٥-٧) تشير الى أن حركات نمو القطاعات القطرية ازاء بعضها . قد سجلت في نهاية المدة (١٩٧٧) زيادات (+) ونواقص (−) في نسبة مساهماتها بمقادير متفاوتة من قطر الى آخر (مقارنة مع مساهماتها في بداية المدة (١٩٦٠)) .وعند استعراض القطاعات لدى الأقطار العربية ، نجد :

١ ـ ان الزراعة قد سجلت نقصا في مساهمتها النسبية في حالة الأقطار العربية جميعاً ، باستثناء قطر وحيد هو اليمن الديمقراطية (حيث حققت الزراعة زيادة نسبية مقدارها + ٨,٦ ٪) . ويلاحظ أن مساهمة الزراعة قد تضاءلت بمقادير نسبية واسعة الاختلاف من قطر الى قطر آخر . فهي في سلطنة عمان مثلاً سجلت أكبر مقدار (سالب) وهو- ٦٩ ٪ تقريباً (نزولاً من ٧٧,٢ ٪ في سنة ١٩٦٠ الى ٨,١ ٪ في سنة ١٩٧٧ ـ أنظر

جدول رقم (٥-٧)

التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشـاط الاقتصـادي في الناتـج المحلي الاجمالي للأقطار العربية :

فرق التغير٪ في ١٩٧٧ عن ١٩٦٠ (الزيادة + والنقص -)

القطاعات / الأقطار	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرق	النقل والمواصلات	النشاطات الأخرى	مجموع التغير (+) (-)
الاردن	-١١,٣	+٢,٤	+٠,٤	+٠,٨	+٠,٩	-١,٣	-٠,٢	+٨,٤	+١٢,٩ -١٢,٨
الامارات	-١٤,٩	+٣٢,٨	+١,٠	+٣,٧	+٢,٨	-١٠,٣	-٨,٥	-٦,٤	+٤٠,٣ -٤٠,١
البحرين	-١,٤	-٢١,٦	+٠,١	-٠,٩	+١,٢	+١٠,١	+٣,٥	+٩,٠	+٢٣,٩ -٢٣,٩
تونس	-٩,٨	+١,٧	+١,٧	٠٠	+٠,٩	+٢,٤	+٠,٦	+٢,٦	+٩,٩ -٩,٨
الجزائر	-١١,٨	+١,٠	+٣,١	٠٠	+٣,٨	+٤,٣	+٠,٨	-١,٢	+١٣,٠ -١٣,٠
جيبوتي	-٣,٨	؟	+٣,٤	+٣,٤	+٠,٦	+٤,١	+٠,٦	+٠,٣	+١٢,٤ -٣,٨ ؟
السعودية	-٦,٢	-٠,١	-٢,٦	+٠,٩	+٦,٩	+٣,٨	+٥,٥	-٨,٣	+١٧,١ -١٧,٢
السودان	-٢٥,٢	+(٠,٦)	+٢,٩	+١,٣	-٢,٣	+٩,٧	+١,١	+١٤,٥	+٢٨,٨ -٢٨,٨
سوريا	-٥,٢	+٢,٥	-١,٤	+٠,٣	+٠,٨	-٢,١	-١,٩	+٧,١	+١٠,٧ -١٠,٦
الصومال	-١٠,٥	-٢,٥	+٥,٦	+٠,٤	+٠,٨	+٤,٢	+٢,١	+٦,٦	+١٩,٧ -١٣,٠
العراق	-٩,٢	-٧,٣	+٣,٢	+١,١	+٢,٣	-٠,١	+١,٤	+٨,٦	+١٦,٦ -١٦,٦
عمان	-٦٩,١	+(٣٠,٥)	+(١,١)	+(٠,٨)	+١٠,٢	+٩,٨	+٦,٠	+١٠,٧	+٦٩,١ -٦٩,١
قطر	-٣,٤	-٣٣,٧	+٢٣,٥	+٠,٣	+٠,١	+٢٥,٨	+٠,٢	-١٢,٨	+٤٩,٩ -٤٩,٩
الكويت	-٠,٢	-٢٨,٤	+٤,٨	+٥,١	-٢,٤	+٥,٨	+٤,١	+١١,٣	+٣١,١ -٣١,٠
لبنان	-٩,٦	+٠,٢	+٣,٤	+٤,٣	+٠,٢	-٦,٦	+٥,٨	+٢,٣	+١٦,٢ -١٦,٢
ليبيا	-٩,٣	+٢٠,٣	-٣,٦	-٠,١	+٨,١	-٤,٩	+٣,٨	-١٤,٦	+٣٢,٢ -٣٢,٥
مصر	-٤,٣	-١,٤	-١,١	+٠,٤	+١,٩	+٠,٩	-٣,٤	+٧,٠	+١٠,٢ -١٠,٢
المغرب	-١١,٧	+٠,٩	+١,١	+١,٥	+٥,٤	+٠,٩	-٠,٢	+٣,٧	+١٢,٦ -١٢,٨
موريتانيا	-٣٢,٩	+(١٣,٧)	+٢,٧	+٠,٣	+٠,٧	-٦,١	+٤,٦	+١٧,٠	+٣٩,٠ -٣٩,٠
اليمن (ج.ع)	-٢٠,٩	-٠,١	+٢,٧	+٠,١	+٠,٦	+٨,١	+١,٥	+٨,٦	+٢١,٦ -٢١,٠
اليمن (د.ش)	+٨,٦	٠٠	-١,٩	+٠,٧	-١,٣	-٠,٦	-٠,٦	-٤,٨	+٩,٣ -٩,٢

المصدر : الجداول اللاحقة المرقمة : من ٥ ـ ٨ الى ٥ ـ ٢٨

جدول عمان، رقم ٥-١٩) . تليه موريتانيا حيث تناقصت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي بمقدار - ٣٣ ٪ تقريباً ، ثم السودان - ٢٥ ٪ تقريباً ، فاليمن (ج.ع) بحوالي - ٢١٪، والامارات العربية المتحدة - ١٥٪ تقريباً، والجزائر حوالي - ١٢٪، يليها المغرب بمقدار مماثل تقريباً . وتتدرج نسبة التناقص أقل فأقل عند الأقطار الأخرى حتى تبلغ - ٢ , ٠ في حالة الكويت .

٢ - أما قطاع **التعدين** فان أهم الزيادات في نسبة مساهمته في الناتج المحلي القطري قد حصلت لدى الامارات + ٣٣ ٪ تقريباً ثم عمان + ٣١ ٪ تقريباً ، وليبيا + ٢٠٪ تقريباً، وموريتانيا + ١٤٪ تقريباً، ولدى سوريا والاردن بحدود + ٥ , ٢٪ . ولكن هذه النسبة تناقصت لدى قطر بمقدار - ٣٤ ٪ تقريباً ، والكويت - ٢٨ ٪ ، والبحرين - ٢٢ ٪ تقريباً ، والعراق بحوالي - ٧ ٪ . وفي بقية الأقطار لم تتغير نسبة مساهمة هذا القطاع إلا بمقادير قليلة موجبة أو سالبة .

٣ - **الصناعات التحويلية** حققت زيادات في نسبة مساهمتها لدى العديد من الأقطار العربية . ولكن هذه الزيادات كانت طفيفة عند الأكثرية من الأقطار ، باستثناء دولة قطر حيث بلغت الزيادة حوالي + ٢٤ ٪ ، يليها الصومال بأقل من + ٦ ٪ ، فالكويت بحوالي + ٥ ٪ ، وجيبوتي + ٤ , ٣ ٪ ، والعراق + ٢ , ٣ ٪ ، والجزائر +١ , ٣٪ . ومن الناحية الأخرى تراجعت مساهمة الصناعات التحويلية عند ليبيا بمقدار - ٦ , ٣ ٪ ، والسعودية - ٦ , ٢ ٪ وسوريا - ٤ , ١ ٪ ومصر - ١ , ١ ٪ .

٤ - ان قطاع **الكهرباء والغاز والماء** يساهم بنسبة متواضعة في الناتج المحلي عند الأقطار العربية . وقد حقق زيادات كانت طفيفة لدى أغلب الأقطار ، ومعدومة أو سالبة لدى البعض . وأكبر تزايد حصل في الكويت بمقدار + ٥٪ تقريباً ، ولبنان + ٣ , ٤ ٪ ، ثم الامارات + ٧ , ٣ ٪ وجيبوتي + ٤ , ٣ ٪ . وفي بقية الأقطار أقل فأقل حتى ينعدم التغير في نسبة مساهمة هذا القطاع لدى كل من تونس والجزائر ، ويصير سالباً في حالة السودان - ٣ , ١ ٪ . والبحرين - ٩ , ٠ ٪ ، وليبيا - ١ , ٠ ٪ .

٥ - وسجل قطاع **التشييد** زيادات أكبرها لدى عمان بمقدار + ١٠ ٪ تقريباً ، ثم ليبيا بحوالي + ٨ ٪ ، فالسعودية ٧ ٪ تقريباً ، والمغرب + ٤ , ٥ ٪ ، والجزائر + ٨ , ٣ ٪ ، والامارات + ٨ , ٢ ٪ ، والعراق ٣ , ٢ ٪ ومصر بحوالي + ٢ ٪ . ولكن مساهمة هذا القطاع تراجعت نسبتها من الناتج المحلي عند الكويت - ٤ , ٣ ٪ ، والسودان - ٣ , ٢٪ .

٦ ـ أما قطاع تجارة الجملة والمفرّق فان نسبة مساهمته في الناتج المحلي قد حققت زيادات لدى البعض ونواقص لدى البعض الآخر من الأقطار . وأكبر زيادة كانت في دولة قطر إذ بلغت +٢٦٪ تقريباً ، ثم لدى البحرين + ١٠٪ تقريباً، وعمان + ٩,٨٪ والسودان +٩,٧٪ واليمن + ٨٪ تقريباً، ثم الجزائر +٤,٣٪ والصومال + ٤,٢٪ وجيبوتي ٤,١٪، والسعودية +٣,٨٪. وقد انخفضت النسبة في مساهمة التجارة لدى الامارات –١٠٪ تقريبا ، ولبنان –٦,٦٪ وموريتانيا – ٦,١٪، وليبيا – ٥٪ تقريباً . وفي بقية الأقطار كانت التغيرات أدنى بمقاديرها السالبة والموجبة .

٧ ـ وحقق قطاع النقل والمواصلات زيادات في نسبة مساهمته في الناتج المحلي كان أهمها في عمان بمقدار + ٦ ٪ ، ويليه لبنان + ٥,٨ ٪ ، فالسعودية + ٥,٥ ٪ ، ثم موريتانيا + ٤,٦ ٪ ، والكويت + ٤,١ ٪ ، وليبيا + ٣,٨ ٪ . ويتدرج التغير الى الأدنى عند بقية الأقطار حتى يصبح سالباً في حالة الامارات العربية المتحدة – ٨ ٪ ، ومصر – ٣,٤٪ وسوريا –٢٪ تقريباً، وأدنى من ذلك في حالتي اليمن الديمقراطية والاردن .

٨ ـ وأخيراً فان قطاع « النشاطات الأخرى » قد تزايدت نسبة مساهمته في الناتج المحلي عند ١٥ قطراً ، وانخفضت عند ستة أقطار . وأهم الزيادات كانت لدى موريتانيا بمقدار + ١٧ ٪ ، والسودان + ١٤,٥ ٪ والكويت + ١١,٣ ٪ والبحرين + ٩ ٪ ، وكل من العراق واليمن بمقدار + ٨,٦ ٪ ، والاردن + ٨,٤ ٪ ، وسوريا + ٧,١ ٪ ، ومصر + ٧٪ . وحصل التناقص في حالة ليبيا – ١٤,٦ ٪ ، وقطر – ١٣ ٪ تقريباً والسعودية – ٨,٣٪، والامارات العربية – ٦,٤ ٪ . واليمن الديمقراطية – ٤,٨ ٪ ، والجزائر –٢,١٪ .

يتضح مما تقدم ان التراكيب الهيكلية للاقتصادات القطرية قد شهدت تغيرات عبر الأشواط الانمائية الماضية . ولكن هذه التغيرات متفاوتة بمقاديرها تفاوتاً واسعاً من قطر الى آخر، كما هو ظاهر في الجدول رقم(٥-٧) تحت عبارة « مجموع التغير » بشطرية السالب (–) والموجب (+) (في أقصى يسار الجدول) . ويبدو التفاوت واسعاً بصورة خاصة بين مجموعة الأقطار التي بدأت حركاتها الانمائية متأخرة زمنياً وبين الأقطار التي بدأت قبلها . وتظهر مقادير التغير كبيرة نسبياً لدى الفئة الأولى ، وخصوصاً في حالة الأقطار النفطية التي كانت بدأت بحجوم اقتصادية صغيرة أو ركيكة التركيب عند مطلع المدة المدروسة (١٩٦٠) . ويلاحظ ان التغيير الواسع لدى هذه الفئة ذاتها يكاد ينحصر معظمه في قطاع واحد أو قطاعين ، في حالة جانبه السالب أو الموجب ، مشيراً الى مدى الاختلال في التركيب التنويعي للاقتصاد الوطني في هذه الأقطار .

فعند استعراض ومقارنة « حجوم » التغيرات لدى الأقطار ، نجد أن مجموع التغير (الموجب إزاء السالب) قد بلغ في حالة عمان أكبر نسبة مئوية بين الأقطار العربية كافة ، إذ أنه سجّل نسبة مقدارها ± ٦٩ ٪ تقريباً ، وقد شكلت الزراعة وحدها الجانب السالب لهذا التغير بكامله ، بينما شكل قطاع التعدين (النفط) شطراً كبيراً من الجانب الموجب . وعند إضافة قطاعي التشييد والتجارة فقط الى التعدين فان الثلاثة يشكلون أكثر من ستة أسباع الجانب الموجب .

وفي حالة قَطَرْ ، حيث بلغ مجموع التغيير± ٥٠ ٪ تقريباً ، شكل قطاع التعدين معظم الجانب السالب ، في حين شكلت التجارة وحدها أكثر من نصف جانبه الموجب . وفي حالة الامارات بلغ مجموع التغير أكثر من ± ٤٠ ٪ ، ويشكل التعدين (النفط) ثلاثة أرباع جانبه الموجب ، في حين تشكل الزراعة مع التجارة فقط حوالي خمسة أثمان الجانب السالب . وتليها موريتانيا بنسبة تغيير مرتفعة أيضاً ، بلغت ± ٣٩ ٪ ، وقد شكلت الزراعة القسط الأعظم من جانبها السالب ، وشكل التعدين (الحديد) مع « النشاطات الأخرى » أكثر من ثلاثة أرباع الجانب الموجب.

وهكذا تتدرج مقادير التغير تنازلياً مروراً بأقطار نفطية أخرى مثل ليبيا (أكثر من ± ٣٢ ٪) والكويت (± ٣١ ٪) ، حتى نصل الى حالات أقطار غير نفطية ، كالاردن (± ١٣ ٪ تقريباً) والمغرب (بنسبة مقاربة لنسبة الاردن) ثم سوريا (أقل من ± ١١ ٪) ومصر± ١٠ ٪ تقريباً) . والأقطار الأخيرة هي أقرب الى مجموع التغير على « نطاق الوطن العربي » ، الذي هو± ١١,٥ ٪ ، كما مر ذكره .

ويمكن متابعة المزيد من التفاصيل في الجداول القطرية (اللاحقة) حيث تظهر النسب المئوية لمساهمات القطاعات (النصف الأدنى من الجداول) موضحة مقدار « الحجوم » النسبية للقطاعات ازاء بعضها البعض ، في كل بلد على انفراد . ومنها يظهر ما طرأ على نمو القطاعات بدلالة مقدار نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي ، عبر الأشواط الانمائية المتعاقبة . أمّا التطورات الحاصلة في الناتج الحقيقي لكل قطاع فتظهر أرقامها ، بملايين ألدولارات ، (في النصف الأعلى من الجداول ذاتها) .

حركة التصنيع وتطور النقل والمواصلات

عند استعراض الجداول القطرية يجدر الاهتمام بالتغيرات النسبية التي حصلت في حركة التصنيع ، متمثلة بالصناعات التحويلية ، باعتبارها تشكل أهم محور من محاور

تنويع مصادر الناتج المحلي وتطوير التراكيب الهيكلية للاقتصادات الوطنية . كما ينبغي متابعة الأمر ذاته في حالة قطاع النقل والمواصلات ، الذي يلي الصناعة بالأهمية في هذا المضمار . وسنجد، كما في الجداول :

- **إن الصناعة التحويلية** لم تشهد تطوراً محسوساً لدى الأكثرية الساحقة من الأقطار العربية ، وخصوصاً ذات الحجوم الأكبر نسبياً ، مثل : مصر والجزائر والعراق والمغرب والسودان والسعودية وسوريا وتونس . فقد كانت التغيرات في مساهمة الصناعة لديها إمّا موجبة متواضعة أو سالبة . فهي سالبة عند مصر(- ١,١ ٪) والسعودية (- ٢,٦ ٪) وسوريا (- ١,٤ ٪) ، وموجبة قليلاً عند العراق (+ ٣,٢ ٪) والجزائر (+ ٣,١ ٪) وتونس (+ ١,٧) والمغرب (+ ١,١ ٪) فقط . ونجدها في حالة ليبيا (- ٣,٦ ٪) بينما سجلت تغيراً موجباً بمقدار شاذ في حالة قطر (+ ٢٣,٥ ٪) وحدها .

- **أما قطاع النقل والمواصلات** ، فقد سجل تراجعاً نسبياً لدى خمسة أقطار بينما سجل تقدماً متواضعاً لدى البقية ، وأهمها عمان (+ ٦ ٪) ثم لبنان (+ ٥,٨ ٪) فالسعودية (+ ٥,٥ ٪) وموريتانيا (+ ٤,٦ ٪) ، والأقطار الأخرى ، أقل فأقل .

جدول رقم (٥-٨)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي (١٩٦٠ - ١٩٧٧) بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : الاردن									
القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٥٦	٣	٣١	٢	١٤	٦٢	٣٢	١١٥	٣١٥
١٩٦٥	١٠٧	٧	٦١	٥	٢٤	٩٩	٣٩	١٧٠	٥١٢
١٩٧٠*	٤٤	١٠	٥٣	٥	٢٢	٩٥	٤٤	٢١٧	٤٩٠
١٩٧٥*	٤٠	٢٢	٦٤	٩	٣٠	١١٤	٥٨	٢٨٠	٦١٧
١٩٧٧*	٤٩	٢٥	٧٧	١١	٤٠	١٣٨	٧٥	٣٣٩	٧٥٤
التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	١٧,٧	٠,٩	٩,٨	٠,٦	٤,٤	١٩,٦	١٠,١	٣٦,٥	١٠٠
١٩٦٥	٢٠,٨	١,٣	١١,٩	٠,٩	٤,٦	١٩,٣	٧,٦	٣٣,٢	١٠٠
١٩٧٠*	٨,٩	٢,٠	١٠,٨	١,٠	٤,٤	١٩,٣	٨,٩	٤٤,٢	١٠٠
١٩٧٥*	٦,٤	٣,٥	١٠,٣	١,٤	٤,٨	١٨,٤	٩,٤	٤٥,٣	١٠٠
١٩٧٧*	٦,٤	٣,٣	١٠,٢	١,٤	٥,٣	١٨,٣	٩,٩	٤٤,٩	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧		+٢,٤	+٠,٤	+٠,٨	+٠,٩			+٨,٤	+١٢,٩
	-١١,٣					-١,٣	-٠,٢		-١٢,٨

* الضفة الشرقية فقط.

المصدر :

United Nations, Economic Commission for Western Asia, «(Draft) Preliminary Estimates of Real Gross Domestic Product by Kind of Economic Activity for the Arab World (1960-1977),» p. 14.

والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-٩)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي (١٩٦٠ - ١٩٧٧) بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : الأمارات العربية المتحدة									
القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	١٧	٥	١	٢	٩	٢٦	١٨	٢١	٩٩
١٩٦٥	٢٤	١٧١	٦	٤	٢٢	٣٩	٣٤	٤٨	٣٤٨
١٩٧٠	٢٥	٣٧١	٢٣	٦	٦٥	٩٠	٦٠	٩٠	٧٣٠
١٩٧٥	٤٩	٧٩٢	٢٨	٥٨	٢٥٤	٢٩١	١٥١	٢٥٧	١٨٨٠
١٩٧٧	٥٨	٩٥٧	٥١	١٤٥	٢٩٩	٤٠٣	٢٤٣	٣٧٥	٢٥٣١
التغيرّ في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	١٧,١	٥,٠	١,٠	٢,٠	٩,٠	٢٦,٢	١٨,١	٢١,٢	١٠٠
١٩٦٥	٦,٨	٤٩,١	١,٧	١,١	٦,٣	١١,٢	٩,٧	١٣,٧	١٠٠
١٩٧٠	٣,٤	٥٠,٨	٣,١	٠,٨	٨,٩	١٢,٣	٨,٢	١٢,٣	١٠٠
١٩٧٥	٢,٦	٤٢,١	١,٤	٣,٠	١٣,٥	١٥,٤	٨,٠	١٣,٦	١٠٠
١٩٧٧	٢,٢	٣٧,٨	٢,٠	٥,٧	١١,٨	١٥,٩	٩,٦	١٤,٨	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧		+٣٢,٨	+ ١,٠	+ ٣,٧	+ ٢,٨				+٤٠,٣
	-١٤,٩					-١٠,٣	- ٨,٥	- ٦,٤	-٤٠,١

المصدر : Ibid., p. 27.

والنسب المئوية حسبت.

جدول رقم (٥-١٠)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : البحرين

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٣	٣٦	٢٤	٢	٨	١٥	٥	١٣	١٠٦
١٩٦٥	٥	٤٥	٣٠	٣	١١	١٨	٩	١٦	١٣٧
١٩٧٠	٦	٦١	٤٠	٤	١٨	٣٥	١٧	٢٩	٢١٠
١٩٧٥	٦	٤١	٦٧	٣	٢٤	٧٥	٢٧	٥٠	٢٩٣
١٩٧٧	٦	٥١	٩٤	٤	٣٦	١٠٠	٣٤	٨٨	٤١٣
التغيرّ في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٢,٨	٣٣,٩	٢٢,٦	١,٨	٧,٥	١٤,١	٤,٧	١٢,٦	١٠٠
١٩٦٥	٣,٦	٣٢,٨	٢١,٨	٢,١	٨,٠	١٣,١	٦,٥	١٢,١	١٠٠
١٩٧٠	٢,٨	٢٩,٠	١٩,٠	١,٩	٨,٥	١٦,٦	٨,٠	١٤,٢	١٠٠
١٩٧٥	٢,٠	١٣,٩	٢٢,٨	١,٠	٨,٠	٢٥,٥	٩,٢	١٧,٥	١٠٠
١٩٧٧	١,٤	١٢,٣	٢٢,٧	٠,٩	٨,٧	٢٤,٢	٨,٢	٢١,٦	١٠٠
فرق٪بين ١٩٦٠			+ ٠,١		+ ١,٢	+١٠,١	+ ٣,٥	+ ٩,٠	+٢٣,٩
و١٩٧٧	- ١,٤	-٢١,٦		- ٠,٩					-٢٣,٩

المصدر : Ibid., p. 10.

والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-١١)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : تونس									
القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٢٢٩	١٧	٧٣	١٦	٥٩	١٩٩	٥٣	٢٧٨	٩٢٥
١٩٦٥	٢٢٢	٣٣	٨٨	١٥	١٠٢	٢١٦	٧٨	٣٨٨	١١٤٣
١٩٧٠	٢٤٢	٧٨	١١٥	٢٥	٩٣	٢٨٧	٩٦	٥١٠	١٤٤٤
١٩٧٥	٣٩٤	٩٨	٢١٢	٣٨	١٥٩	٥١٩	١٣٣	٧٣٠	٢٢٨٣
١٩٧٧	٣٨٤	٩٢	٢٤٤	٤٤	١٨٧	٦١٤	١٦٤	٨٣٨	٢٥٦٨
التغيرّ في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٢٤,٧	١,٨	٧,٨	١,٧	٦,٣	٢١,٥	٥,٧	٣٠,٠	١٠٠
١٩٦٥	١٩,٤	٢,٨	٧,٦	١,٣	٨,٩	١٨,٨	٦,٨	٣٣,٩	١٠٠
١٩٧٠	١٦,٧	٥,٤	٧,٩	١,٧	٦,٤	١٩,٨	٦,٦	٣٥,٣	١٠٠
١٩٧٥	١٧,٢	٤,٢	٩,٢	١,٦	٦,٩	٢٢,٧	٥,٨	٣١,٩	١٠٠
١٩٧٧	١٤,٩	٣,٥	٩,٥	١,٧	٧,٢	٢٣,٩	٦,٣	٣٢,٦	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧		+ ١,٧	+ ١,٧	٠٠	+ ٠,٩	+ ٢,٤	+ ٠,٦	+ ٢,٦	+ ٩,٩
	– ٩,٨								– ٩,٨

المصدر : Ibid., p. 26.

والنسب المئوية حسبت.

جدول رقم (٥-١٢)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : الجزائر

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٦٦٦	٢١٧	١٨٩	٧٥	٤٠٧	٩٢١	١٩٧	٨٦٧	٣٥٥٩
١٩٦٥	٥٧٧	٤٤٥	٢٣٨	٥٠	٢٠٦	٧٠٩	١٠٩	٩٧٨	٣٣١٢
١٩٧٠	٤٨٠	٤٩٠	٤٠٤	٥٥	٣٤٣	١٤٢١	١٥٤	١١٦٤	٤٥١٢
١٩٧٥	٦٨١	٤٩٠	٥٣٣	١٢٢	٨٦٩	١٥٥٣	٤٣٤	١٧١١	٦٣٩٤
١٩٧٧	٥٢٨	٥٤١	٦٤١	١٦٧	١١٦٤	٢٢٩٢	٤٨٦	١٧٩٠	٧٦٠٩
التغيرّ في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	١٨,٧	٦,١	٥,٣	٢,١	١١,٤	٢٥,٨	٥,٥	٢٥,١	١٠٠
١٩٦٥	١٧,٤	١٣,٤	٧,١	١,٥	٦,٢	٢١,٤	٣,٢	٢٩,٨	١٠٠
١٩٧٠	١٠,٦	١٠,٨	٨,٩	١,٢	٧,٦	٣١,٤	٣,٤	٢٦,١	١٠٠
١٩٧٥	١٠,٦	٧,٦	٨,٣	١,٩	١٣,٥	٢٤,٢	٦,٧	٢٧,٢	١٠٠
١٩٧٧	٦,٩	٧,١	٨,٤	٢,١	١٥,٢	٣٠,١	٦,٣	٢٣,٩	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧		+ ١,٠	+ ٣,١	٠٠	+٣,٨	+٤,٣	+ ٠,٨		+١٣,٠
	−١١,٨							− ١,٢	−١٣,٠

المصدر : Ibid., p. 9.

والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-١٣)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : جيبوتي

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٢	-	٠,٩	٠,٣	٢	١١	٢	٨	٢٨
١٩٦٥	٣	-	٢	٠,٥	٢	٢٦	٤	١٤	٥٢
١٩٧٠	٣	-	٤	٢	٣	٣٥	٦	١٨	٧١
١٩٧٥	٤	-	٧	٤	٦	٤٢	٩	٢٣	٩٤
١٩٧٧	٣	-	٦	٤	٧	٣٩	٧	٢٦	٩٠
	التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي								
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٧,١	-	٣,٢	١,٠	٧,١	٣٩,٢	٧,١	٢٨,٥	١٠٠
١٩٦٥	٥,٧	-	٣,٨	٠,٩	٣,٨	٥٠,٠	٧,٦	٢٦,٩	١٠٠
١٩٧٠	٤,٢	-	٥,٦	٢,٨	٤,٢	٤٩,٢	٨,٤	٢٥,٣	١٠٠
١٩٧٥	٤,٢	-	٧,٤	٤,٢	٦,٣	٤٤,٦	٩,٥	٢٤,٤	١٠٠
١٩٧٧	٣,٣	-	٦,٦	٤,٤	٧,٧	٤٣,٣	٧,٧	٢٨,٨	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧			+ ٣,٤	+ ٣,٤	+ ٠,٦	+ ٤,١	+ ٠,٦	+ ٠,٣	+ ١٢,٤
	− ٣,٨								− ٣,٨

المصدر : Ibid., p. 11.

والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-١٤)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : السعودية

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	١٥٠	٧٧١	١٣٨	١٢	٥١	٧٩	٧٠	٣٦٢	١٦٣٣
١٩٦٥	٢٠٨	١٢٥٦	٢٢٧	٣٦	١٦٣	١٥٤	١٦٧	٥٤٠	٢٧٥١
١٩٧٠	٢٢٩	٢٢٠٤	٤٠٥	٦٦	٢٢٠	٢٣٣	٣٠٤	٧٣٩	٤٤٠٠
١٩٧٥	٢٧٤	٤٤٢٢	٤٩٥	١١٦	٥٨٦	٤٨٥	٧٠٣	١٠٨٦	٨١٧٠
١٩٧٧	٣١٠	٤٨٨٨	٦٠٩	١٦٩	١٠٤٤	٩٠٠	١٠١٤	١٤٤٢	١٠٣٧٦
التغيرّ في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٩,١	٤٧,٢	٨,٤	٠,٧	٣,١	٤,٨	٤,٢	٢٢,١	١٠٠
١٩٦٥	٧,٥	٤٥,٦	٨,٢	١,٣	٥,٩	٥,٥	٦,٠	١٩,٦	١٠٠
١٩٧٠	٥,٢	٥٠,٠	٩,٢	١,٥	٥,٠	٥,٢	٦,٩	١٦,٧	١٠٠
١٩٧٥	٣,٣	٥٤,١	٦,٠	١,٤	٧,١	٥,٩	٨,٦	١٣,٢	١٠٠
١٩٧٧	٢,٩	٤٧,١	٥,٨	١,٦	١٠,٠	٨,٦	٩,٧	١٣,٨	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧				+ ٠,٩	+ ٦,٩	+٣,٨	+ ٥,٥		+١٧,١
	− ٦,٢	− ٠,١	− ٢,٦					− ٨,٣	−١٧,٢

المصدر : Ibid., p. 22.

والنسب المئوية حسبت.

جدول رقم (٥-١٥)
تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي
(١٩٦٠ - ١٩٧٧)
بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠
(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : السودان

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٧١٦	١	٥٩	٥٣	٧٨	١٥٠	٩٣	٢٢٦	١٣٧٦
١٩٦٥	٧٠٧	١	٨٨	٥٦	٧٦	٣١٢	١٠٤	٣٢٤	١٦٦٨
١٩٧٠	٦٨٦	٥	١٤٣	٤٧	٦٤	٥٤٣	١٤٥	٥٥٣	٢١٨٦
١٩٧٥	٧٠٢	١٤	١٧٥	٦٥	٧٢	٥٠٥	١٩٧	٧٤٦	٢٤٧٦
١٩٧٧	٧٣٠	١٥	١٩٦	٧٠	٩٢	٥٦٢	٢١٥	٨٤٤	٢٧٢٣
التغيرّ في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٥٢,٠	-	٤,٢	٣,٨	٥,٦	١٠,٩	٦,٧	١٦,٤	١٠٠
١٩٦٥	٤٢,٣	-	٥,٢	٣,٣	٤,٥	١٨,٧	٦,٢	١٩,٤	١٠٠
١٩٧٠	٣١,٣	٠,٢	٦,٥	٢,١	٢,٩	٢٤,٨	٦,٦	٢٥,٢	١٠٠
١٩٧٥	٢٨,٣	٠,٥	٧,٠	٢,٦	٢,٩	٢٠,٣	٧,٩	٣٠,١	١٠٠
١٩٧٧	٢٦,٨	٠,٥	٧,١	٢,٥	٣,٣	٢٠,٦	٧,٨	٣٠,٩	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧		+(٠,٦)	+ ٢,٩			+٩,٧	+ ١,١	+١٤,٥	+٢٨,٨
	-٢٥,٢			- ١,٣	-٢,٣				-٢٨,٨

المصدر : Ibid., p. 24.

والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-١٦)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : سوريا

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	١٨٨	١	١٤٤	١٢	٤٤	٢٢٨	٨١	٢٢٦	٩٢٤
١٩٦٥	٤٠٨	٣	١٨٧	١٦	٤٣	٢٧٠	١٠٤	٣٥٨	١٣٨٩
١٩٧٠	٣٦٢	٤٠	٢٤٩	٢٣	٥٩	٣٥١	١٦٥	٤٩١	١٧٤٠
١٩٧٥	٥٢٤	٩٠	٣٥٦	٣٩	١٠٣	٦٨٠	٣١٠	٩٠٧	٣٠٠٩
١٩٧٧	٤٨٩	٨٥	٤٥٨	٥٠	١٨٠	٧٢٩	٢٢١	١٠١٩	٣٢٣١
التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٢٠,٣	٠,١	١٥,٥	١,٢	٤,٧	٢٤,٦	٨,٧	٢٤,٤	١٠٠
١٩٦٥	٢٩,٣	٠,٢	١٣,٤	١,١	٣,٠	١٩,٤	٧,٤	٢٥,٧	١٠٠
١٩٧٠	٢٠,٨	٢,٢	١٤,٣	١,٣	٣,٣	٢٠,١	٩,٤	٢٨,٢	١٠٠
١٩٧٥	١٧,٤	٢,٩	١١,٨	١,٢	٣,٤	٢٢,٥	١٠,٣	٣٠,١	١٠٠
١٩٧٧	١٥,١	٢,٦	١٤,١	١,٥	٥,٥	٢٢,٥	٦,٨	٣١,٥	١٠٠
فرق ٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧		+ ٢,٥		+ ٠,٣	+ ٠,٨			+ ٧,١	+١٠,٧
	- ٥,٢		- ١,٤			-٢,١	- ١,٩		-١٠,٦

المصدر : Ibid., p. 25.

والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-١٧)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر :الصومال

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٨١	١٥	٤	٢	٩	٢٠	١١	٥٩	٢٠١
١٩٦٥	٧٨	١١	٣	٢	٧	٢٢	١١	٦٤	١٩٧
١٩٧٠	٨١	١٤	١٤	١	١٠	٢٩	١٣	٨٣	٢٢١
١٩٧٥	٨٤	١٤	٢٢	٤	١٥	٤١	٢٢	١٠٣	٢٨٥
١٩٧٧	٩٠	١٥	٢٣	٤	١٦	٤٣	٢٣	١٠٩	٣٠٣
التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٤٠,٢	٧,٤	١,٩	٠,٩	٤,٤	٩,٩	٥,٤	٢٩,٣	١٠٠
١٩٦٥	٣٩,٥	٥,٥	١,٥	١,٠	٣,٥	١١,١	٥,٥	٣٢,٤	١٠٠
١٩٧٠	٣٦,٦	٦,٣	٦,٣	٠,٤	٤,٥	١٣,١	٥,٨	٣٧,٥	١٠٠
١٩٧٥	٢٩,٤	٤,٩	٧,٧	١,٤	٥,٢	١٤,٣	٧,٧	٣٦,١	١٠٠
١٩٧٧	٢٩,٧	٤,٩	٧,٥	١,٣	٥,٢	١٤,١	٧,٥	٣٥,٩	١٠٠
فرق٪بين ١٩٦٠ و١٩٧٧			+٥,٦	+٠,٤	+٠,٨	+٤,١	+٢,١	+٦,٦	+١٩,٧
	-١٠,٥	-٢,٥							-١٣,٠؟

المصدر : Ibid., p. 23.

والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-١٨)
تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي
(١٩٦٠ - ١٩٧٧)
بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠
(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : العراق

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٣١٥	٦٤١	١٨٢	٥	٨٣	١٣٤	١٢٨	٣٥٤	١٨٤٢
١٩٦٥	٤٢١	٨٧٠	٢٥٦	١٩	١٠٤	٢٣٢	٢٠٦	٥٥١	٢٦٥٩
١٩٧٠	٤٩٢	١٠٣٧	٣٢٥	٣٦	١١٤	٢٧٦	١٩٩	٣٨٦	٣٢٦٥
١٩٧٥	٥٠٨	١٥١٤	٥٦٣	٦٦	٢٠٠	٤٠١	٣٥٥	١٦٠٢	٥٢٠٩
١٩٧٧	٥٢١	١٨٠٦	٨٥٩	٨٧	٤٥٣	٤٦٩	٥٤٧	١٨٣٢	٦٥٧٤
التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	١٧,١	٣٤,٧	٩,٨	٠,٢	٤,٥	٧,٢	٦,٩	١٩,٢	١٠٠
١٩٦٥	١٥,٨	٣٢,٧	٩,٦	٠,٧	٣,٩	٨,٧	٧,٧	٢٠,٧	١٠٠
١٩٧٠	١٥,٠	٣١,٧	٩,٩	١,١	٣,٤	٨,٤	٦,٠	١١,٨	١٠٠
١٩٧٥	٩,٧	٢٩,٠	١٠,٨	١,٢	٣,٨	٧,٦	٦,٨	٣٠,٧	١٠٠
١٩٧٧	٧,٩	٢٧,٤	١٣,٠	١,٣	٦,٨	٧,١	٨,٣	٢٧,٨	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠			+ ٣,٢	+ ١,١	+ ٢,٣		+ ١,٤	+ ٨,٦	+١٦,٦
و١٩٧٧	- ٩,٢	- ٧,٣				- ٠,١			-١٦,٦

المصدر : Ibid., p. 13.

والنسب المئوية حسبت.

جدول رقم (٥-١٩)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : عُمان

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٣٤	-	-	-	١	٢	١	٦	٤٤
١٩٦٥	٣٧	-	-	-	١٥	٢	١	١٠	٦٤
١٩٧٠	٤٠	١٧٢	١	-	٢٦	٥	٢	١٤	٢٦٠
١٩٧٥	٤٥	١٧٧	٤	٣	٨٦	٥٧	٣٠	١٠١	٥٠٣
١٩٧٧	٤٧	١٧٧	٦	٥	٧٢	٨٣	٤٨	١٤١	٥٧٩
التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٧٧,٢	-	-	-	٢,٢	٤,٥	٢,٢	١٣,٦	١٠٠
١٩٦٥	٥٧,٨	-	-	-	٢٣,٤	٣,١	١,٥	١٥,٦	١٠٠
١٩٧٠	١٥,٣	٦٦,١	٠,٣	-	١٠,٠	١,٩	٠,٧	٥,٣	١٠٠
١٩٧٥	٨,٩	٣٥,١	٠,٧	٠,٥	١٧,٠	١١,٣	٥,٩	٢٠,٠	١٠٠
١٩٧٧	٨,١	٣٠,٥	١,٠	٠,٨	١٢,٤	١٤,٣	٨,٢	٢٤,٣	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧		+(٣٠,٥)	+ (١,١)	+(٠,٨)	+١٠,٢	+٩,٨	+ ٦,٠	+١٠,٧	+٦٩,١
	- ٦٩,١								-٦٩,١

المصدر: Ibid., p. 20.

والنسب المئوية حسبت.

جدول رقم (٥-٢٠)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : دولة قَطَر

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٦	٧٠	٢	٢	٩	١٦	١	٢٦	١٣٢
١٩٦٥	٧	٩٥	٤	٤	١٣	٢٤	١	٣٢	١٨٠
١٩٧٠	٧	١٤٨	٥٨	٥	٢٧	٦٧	٢	٣٦	٣٥٠
١٩٧٥	٩	١٨٠	٢٠٨	١٠	٤٢	٢١٠	٦	٥٢	٧١٧
١٩٧٧	١١	١٩٠	٢٤٦	١٨	٦٨	٣٧٢	٩	٦٧	٩٨١
التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٤,٥	٥٣,٠	١,٥	١,٥	٦,٨	١٢,١	٠,٧	١٩,٦	١٠٠
١٩٦٥	٣,٨	٥٢,٧	٢,٢	٢,٢	٧,٢	١٣,٣	٠,٥	١٧,٧	١٠٠
١٩٧٠	٢,٠	٤٢,٢	١٦,٥	١,٤	٧,٧	١٩,١	٠,٥	١٠,٢	١٠٠
١٩٧٥	١,٢	٢٥,١	٢٩,٠	١,٣	٥,٨	٢٩,٢	٠,٨	٧,٢	١٠٠
١٩٧٧	١,١	١٩,٣	٢٥,٠	١,٨	٦,٩	٣٧,٩	٠,٩	٦,٨	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠			+٢٣,٥	+٠,٣	+٠,١	+٢٥,٨	+٠,٢		٤٩,٩+
و١٩٧٧	- ٣,٤	-٣٣,٧						-١٢,٨	٤٩,٩-

المصدر : Ibid., p. 21.

والنسب المئوية حسبت.

جدول رقم (٥-٢١)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : الكويت

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٩	١٠٠٢	٦٢	١٧	٩٤	١٦٥	٥١	٢٢٥	١٦٢٥
١٩٦٥	١١	١٣٩٠	٧٣	٥٠	١٠٠	٢٠٤	٦١	٣٦٠	٢٢٤٩
١٩٧٠	١١	١٧٥٩	١٠٣	١١١	١٠٠	٢٣٩	١٠٠	٢٨٧	٢٧١٠
١٩٧٥	١٢	١٢٩٦	٢٦٥	١٢٦	٥٤	٣٧٠	١٦٩	٦٧٣	٢٩٦٥
١٩٧٧	١٢	١١٥٦	٣٠٠	٢١٣	١١٥	٥٥٣	٢٥٠	٨٧٣	٣٤٧٢
التغيرّ في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٠,٥	٦١,٦	٣,٨	١,٠	٥,٧	١٠,١	٣,١	١٣,٨	١٠٠
١٩٦٥	٠,٤	٦١,٨	٣,٢	٢,٢	٤,٤	٩,٠	٢,٧	١٦,٠	١٠٠
١٩٧٠	٠,٤	٦٤,٩	٣,٨	٤,٠	٣,٦	٨,٨	٣,٦	١٠,٥	١٠٠
١٩٧٥	٠,٤	٤٣,٧	٨,٩	٤,٢	١,٨	١٢,٤	٥,٦	٢٢,٦	١٠٠
١٩٧٧	٠,٣	٣٣,٢	٨,٦	٦,١	٣,٣	١٥,٩	٧,٢	٢٥,١	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧			+ ٤,٨	+ ٥,١		+٥,٨	+ ٤,١	+١١,٣	+٣١,١
	- ٠,٢	-٢٨,٤			- ٢,٤				-٣١,٠

المصدر : Ibid., p. 15.

والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-٢٢)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : لبنان

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	١٦٥	٣	١٢٣	١٣	٣٠	٣٥٨	٥٧	١٨١	٩٣٠
١٩٦٥	١٥٥	٦	١٦٥	٢٣	٧١	٣٨٩	٨٣	٣٥٧	١٢٤٩
١٩٧٠	١٣٦	٦	١٩٧	٣٤	٦٨	٤٦٨	١٢٢	٤٥٩	١٤٩٠
١٩٧٥	١٦٠	٨	١٨٤	٥٩	٣٥	٦٧١	١٥٦	٢٠٤	١٤٧٧
١٩٧٧	٨٤	٦	١٧١	٥٨	٣٥	٣٢٧	١٢٣	٢٢٣	١٠٢٧
التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	١٧,٧	٠,٣	١٣,٢	١,٣	٣,٢	٣٨,٤	٦,١	١٩,٤	١٠٠
١٩٦٥	١٢,٤	٠,٤	١٣,٢	١,٨	٥,٦	٣١,١	٦,٦	٢٨,٥	١٠٠
١٩٧٠	٩,١	٠,٤	١٣,٢	٢,٢	٤,٥	٣١,٤	٨,١	٣٠,٨	١٠٠
١٩٧٥	١٠,٨	٠,٥	١٢,٤	٣,٩	٢,٣	٤٥,٤	١٠,٥	١٣,٨	١٠٠
١٩٧٧	٨,١	٠,٥	١٦,٦	٥,٦	٣,٤	٣١,٨	١١,٩	٢١,٧	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧		+ ٠,٢	+ ٣,٤	+ ٤,٣	+ ٠,٢		+ ٥,٨	+ ٢,٣	+١٦,٢
	- ٩,٦					-٦,٦			-١٦,٢

المصدر : Ibid., p. 16.

والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-٢٣)
تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي
(١٩٦٠ - ١٩٧٧)
بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠
(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : ليبيا

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٦٥	٣	٣٣	٤	٣٩	٩٢	٢٨	٢٢٢	٤٨٥
١٩٦٥	٨٧	٩٣٧	٤٤	٦	١٣٨	١٤٥	٦٤	٣٦٨	١٧٨٧
١٩٧٠	٩٣	٢٢٨٠	٦٣	١٧	٢٤٦	٢٣٢	١٢١	٧١٥	٣٧٢٢
١٩٧٥	٢٦٢	١٠١٣	١٥٧	٣٠	٨٦١	٨٥٨	٥٨٣	١٦٦٥	٥٤٣١
١٩٧٧	٢٨٤	١٤٤٥	٢٢٥	٥٠	١١١٤	٩٦٩	٦٥٥	٢١٤٣	٦٨٨٧
التغيرّ في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	١٣,٤	٠,٦	٦,٨	٠,٨	٨,٠	١٨,٩	٥,٧	٤٥,٧	١٠٠
١٩٦٥	٤,٨	٥٢,٤	٢,٤	٠,٣	٧,٧	٨,١	٣,٥	٢٠,٥	١٠٠
١٩٧٠	٢,٤	٦١,٢	١,٦	٠,٤	٦,٧	٦,٢	٣,٢	١٩,٢	١٠٠
١٩٧٥	٤,٨	١٨,٦	٢,٨	٠,٥	١٥,٨	١٥,٧	١٠,٧	٣٠,٦	١٠٠
١٩٧٧	٤,١	٢٠,٩	٣,٢	٠,٧	١٦,١	١٤,٠	٩,٥	٣١,١	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧		+٢٠,٣			+٨,١		+٣,٨		+٣٢,٢
	-٩,٣		-٣,٦	-٠,١		-٤,٩		-١٤,٦	-٣٢,٥

المصدر : Ibid., p. 17.
والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-٢٤)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : مصر

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	١٢٠٨	١١١	٧٤٦	٣٧	١٣٣	٣٩٩	٣٠٦	١٣٨٧	٤٣٦٧
١٩٦٥	١٥١٨	١٥٠	١٠٠٠	٦١	٢٣٧	٥٨٨	٤٩٠	١٧٩٢	٥٩٩٣
١٩٧٠	١٧٨٠	١٧٩	١٢٢٨	٩٢	٢٧٩	٨٢٩	٣٣٩	٢٥٠٥	٧٢٣٦
١٩٧٥	٢٤٧٤	١٠٧	١٣٧٢	١١٣	٤١٥	٨٧٩	٤١٥	٣٤٣٤	٩٢٠٩
١٩٧٧	٢٥٤٤	١٢٣	١٧٤٣	١٣٧	٥٣٦	١١٠٢	٥٠٧	٤٢٢٥	١٠٩١١
التغيرّ في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٢٧,٦	٢,٥	١٧,٠	٠,٨	٣,٠	٩,١	٧,٠	٣١,٧	١٠٠
١٩٦٥	٢٥,٣	٢,٥	١٦,٦	١,٠	٣,٩	٩,٨	٨,١	٢٩,٩	١٠٠
١٩٧٠	٢٤,٥	٢,٤	١٦,٩	١,٢	٣,٨	١١,٤	٤,٦	٣٤,٦	١٠٠
١٩٧٥	٢٦,٨	١,١	١٤,٨	١,٢	٤,٥	٩,٥	٤,٥	٣٧,٢	١٠٠
١٩٧٧	٢٣,٣	١,١	١٥,٩	١,٢	٤,٩	١٠,٠	٤,٦	٣٨,٧	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧				+ ٠,٤	+١,٩	+٠,٩		+ ٧,٠	+١٠,٢
	– ٤,٣	– ١,٤	– ١,١				– ٣,٤		-١٠,٢

المصدر : Ibid., p. 12.

والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-٢٥)
تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي
(١٩٦٠ - ١٩٧٧)
بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : المغرب

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٦٥٦	١٢٤	٢٥٠	٤٥	٧٤	٣٧٧	١٢٤	٦٠٢	٢٢٤٩
١٩٦٥	٧٨٠	١٣٨	٣٠٩	٦٣	١٠٨	٤١٤	١٥٠	٧١٢	٢٦٧٤
١٩٧٠	٩١٩	١٤٠	٣٧٠	٩٧	١٥٦	٥٤٢	١٨٢	٩٤٥	٣٣٥١
١٩٧٥	٩٠٤	١٦٢	٥١٣	١٤٩	٣١٠	٦٩٢	٢٣٢	١٢٣٦	٤١٩٧
١٩٧٧	٨٦٦	٢٣٠	٦١٠	١٧٤	٤٣١	٨٧٨	٢٦٦	١٥١١	٤٩٦٦
التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٢٩,١	٥,٥	١١,١	٢,٠	٣,٢	١٦,٧	٥,٥	٢٦,٧	١٠٠
١٩٦٥	٢٩,١	٥,١	١١,٥	٢,٣	٤,٠	١٥,٤	٥,٦	٢٦,٦	١٠٠
١٩٧٠	٢٧,٤	٤,١	١١,٠	٢,٨	٤,٦	١٦,١	٥,٤	٢٨,٢	١٠٠
١٩٧٥	٢١,٥	٣,٨	١٢,٢	٣,٥	٧,٣	١٦,٤	٥,٥	٢٩,٤	١٠٠
١٩٧٧	١٧,٤	٤,٦	١٢,٢	٣,٥	٨,٦	١٧,٦	٥,٣	٣٠,٤	١٠٠
فرق.٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧			+ ١,١	+ ١,٥	+٥,٤	+٠,٩		+ ٣,٧	+١٢,٦
	-١١,٧	- ٠,٩					- ٠,٢		-١٢,٨

المصدر : Ibid., p.19.

والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-٢٦)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : موريتانيا

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٥٠	-	٢	٠,٥	٣	١٨	٠,٢	١٥	٩١
١٩٦٥	٥٥	٤٦	٣	١	٤	١٠	٤	٢٤	١٥١
١٩٧٠	٦٣	٥١	٩	١	١٣	١٩	١١	٣٦	٢٠٢
١٩٧٥	٥٦	٤٦	٩	٢	٨	٢٨	١١	٦٠	٢٢٠
١٩٧٧	٥٠	٣٧	١١	٢	٩	٣١	١١	٧٦	٢٢٧
التغير في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٥٤,٩	-	٢,١	٠,٥	٣,٢	١٩,٧	٠,٢	١٦,٤	١٠٠
١٩٦٥	٣٦,٤	٣٠,٤	١,٩	٠,٦	٢,٦	٦,٦	٢,٦	١٥,٨	١٠٠
١٩٧٠	٣١,١	٢٥,٢	٤,٤	٠,٤	٦,٤	٩,٤	٥,٤	١٧,٨	١٠٠
١٩٧٥	٢٥,٤	٢٠,٩	٤,٠	٠,٩	٣,٦	١٢,٧	٥,٠	٢٧,٢	١٠٠
١٩٧٧	٢٢,٠	١٦,٢	٤,٨	٠,٨	٣,٩	١٣,٦	٤,٨	٣٣,٤	١٠٠
فرق٪بين ١٩٦٠ و١٩٧٧		+(١٣,٧)	+ ٢,٧	+ ٠,٣	+ ٠,٧		+ ٤,٦	+ ١٧,٠	+(٣٩,٠)
	-٣٢,٩					-٦,١			-٣٩,٠

المصدر : Ibid., p. 18.

والنسب المئوية حسبت .

جدول رقم (٥-٢٧)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : اليمن (ج.ع.)

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	١٦٧	٢	٦	١	١٥	٣٧	٤	٣١	٢٦٣
١٩٦٥	١٦٥	٢	٨	١	١٥	٤٥	٦	٣٩	٢٨١
١٩٧٠	١٥٨	٢	١١	١	١٥	٥٢	٧	٤٤	٢٩٠
١٩٧٥	٢٢٣	٢	٢٠	٢	٢١	٧٣	١٣	٧٠	٤٢٤
١٩٧٧	٢٠٧	٣	٢٤	٢	٣١	١٠٨	١٥	٩٩	٤٨٧
التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	٦٣,٤	٠,٧	٢,٢	٠,٣	٥,٧	١٤,٠	١,٥	١١,٧	١٠٠
١٩٦٥	٥٨,٧	٠,٧	٢,٨	٠,٣	٥,٣	١٦,٠	٢,١	١٣,٨	١٠٠
١٩٧٠	٥٤,٤	٠,٦	٣,٧	٠,٣	٥,١	١٧,٩	٢,٤	١٥,١	١٠٠
١٩٧٥	٥٧,٦	٠,٥	٥,١	٠,٥	٥,٤	١٨,٨	٣,٣	١٨,٠	١٠٠
١٩٧٧	٤٢,٥	٠,٦	٤,٩	٠,٤	٦,٣	٢٢,١	٣,٠	٢٠,٣	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠			+ ٢,٧	+ ٠,١	+ ٠,٦	+ ٨,١	+ ١,٥	+ ٨,٦	+ ٢١,٦
و١٩٧٧	- ٢٠,٩	- ٠,١							- ٢١,٠

المصدر : Ibid., p. 28.

والنسب المئوية حسبت.

جدول رقم (٥-٢٨)

تطوّر الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(١٩٦٠ - ١٩٧٧)

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠

(ملايين الدولارات الأمريكية : أسعار ١٩٧٠)

القطر : اليمن الديمقراطية

القطاعات / السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	تجارة الجملة والمفرّق	النقل و المواصلات	النشاطات الأخرى	الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المنتجين
١٩٦٠	٣١	١	٥٢	٢	١٥	٥٦	٣١	١٠٨	٢٩٦
١٩٦٥	٣٣	١	٦١	٤	٢٢	٥٩	٣٥	١٧١	٣٨٦
١٩٧٠	٣٤	١	٤٨	٣	٤	٣٩	١٤	٧١	٢١٤
١٩٧٥	٤٤	١	٣٧	٤	٩	٤٦	٢٠	٧٩	٢٤٠
١٩٧٧	٥٦	١	٤٦	٤	١١	٥٤	٢٩	٩٣	٢٩٤
التغيّر في النسبة المئوية لمساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي									
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	
١٩٦٠	١٠,٤	٠,٣	١٧,٥	٠,٦	٥,٠	١٨,٩	١٠,٤	٣٦,٤	١٠٠
١٩٦٥	٨,٥	٠,٢	١٥,٨	١,٠	٥,٦	١٥,٢	٩,٠	٤٤,٣	١٠٠
١٩٧٠	١٥,٨	٠,٤	٢٢,٤	١,٤	١,٨	١٨,٢	٦,٥	٣٣,١	١٠٠
١٩٧٥	١٨,٣	٠,٤	١٥,٤	١,٦	٣,٧	١٩,١	٨,٣	٣٢,٩	١٠٠
١٩٧٧	١٩,٠	٠,٣	١٥,٦	١,٣	٣,٧	١٨,٣	٩,٨	٣١,٦	١٠٠
فرق٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٧	+ ٨,٦	٠٠		+ ٠,٧					+ ٩,٣
			- ١,٩		- ١,٣	- ٠,٦	- ٠,٦	- ٤,٨	- ٩,٢

المصدر : Ibid., p. 29.

والنسب المئوية حسبت.

ثالثاً : تطور حركة التبادل التجاري بين الأقطار العربية

١ ـ لقد مرت التجارة الخارجية بحركة توسيع كبيرة في حالة كل واحد من الأقطار العربية ، خلال الفترة المدروسة . فتضاعف حجم الاستيراد والتصدير مرات كثيرة لدى أغلب الأقطار العربية . ولكن حركة التوسيع بمعظمها جرت بين الأقطار العربية فرادى وبين العالم الخارجي ، كما يتضح ذلك في الجدول رقم (٥-٢٩) .ونتج عن تلك الحركة إنخفاض في نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية إزاء بعضها البعض (بالرغم من التوسع الملحوظ في الحجم المطلق لهذا التبادل) .

ففي حالة الصادرات كانت نسبة التبادل بين الأقطار العربية تشكل ، في سنة البداية (١٩٦٠) ، حوالي الخمس من مجموع صادراتها (أنظر حقل « المجموع » في أسفل الجدول (٥-٢٩) . وقد انخفضت هذه النسبة الى ٤٪ تقريباً في سنة النهاية (١٩٧٧) . أما في حالة المستوردات فقد انخفضت النسبة من حوالي ٧٪ في سنة (١٩٦٠) الى ٦٪ تقريباً في سنة (١٩٧٧) . ومعنى ذلك أن حركة الاستيراد والتصدير بين الأقطار العربية قد انخفضت نسبتها خلال الفترة الماضية الى مستوى يتراوح بين ٤٪ (للصادرات) و٦ ٪ (للمستوردات) من مجموع التجارة الخارجية للأقطار العربية . ومنه يتضح ان حركات التنمية القطرية قد جرت باتجاه المزيد من التعامل مع الخارج .

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن « التكامل الجماعي » العربي قد إنحسر نطاقه نسبياً إزاء التوسع في نطاق التعامل مع الخارج ، وذلك بالنسبة للأقطار العربية مجتمعة .

٢ ـ وعند المقارنة بين الأقطار العربية إزاء بعضها البعض تظهر حالات تفاوت بين حجوم تعاملها فيما بينها ، وذلك من ناحيتي الاستيراد والتصدير معاً . والصفة الغالبة هي إنخفاض نسبة التبادل بين الأقطار العربية ، باستثناء حالات قليلة ، من أهمها مثلاً حالة لبنان الذي تشكل صادراته الى الأقطار العربية في سنة (١٩٧٧) حوالي ٨٥٪ من مجموع تجارته التصديرية ، ويليه البحرين بنسبة مقدارها ٦٥ ٪ تقريباً ، ثم الاردن بنسبة ٦٠ ٪ تقريباً ، ثم العراق بنسبة مقدارها ٢٥ ٪ (عدا النفط) ، ثم اليمن الديمقراطية بنسبة مقدارها ٢٧ ٪ تقريباً من حجم صادراتها للسنة المذكورة . أمّا النسبة لدى الأقطار العربية الأخرى فهي أقل من ذلك بكثير .

وتبدو النسب منخفضة أكثر في جانب استيراد الدول العربية من بعضها البعض . فأعلى نسبة في سنة (١٩٧٧) سجلتها اليمن الديمقراطية ، وهي ١٩ ٪ تقريباً من مجموع

مستورداتها ، تليها سوريا بنسبة مقدارها ١٥ ٪ تقريباً ، ثم السعودية بنسبة مقدارها حوالي ١٣ ٪ ، وقطر حوالي ١٠ ٪ . وتنخفض النسبة لدى بقية الأقطار العربية الى أدنى فأدنى حتى تبلغ مستوىً لا يكاد يذكر .

٣ ـ وعند رصد ومقارنة نسب التبادل بين سنتي البداية (١٩٦٠) والنهاية (١٩٧٧) ، نجد أن أكثرية الأقطار العربية قد سجلت انخفاضاً في نسبة تعاملها مع بعضها . وأكبر انخفاض (-) في نسبة الصادرات الى الأقطار العربية سجلته الكويت حيث بلغت نسبة الانخفاض - ٤٤,٤ ، وذلك من أصل ٥٣,١ ٪ في سنة (١٩٦٠) الى ٨,٧ ٪ في سنة (١٩٧٧) . وتليها سوريا بانخفاض - ٣١,٨ ٪ ، ثم اليمن الديمقراطية - ١٥,٦ (في جانب المستوردات) ، والمغرب - ١٤,٧ ، فالسعودية - ١٢ تقريباً في حالتي الاستيراد والتصدير معاً . وتتدرج الانخفاضات لدى العديد من الأقطار العربية الأخرى الى أدنى فأدنى .

أما الحالات التي حصلت فيها حركة تزايد في نسبة التعامل العربي فهي قليلة ، أولها لبنان الذي زادت نسبة صادراته الى الأقطار العربية من ٠,٢ ٪ في سنة (١٩٦٠) الى ٨٤,٧٪ في سنة (١٩٧٧) أي بتزايد مقداره + ٨٤,٥ . وسجل الاردن زيادة نسبية في جانب الاستيراد مقدارها + ٣٢ تقريباً، ثم اليمن الديمقراطية + ١٨ تقريباً في جانب الصادرات ، والمغرب + ٦ ٪ تقريباً في جانب الاستيراد ، فالعراق + ١,٣ في جانب الاستيراد فقط (يقابلها انخفاض في جانب الصادرات مقداره - ٨,٦) . وما عدا هذه الحالات المعدودة من التزايد النسبي ، فان أغلب حركات نسب التبادل بين الأقطار العربية كانت نحو الانخفاض .

وعلى نطاق المجموع (حقل أسفل الجدول) نلاحظ انخفاضاً في جانب الصادرات بلغ - ١٧,٣ في حالة الصادرات و - ٠,٧ في حالة المستوردات ، وذلك بين سنتي البداية (١٩٦٠) والنهاية (١٩٧٠) .

وعلى هذا الأساس يبدو أن حركات التنمية القطرية تعمل باتجاه تقليص نسبة التعامل والتكامل بين الاقتصادات العربية ، مما يدل على تفاقم حالة الاعتماد على الخارج أكثر فأكثر ، وبذلك تزداد تبعية الاقتصادات القطرية فرادى للخارج .

جدول رقم (٥-٢٩)

تطوّر التبادل التجاري بين الأقطار العربية ونسبته المئوية من مجموع تجارتها الخارجية مقارنة بين ١٩٦٠ و١٩٧٧

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنوات	الصادرات الى : الدول العربية	الصادرات الى : العالم	النسبة ٪	المستوردات من : الدول العربية	المستوردات من : العالم	النسبة ٪
الاردن	١٩٦٠	٥,٩	٩,٧	٦٠,١	٢٤,١	١٢٠,٢	٢٠,٠
	١٩٧٧	١١٤,٨	١٩١,٤	٥٩,٩	٢٣٠,٢	٤٤٢,٩	٥١,٩
الامارات	١٩٦٠	-	-	-	-	-	-
	١٩٧٧		١٠٠٣١,٠		٣١٤,٠	٤٤٦٥,٤	٧,٠
البحرين	١٩٦٠	-	-	-	-	-	-
	١٩٧٧	٢٥٠,٣	٣٨٤,١	٦٥,١	١٧,٦	٩٧٢,٢	١,٨
تونس	١٩٦٠	١٠,٤	١١٤,٢	٩,١	٢,٩	١٨٢,٠	١,٥
	١٩٧٧	٤٨,٥	٩٦٦,٥	٥,٠	٨,٧	١٨٩٩,٣	٠,٤
الجزائر	١٩٦٠	-	-	-	-	-	-
	١٩٧٧		٦٥٩٢,٣		-	٧٢٣٦,٧	-
السعودية	١٩٦٠	١٧٣,٠	١١٢٨,٣	١٥,٣	٧٤,٦	٣٠٨,٠	٢٤,٢
	١٩٧٧	١٤٩٠,٠	٤٣٦٥٠,٠	٣,٤	١٨٧٩,٠	١٤٧١٩,٠	١٢,٧
السودان	١٩٦٠	٠,١	١٨٢,٢	٠,١	-	-	-
	١٩٧٧	-	٦٦١,١	-	-	١٠٥٩,٤	-
سوريا	١٩٦٠	٥٠,٦	١١٣,٢	٤٤,٧	٣٩,٨	٢٣٩,٧	١٦,٦
	١٩٧٧	١٣٨,١	١٠٦٣,٠	١٢,٩	٣٩٦,٤	٢٦٥٧,٤	١٤,٩
الصومال	١٩٦٠	-	-	-	-	-	-
	١٩٧٧	-	٧١,٣	-	-	١٧٩,١	-
العراق	١٩٦٠	٧,٥	٢٢,٣	٣٣,٦	١,٥	٣٨٩,٠	٠,٤
	١٩٧٧	(*)٣٦,٢	(*)١٤٤,٦	٢٥,٠	٦٧,١	٣٨٩٨,٧	١,٧
عمان	١٩٦٠	-	-	-	-	-	-
	١٩٧٧	٣,٣	١٥٨٤,٣	٠,٢	١٦٠,٨	١١٧٥,٧	١٣,٦

قطر	١٩٦٠	-	-	-	-	-	-
	١٩٧٧	-	١٩٨٥,٨		١٢٤,٠	١٢٢٤,٧	١٠,١
الكويت	١٩٦٠	٢٨١,٩	٥٣٠,٦	٥٣,١	٤٢٢,١	٥٢٨٩,٢	٨,٠
	١٩٧٧	٨٧١,٥	٩٩٧٠,٠	٨,٧	١١٨,٢	٤٩٥٢,٠	٢,٣
لبنان	١٩٦٠	٠,١	٤٥,٧	٠,٢	٤٧,٦	٣٥٣,٠	١٣,٥
	١٩٧٧	٦٦٥,٠	٧٧٣,٠	٨٤,٧	-	١٤٧١,٠	-
ليبيا	١٩٦٠	١,٤	٨,٧	١٦,١	٥,٤	١٦٩,١	٣,٢
	١٩٧٧	-	٩٧٦١,٠	-	-	٣٧٨٣,٠	-
مصر	١٩٦٠	٥٦,٣	٥٦٨,١	٩,٩	٥٥,١	٦٦٧,٧	٨,٣
	١٩٧٧	١٥٠,٣	١٩٨٣,٦	٧,٥	١٣٤,٧	٤٨٥٥,١	٢,٧
المغرب	١٩٦٠	٣,٣	١٩,٢	١٧,١	١,٢	١٦٦١,٣	٠,١
	١٩٧٧	٣٣,١	١٣٥٣,٣	٢,٤	٢٠٤,٨	٣٣٢٦,٠	٦,٠
موريتانيا	١٩٦٠	-	-	-	-	-	-
	١٩٧٧	-	١٥٦,٤	-	-	٣٠١,٨	
اليمن	١٩٦٠	-	-	-	-	-	-
	١٩٧٧	١,٣	١,٧	٧٦,٤	١٢٣,٣	٦٦٥,٣	١٨,٥
اليمن الديمقراطية	١٩٦٠	٢,٠	٢١,٤	٩,٣	٩,٤	٢٧,٣	٣٤,٤
	١٩٧٧	١٩,٠	٦٩,٢	٢٧,٤	٦٦,٠	٣٥١,٢	١٨,٨
المجموع	١٩٦٠	[٤]٥٩٢,٥	[٤]٢٧٦٣,٦	٢١,٤	[٤]٦٨٣,٨	[٤]٩٥٨٩,٦	٧,١
	١٩٧٧	[١]٣٨١١,٤	[٢]٩١٣٩٣,٦	٤,١	[٢]٣٨٤٤,٨	[٣]٥٩٦٣٥,٤	٦,٤

* لا تشمل النفط.

(١) تشمل ١٣ دولة هي : الاردن ، البحرين ، تونس ، السعودية ، سوريا ، العراق ، عمان ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، اليمن واليمن الديمقراطية .

(٢) تشمل ١٤ دولة هي : الاردن ، الامارات ، البحرين ، تونس ، السعودية ، سوريا ، العراق ، عمان ، قطر ، الكويت ، مصر ، المغرب ، اليمن واليمن الديمقراطية .

(٣) تشمل ٢٠ دولة عربية (المذكورة في الجدول جميعاً).

(٤) تشمل ١٢ دولة هي : الاردن ، تونس ، السعودية ، السودان ، سوريا ، العراق ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب واليمن الديمقراطية .

المصدر : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية . (تم اعداد الجدول بناء على طلب من مركز دراسات الوحدة العربية).

الفصل السادس

مستقبل التكامل الاقتصادي العربي بين الاختيارات القطرية والاختيار القومي للتنمية

تمهيد : بشأن التنميات القطرية واتجاهاتها

ظهر من خلال العروض السابقة ، في الفصلين الرابع والخامس ، أن التنميات القطرية الماضية منها والجارية حتى مطلع عقد الثمانينيات ، قد انطلقت بمعزل عن بعضها ، وهي لا تحمل اتجاهات مواتية لقيام أواصر كافية لتطوير التعامل والتلاحم بين الاقتصادات العربية . بل إن هذه الحركات الانمائية ، بالعكس ، تحمل اتجاهات متضادة ، منافية للتكامل الاقتصادي الجماعي بين الأقطار العربية ، من ناحية ، واتجاهات أخرى تدفع بالاقتصادات القطرية نحو مزيد من الارتباط التبعي بالقوى الاقتصادية الخارجية ، من ناحية ثانية . ويبدو أن هذا الوضع قد أثر على الانجازات الكمية لحركات التنمية القطرية ، سواء في مجال نمو الانتاج (غير النفطي) أو في مضمار تنويع مصادر هذا الانتاج قطرياً ، عن طريق التصنيع ، والصناعات التحويلية بصورة خاصة :

- فالاتجاهات الرامية الى إقامة صناعات تحويلية بديلة عن الاستيراد لم يتمخض معظمها إلاّ عن صناعات خفيفة ، أنواعها متماثلة من بلد الى آخر ، وقد أخذ يتكرر إنشاؤها لدى عدد متزايد من الأقطار العربية . وهذه الأنواع المتماثلة من الصناعات ستؤدي الى اشتداد التنافس بين الاقتصادات العربية ، فيحل بينها التنافر بدلاً من التواصل والتكامل . وهي صناعات نشأت نشوءاً مبعثراً ، فبقيت مبتورة ومحرومة من وجود صناعات أخرى مكمِّلة لها ، ولذلك فهي مضطرة الى الاستمرار في الاعتماد على الخارج من نواحٍ تقنية وتجهيزية عديدة .

- أمّا الاتجاهات الرامية الى إقامة صناعات تصديرية فانها أدّت الى الانهماك في إنشاء مشاريع كبيرة أكثرها ذات منتوجات متماثلة أيضاً ، خصوصاً تلك الصناعات

المتعلقة بالنفط ومشتقاته وبالغاز الطبيعي وبعض المعادن القليلة الأخرى (كالحديد والالمنيوم) . وقد أخذ هذا النوع من الصناعات يتكرر لدى معظم الأقطار العربية ذات الثروات النفطية ، كما سبقت الاشارة الى ذلك . وإذا كانت هذه الصناعات ، بحكم طبيعة توجهاتها التصديرية ، ليست ذات علاقة إيجابية بالتكامل الاقتصادي الجماعي العربي ، فانها لا شك سوف تؤدي الى التنافس بين صادراتها في الأسواق الخارجية ، من ناحية ، والى زيادة ارتباط الاقتصادات العربية فرادى بالشركات الأممّية (عديدة الجنسيات) وبمراكز القوى المسيطرة على السوق العالمية ، من ناحية أخرى . ولا ينتظر أن تتولد أواصر إنتاجية متبادلة بين هذه الصناعات وبين الفروع الأخرى من الاقتصاد الوطني في البلد الذي تنشأ فيه ، ذلك لأنها تنشأ ملحقة فقط بالعمليات الاستخراجية القائمة في هذا البلد أو ذاك . وقد تبقى منفصمة عن اقتصاد القطر الذي اتخذته موطناً ، وعن الاقتصادات العربية الأخرى أيضاً ، ما لم تعثر الأقطار العربية على صيغة جماعية مناسبة لتجاوز هذا المأزق .

- إن انسياق عمليات تنويع الانتاج الوطني في مجرى هذه الاتجاهات الانمائية وحدها ، قد جعل الاقتصادات القطرية تبقى ذات هياكل ناقصة ، عامرة بالثغرات . فقد عجزت التنمية القطرية عن « تأصيل » مجموعات أو سلاسل مترابطة من الصناعات المنتجة للبضائع الانتاجية والسلع الوسيطة ، بعد أن حالت دون قيام مثل هذه الصناعات عوامل قصور عديدة ، من أهمها ضالة القدرة الاستيعابية للسوق القطرية ، وكذلك الافتقار الى واحد أو أكثر من المقومات الأساسية اللازمة لنشوء وتطور الأنواع المذكورة من الصناعات ، كالقصور في المعارف والخبرات التكنولوجية المناسبة ، وندرة القوى البشرية المؤهلة والمرتكزات المادية الأخرى .

- كما أدّى الانهماك في تلك الاتجاهات الى إهمال نسبي حلّ بفروع إنتاجية أخرى بالغة الأهمية ، كالزراعات الغذائية والثروات الحيوانية وما يلتحق بها من صناعات تحويلية كثيرة . فبقيت الموارد الزراعية والرعويّة في أوضاع متخلفة ، ناهيك عن الموارد المهدورة ، غير المستغلّة ، في عديد من الأقطار العربية ذات المعطيات الطبيعية المواتية لتطوير هذه الفروع الاقتصادية الحيوية (كما في العراق وسوريا وبعض أقطار شمال افريقيا والسودان واليمن والصومال ، بدرجات متفاوتة طبعاً) . وقد نتج عن ذلك الاهمال ، أو عدم الاهتمام الكافي ، أن صارت معضلات شح الأغذية تداهم الأقطار العربية بصورة متزايدة ، لتضاعف من خطر الاعتماد على الخارج حتى باتت قضية « الأمن الغذائي » تشكل عنصراً ضاغطاً على حرّية التصرف الاقتصادي والسياسي لدى معظم

الأقطار العربية . ويبدو أن تطوير فروع الانتاج الغذائي على نطاق واسع ما زالت تعتبر مهمة معقدة وذات متطلبات عديدة تفوق الامكانات التنفيذية والتمويلية لدى القطر الواحد منفرداً .

- ولم تهتم التنميات القطرية المنكفئة داخلياً باقامة شبكات كافية من الركائز الهيكلية الأساسية اللازمة لقيام أواصر وقنوات مادّية لتبادل المنتوجات والامدادات فيما بين الاقتصادات القطرية ، في حالة وجود منتوجات وإمدادات قابلة للتبادل . فما زالت معظم المسافات الجغرافية ، البرية والمائية ، الفاصلة بين الاقتصادات العربية خاوية ، أو تكاد تكون خالية من شبكات ومسالك كافية للنقل البري ومن « خطوط عربية » للنقل البحري . إذْ بالرغم من كون الأقطار العربية قاطبة تطلّ على بحار وممرات مائية خطيرة الأهمية بالنسبة للنقل والمواصلات ، إلاّ انها ما زالت تفتقر الى أساطيل وطنية ملائمة للنقل التجاري فيما بينها . وقد ترتب على ذلك ان بقيت « المسافات الاقتصادية » الفاصلة بين الاقتصادات العربية تنطوي على تكاليف باهظة قياساً الى التكاليف المناظرة بين أي واحد من الأقطار العربية والبلدان الأجنبية . إن الكيانات الاقتصادية العربية « متنائية » عن بعضها كثيراً في هذا المضمار الهام للتكامل ، وذلك بسبب عدم إنشاء شبكات ملائمة وكفوءة للنقل البري عبر أراضيها ، كالطرق الجيدة والسكك الحديدية ، وبسبب غياب أساطيل عربية للنقل البحري بين سواحلها .

إن هذه الحصيلة المثقلة بالنتائج المضادة للتكامل أو حتّى للتعامل بين الكيانات الاقتصادية القطرية ، قد تَولّدتْ وتراكمت آثارها بفعل طبيعة العوامل والمنطلقات التي تحكمت بالتنميات القطرية وجعلتها تتخذ لنفسها مسارات متنافرة ، بالرغم من الجهود والمساعي والقرارات الداعية الى التضافر الجماعي ، والتي توالت خلال ما يربو على ربع قرن من السنين الماضية . فما هي الأسباب والعوامل التي جعلت التنميات القطرية المعاصرة « تُنَمّي » حالات التنافر بين الاقتصادات العربية حتى صار التنائي بديلاً عن تدانيها ؟ وهل هناك مقومات لمسارات بديلة مواتية للتداني والتكامل ؟

إن الاجابة تستدعي مراجعة تقويمية للمنطلقات الانمائية السابقة ، لتشخيص مواضع الخلل أو الانفصام بين المطامح المنشودة من التنمية وبين الممارسات الفعلية للتخطيط والتنمية ، مروراً بأهم خصائص المشاهد المتعاقبة التي خاضتها حركات التنمية القطرية . والهدف من هذه المراجعة هو الكشف عن طبيعة العوامل التي استدرجت هذه الحركات في مسارات متنافرة عن بعضها ، ثم استقراء خصائص المشاهد الأنمائية

المرتقبة مستقبلاً في حالة استمرار العوامل ذاتها تتحكم بالعمليات الانمائية القطرية ، وماهية الأوضاع الاقتصادية التي ستؤول اليها هذه العمليات في المستقبل ازاء الوحدة الاقتصادية العربية . وبعد ذلك يمكن التحري عن مدى توافر مقومات لمنطلقات بديلة ، قادرة على إخراج حركة التنمية العربية من دوّامة التنافر والتجزئة والتبعية .

أولاً : المنطلقات القطرية للتنمية : نظرة تقويمية

إن التصدي لتقويم المنطلقات الأساسية لحركات الانماء العربي ، يستدعي أن نتساءل إبتداء عن الغاية الجوهرية التي ينشدها الناس من « التنمية » بمعناها الشمولي . فالتنمية ليست غاية نهائية مطلوبة لذاتها ، بل هي وسيلة من أجل الوصول الى غايات أساسية منشودة بذاتها ، تمثلها مجموعة المطامح والآمال المستمدة من تطلعات الناس الى حياة أفضل فأفضل . ولا بد من الاحاطة الوافية بماهية الغايات المنشودة بشموليتها ، لكي يتسنّى ادراك طبيعة الشروط والمقومات اللازم توفيرها واستخدامها فعلاً في عمليات التنمية ، بما يضمن جعل « الوسائل والممارسات » مناسبة وكافية وناجعة لبلوغ تلك الغايات . والأمر الهام في هذا المجال يتعلق بمدى استطاعة التنمية القطرية المنعزلة أن توفر لوحدها كل الشروط والمقومات الضرورية لتحقيق نهوض اقتصادي لقطرها بمفرده .

إن الخلاص من التخلف الموروث يمثل أول غاية من الغايات الأساسية للتنمية لدى الأقطار العربية (وغيرها) . ولكن هذا « **التخلف** » ليس أمراً هيناً ، انه تعبير لفظي عن وضع شديد التعقيد ، تضافرت في تكوينه ظروف وعوامل كثيرة متشابكة ، تراكمت آثارها عبر « عملية تاريخية » طويلة . وبالمقابل فان « التنمية » ، كوسيلة لنفي التخلف ، هي الأخرى عملية معقدة ، تستدعي تحريك عوامل كثيرة لتمارس مفعولها التطويري عبر امتداد زمني يضفي عليها صفة كونها « عملية تاريخية » تتراكم تأثيراتها فوق بعضها صعوداً في مضمار التقدم نحو مزيد من الغايات المنشودة .

ولا شك بأن الطبيعة المعقدة لعمليات التنمية هي التي استدعت اللجوء الى « **العمل التخطيطي** » كأداة ملائمة وضرورية لاخراج حركة التنمية من دوّامات الارتجال والتلكؤ ، وحالات الهدر والفوضى التي كثيراً ما تنتاب حركات النمو في غياب التخطيط المسبق والمحكم . وقد أخذت الأقطار العربية تتبنى فكرة « التخطيط من أجل التنمية » وتعاقبت لديها دورات تخطيطية عديدة خلال الحقبة الماضية وحتى الآن . وبذلك صار العمل التخطيطي هو الوسيلة الموجهة لحركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أكثر

أقطار الوطن العربي ، كما سبق بيانه . ولا ريب في إن اتخاذ الأقطار العربية للتخطيط كوسيلة لتنظيم حركة التنمية إنما هو تدبير صائب وضروري معاً ، بَيْدَ ان للعمل التخطيطي أساليبا وشروطاً لا بد من مراعاتها لكي يكون أداة فعالة ومجدية حقاً في قيادة حركات التنمية بسداد نحو غاياتها المأمولة . وقد إنطوت الممارسات العربية المبكرة للتخطيط على مثالب كثيرة ونواقص مربكة ، أمكن تلافي بعضها بمرور الوقت وما زال البعض الآخر بحاجة الى تصويب . ولسنا هنا بصدد تقويم الجوانب الفنية لأساليب التخطيط المتداولة في الأقطار العربية[1] ، إلاّ أنه لا بد من الاشارة الى أهم المثالب ذات العلاقة بسياق الموضوع الحالي .

ولعل من أهم المثالب المعنيّة ما يتعلق بتهاون العمل التخطيطي في تشخيص الطبيعة الحقيقية لحالات التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، النّاشبة في مختلف جوانب الحياة العربية المعاصرة . وقد أدى هذا التهاون في التشخيص الى مأخذٍ آخر يتعلق بالتصورّات المتداولة بشأن ماهية التنمية أو التطوير ، كنقيض لحالة التخلف . إنَّ التقصير في هذه الأمور الأساسية جعلت العمل التخطيطي يتخذ موقفاً تبسيطياً ، بل جزئياً تجاه التنمية وتجاه الشروط والمقومات التي يجب توفيرها لإستحداث حركة نهوض اقتصادي واجتماعي شامل في هذا الدور من التاريخ المعاصر. إن قصور نماذج التنمية القطرية وسذاجة أساليبها التخطيطية يمكن إعتبارها مسؤولة عن بعض الإحباطات التي واجهت عمليات التنمية وأثّرت سلبياً في الممارسات التطبيقية ، ولكن الجزء الأكبر من الاحباطات جاء نتيجة لعنصرين لعبا دوراً واسعاً في الانحراف بالاتجاهات الانمائية نحو الانكفاء القطري المقترن بتبعية متزايدة للخارج هذان العنصران هما :

١ ـ التسليم المطلق بالتجزئة الاقتصادية العربية ، كأمر قائم ودائم، مع العزوف عن السعي الفعلي للتنسيق الانمائي بين الاقتصادات العربية ، وكأن التنمية القطرية في غنى عن التعامل مع المعطيات والمتغيرات الجارية لدى الأقطار العربية الأخرى .

٢ ـ التهاون في تشخيص المقومات والشروط اللازمة لاقتلاع حالة التخلف وللانطلاق الانمائي المتكامل .

إن هذين العنصرين أو الاعتبارين مترابطان في الواقع مع بعضهما ، فالاعتبار الثاني

---

(١) لقد جرى تقويم هذه الجوانب وغيرها من لدن عديد من الاقتصاديين العرب ، أنظر : مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، الرابع ، الكويت ، ١٧ ـ ١٩٧٣/٣/٢٠ ، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع .

أوحى بامكانية تحقيق تنمية قطرية متكاملة بمعزل عن الاقتصادات العربية الأخرى ، ولذلك بدا أن لا داعي لخرق شروط التجزئة أو المسّ بمبدأ « السيادة الوطنية ».وعلى هذا الأساس قامت عمليات التنمية القطرية واستمرت وهي أسيرة لهذين الاعتبارين . ولو كان جرى تمحيص واف لماهية التخلف الضارب في الأوضاع العربية ، مع تقدير سليم لمتطلبات استئصاله ، لأدرك الناس منذ البداية ان التنمية القطرية المنعزلة ستنتهي الى تشويه كيان الاقتصادات القطرية ودفعها نحو الاعتماد أكثر فأكثر على الخارج . وسوف نعود الى متابعة مشاهد التحرك الانمائي في ظل الاعتبارين المذكورين ، وذلك بعد محاورة قصيرة مع بعض الأفكار المتداولة بشأن التخلف والتنمية ، واستطلاع ماهية الشروط الأساسية للنهوض الانمائي .

أ- التخلف والتنمية في الخطط العربية

ورد في مواضع سابقة ان استئصال التخلف يشكل المهمة التمهيدية للسير قدماً في مضمار التطور الاقتصادي والاجتماعي. ولم يكن ميسوراً في تلك المواضع توضيح معنى هذا «التخلف» الذي نسعى للافلات منه. وقد يبدو أنّ أمر التخلف معروف وأنّ إثارته قد تخرج بالموضوع عن سياقه. ولكن «ما يبدو لاول وهلة »كثيراً ما يخفي العلاقة بين الاشياء وأسبابها أو يطمس جوهرها . ولسوف تتضح العلاقة بين هذا الأمر المثار وبين الممارسات الانمائية وقضية العمل الاقتصادي الجماعي.

ان التخلف، كما مر القول، هو تعبير عن حالة ذات تركيب معقّد، ومن الضروري الاحاطة بماهية هذا التعبير أو المصطلح الذي إهتم الناس به **كحالة راهنة**، ولكنهم نادراً ما بحثوا فيه **كعملية مركّبة** لا تفلّها أو تحلّها إلاّ عملية مركّبة مثلها . والواقع هو إن الذين أطلقوا هذه العبارة في البداية هم أُناس من أهل الغرب المتقدم صناعياً، لوصف الحالة الاقتصادية التي تعيشها جماعة البلدان غير المتقدمة صناعياً. وقد ارتأت دوائر الامم المتحدة ان تخفف من جلافة عبارة «التخلف» التي تنم عن صلافة من جانب مبتكريها الأوائل، فاطلقت على جمهرة البلدان المعْنِيّة عبارة: «البلدان النامية» أو «الاقل نمواً»، وما شابه ذلك من نعوت مهذبة قليلا، وكان من بينها نعت شاع تداوله أيضاً هو: «العالم الثالث». ومهما كانت التسميات والنعوت فان المقصود بها هو **التخلف كحالة** أو كنمط لحياة اقتصادية واجتماعية مثقلة بأوزار كثيرة من الجهل والفقر والتردي في مختلف جوانب وظروف حياة الناس في هذه البلدان

وقد تعدّدت تعاريف التخلف[٢] مثلما تعددت تعاريف «التنمية». وتعدّدُ التعاريف بحد ذاته بدلّ على أن «ظاهرة التخلف» شديدة التعقيد، كثيرة الجوانب والملابسات، بحيث يصعب حصرها في تعريف مختصر جامع مانع. ولكن مع ذلك، كان لا بد من تعريف تشخيصي لظاهرة التخلف، تمهيداً لتقديم «وصفة» العلاج لهذه الحالة غير المرغوب فيها. ومعظم التعريفات التي شاعت في الماضي تستمد تشخيصها لحالة التخلف من مجموعة الصفات العامة المتفشية لدى البلدان المتخلفة، دون استقصاء كاف لجذورها السببية أو امتداد تأثيراتها المنتشرة في اعماق الجوانب «غير الاقتصادية» من حياة المجتمعات المعنية. فكانت اكثر التشخيصات مستعارة، مستمدة من تنظيرات تكاد تحصر نفسها في الجوانب الاقتصادية وحدها، باعتبار هذه الجوانب ذات علاقة مباشرة بظاهرات الفقر والجهل والمرض (التي هي ابرز نتائج التخلف).

وعلى هذا الأساس جاءت وصفات العلاج المعروفة تحت عنوان « التنمية الاقتصادية » التي تكاد تنحصر هي الأخرى في النواحي الاقتصادية وحدها ، دون مراعاة كافية للجوانب الاجتماعية والأحوال البشرية ، وسواها من المعطيات التي تؤلف مع بعضها مجمل «البيئة» التي تكتنف النشاط الاقتصادي. ومن يستعرض معظم نظريات التنمية يجد تفاوتاً واسعاً في صياغاتها وفي تشخيصها للعوامل المحركة للنمو الاقتصادي. فمن أوائل هذه النظريات تجد واحدة تعزو حركة النمو الاقتصادي، وخصوصاً النهوض الصناعي، الى الاختراعات والابتكارات التي يتولى أمر تطبيقها إقتصادياً جماعات « المنظمين » وهم أرباب الأعمال من أصحاب العزيمة والاقدام في ميدان المجازفة باقامة مشاريع اقتصادية ذات أساليب انتاجية مبتكرة[٣] (بشرط ان يتوفر لهم المال طبعاً). وقد توالت، منذ الحرب العالمية الثانية ، «تنظيرات واجتهادات» كثيرة بشأن كيفية تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية . وتمخضت التنظيرات عن « نماذج انمائية» جاهزة للتطبيق. ومعظم تلك النماذج « الغربية » تقوم على أساس تكرار لنمط النمو الذي يجعل حركة الانماء برمتها معتمدة على محور مركزي هو «المال» ، كمفتاح لتعبئة واستخدام بقية عوامل الانتاج والنمو جميعاً . وبديهي أن النماذج المذكورة تفترض أن مجمل الأوضاع والمعطيات الاقتصادية وغير الاقتصادية مواتية تلقائياً لحركة النمو، كما هو الحال في بلدان أصحاب النماذج، مثلاً ،

---

(٢) انظر على سبيل المثال: لاكوست ، العالم الثالث أو جغرافية التخلف ، خصوصاً القسم الثاني.

(٣) النظرية المقصودة هنا هي نظرية شومبيتر المشهورة ، أنظر :

Joseph Alios Schumpeter, **The Theory of Economic Development; an Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle,** trans. from the German by Redvers Opie, Harvard economic studies, v. 46 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1949).

ونقصد بالمنظمية ما يسمى بالانكليزية (Entrepreneurs)

وأن عناصر الانتاج الأخرى جاهزة للانخراط في العمل التثميري حال توفر المال الكافي للاستثمار. وبالرغم من اختلاف، بل تخلف، معظم أحوال ومعطيات البيئة السائدة في الأقطار النامية، فقد شاعت ظاهرة الاهتداء بهذه النماذج الانمائية ذات الطبيعة الجزئية بالنسبة لمتطلبات التنمية في الأقطار المذكورة. فصارت التنمية مجرد عملية استثمار للمال في مشاريع انتاجية، أملاً بتزايد الانتاج الوطني، وبالتالي تزايد الدخل القومي، وهذا هو الهدف المركزي للتنمية بحسب النماذج المتداولة.

وبما أن المال اللازم للاستثمار لا يأتي الاّ عن طريق الادخار، وان الادخار لا يتحقق إلاّ عند الأثرياء أصحاب الدخول العالية، فان عملية التنمية صارت تعتمد أساساً على مدى إقبال هؤلاء على التثميرات الانمائية. ولكي يتقدم أصحاب الأموال لانشاء صناعات ومشاريع جديدة، يجب توفير شروط ملائمة لتشجيع « القطاع الخاص » على الاستثمار. وتتمثل شروط التشجيع في عدد من الاجراءات والتدابير، كالاعفاء من الضرائب وسن الحماية ضد المنافسة الخارجية، وغير ذلك من المحفزات(*). وكثيراً ما تتضمن خطط التنمية العربية « حصة » من المنهاج الاستثماري، بأمل أن يتولاها « القطاع الخاص » في ظل المحفزات المذكورة.

ولكن إقبال القطاع الخاص على التثميرات الانمائية بقي محدوداً، تحكمه « الظروف والمعطيات الأخرى » السائدة في البلدان النامية، ومنها الأقطار العربية. هذه الظروف تجعل الاستثمار وخصوصاً في المشاريع الصناعية، ينطوي على مجازفة محفوفة بمخاطر عديدة، بنظر أصحاب القطاع الخاص، فالتثميرات الصناعية تتطلب اموالاً كثيرة، ومعارف تكنولوجية غير متاحة، ومهارات اكثرها غير متوافرة، وخبرات ادارية وتنظيمية يفتقر اليها معظم رجال القطاع الخاص أنفسهم. وفوق ذلك، وهو الأهم، ان السوق الوطنية ذات طاقة استيعابية محدودة، وهي غالباً مجزأة إلى شطائر متباعدة لا تربطها شبكات نقل كفوءة. وهذه الظروف مجتمعة تجعل تكاليف الانتاج مرتفعة، بينما تصريف المنتوجات محدود، مع إنعدام امكانية التصدير بسبب المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية.

وبدهي ان هذه الظروف والمعطيات التي ما زالت سائدة في الاقطار العربية، بفعل استمرار التخلف والتجزئة، هي التي تجعل اصحاب الادخارات يعزفون عن توظيف

---

* تظهر هذه الشروط والمحفزات، عادة، في « قوانين الاستثمار » وقد قام العديد من الأقطار العربية بتشريع مثل هذه القوانين، لايجاد ظروف مواتية للتثميرات الأهلية تشجيعاً لمبادرات الأفراد في ميدان التنمية.

اموالهم في مشاريع ذات طاقات انتاجية تفوق الحاجة المحدودة للسوق المحلية ، الأمر الذي جعل اكثر مشاريع القطاع الخاص ذات حجوم صغيرة ، محرومة من مزايا وخصائص الانتاج الوفير ، وبالتالي جعل دورها الانمائي محدوداً . وفي الحالات التي تتجاوز فيها المشاريع حاجة السوق المحلية ، فانها تتعرض الى البطالة الجزئية الدائمة أو الموسمية ، كما ورد ذكره سابقاً . والواقع ان الظروف المذكورة غالباً ما تجعل الكثيرين من اصحاب الاموال يفضلون إستخدام أموالهم في تثميرات عقارية ، عقيمة إنمائياً ، أو استعمالها في إنفاقات استهلاكية باذخة ، أو حتى اكتنازها خشية ضياعها في مشاريع ليسوا متأكدين من ربحيتها أو لا تدر أرباحاً الاّ في الأمد البعيد . ولا شك بأن توجيه الأموال الاهلية نحو مثل هذه الاستعمالات إنما يعني حجبها عن التثميرات الانمائية ، سواء في مشاريع جديدة أو في تطوير الصناعات الوطنية القائمة . وتكون حصيلة ذلك أن القطاع الخاص لا يضطلع بالمهمة التي توقعته خطط التنمية وقوانين الاستثمار أن يتولاها في نطاق المناهج الاستثمارية .

وفي الاقطار التي ضاق الناس فيها ذرعاً بهذا النمط المتقاعس من النمو ، تقدمّت الدولة ، فأخذت على عاتقها مهمة توجيه التنمية وتنفيذ الشطر الاساس من عمليات انشاء المشاريع . وعمدت الدولة الى تأميم المجموعات الهامة من المؤسسات الانتاجية والمالية ، وخصوصاً الموجودات والمصالح الأجنبية(*) ، لكي تستطيع السيطرة على الموارد التمويلية بهدف حشدها لتسريع حركة التنمية . ونشأ بذلك « قطاع عام » يضم المشاريع المؤممة وتلك التي تتولى الدولة اقامتها . وانيطت بهذا القطاع مهمة قيادة الحركة الانمائية ، تحت اشراف الدولة وتوجيهها . وقد أدت هذه التدابير الى توسع ملحوظ في مجالات التنمية باتجاه إنشاء مزيد من المشاريع الانمائية ، تنويعاً لفروع الانتاج الوطني ، مع تأكيد واضح على التصنيع بصورة خاصة . وأخذت تظهر المناهج الاستثمارية حافلة بانواع عديدة من المشاريع الصناعية . وبدهي ان يتفاوت نطاق التوسيع والتنويع من قطر الى آخر ، تبعاً للفروق بين الامكانيات المتاحة لكل بلد على انفراد ، ولحجم الدور المناط بالقطاع العام ، ولاختلاف درجات الكفاءة لدى اجهزة الدولة في ممارسة دورها الانمائي ، وغير ذلك من العوامل المؤثرة .

ولكن حركة التصنيع على يد القطاع العام ، بعد أن قطعت شوطاً معينا في التوسع والتنويع ، أخذت هي الاخرى تواجه شتّى المصاعب والاختناقات الناشئة عن مجمل

* كما حصل في مصر وسوريا والعراق والجزائر وتونس وليبيا والسودان ، بدرجات متفاوتة من ناحية نطاق التأميم ومن حيث دور الدولة في التنمية.

ظروف التخلف ، ومحدودية المقومات المتاحة وضيق السوق المحلية . وهكذا تأكد أمر كان معروفاً من قبل ، وهو ان الصناعة ، كفرع ناشيء في جسم الاقتصاد الوطني ، لا تستطيع مواصلة نموها ما لم تواكبها القطاعات الوطنية عبر أواصر التكامل الانتاجي والتسويقي ، وإلاّ اضطرت الصناعة الى الانكفاء داخليا أو التعامل مع الخارج تحت شروط التبعية ، وبصرف النظر عمن يتولى أمرها . وبدهي ان تحريك فروع الاقتصاد الوطني كلها معاً ، يستدعي تطوير عناصر البيئة الاقتصادية « وغير الاقتصادية » جميعاً ، لتوفير المقومات والظروف المواتية لنهوض القطاعات والفروع كافة بنسب متكافئة تجاه بعضها بعضاً . ولا شك بأن هذه مهمة واسعة ومعقدة ، تتطلب امكانيات متنوعة وموارد وفيرة . وهذه المتطلبات غالبا ما تفوق الامكانيات والموارد المتاحة لدى القطر الواحد ، بما في ذلك العديد من الاقطار المتقدمة ذاتها . ولا ريب في إن هذه الحقيقة هي في مقدمة الدوافع التي جعلت مثل هذه البلدان تنزع نحو التكامل مع بعضها في مجموعات ، كما سبق ذكره .

وكان منتظراً على الصعيد العربي ان التطّور الذي حصل في دور الدولة ، وأدىّ الى نشوء قطاع عام يقود التنمية ، ويتولى أمر التصنيع ، سيؤدي الى مراعاة الحقيقة المذكورة التي طال تجاهلها. ولكن هذا التطور لم يغير شيئاً في مواقف التنميات القطرية ازاء بعضها بعضاً. فقد استمرت عمليات إعداد الخطط الوطنية، وصياغة استراتيجياتها المرحلية ومناهجها الاستثمارية، تجري كلها على اساس «النطاق القطري»، سواء في حالة الفئة ذات «القطاع العام» او في حالة غيرها من الاقطار العربية الاخرى، وذلك بصرف النظر عما ورد في بعض الخطط القطرية من اهداف تدعو الى التكامل الاقتصادي العربي، كما مر بيانه. ولا غرابة في ذلك، لأن السياسات الاقتصادية القطرية، بما فيها «سياسات التصنيع موضوعة على اساس محلي بحت (أي مصممة بحسب حجم الدولة الوطنية) دون أخذ الفرص المتاحة في المنطقة العربية ككل في الحسبان»[٤] فالتنمية القطرية انعزالية، وقضية التنسيق التكاملي بقيت مهملة. اما «الوعود المعلنة من لدن عدد لا يقل عن تسعة من الاقطار بمراعاة التناسق والتكامل بين الاقتصادات العربية عند اختيار الصناعات، فلا يوجد دليل على حصول تغير فعلي في القرارات يتوافق مع منطق التنسيق والتكامل»[٥].

وعلى هذا الاساس إستمرت التنمية تجري في نطاق قطري، محرومة من التنسيق التكاملي مع التنميات القطرية الاخرى، وتعاني من شح الموارد التمويلية لدى بعض

---

(٤) أنظر :

Yusif Abdullah Sayigh, The Determinants of Arab Economic Development (London: Croom Helm, [1978]), p. 50.

(٥) Ibid., p. 52 .

الاقطار، ومن محدودية الامكانيات التنفيذية أو القدرات الاستيعابية لدى البعض الآخر، ومن ضيق الاسواق المحلية لدى الجميع فرادى. ان ظروف التخلف، بعناصرها الاقتصادية وغير الاقتصادية، وكذلك شروط التجزئة، قد تضافرت واستمرت تحاصر التنمية القطرية، سواء تلك التنمية التي جرت بواسطة القطاع الخاص او التي تولاّها القطاع العام، فالتنمية القطرية في الحالين كليهما، مع مراعاة الفرق بينهما، بقيت مجتزأة، محرومة من استكمال المقومات «الاقتصادية» و«غير الاقتصادية» اللازمة بنوعيها معاً للنهوض التطويري المنشود، بمختلف شروطه الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفكرية والسياسية والحضارية جميعاً.

ب ـ خطط التنمية القطرية: شتّان بين الغايات والوسائل

لم يشأ العمل الانمائي العربي ان يخوض في المسائل المتعلقة بتشخيص حالات التخلف وجذورها السببية وما أحدثته تراكماتها في كل قطر من تشويهات عميقة أصابت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأفسدت معظم المقومات المادية والنوعية لعناصر «البيئة البشرية» ذاتها. فلقد اكتفى مخططو التنمية القطرية بالتفسيرات المستعارة والمبتسرة لظاهرة التخلف، ومن ثمّ اقتنعوا بصيغة «التنمية» المتداولة، التي تكاد تكون قاصرة (كما يتضح من خلال الخطط الماضية) على جانب «النمو» الكمي وحده، دون الجوانب النوعية المرتبطة بتطوير مختلف المقومات والشروط التي تؤلف مع بعضها «مجمل القدرة الذاتية» للمجتمع. ونتيجة لذلك جاءت الممارسات الانمائية خلال العقود الماضية «تدل على فهم مبتور وسطحي للتنمية»[٦] فقد أخذ كل واحد من الأقطار العربية، في ظل تلك التصورات بشأن الانماء، يخطط للتنمية طامحاً ان يحقق لنفسه، بمفرده، حالة اكتفاء ذاتي قطري او حالة قريبة منها. وقد تركز محور الأهتمام في معظم الممارسات الانمائية على زيادة الدخل (غالباً تحت شعار: مضاعفة الدخل) كهدف مركزي. وباتت قضية إنشاء المشاريع، خصوصاً المصانع، هي الترجمة العملية لذلك الهدف، وكأنما التنمية هي قضية انشاء مصانع فقط! أمّا شروط التنمية الأخرى المتعلقة بالبيئة البشرية وبمجمل القدرة الذاتية للمجتمع، فانها لم تلق العناية الكافية. وحتى متطلبات تشغيل المصانع وتصريف انتاجها لم تحظ إلاّ باهتمام عرضي أو طفيف. وعلى هذا المنوال أخذت اكثرية الاقطار العربية تداهم نفسها بتنميات قطرية انعزالية تجاه بعضها بعضاً، ولكنها مرتبطة بالخارج ارتباطاً عضوياً وثيقاً، جعل عمليات التنمية رهينة للقوى الاجنبية وعرضة لأي اضطراب في

(٦) انظر: يوسف عبد الله صايغ، «المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين،» النفط والتعاون العربي، المجلد ٥ (١٩٧٩)، العدد ٣، ص ١٠.

«انواء» الاحوال الأقتصادية للدول الصناعية الرأسمالية. وهكذا شاعت الاقطار العربية أن تفعل ذلك دون مراعاة جدية للشروط الاساسية اللازمة لحركات النهوض الانمائي المتماسك، تلك الشروط التي يكاد يتعذر على أي واحد من الاقطار العربية أن يستكملها منفرداً لوحده ازاء العالم الخارجي.

لقد استطاع الفكر الانمائي المعاصر ان يكشف عن الكثير من نواحي الخطل في منطلقات التنمية وممارستها المتداولة عبر الحقبة الماضية لدى الاقطار النامية عموماً، وذلك بسبب عدم مراعاتها لمختلف الشروط الضرورية للانماء. فاظهر البحث ان للتنمية المتماسكة شروطاً ومقومات كثيرة تتشعب فروعها (بالعشرات) في مختلف أرجاء الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما تمتد في معظم الجوانب التي تؤلف مع بعضها مجمل المقومات الحضارية للمجتمعات، وانه من العبث حصر قضية التنمية في الناحية الاقتصادية وحدها.

أمّا في حالة الاقطار العربية بالذات، فان أحد الاقتصاديين المعنيين بقضايا التنمية العربية المعاصرة، قد استطاع أن يتوصل الى تشخيص عدد يقارب السبعين عنصراً من الشروط والمقومات التي تتضافر مع بعضها سوياً في تقرير حركة التنمية لدى الاقطار العربية باوضاعها الراهنة(٧). وهذه العناصر تقع في اثنتي عشر مجموعة موزعة في حياة المجتمع بحقولها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتعليمية والسياسية والحضارية، بالاضافة الى حقول التعاون والتكامل الاقتصادي والتعامل مع الخارج، وسواها. وتمارس هذه العناصر والشروط تأثيراتها على حركة التنمية سلباً او ايجاباً. فالبلد الذي يبتغي تحقيق تنمية شاملة ومتماسكة ومستمرة، يترتب عليه ان يحرك هذه العناصر والمقومات جميعاً باتجاه ايجابي لصالح التنمية. أمّا الاقتصار على تحريك شطر منها فقط وإهمال البقية، فان التنمية لا بد أن يعتريها بسببه التلكوء، بل قد تبور ثم تنهار، حتى في حالة اقطار ذات مقومات انمائية كبيرة نسبياً (*).

ومن جملة المقومات والشروط الانمائية الفاعلة بالنسبة لحركة التنمية القطرية العربية، وردت مجموعة هامة وغير يسيرة من العناصر المتعلقة بمدى التعاون والتكامل بين

(٧) أنظر: Sayigh, The Determinants of Arab Economic Development.
وخصوصاً أنظر الفصل الأول من هذا المصدر، حيث توجد ملاحق تضم قوائم بأسماء العوامل المقررة للتنمية، إحداها من إعداد صاحب المصدر نفسه (قائمة خاصة بالاقتصادات العربية) وبقية القوائم من اعداد مؤلفين آخرين، مثل: إرما ايدلمان وسنتيا تافت سوريس (اللتين تداولتا ٤١ عنصراً وشرطاً) وجوزيف سبينجلر (الذي تضم قائمته ٢٠ شرطاً) وغيرهم.

* كما جرى مثلاً لحركة التصنيع المصرية المعروفة التي قامت في النصف الاول من القرن الماضي، في عهد محمد علي (بصرف النظر عما اكتنفها من ظرف خارجية مضادة).

الاقتصاديات العربية . ولا شك بان تعداد هذه الفئة من العناصر ضمن شروط ومقومات التنمية قد جاء، في حالة الاقطار العربية، نتيجة لادراك ناشيء عن حقيقة راهنة، وهي ان الكيانات الاقتصادية القطرية وحركاتها الانمائية تكابد شتى المعضلات والكوابح بسبب حالات العوز والخلل الناشبة فيها من جراء التجزئة التي عطلت معظم شروط التعامل والتكامل بين الكيانات المذكورة، وحرمتها من التضافر انتاجياً وتسويقياً معاً . والكشف عن أهمية هذه العناصر المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، كعوامل حيوية بالنسبة لحركات التنمية العربية ، قد جاء من قبيل التأكيد على أمر معروف من السابق، فهو ليس بخافٍ على أحدٍ من المواكبين له، سواء في ذلك القائمين على شؤون الحياة الاقتصادية في الأقطار العربية ، أو العاملين منهم في نطاق الهيئات الجماعية العربية .

فلقد كان اتضح منذ حين طويل ان تلك الضروب المتداولة من المنطلقات الانمائية وممارستها القطرية، لا تشكل الوسائل الكفيلة بالوصول الى الغايات الأساسية المنشودة من التنمية. فقد عجزت الممارسات المذكورة عن استئصال أغلب حالات التخلف، كما قصّرت عن إستحداث تنمية شاملة ومستمرة ، ناهيك عن فشلها في تحقيق ولو شطر يسير من حالات الاكتفاء الذاتي القطري المأمول . بل إن من النتائج غير المنتظرة ان التبعية للخارج قد أخذت بالتزايد في ظل هذه الاشكال من التنمية القطرية. وزاد الأمر وبالاً أن شروط التعامل مع الخارج قد إشتدت قسوتها وجارت إثر حصول اضطرابات في أحوال النظام الاقتصادي العالمي ومنها حالات التضخم التي فاقمت تكاليف التنمية بوجه الاقطار النامية بما فيها الاقطار العربية .

وظهر جليا في آخر المطاف مدى الفرق الشاسع بين الطموحات التي راودت الناس غداة زوال الهيمنات الأجنبية ، وما تلاها من شروع في بناء الاقتصادات الوطنية ، وبين ما آلت اليه التنمية القطرية من نتائج مبعثرة في ظل التجزئة . ومع ذلك فقد واصلت الممارسات الانمائية سيرتها القطرية كما بدأتها، مروراً بمشاهد يصح التذكير مجدداً بأهم ملامحها الماضية، كعبرة لما سيأتي مستقبلاً .

جـ ـ ملامح السياق الماضي لمشاهد التنمية القطرية

يتعذر هنا تقديم «سجل تاريخي» بتفاصيل الاشواط والمشاهد التي مرت بها حركات التنمية القطرية . فالتجارب الانمائية الماضية لدى الاقطار العربية تتفاوت عن بعضها في العديد من التفاصيل المتعلقة بالظروف المحلية لكل تجربة . كما ان بعض الاقطار كانت بدأت حركاتها الانمائية ابكر من غيرها، ومرت تجاربها باشواط وتحولات اكثر مما حصل

عند الاقطار الاخرى التي ما زالت في المراحل الابتدائية من تجاربها الانمائية . ولعل المشاهد التي مرت بها حركات التنمية لا تتطابق مع بعضها في تفاصيل تحولاتها جميعا حتى لدى الفئة المبكرة من الاقطار، فلكل قطر ظروف وخصائص محلية تؤثر في الممارسات الانمائية لديه .

ان الامر الذي يهمنا من استعراض المشاهد الماضية لحركات التنمية القطرية هو تشخيص بعض الملامح العامة للتحولات التي حصلت في مسارات الحركات المذكورة ، ومواقفها ازاء قضية التكامل الاقتصادى العربي، وما آلت اليه التحولات في آخر المطاف .

١ ـ لعل من أبرز المشاهد الأولى في تجارب التنمية، ما حصل في العديد من الاقطار العربية عشية استكمال تحررها السياسي، حيث أقبلت الحكومات الوطنية آنذاك، بدرجات متفاوتة من الحماس والتفاؤل، عازمة على تحقيق نهوض اقتصادي سريع ومتكامل، تعزيزاً للاستقلال الوطني ، وتلبية لحاجات الناس بعد طول معاناة . وبدأت بالفعل عمليات انمائية، استدعت كل في حينها ، الاقدام على تخليص الاقتصادات الوطنية من سيطرة المصالح الأجنبية التي خلفتها عهود النفوذ الاستعماري. فقامت في العديد من الاقطار العربية عمليات تأميم لتلك المصالح. وفي بعض الحالات شملت عمليات التأميم شطائر معينة من وسائل الانتاج الوطنية أيضاً، وذلك لوضع المزيد من الموارد في خدمة التنمية، كما حصل بدرجات متفاوتة طبعاً في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر، وفي اقطار اخرى لاحقاً. وتوالت خطط التنمية بهدف استكمال حركة النهوض الاقتصادية على اساس قيام «القطاع العام» بقيادة حركة التنمية في معظم الاقطار المذكورة . كما ظهر نوع من «قطاع عام» على نطاق محدود عند البعض الآخر من الاقطار العربية المعتمدة اساساً على اقتصاد السوق والحرية المطلقة للقطاع الخاص . فقد استدعت ضرورات التنمية ان تضطلع الدولة في هذا البلد أو ذاك ببعض المهام الاقتصادية في نطاق الاعمال التي لا قبل للقطاع الخاص بها، أو التي تتعلق بمورد ملكيته عامة فى الأصل.

وبدأت تلك الحركات على أساس تحقيق « تنمية مستقلة » ، واستطاعت ان تقطع أشواطاً ملموسة في ميدان ترميم بعض التشويهات التي خلفتها عهود السيطرة الأجنبية من قبل . وحققت بعض الأقطار نهوضاً في مضمار التصنيع . ولكن المصانع التي أقامتها كان أكثرها من النوع المعوض عن الاستيراد فقط ، الأمر الذي جعل أغلب حركات التنمية ذات أهداف محلية ،. تعالج مشكلات قطرية راهنة ، كالتخفيف من عجز موازين المدفوعات وايجاد فرص لتشغيل الأيدي العاطلة في البلد ، وتحقيق حالة من « الاكتفاء

الذاتي » القطري . فلم تدخل في حسابات خطط التنمية القطرية قضية التعامل مع الاقتصادات العربية ، أو قضية الافادة من الأسواق العربية لتصريف المنتوجات الصناعية .

وقد استدعت عمليات انشاء المصانع قيام البلد بالاقتراض من الخارج في معظم الحالات . فتراكمت الديون تجاه الخارج . وبعد حين ظهرت نتائج غير « مرتقبة » . فالصناعات التي قامت بقصد توفير العملات الأجنبية ، عجزت عن هذه المهمة ، حيث ظهر أنها تتطلب الاستمرار في استيراد الكثير من التجهيزات والمستلزمات الضرورية لتشغيل الصناعات المذكورة نفسها . وهي صناعات عاجزة عن التصدير الى الخارج ، أو الى الأقطار العربية على الأقل . وبدا كأن تلك الموجة من التنمية التصنيعية قد استوفت دورها دون ان تفضي إلى حالة نهوض انمائي شامل متكامل . فالمعارف التكنولوجية بقيت محدودة ، وحركة تأصيل الفروع الأساسية من الصناعات لم تحقق نجاحاً ، ومثلها حركة تطوير التراكيب الهيكلية للاقتصادات القطرية . وفوق ذلك أدت تلك التنميات الى تراكم اعباء الديون الأجنبية وعجز موازين المدفوعات ، ولم تشغّل من الأيدي العاطلة الا شطراً يسيراً .

لقد تجاهلت خطط التنمية القطرية بعضها بعضاً ، فشحّت فرص استفادة بعضها من بعض ، وبقي التعامل بين الاقتصادات العربية ضئيلاً ، بل هزيلاً ، كما سبق بيانه . وادى ذلك الى سقوط حركة التصنيع رهينة لضيق الأسواق المحلية وضآلة مجال التصدير . وعلى هذا النحو تكون المنطلقات الانعزالية للتنميات القطرية قد آلت بها الى مأزق صار فيما بعد ذريعة للتحوّل الى مشهد جديد ، لا يقوم على أساس التنمية المستقلة أو تلبية الحاجات الأساسية لسكان البلد .

٢ ـ وهنا بدأت حركة تحوّل ، تدعو الى إقامة صناعات تصديرية (بدلاً من صناعات الاحلال محل الواردات) . والصناعات التصديرية المقصودة هي التي تنتج منتوجات قادرة على منافسة نظائرها الأجنبية في الأسواق الخارجية . فهي بالتالي تحتاج الى معارف تكنولوجية متطورة ومعدات ورساميل وفيرة ، وقدرات تسويقية واسعة ، لكي تستطيع منتوجاتها ان تغزو الأسواق الأجنبية التي تسيطر عليها صناعات الدول المتطورة وشركاتها الاحتكارية متعددة الجنسيات . وبالنظر لعدم توفر هذه المتطلبات وطنياً ، لذلك تمّ اللجوء الى دعوة المستثمرين الأجانب للمشاركة في إقامة الصناعات التصديرية المنشودة ، وذلك على غرار ما هو حاصل مثلاً في هونك كونغ وتيوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، حيث تعمل فروع من الشركات الأممية ، متعددة الجنسيات .

وتمهيداً لذلك قام عدد من الأقطار العربية بتشريع القوانين المناسبة لفتح أبواب اقتصاداتها أمام المصالح الاستثمارية الأجنبية ، لتدخل وتعمل تحت مظلة من الامتيازات والضمانات التي لا يتمتع بها المستثمرون من أهل البلد أنفسهم . وبدعوة المصالح الأجنبية للدخول والعمل ، يكون المشهد الأخير قد أكمل الدورة في العودة الى ما قبل المشهد الأول ، وتكون التنميات القطرية لدى هذه الأقطار قد دخلت مرحلة جديدة من « التبعية الاختيارية » التي جاءت صريحة وبنطاق واسع لدى البعض ، ومكتومة أو محدودة النطاق لدى آخرين . بل ان بعض الأقطار العربية قد رأت بأن تدخل في هذه المرحلة « التصديرية » رأساً من بداية شروعها بحركة التصنيع ، فأخذت تسعى لاستدراج الشركات والمصالح الأجنبية اليها لتنشىء فيها صناعات على اساس « المشاركة » ، وذلك بعدما ظهر أن المال وحده لا يقيم صناعة ، وأن المعارف التكنولوجية الأجنبية محتكرة ، وأن الصناعة تبور ما لم تتوفر لها اسواق ذات قدرات استيعابية كافية ، وأن اسواق التصريف ، بما فيها الأسواق العربية ذاتها ، خاضعة لسيطرة المراكز الاقتصادية الأجنبية .

ولكن هل في وسع هذه المحاولات « القطرية » في التصنيع أن تؤدي الى قيام فروع متكاملة من الصناعات والنشاطات الانتاجية الأخرى ، الكفيلة باحداث نهوض اقتصادي متماسك لدى أي واحد من الأقطار العربية على انفراد ؟ إن التقارير والدراسات الاقتصادية للأمم المتحدة تشير بوضوح الى العديد من مواطن الخلل في التنميات الماضية ، ومنها أن « الصناعات الثقيلة والأساسية بقيت محدودة »[٨] ، وأن عجز التنميات القطرية عن تلبية الحاجات قد جعلت الميل الى الاستيراد يبقى شديداً ، فيستدعي مزيداً من التصدير ، مما يفاقم درجة انفتاح الاقتصادات المحلية للتأثيرات الخارجية .

وهكذا تكون التجزئة قد أفلحت في إحباط مبدأ « التنمية المستقلة » في الوطن العربي ، لأن الخطط العربية كانت قد ترجمت هذا المبدأ إلى تنميات قطرية منعزلة عن بعضها ، فأسقطتها فرادى في هاوية التبعية لنفوذ المصالح الأجنبية .

٣ ـ إن المشاهد الماضية للتنمية العربية قد توالت في ظل التمسك بشروط التجزئة العربية ، فانساقت « الاختيارات القطرية » للتنمية في مسارات أدّت بالاقتصادات العربية فرادى الى المزيد من الاعتماد على الخارج في مختلف الميادين الاقتصادية والتجارية والمالية والتكنولوجية وسواها ، حتى باتت الاقتصادات القطرية كأنها مجرد فروع تابعة

---

(٨) انظر على سبيل المثال :

United Nations, Economic Commission for Western Asia, Development Planning Division, Development Trends and Prospects in Selected ECWA Countries ([Beirut: ECWA, 1978]), p. 3.

للمراكز الاقتصادية الخارجية ، مثلما كانت حالها في عهود الهيمنة الاستعمارية السابقة.

وإذا استمرت الحال على هذا المنوال مستقبلاً ، فإن المشاهد المقبلة في الأقطار العربية لن تكون إلاّ أسوأ من تلك الماضية . وسوف تتفاقم عمليات استنزاف الموارد العربية لصالح مراكز الهيمنة الأجنبية . وقد تكفي الاشارة هنا الى بعض المؤشرات الماضية والمرتقبة لمظاهر استنزاف الموارد العربية :

- فعلى صعيد الموارد البشرية : بلغ عدد العمال العرب المهاجرين للعمل في أوروبا الغربية مليونا ونصف المليون عامل في سنة ١٩٧٢ ، وتشير التقديرات (٩) ان هذا العدد سيبلغ ١٥ مليوناً في عام ٢٠٠٠ م والأطباء العرب المهاجرون الى الغرب كانت نسبتهم ٢٥٪ من مجموعهم في ١٩٧٢ ، وسترتفع النسبة الى ٨٠٪ في آخر هذا القرن . وكانت نسبة المهاجرين من حاملي درجات الدكتوراه ٥٠٪ منهم في تلك السنة ، وسترتفع النسبة الى ٧٥٪ عند سنة ٢٠٠٠ م .

- أمّا على صعيد الموارد المالية فقد بلغت الأموال العربية المودعة لدى الغرب ٧٥ ألف مليون دولار في عام ١٩٧٤ ، ولا يدري أحدٌ كم ستبلغ هذه الأموال عند نهاية القرن الحالي . وتشير التقديرات ذاتها الى ان المصالح الخارجية تمارس سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على ٣٠٪ من الاستثمارات في الوطن العربي ، وسترتفع هذه النسبة الى ٥٠٪ في سنة ٢٠٠٠م ، أي بعد حوالي عشرين سنة قادمة فقط .

- وأما الصناعات العربية ، المفتقرة الى مساندة تطويرية وطنية ، فانها ستتعرض إلى الانهيار تحت وطأة المنافسة الشديدة من القوى الصناعية المتقدمة (٩) .

ثانياً : التنمية القومية : الاختيار البديل

١ - لقد جرى في الماضي تصميم خطط التنمية العربية على أساس منطلقات قطرية ، لا تكاد تراعي سوى المعطيات والمتغيرات الاقتصادية الخاصة بالقطر صاحب الخطة وحده ، كما يتضح ذلك بصورة خاصة في استراتيجيات معظم الخطط ، وبصورة أخص في مناهجها الاستثمارية وفي أنواع مشروعاتها بالذات . وقد لا يكون في الأمر ضير لو ان كل واحد من الأقطار العربية يستطيع بمفرده ان يحقق لنفسه حالة نهوض اقتصادي

---

(٩) انظر :

Arab Projets and Development, **Arab World: Year 2000** (Beirut: Arab Projects and Development, 1975), p. 17.

متكامل في اركانه وفي تنوّع تراكيبه الهيكلية : الزراعية والصناعية والنقلية وسواها . ولكن الأطوار التي بلغتها تكنولوجيا الصناعات المتطورة ، وخصوصاً الأساسية والثقيلة التي تمثل محور النهوض الاقتصادي ، قد جعلت لحركة التصنيع متطلبات انتاجية ضخمة وكثيرة التعقيد ، بالاضافة الى المتطلبات التسويقية والقدرات الاستيعابية الواسعة . وهذه المتطلبات هي التي جعلت مهمة استكمال ومواصلة حركة النهوض الاقتصادي أمراً عسيراً حتى بالنسبة للعديد من الأقطار العريقة في ميدان الصناعة ، بدليل إقدام هذه الدول على التكتل مع بعضها لتفتح أمام اقتصاداتها الوطنية مجالات أوسع لمواصلة التطور والنمو ، كما ذكر سابقاً .

٢ ـ ان التنميات العربية التي قامت في الماضي على الأساس القطري وحده ، قد أفضت الى نتائج لم تلبِّ إلا قليلاً من المطامح المنشودة منها . فقد عجزت عن تأمين درجة مقبولة من الاكتفاء الذاتي القطري ، ولم تستطع أن تحقق توسيعاً في نطاق الاكتفاء الجماعي العربي . فقد استمر الأخير محدوداً ، تمثله نسبة التبادل التجاري بين الأقطار العربية ، التي لا تتعدى ٦٪ من مجموع التجارة الخارجية لهذه الأقطار . بل ان التنميات القطرية قد فاقمت الاعتماد على الخارج في شتى الميادين ، بحيث اتسع نطاق تبعية الاقتصادات الوطنية للمراكز الأجنبية .

وعليه ، فان التمادي على المنوال السابق في تصميم خطط التنمية ، على أساس قطري ، وضمن أفق زمني قصير ، دون تقدير « موقف عام » لحركة التنمية عبر مداها الطويل ، سوف تؤدي الى نتائج أوخم بكثير من النتائج المربكة التي تمخضت عنها حركات التنمية القطرية حتى الآن . فلم يعد من مصلحة القطر الواحد نفسه ان يستمر في تخطيط حركته الانمائية بمعزل عمن حوله من الأقطار العربية التي ترتبط مع بعضها بأواصر قومية ومصالح عليا مشتركة ، تتعلق بمستقبل المصير العربي كله . بل لم يعد من مصلحة الاقطار العربية فرادى ومجتمعة أن تتغافل عن التطورات الهائلة ، الجارية والمقبلة ، في العالم المعاصر، وخصوصاً لدى القوى الصناعية الكبرى وتكتلاتها العملاقة . فالضرورة باتت تستدعي أن تمتد بصيرة التخطيط العربي إلى أبعد من الحدود القطرية وعبر المدى الأطول من المستقبل الذي سيكون حافلاً بتطورات متواترة ، تنطوي على ضغوط بالغة الخطورة بالنسبة للبلدان ذات الحجوم الصغيرة ، ومنها الأقطار العربية ذاتها . فالدراسات المستقبلية تتنبأ في هذا الصدد ان القوى الصناعية الكبرى سوف تبلغ بقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، في عام ٢٠٠٠ م ، حدوداً تجعل الموارد العربية ـ البشرية والمادية معاً ـ تخضع لعمليات استغلال واستنزاف واسعة لم يسبق لها نظير من

قبل ، وان « العرب إذا لم يبادروا إلى تخطيط مستقبلهم فان الآخرين سيفعلون »[١٠] . ولقد ظهرت في الواقع بوادر « مخططات الآخرين » ونواياهم دون مواربة[١١] . وان ضرورة حماية المستقبل العربي من النوايا المبيتة له ، تستدعي التحري عن اختيارات استراتيجية كفيلة بالتصدي لتلك النوايا ودرء مخاطرها .

٣ ـ ان الاختيار الأجدى من حالات الانكفاء القطري ، بمنطلقاتها الانمائية الضيقة المرامي مكانياً والمحدودة زمانياً ، هو « الاختيار القومي » للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمداها الطويل . وهذا الاختيار القومي لا يتنافى مع المساعي القطرية للتنمية ، بل يشكل اطاراً عاماً لحركات الانماء الوطنية ، بما يضمن تكاتفها وتكاملها مع بعضها باتجاه توسيع نطاق « الاكتفاء العربي الجماعي » .

وفي هذا الاطار تبرز أهمية الأخذ بمبدأ « **التخصص التكاملي** » بين الاقتصادات العربية عند تخطيط وتنسيق حركات التنمية العربية ، وهو المبدأ الذي سبقت الاشارة اليه من قبل . وهذا المبدأ يستدعي التأكيد على المنطلقات التالية في نطاق استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك :

(١) ـ إنّ الاطار العام لحركات الانماء العربي يجب أنْ يقوم على أساس تحقيق أوسع مدى ممكن من الاكتفاء الذاتي للوطن العربي ، كهدف رئيس ، وان ينظر الى هذا الوطن « كساحة اقتصادية واجتماعية » واسعة لحركات التنمية ، وكسوق مترامية لتصريف المنتوجات العربية .

(٢) ـ إنّ عمليات تنويع فروع الانتاج العربي تستدعي مراعاة كون هذه « الساحة » الواسعة تتألف من اقاليم اقتصادية واجتماعية ، لكل منها خصائص ومعطيات ذات مزايا نسبية مواتية لتطبيق مبدأ التخصص التكاملي ، عبر التنمية ، بحيث يتخصص « الاقليم» بالفروع الانتاجية الأكثر جدوى للاقتصادات الوطنية وللاقتصاد القومي بمجموعه .

(٣) ـ إنّ « الاقليم الاقتصادي » قد يقع كله في ناحية معينة من قطر واحد ، أو قد

---

(١٠) Ibid., p. 7, 13.

(١١) اشارة الى المخطط الاسرائيلي ، أنظر خلاصة عنه : « سوق مشتركة للشرق الأوسط عاصمتها بيروت ودماغها . . . اسرائيل ،» المستقبل ، السنة ٣ (٣١ آذار/ مارس ١٩٧٩)، العدد ١١٠ ، ص ٣٧ ـ ٣٨ .

وقد ذكره أيضاً صايغ ، « المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين ، » **النفط والتعاون العربي** ، ص ١٠ .

يمتد عبر أكثر من قطر ، ولكن يجب ان يعامل ، في الاطار العام ، كاقليم متكامل ، ويجري تنسيق الخطط القطرية على هذا الأساس .

(٤) ـ إنّ تخصص الأقاليم ، كل في الفروع الانتاجية الأنسب ، سوف يستدعي قيام عمليات واسعة لتبادل الأمدادات فيما بين الأقاليم . وهذا الأمر يتطلب وجود شبكات واسعة وكفوءة من وسائل النقل والمواصلات ، تمتد بين مراكز الانتاج ، ثم بين هذه المراكز والأقاليم وبين أسواق التصريف الاستهلاكية . ولذلك ينبغي أن تنال قضية تطوير هذه الوسائل عناية كافية ضمن اطار العمل الجماعي العربي . وبالمقابل فان قيام شبكات النقل والمواصلات من شأنه تعزيز حركة تنويع النشاطات لدى الأقاليم ، وتساعد على اخراج الأقاليم النائية من عزلتها ، مثلما تساهم في توزيع الكثافات السكانية وتواصلها اجتماعياً وحضارياً .

(٥) ـ ان التفريق المفتعل بين الصناعات على أساس صناعات تصديرية واخرى معوضة عن الاستيراد ، انما يمثل اضطراباً في التوجهات الانمائية . فالصناعات تنشأ عادة لوجود مقومات كافية لقيامها ، من جهة ، ولوجود حاجة الى منتوجاتها ، من جهة اخرى . وهي غالباً تنشأ لتلبية الحاجات الداخلية والتصدير معاً . والحاجات « الوطنية » في نطاق « الاطار العام » تمثل حاجات الناس في الوطن العربي ، والتصدير يعني « تصديراً » الى خارج هذا الوطن . وبذلك تكون السوق العربية الواسعة مفتوحة امام المنتوجات العربية ، وتستطيع الصناعات عندئذ أن تأخذ كامل مداها من حيث الحجوم المثلى .

(٦) ـ إن الاطار العام للعمل الاقتصادي العربي يستدعي اتاحة الفرصة لتضافر الجهود الانمائية ، على أساس الاعتماد على القدرات الذاتية لدى جماعة الاقطار العربية . ويستطيع « القطاع العربي المشترك » أن يلعب دوراً محورياً في تعبئة هذه القدرات لصالح استكمال حركات الانماء العربي .

(٧) ـ ان تضافر الجهود الانمائية يستدعي التنسيق بين خطط التنمية القطرية باستبعاد حالات التكرار والازدواجية (وبالتالي ازالة حالات التنافس) بين فروع التخصص لدى الأقاليم ، كما يقضي بازالة الاتجاهات التنافرية بين حركات التنمية ، باحلال التكامل والتواصل فيما بينها ، على أن يتولى القطاع العربي المشترك مهمة ملء الثغرات القائمة في مكونات الهيكل العام للاقتصاد العربي والتي تشكل فجوات لا تغطيها حركات التنمية القطرية . ويمكن ان يتركز عمل هذا القطاع في المهام المشتركة الكبرى ،

في مضمار تطوير الموارد البشرية وتوطين التكنولوجيا وتطويرها عربياً ، وفي مضمار بناء المرتكزات الضرورية لقيام أواصر تبادل الامدادات بين الأقاليم العربية ، سواء على صعيد العمليات الانتاجية او على صعيد تسويق المنتوجات في ارجاء السوق العربية .

على هذا المنوال يمكن اخراج خطط التنمية العربية من دوّامة التنافر والتنائي التي اكتنفتها خلال الفترة الماضية ، بفعل التجزئة وبسبب افتقاد آلية مناسبة لتنسيق حركات التنمية القطرية باتجاه التكامل والتوحيد الاقتصادي العربي .

المــراجــع

المصادر العربيّة

الكتب

١ ـ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية . **التقرير الاقتصادي العربي**. [بيروت] : الاتحاد ، ١٩٧٧ . ٧٥٩ ص.

٢ ـ الاردن. المجلس القومي للتخطيط . خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠. عمان : المجلس ، [د.ت.] . ٣٢٩ ص.

٣ ـ أمين ، جلال أحمد . **المشرق العربي والغرب بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** . [بيروت] : مركز دراسات الوحدة العربية ، [١٩٧٩]. ١٦٨ ص.

٤ ـ باران ، بول أ . **الاقتصاد السياسي والتنمية** . بيروت : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧.

٥ ـ تونس . **المخطط الرابع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦**. [تونس : شركة العمل للنشر والصحافة ، ١٩٧٣] . ٣٣٤ ص .

٦ ـ جامع، أحمد (إعداد وإشراف). **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الفكرة ـ التطبيق ـ الانجازات** . القاهرة : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ١٩٧٥ . ٣٩٤ ص.

٧ ـ جامعة الدول العربية . مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . **أحكام السوق العربية المشتركة وقوائم السلع والرسوم** . المجلد الأول . القاهرة : الجامعة ، ١٩٦٨ . ٤٤٥ ص.

٨ ـ جامعة الدول العربية . مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . **الأعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية** . القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٥ . ٤٠٠ ص.

٩ ـ جامعة الدول العربية . مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . **قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من يونيو عام ١٩٦٤ الى يونيو عام ١٩٧٥**. القاهرة : الجامعة ، ١٩٧٥. ٣٩٣ ص.

١٠ ـ الدجاني ، برهان . **التعاون الاقتصادي العربي والعوامل المؤثرة فيه** دراسة أعدها الأمين العام لاتحاد الغرف العربية بمناسبة انعقاد الدورة العشرين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية [د.م. : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، د.ت.]. ٤٧ ص.

١١ ـ الدورة العادية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، التاسعة والعشرين ، القاهرة، ١٤/ ٦/ ١٩٧٧. **تقرير الأمين العام**. [د.م.]: جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، [د.ت.]. ١٢٢ ص.

١٢ ـ الدورة العادية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الثانية والثلاثين ، أبو ظبي ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨. **تقرير الأمين العام**. [د.م.] : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، [د.ت.]. ٣٥٠ ص.

١٣ ـ رشيد ، عبد الوهاب حميد . **التكامل الاقتصادي العربي** . بغداد: وزارة الاعلام ، ١٩٧٧. ٣٢٥ ص.(سلسلة دراسات ، رقم ١٢٨).

١٤ ـ السعودية. وزارة التخطيط . **خطة التنمية الثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠**. الرياض : الوزارة ، ١٩٧٥ . ٨٢٥ ص.

١٥ ـ السودان . وزارة التخطيط . **خطة الخمس سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية السودان الديمقراطية ١٩٧٠/ ١٩٧١ ـ ١٩٧٤/ ١٩٧٥**. الخرطوم : الوزارة ، ١٩٧٠ . ١٣٧ ص.

١٦ ـ سوريا. رئاسة مجلس الوزراء. هيئة تخطيط الدوله . **الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ في القطر العربي السوري** . [دمشق]: هيئة تخطيط الدولة ، ١٩٧٦. ٢٥٦ ص.

١٧ ـ صايغ ، يوسف عبد الله ، محمود عبد الفضيل وجورج قرم . « استراتيجية

العمل الاقتصادي العربي المشترك : أولوياتها ، برامجها ، وآلياتهـا .» جامعـة الـدول العربية ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، ١٩٧٩ .

١٨ - عُمان . مجلس التنمية . خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ . [مسقط: المجلس ، ١٩٧٦] . ١٤٢ ص.

١٩ - عيسى ، نجيب . نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي . [بيروت] : معهـد الانمـاء العربـي ، [١٩٧٦]. ١٩٥ ص. (سلسلة الدراســات الاقتصادية) .

٢٠ - الفاتح ، زهدي . لورنس العرب على خطى هرتـزل : تقـارير لورنس السرية . بيروت : دار النفائس ، ١٩٧١ . ١٦٠ ص.

٢١ - لاكوست ، ايف. العالم الثالث أو جغرافية التخلف . ترجمة عبد الرحمن حميدة . بيروت : دار الحقيقة ، [د.ت.] .

٢٢ - لبنان . وزارة التصميم العام . مشروع خمس سنوات للانماء الاقتصادي في لبنان ١٩٥٨ - ١٩٦٣ . بيروت : الوزارة ، [١٩٥٨]. ٣٧٣ ص.

٢٣ - مجموعة المحاضرات التي ألقيت في الموسم الثقـافي الأول خلال الفتـرة من نوفمبر الى ديسمبر ١٩٧٧ . الجزء الثاني. [القاهرة]: جامعة الدول العربية ، الأمانـة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، [د. ت.].١٦٢ ص.

٢٤ - المغرب . كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية وتكوين الاطـارات . مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٣ - ١٩٧٧ . الجزء الأول . الدار البيضـاء : كتابة الدولة ، ١٩٧٣ . ٢٠٢ ص.

٢٥ - المغـرب . وزارة الشـؤون الاقتصـادية والتخـطيط وتـكوين الاطـارات . التخطيط الخماسي ١٩٦٨ - ١٩٧٢ . الجزء الأول . الربـاط : الـوزارة ، ١٩٦٧ . ٢٢٠ ص.

٢٦ - مهدي ، فاضل عباس . التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . بيروت: دار الطليعة ، [١٩٧٧]. ٢١٣ ص.

٢٧ - مؤتمـر اتحـاد الاقتصـاديين العـرب ، الثالـث ، دمشـق ، ١١ - ١٦/ ١٢/ ١٩٧١ . وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث . [دمشق] :

اتحاد الاقتصاديين العرب ، [١٩٧٣]. ٩١٠ ص.

٢٨ ـ مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب ، الرابع ، الكويت ، ١٧ ـ ٢٠/ ٣/ ١٩٧٣ . **وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع** . [الكويت] : اتحاد الاقتصاديين العرب ، [١٩٧٨ ، تاريخ المقدمة]. ٣ أجزاء.

٢٩ ـ **مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الدورة العشرين** ، الاسكندرية ، ١٧ ـ ٢١/ ٥/ ١٩٧٦ . بيروت : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، ١٩٧٧ . ٤٦٥ ص.

٣٠ ـ **مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الدورة الثالثة والعشرين ، الرباط** ، ٢٩/ ٤ ـ ٢/٥/ ١٩٧٩ . بيروت : الاتحاد العام لغرف التجارة، والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، ١٩٧٩ . ٢٦٣ ص.

٣١ ـ مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، الكويت ، ٢٨ ـ ٣١/ ١٢/ ١٩٧٥ . **قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي** . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٥ .

٣٢ ـ **المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ،الأول ،بغداد** ، ٦ ـ ١٢/ ٥/ ١٩٧٨ . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشرلجامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ١٩٧٨ . ١١٩٦ ص.

٣٣ ـ ندوة التنسيق الصناعي العربي ، الاسكندرية ، ٢٢ ـ ٢٦/ ٦/ ١٩٧٦ . **التقرير الموسع لندوة التنسيق الصناعي العربي** . القاهرة : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ١٩٧٦ .

٣٤ ـ ندوة مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي ، طوكيو ، اليابان ، ١١ ـ ١٢/ ١١/ ١٩٧٦ . **مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي** . الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٧٨ . ٣٤٤ ص.

٣٥ ـ اليمن (الشمالية) . رئاسة مجلس الوزراء . الجهاز المركزي للتخطيط . **الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦/ ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠/ ١٩٨١** . [صنعاء] : رئاسة مجلس الوزراء ، [١٩٧٧] . سبعة كتب.

٣٦ ـ **يوم التعاون الاقتصادي العربي ٢٣ مارس ١٩٧٢** . الكويت : الجمعية الاقتصادية الكويتية ، [د . ت .] . ٦٩ ص.

الدوريات

١ - بطرس، صليب. « مركز تموين الشرق الأوسط :تجربة التكامل الاقليمي . » **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية** : السنة ٤ ، العدد ٩ ، ١٩٧٨. ص ٧٧ - ١٠٢.

٢ - « تعقيب اسماعيل صبري عبدالله على تقرير اللجنة الثلاثية . » **المستقبل العربي** : العدد ٦ ، آذار/ مارس ١٩٧٩. ص ٤٢ - ٤٦.

٣ - جاسم ، عبد الرسول. « تونس : تقييم خطة التنمية القومية (١٩٧٣ - ١٩٧٦). » **الاقتصادي العربي** : السنة ٣، العدد ٣.

٤ - الجنابي ، عدنان . « الاحتياطات النفطية للدول المصدرة والأفق الزمني لنضوبها . » **النفط والتعاون العربي** : المجلد ٣ ، العدد ٣ ، ١٩٧٧. ص ٩٥ - ١١٨.

٥ - حسن ، عبد الرازق . « التعاون الاقتصادي بين الاردن وسوريا خطوة نحو التكامل الثنائي . » **المستقبل العربي** : العدد ٤ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨. ص ١٤٣ - ١٥٠.

٦ - حسين ، عادل . « المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل . » **المستقبل العربي** : العدد ٥ ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٩. ص ١٦ - ٣١ .

٧ - الحمصي ، محمود . « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في مؤتمرها الأول ببغداد - ١٩٧٨ . » **المستقبل العربي** : العدد ٢ ، تموز/ يوليو ١٩٧٨. ص ١٧٣ - ١٧٥.

٨ - الدجاني ، برهان. « التعاون الاقتصادي العربي . » « **دراسات عربية** : السنة ٨، العدد ٩ ، تموز / يوليو ١٩٧٢. ص ٢٩ - ٤٠.

٩ - « سوق مشتركة للشرق الأوسط عاصمتها بيروت ودماغها. . .اسرائيل ؟» **المستقبل** : السنة ٣ ، العدد ١١٠ ، ٣١ آذار / مارس ١٩٧٩. ص ٣٧ - ٣٨.

١٠ - صايغ ، يوسف عبدالله . « الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية . » **المستقبل العربي** : العدد ٦ ، آذار / مارس ١٩٧٩. ص ٢٣ - ٤١.

١١ - صايغ ، يوسف عبدالله . « المهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين . » **النفط والتعاون العربي** : المجلد ٥ ، العدد ٣، ١٩٧٩. ص ٩ - ٣١.

١٢ ـ عبد الله ، اسماعيل صبري. « العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية . » **المستقبل العربي** : العدد ٣ ، ايلول / سبتمبر ١٩٧٨. ص ١٢ ـ ٣٤.

١٣ ـ الفيلالي ، مصطفى. « قضية الوحدة والممارسة السياسية : خواطر عن التجربة بالجهة المغربية . » **المستقبل العربي** : العدد ٦ ، آذار/ مارس ١٩٧٩. ص ٧ ـ ٢٢.

١٤ ـ القرعي ، أحمد يوسف . « التكامل السوداني المصري التجربة وأبعادها. » المستقبل العربي : العدد ٤ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨. ص ١٥١ ـ ١٦٤.

١٥ ـ كير ، مالكولم هـ. « مآزق الغنى .» **النهار العربي والدولي** : السنة ١ ، العدد ٣٩، ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨.

١٦ ـ « الملف الاحصائي (٨) الحسابات القومية للوطن العربي. » **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ٨ ، تموز / يوليو ١٩٧٩. ص ٢٢٧ ـ ٢٥٥.

١٧ ـ ناظر ، هشام . « أهداف التخطيط السعودي وطرق تحقيقه . . . ومشاكله .» **المستقبل** : السنة ٣ ، العدد ١٠٧ ، ١٠ آذار/ مارس، ١٩٧٩. ص ٣٨ ـ ٤٠.

المصادر الأجنبية

Books

1 — Arab Projects and Development. **Arab World: Year 2000.** Beirut: Arab Projects and Development, 1975. 72. p.

2 — Balassa, Bela A. **Economic Development and Integration.** Mexico: Centro de Estudios Monetarios Latinoamericano, 1965. 157p.

3 — Balassa, Bela A. **The Theory of Economic Integration.** Homewood, Ill.: R.D. Irwin, 1961. 304 p. (Irwin series in economics).

4 — Baran, Paul A. **Political Economy of Growth.** New York: Monthly Review Press, [1957]. 308 p.

5 — Diab, Muhammad A. **Inter-Arab Economic Cooperation 1951-1960.** Beirut: American University, Economic Research Institute, 1963. 315 p.

6 — Heikal, Mohamed. **The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East.** London: Collins, 1978. 303p.

7 — **Information Please Almanac Atlas and Yearbook 1979.** 33rd. ed. New York: Information Please Publishing Inc., [1978]. 1007 p.

8 — Jordan. Development Board. **Five Year Program for Economic Development 1962-1967.** Amman: The Board, 1961. 359 p.

9 — Organization of the Petroleum Exporting Countries. Statistics Unit. **Annual Statistical Bulletin 1977.** Vienna: OPEC, 1978. 176 p.

10 — Said, Ahmad El Bashir Fadul. **Government Policy Towards Promoting Industrial Growth in the Sudan.** Kuwait: Kuwait Institute of Economic and Social Planning in the Middle East, 1972.

11 — Sayigh, Yusif Abdullah. **The Determinants of Arab Economic Development.** London: Croom Helm, [1978]. 181p.

12 — Sayigh, Yusif Abdullah. **The Economies of the Arab World Development Since 1945.** London: Croom Helm, [1978].726 p.

13 — Schumpeter , Joseph Alios. **The Theory of Economic Development; an Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle.** Translated from the German by Redvers Opie. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1949. 255 p. (Harvard economic studies, v. 46).

14 — Somalia. Ministry of Planning and Coordination. **Five-Year Draft Development Programme 1974-1978.** Mogadishu: The Ministry, 1974. 277 p.

15 — United Nations. **Handbook of International Trade and Development Statistics 1979.** New York: U.N., 1979.

16 — United Nations. Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office. **Statistical Yearbook 1978.** New York: U.N., 1979.

17 — United Nations. Economic Commission for Western Asia. «(Draft) Preliminary Estimates of Real Gross Domestic Product by Kind of Economic Activity for the Arab World (1960-1977).» Beirut: ECWA, 1 October 1979.

18 — United Nations. Economic Commission for Western Asia. Development Planning Division. **Development Trends and Prospects in Selected ECWA Countries.** [Beirut : ECWA, 1978] . 77 p.

19 — United Nations. Industrial Development Organization. **Comparative Study of Development Plans of Arab States.** New York: U.N., 1976. 268 p.

20 — Vajda, Imre and Mihaly Simai (eds.) **Foreign Trade in a Planned Economy.** Cambridge, [England]: University Press, 1971. xii, 221 p.

21 — The World Bank. **World Development Report 1979.** Washington, D.C.: The World Bank, 1979. 188 p.

الدكتور محمود الحمصي

■ اقتصادي عربي ، ولد في العراق عام ١٩٢٩

■ تعلم الاقتصاد في جامعة بغداد ، وفي جامعة ستانفورد في كاليفورنيا بالولايات المتحدة ، وهولندا ، وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد من كلية روتردام للاقتصاد في هولندا عام ١٩٦٢

■ درّس الاقتصاد في جامعة بغداد وفي معهد التخطيط للانماء الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة في دمشق

■ عمل وزيراً للتجارة في العراق خلال عام ١٩٦٣

■ عمل باحثاً متفرغاً في مركز دراسات الوحدة العربية خلال عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ ، حيث تفرّغ لاعداد هذا الكتاب

■ كتب ونشر في قضايا التخطيط والتنمية ، ومن أهمها :

- **امكانيات النمو الاقتصادي** (بالانكليزية) ، وهي اطروحته للدكتوراة التي نشرها معهد هولندا الاقتصادي في روتردام عام ١٩٦٢

- **التخطيط الاقتصادي** ، الذي نشرته دار الطليعة في بيروت ، وصدرت منه ثلاث طبعات في الاعوام ١٩٦٦ ، ١٩٦٩ ، و١٩٧٩ .

طبعة

الثمن
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

ص.ب. : ٦٠٠١ - ١١٣
برقياً : «مرعربي» - تلكس : ٢٣١١٤ مارابي
تلفون: ٨٠١٥٧٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
بناية «سادات تاور»
شارع ليون - بيروت - لبنان